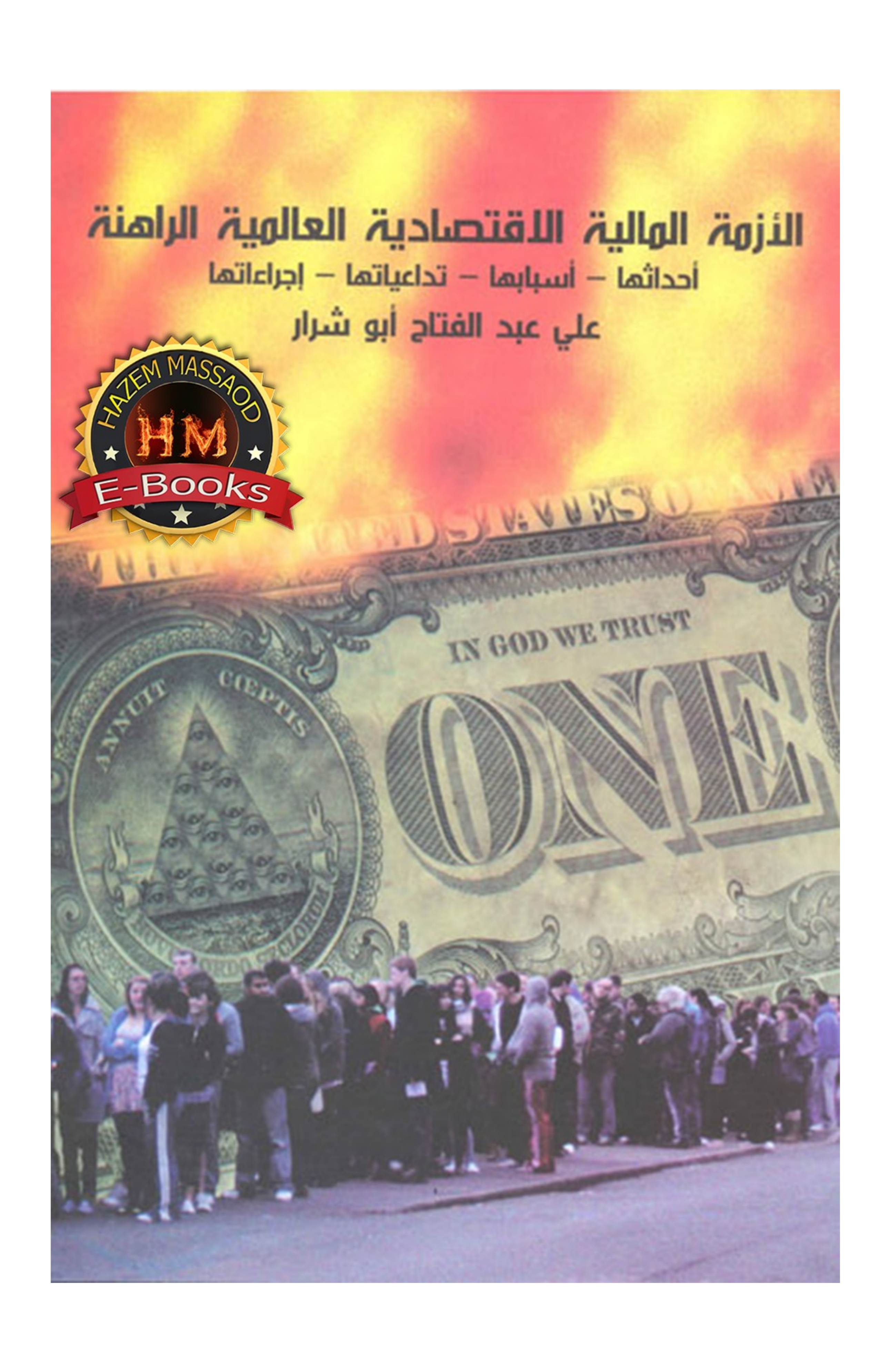


أحداثها – أسبابها – تداعياتها – إجراءاتها

علي عبد الفتاح أبو شرار



الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة
أحداثها – أسبابها – تداعياتها – إجراءاتها
علي عبد الفتاح أبو شرار
HAZEM MASSAOD
HM
E-Books
IN GOD WE TRUST
ONE
ANNUIT COEPTIS

الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة

أحداثها – أسبابها – تداعياتها – إجراءاتها

علي عبد الفتاح أبو شرار

الطبعة الأولى
2011 / 2010

تقديم:

تفجرت الأزمة المالية الاقتصادية العالمية في شهر أيلول/ سبتمبر من عام 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية وهي الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. وقد قادت هذه الأزمة إلى تداعيات خطيرة كالانهيارات المالية الضخمة في الولايات المتحدة والتي أصابت العديد من المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين والبورصات وشركات الرهن العقاري في الولايات المتحدة ومن ثم انتقلت آثارها وتداعياتها إلى معظم دول العالم مثل دول الاتحاد الأوروبي والصين واليابان.

وعلى الفور قامت الحكومة الأمريكية بالتدخل السريع من أجل إنقاذ بعض المؤسسات المالية التي أعلنت إفلاسها. وكذلك قامت أيضاً بتأميم أهم شركتين للرهن العقاري وهما "فاني ماي" و "فريدي ماك" وإدماج بعض البنوك مع بعضها البعض لتلافي الإفلاس. وبهذا التدخل نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرقت القواعد الأساسية لأيديولوجية الليبرالية الجديدة والتي تؤمن باقتصاد السوق الحرة وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. وقد توهم رواد المدرسة الليبرالية الجديدة من "ميلتون فريدمان" والمحافظين الجدد في أمريكا وبريطانيا على أنهم قادرون على فرض ونشر مفاهيم الليبرالية الجديدة المنفلتة بالإكراه والاحتلال والعدوان العسكري وخاصة في الأجزاء المتعلقة منها باقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في الاقتصاد إلى الحدود الدنيا والإذعان إلى آليات السوق القادرة على تعزيز أحادية العولمة الأمريكية وسيطرتها على مقدرات العالم.

ويعبر الكثير من الاقتصاديين إلى أن أسباب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة ترجع إلى طبيعة النظام الرأسمالي حيث أن هذه الأزمة قادت إلى إفلاس الكثير من البنوك العملاقة في الولايات المتحدة والعالم وخلقت فوضى عارمة في أسواق المال وانهارت البورصات وهذا ما يدل على فشل ونهاية عصر "الرأسمالية" التي تحقق معظم أرباحها الخيالية المصطنعة على أساس المضاربات، كما أنها تدير أموال وأنشطة العالم الاقتصادية بعقلية المقامرين في كازينوهات القمار وأن أسواق المال تحكمها نفس قواعد المقامرة التي تديرها المافيات وهذا ما ينطبق على قواعد اقتصاد السوق والاقتصاد الحر. بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة التناقضات الملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي والتي تظهر وبصورة دورية في شكل أزمات فيض الإنتاج حيث أن الإنتاج يسير بدورات يجتاز عبرها المراحل المتتالية وهي الإنعاش والرواج والسخونة والأزمة والكساد وهذا واقع حتمي في النظام الرأسمالي.

وتمتاز أزمة فيض الإنتاج الرأسمالية بالدخول المنخفضة وإنشاء البطالة وهذا ليس بسبب انخفاض الإنتاج المادي بل على العكس فإنه يزداد بصورة تفوق بكثير القوة الشرائية المتوفرة مما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي لأنه لم يعد ممكناً بيع المنتجات.

إن أزمة فيض الإنتاج تؤدي إلى خفض في قيمة المنتجات وإفلاس العديد من المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الرأسمال الإجمالي وفي هذه الحالة إذا لم تتمكن القوى الطبقية النقيض أو البديل اليساري الديمقراطي من تغير النظام الرأسمالي نفسه فإنه سيحاول إعادة معدل الربح ونشاط التراكم إلى الصعود.

وبالرغم من كبر حجم الخسارة المالية التي سببتها الأزمة الراهنة إلا أنها حتى هذه اللحظة لم تستطع تراكم عوامل الانهيار الكلي للنظام الرأسمالي الإجمالي العالمي وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذان يملكان أكثر من ثلثي الناتج الإجمالي العالمي ولكن هذه الأزمة ستدفع وتحدث المزيد من التفكك والتأزم في الاقتصاد الرأسمالي بصفة عامة وفي منظومة العولمة الرأسمالية وأدواتها وأيديولوجيتها الليبرالية الجديدة بصفة خاصة.

المؤلف : علي أبو شرار

تحريراً في : 20/6/2011

الأزمة الاقتصادية المالية العالمية

مقدمة

بدأت الأزمة العالمية الراهنة في أيلول من عام 2008م وكثر التحدث عنها والاهتمام بها في الأوساط الحكومية والشعبية والسياسية والأكاديمية في جميع أنحاء العالم وهذا ما يدل على انتشارها في معظم اقتصاديات دول العالم وعلى عمق تأثيرها وتعدد أوجهها المالية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ومما لا شك فيه، أنه منذ حصول أزمة الكساد الكبير العالمية عام 1929م، وقعت أزمات قاسية في سنوات 1975م، 1982م، 1991م، إلا أن الأزمة الحالية هي الأعمق وبالتالي فإن الخروج منها لن يكون سريعاً وخفيف الثمن.
ظهرت الأزمة الحالية في سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل مركز الرأسمالية العالمية. وبعد ذلك انتقلت الأزمة إلى مراكز رأسمالية أخرى في أوروبا واليابان وفي كل مكان في العالم توجد فيه أسواق للأوراق المالية واستثمار لرؤوس الأموال وتجارة دولية وهذا ما أدى إلى دخول كل من روسيا والصين والدول النفطية والدول النامية في الأزمة. ومن المعروف أن الأزمة الحالية انبثقت من الولايات المتحدة والتي تعتبر مركز النظام الرأسمالي وتمتلك القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم.
إنه ليس من المبالغة القول أن أمريكا هي القاعدة لنظام الاقتصاد الدولي وأن العولمة بمكوناتها الثلاثة التجارية والمالية والتكنولوجية لعبت دوراً في ربط اقتصاديات دول العالم ببعضها البعض وعليه فإن انهيار مالية الولايات المتحدة أدى إلى انهيار النظام الاقتصادي الدولي، وسبب هذا الانهيار هو تراجع الاقتصاد الإنتاجي أمام الاقتصاد الافتراضي والخدمي في الولايات المتحدة، حيث أرباح حيتان المال لا يقابلها إنتاج مادي، والقروض على أنواعها لا تقابلها ضمانات وافية. وعليه فإن انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى قطاع الاقتصاد العيني (الاقتصاد الحقيقي المنتج) أمر محتم وذلك للارتباط الوثيق بين القطاعين وهذا ما يؤكده الركود الحاصل في اقتصاديات الدول الصناعية وانتقال أثاره السلبية إلى الاقتصاد العالمي.
ومع انتقال العالم من عالم ثنائي القطبية إلى عالم أحادي القطبية من حيث نمط الإنتاج وتكريس سيادة اقتصاد السوق وثقافة التعددية السياسية، وظهور قوى اقتصادية واعدة وجديدة (الصين، الهند، البرازيل) تمكنت من الاستفادة من هذه التحولات التي رافقها تطور تكنولوجي سريع منذ الثمانينات من القرن الماضي حيث ساعد على انتقال العالم من التدويل إلى العولمة، فيما قامت الليبرالية المطلقة بفرض آلياتها حسب رؤيتها ومنطقها تاركة حرية الحركة للقطاع التمويلي في تسير وتمويل الأنشطة الاقتصادية وذلك بدون رقابة وضوابط. والأزمة المالية الاقتصادية الحالية (2008-2009) هي ثاني كبريات أزمات الرأسمالية وأولى أزمات العولمة، وهي وليدة لجميع التحولات التي أشرنا إليها بالإضافة إلى التوجهات الريعية والربح السريع.
ومن الواضح أيضاً أن سوء توزيع الثروات والمداخيل في الولايات المتحدة وأوروبا أوقف دور العامل الاقتصادي والاجتماعي في تنشيط وزيادة الطلب على الإنتاج. بالإضافة إلى صعود اقتصاديات الدول الصاعدة والواعدة مثل الصين والذي أدى إلى وجود فائض في ميزان مدفوعاتها وكذلك تزايد وفرات فوائض البلدان النفطية كنتيجة لارتفاع أسعار النفط وهذا ما قاد إلى تقسيم بلدان العالم الاقتصادي إلى قسمين: بلدان ذات فائض، وبلدان ذات عجز، وعليه فإن هذا

التقسيم قاد إلى ظاهرة الاستدانة المفرطة على مستوى الدول، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت أكبر دول مدينة في العالم بعد أن كانت أكبر دولة دائنة في العالم. وعليه فإن هذه الأمور أدت إلى خلق الظروف المناسبة لظهور الأزمة المالية العالمية.
ورافقت الفوضى المالية والاقتصادية اللتين أديتا إلى وقوع الأزمة الحالية فوضى سياسية فعلى سبيل المثال وفي عهد إدارة الرئيس بوش الابن قدمت حكومته نفسها على أنها القوة الوحيدة في العالم المسئولة عن قضايا الحرب والسلام، وأنها أيضاً القوة الوحيدة التي يحق لها تصنيف الدول بين ديمقراطية وديكتاتورية، وأنها الدولة الوحيدة القادرة على تصنيف شعوب ودول العالم ما بين قوى الخير وقوى الشر. كما قامت إدارة بوش الابن بخوض حروب اعتمدت في تمويلها على الاقتراض من الخارج وليس من دافع الضرائب الأمريكي. وللعلم فإن إدارة الرئيس كلينتون انتهت في عام 2000 وفي الخزينة الأمريكية فائض يقدر بمبلغ 246 مليار دولار، فيما عانت الخزينة من عجز بلغ 656 مليار دولار بعد سنة من غزو العراق في عهد الرئيس بوش الابن.
وفي ظل الأزمة الحالية في أمريكا والدول المتأثرة بها توقفت البنوك عن القيام بوظائفها التقليدية (أي بتمويل المشاريع) وانتقلت الأزمة من القطاع المالي إلى قطاع الاقتصاد العيني وهذا ما أدى إلى خفض الإنتاج في قطاعات العقار والإنتاج الصناعي مثل صناعة السيارات على سبيل المثال.
وبديهيا فإن هذه الأوضاع قادت إلى ارتفاع معدل البطالة وانتشار الفقر وانخفاض الطلب وظهرت علامات الانكماش وأفلست وانهارت مصارف كبرى وشركات عملاقة ومؤسسات مالية عريقة وشردت ملايين العائلات وتم اقتلاعهم من بيوتهم، كما وانخفضت أسعار النفط والمواد الأولية التي تصدرها الدول النامية. وعندما وصلت الأمور إلى هذه الدرجة من السوء طلب القطاع المالي (البنوك) وكذلك الأجهزة المعنية بالشؤون الاقتصادية في الدول المعنية بالتدخل لإنقاذ الأوضاع المتردية التي أحدثتها الأزمة، وبذلك يمكن القول أن اقتصاديات هذه البلدان رجعت إلى الوضع الكينزي والذي كان سائداً في الثلاثينيات من القرن الماضي وبعد الحرب العالمية الثانية حتى مطلع السبعينات من القرن الماضي. وكانت هذه الفترة فترة ازدهار يمر بها النظام الرأسمالي في الدول الصناعية المتقدمة, حيث كانت هذه الدول تسترشد في رسم سياستها المالية والاقتصادية بالنظرية الكينزية والتي ترتكز على تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق في زمن الركود. فأقامت هذه الدول دولة الرعاية والازدهار في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي ولكن بدرجات متفاوتة.
وعندما عجزت هذه النظرية في معالجة أزمة الركود التضخمي في مطلع السبعينات قامت الليبرالية الاقتصادية الجديدة بتوجيه أصابع الاتهام إلى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لأي بلد وأعلنت أن نظام السوق الحرة هو أفضل نظام اقتصادي وهو الكفيل بتحقيق الكفاءة في الإنتاج والعدالة في توزيع الدخل. ومن جهة أخرى فإن الليبرالية الجديدة تتكون من تحالفات سياسية لثلاث تيارات وفي ثلاث مجالات مختلفة:
1) في المجال الاقتصادي كان هناك تيار اليمين المحافظ ويدعو هذا التيار إلى إعادة الرأسمالية الأمريكية إلى ما سماه وضعها النقي أي قبل تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.
2) في المجال السياسي كان يوجد تيار المحافظين الجدد والذين سعوا إلى صياغة وتشكيل العالم وفق نظم جديد يكرس الهيمنة الأمريكية عليه.
3) في المجال الاجتماعي كان يوجد تيار اليمن المسيحي والذي كان يهدف إلى إبقاء المجتمع الأمريكي مجتمعاً مسيحياً وإلى تماسك الأسر الأمريكية وإلى الزيادة من سيطرة الكنيسة.

أما التياران الأخيران فيربطهما حلف قوي مع الحركة الصهيونية وإسرائيل. واستطاع هذا التحالف المكون من التيارات الثلاثة من بسط سيطرته على المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة الدولية ومجلس الأمن الدولي.
وقد استطاع هذا التحالف الثلاثي في مطلع الثمانينات وفي عهد الرئيس ريغان أن يحدث تغيرات وتطورات هامة في داخل الولايات المتحدة من خلال العوامل الثلاثة التالية:
1) خصخصة بعض المرافق العامة مثل المرافق التي تخص الأمن في المرافئ والمطارات وغيرها وتكريس الحق الفردي للملكية الفكرية.
2) إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط الأسواق المالية ورفع جميع القيود التي تنظم عمل المؤسسات المالية.
3) تبني العقيدة العسكرية للحروب الاستباقية.
وقد ساهمت هذه العوامل الثلاثة في إحداث تغير في بنية الاقتصاد السياسي في المجتمع الأمريكي مما زاد من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتهديد الطبقة المتوسطة. بالإضافة إلى ذلك ارتفعت وتيرة المقامرات المالية في الداخل والمغامرات العسكرية في الخارج.
وفي عهد الرئيس ريغان وفي نهاية الثمانينات من القرن الماضي شهد الاقتصاد الأمريكي أزمة بيوت الادخار والإقراض حيث أعلن 747 بيتاً من تلك البيوت إفلاسها وكان السبب الرئيسي للإفلاس هو رفع القيود والمراقبة عن الأسواق المالية وهذا ما أعطى حرية العمل لصناديق الادخار والإقراض فتصرفت وكأنها بنوك تجارية تعمل بدون رقابة.
وبدأ عقد التسعينات من القرن الماضي بركود اقتصادي انتهى بوقوع حرب عاصفة الصحراء التي عادت على الاقتصاد الأمريكي بفوائد كثيرة حيث دفعت دول الخليج العربي كامل تكاليفها وفق التقديرات الأمريكية.
أما إدارة الرئيس كلينتون الديمقراطية فقامت بإعادة الاستقرار المالي للاقتصاد الأمريكي وذلك عن طريق خفض الإنفاق العسكري وهذا ما أدى إلى القضاء على العجز في الميزانية الأمريكية وبالتالي تم تقليص الاقتراض من الخارج. وكذلك قامت إدارة الرئيس كلينتون بدور طليعي في معالجة الأزمات النقدية في كل من أوروبا في الأعوام (1992-1993). وفي أمريكا اللاتينية (1994-1995) وشرق أسيا (1997-1999) ولكنها جيرت تلك الأزمات لصالح الرأسمالية الأمريكية.
إن التفسير الحقيقي للأزمة يجب أن لا يقف عند الجوانب المالية والاقتصادية بل من الأفضل أن يتعداها إلى جوانبها السياسية والثقافية والاجتماعية.
ومن الواضح أن جذور الأزمة الحالية تكمن في أمور ترجع إلى طبيعة النظام الرأسمالي وسلبياته الكثيرة ومنها ما يلي:
- تطور المجتمع الصناعي إلى مجتمع معلوماتي حيث يظهر نمط جديد من الرأسمالية وهي الرأسمالية المعلوماتية بالإضافة إلى ذلك الانتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية. أما الرأسمالية المعلوماتية فتعني الانتقال من التركيز على الإنتاج المادي إلى التركيز على إنتاج العلامات والصور والأوراق مستعينة في تحقيق ذلك بالتطور الهائل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وهذا ما دفع الدول الصناعية المتقدمة إلى الإقلاع عن بعض الصناعات إما بسبب تلوث البيئة أو عدم وفرة الأيدي العاملة.

- تسعى السياسات المالية والاقتصادية التي تنتهجها واشنطن والتي تمثل مركز الرأسمالية العالمية إلى تحرير الأسواق والتجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال وذلك بدون رقابة وشفافية. وكذلك ممارسة واشنطن لسياسة حكومة الحد الأدنى وهذا يعني خفض الإنفاق العام وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ورافق ذلك ازدياد في حجم المعاملات المالية والنقدية في المراكز الرأسمالية العالمية وبين بعضها البعض، وقد شكلت هذه المعاملات 95% من مجموع المعاملات الاقتصادية العالمية وهي غير خاضعة للرقابة والشفافية أيضاً. ومن بين السياسات النقدية المتبعة في الولايات المتحدة زيادة الإصدار النقدي للدولار حيث تستغل الرأسمالية الامريكية كون الدولار عملة رئيسية تستخدم في تسوية المعاملات المالية الدولية وموجود في جميع أنحاء العالم وذلك من أجل تحميل جهد الملايين من البشر بأوراق مالية لا تساوي إلا كلفة طباعتها والمقصود من هذا هو حصد بلايين الدولار لصالح الشركات متعددة الجنسية وأثرياء العالم وأمريكا على حساب الملايين من الشعوب الفقيرة وهذا ما يثبت قاعدة عريضة من قواعد النظام الرأسمالي وهي استغلال الإنسان للإنسان.

وفي هذا الإطار تبلورت السياسة الاقتصادية لإدارة الرئيس بوش الابن وهي امتداد لسياسة الرئيس ريغان في ثمانينيات القرن الماضي وتركزت في داخل الولايات المتحدة حول النقاط التالية:

1- خفض الضرائب عن الشركات والأغنياء.

2- خفض الإنفاق على المجتمع.

3- السماح للمصارف والائتمان بمزاولة أنشطتها دون رقابة.

وبعد أحداث سبتمبر 2001 أعلن بوش الابن حربه الطويلة على الإرهاب واحتل العراق وأفغانستان ولكن المقاومة في هاتين البلدين كبدت نظامه خسائر فادحة وتكلفة مالية باهظة تعتبر من أحد العوامل التي قادت إلى وقوع الاقتصاد الأمريكي في فخ الأزمة المالية الحالية.

- في السابق قمنا بتفسير الأزمة من جوانبها المالية والاقتصادية والسياسية وفي هذه الفقرة نكمل تفسيرها من الناحية الثقافية. وبمعزل عن الدوافع الأخلاقية والإنسانية فإن الثقافة تنطلق من اعتقاد الإدارة الأمريكية أنها صاحبة الحق المطلق في فرض سياساتها وبرامجها على العالم وغير مهتمة بمصالح الشعوب والشرعية الدولية، ولذلك فإن هذه السياسة تتحول إلى وحش كاسر يفترس كل من يقف في طريقه وهذه هي ثقافة القوة وعرض العضلات وقد سيطر على ثقافة الرأسمالية الأمريكية توجهان رئيسيان وهما:

1) تم دمج القوتان الاقتصادية والعسكرية الأمريكيتان في إطار عسكرة العولمة وذلك من أجل فرض الثقافة الأمريكية على شعوب العالم.

2) سيطرة الجشع والمنفعة المادية على جميع المظاهر والسلوك اليومي للأمريكيين وعلى علاقات الرأسمالية الأمريكية بدول العالم.

- إن الأزمة الحالية ليست الأولى أو الأخيرة بل سبقها الكثير من الأزمات وتتفاوت حدة هذه الأزمات عن بعضها البعض حسب الظروف والمعطيات. ولكن ما يميز الأزمة الحالية عن غيرها، الآثار العميقة التي ستتركها على الاقتصاد العالمي وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في حجم المعاملات المالية، سابقاً كانت هذه المعاملات تغطي عمليات الإنتاج والتجارة. أما الآن فقد وصل حجمها إلى أرقام خيالية، تزيد على ألفي تريليون دولار في السنة، علماً بأن النتاج المحلي العالمي

لا يتجاوز 44 تريليون دولار. وعليه فإن هذا إذا دل على شي فإنه يدل على تعرض النظام الرأسمالي الاحتكاري إلى أزمة هيكلية حقيقية وصلت فيها التناقضات إلى حدودها العليا وفي ظل عولمة مالية ومن خلال التغيرات الجارية.

- إن هذه الأزمة الحالية سواء كانت أزمة مالية أو اقتصادية هي أزمة عالمية وذلك لأنها تخطت حدود الاقتصاد الأمريكي وأثرت سلباً في الاقتصاد الأوروبي والأسيوي والصيني والإفريقي والعربي وبصريح العبارة لقد أثرت على معظم اقتصاديات دول العالم. وهذه الأزمة العالمية لا يمكن أن تكون وليدة ظروف طارئة خاصة في الاقتصاد الأمريكي بل هي أزمة اقتصادية بالأساس وهذا يعني أنه يوجد خللاً جسيماً في نموذج الرأسمالية المعولمة والذي طبقت أسسه في العقود الأخيرة وفي جميع أنحاء العالم وذلك بفضل موجات العولمة المتدفقة وتحت ظل ورعاية مذهب "الليبرالية الجديدة" الذي روجت له الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بل وفرضته على الدول النامية دون الأخذ بعين الاعتبار لظروفها الخاصة. ولكن من الخطأ الظن أن، الخلل الذي واكب النموذج الرأسمالي طرأ حديثاً، لأن التحليل النقدي للموقف قادنا إلى نتيجة بأن هذا الخلل صاحب النموذج الرأسمالي منذ نشأته. ومن أحد المشاكل الرئيسية في النظام الرأسمالي هي السوق والتي يترك لها تنظيم نفسها بنفسها وفق آلية العرض والطلب كما ذهب إلى ذلك أنصار الرأسمالية الأوائل أو وضع قيود على حرية السوق المطلقة وإذا اتفق على وضع هذه القيود على حرية السوق المطلقة فما هي طبيعة هذه القيود وما هي الآليات التي تتخذ من أجل تنفيذها على أرض الواقع. وقد عالج هذه الإشكالية المفكر الاقتصادي الشهير "كارل بولاني" في كتابه "التحول الكبير عام 1942" حيث قدم عن السوق نظرية متكاملة من حيث النشأة التاريخية والوظائف الاقتصادية وطريقة العمل. ونظراً للنزعات الاشتراكية للكاتب فقد تحفظ على فكرة حرية السوق المطلقة التي روج لها وتبعه في ذلك مفكر أمريكي هو "جوزيف شومبيتر" مؤلف كتاب "الديمقراطية والاشتراكية والرأسمالية" والذي صاغ عبارة شهيرة عن الرأسمالية مفادها (إن الرأسمالية تحمل في ذاتها بذور فنائها لأن التناقض الجوهري الكامن فيها هو جماعية عملية الإنتاج من ناحية وفردية الاستحواذ على الفائض من ناحية أخرى) وهذا يعني أن عملية الإنتاج التي يشارك فيها آلاف العمال والمهندسين والفنيين يذهب فائض الإنتاج المتحقق منها إلى أيدي قلة من الملاك الرأسماليين أو مديري المشروع أو البنوك.

وبعد وقوع الأزمة الحالية في عام 2008م عقدت المؤتمرات على مستوى القمة وعلى مستوى الرسميين الحكوميين ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والشركات والباحثين الأكاديميين وذلك من أجل تفسير الأزمة والحد من سلبياتها وإيجاد الحلول الممكنة لمعالجتها، أجمع رؤساء كل من الدول الأوروبية الكبرى ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا بالإضافة إلى رؤساء روسيا والبرازيل وفنزويلا على أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل الدور الأساسي في نشوء الأزمة وتعاظمها. ولكنهم لم يتفقوا على خطة عمل لإيقاف الأزمة وعلاجها ولا يوجد عندهم نية بإيجاد مخرج من الأزمة بمعزل عن الولايات المتحدة.

أما النظام الاقتصادي الرأسمالي الأمريكي الذي تتبناه أمريكا وتبشر به في العالم فقد أثبت فشله بعد وقوع الأزمة الحالية التي كبدته ثمناً باهظاً. فالثقة في أمريكا أصيبت بخيبة أمل من وجهتي النظر المالية والاقتصادية وعليه بدأ العالم في السعي للبحث عن نظام بديل للنظام الرأسمالي الفاشل.

وفي إطار البحث عن حلول وتسوية للأزمة تم اتخاذ العديد من الإجراءات في العديد من الدول الصناعية المتقدمة وتحت ضغط من الولايات المتحدة والإجراءات هي التالية. ضخ كميات من السيولة النقدية، خفض معدلات الفائدة، شراء أصول المصارف والشركات المتعثرة، ضمان ودائع الأفراد، وتشديد الرقابة على عمل المؤسسات المالية.
ولكن هذه الإجراءات والمعالجات لا تمس جوهر المشكلة بل تعالج مظاهرها وعليه فقد تعالت أصوات تنادي بوضع أسس لقيام نظام عالمي جديد. فعلى سبيل المثال دعى الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى اعتماد آلية أممية أوروبية تحديداً لمعالجة الأزمة وقال أيضاً أن الأزمة تعني انتهاء عصر الأسواق المالية الحرة، بينما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس الوزراء البريطاني غوردن براون يرغبان في خلق آليات وطنية لمعالجة الأزمة. وكذلك طالب وزير المالية الألماني الولايات المتحدة بأن تعترف بأنها لم تعد القوة الاقتصادية العظمى في العالم. وكذلك تعالت أصوات في داخل الولايات المتحدة من اقتصاديين وسياسيين بارزين ولهم وزنهم في الساحة يدينون فيها النظام الاقتصادي الأمريكي ويحملون المسؤولية للإدارة الأمريكية على النتائج المترتبة على هذه الأزمة.
وفي هذا السياق قال الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في ندوة البنك الوطني الكويتي الدولية في شهر تشرين الثاني 2008: (إن أحد أهم أسباب الأزمة المالية الحالية التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي والتي ألقت بظلالها على دول العالم أجمع، يرجع إلى أن 90% من الأرباح التي تم جنيها في السنوات الأخيرة ذهبت إلى 1% من الأمريكيين فقط). وكما قال الرئيس كلينتون أيضاً إن المشكلة تكمن في (أن سنوات الرضا التي شهدها الاقتصاد الأمريكي لم تفلح في إيجاد الكم المطلوب من فرص العمل، ولم تحقق الرفاهية للجميع).
إن ما ذكر أعلاه في الفقرة السابقة يؤكد فشل النظام الأمريكي وسياساته على الصعيدين الداخلي والخارجي. وعليه فإن ما يحدث اليوم من وقوع أزمات نقدية ومالية واقتصادية لهو تعبير عن مخاض عالمنا المعاصر الذي سينجب عالماً آخر، أكثر عدالة ورشداً في تنظيم سلوك بني البشر في نواح شتى من حياتهم. ولذلك فإن نجم القيادة الأمريكية للعالم بدأ في الأفول بعد أن تربعت على قمة النظام الدولي ومؤسساته في منتصف الأربعينات من القرن الماضي وكانت آنذاك تنتج 40% من مجمل الإنتاج العالمي أما الآن فقد انخفض إنتاجها ليصل إلى 20% من مجمل الإنتاج العالمي بالإضافة إلى ذلك فإن ماليتها العامة قد تدهورت مع تعثر وإفلاس كبرى مؤسساتها الاستثمارية والمصرفية. ولذلك فإن الولايات المتحدة لا تستطيع تقديم معالجة فعالة للأزمة الاقتصادية بمفردها. ولا بد من الذكر أيضاً بأن هناك قوى اقتصادية صاعدة مثل الصين والتي يكاد أن يصبح اقتصادها الأكبر في العالم. وأن الدول العربية التي تنتج النفط تمتلك مجتمعة أكبر احتياطي من النفط في العالم وكذلك أيضاً أكبر فائض بعد الصين من الأموال المودعة أو المستثمرة في مصارف أمريكا وأوروبا والصناديق السيادية. ومن المحتمل أن تكون فوائض الأموال العربية الضخمة المصدر الأول التي ستلجأ إليه الولايات المتحدة للحصول على بلايين الدولارات التي تحتاجها لمعالجة أزمتها المالية المستعصية.
أما النظام الدولي ومؤسساته التي تسيطر عليها الولايات المتحدة مثل مجلس الأمن ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فإنها وفي ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية السيئة لا تمثل توازنات هذا العصر وتغير موازين القوى فيه، وهي غير قادرة على حل المشاكل

العالمية، وعليه فقد أصبح من غير الجائز أن تمتلك الولايات المتحدة وحدها حق النقض في البنك الدولي وأن تحتكر إدارته ومن غير الجائز أن تهيمن أوروبا على حاكمية صندوق النقد الدولي ومن غير الجائز أيضاً أن يكرس البنك والصندوق الدوليان نفسيهما لخدمة مصالح الهيمنة الأمريكية في العالم. ومن غير الجائز أيضاً أن يكون مجلس الأمن مركز السلطات ومصدر القرارات الدولية وهذا فيه تهميش للجمعية العامة للأمم المتحدة التي يجب أن تقوم بهذه المهام. ومن غير المعقول أيضاً أن تحتكر خمس دول حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن.

الفصل الاول

إطلالة تاريخية اقتصادية تمتد من أزمة الكساد الكبير (1929)حتى الأزمة الاقتصادية الحالية

الأزمات الدورية:

إنه من المعروف منذ انطلاق الرأسمالية، وهي تحمل في ثناياها الأزمات، فالتطور الرأسمالي الحاصل في الدول الصناعية الرأسمالية لا يشبه الخط المستقيم الصاعد ولكن يأخذ شكل حركات شبيهة بالتموجات وهذا ما يعرف بالدورات الاقتصادية ويرجع هذا إلى سبب التناقض بين جماعية العملية الإنتاجية وفردية الملكية على أدوات الإنتاج وكذلك فردية الملكية على فائض الإنتاج. ويعكس هذا التناقض نفسه على تناقض آخر يتمثل في الاختلاف الحاصل بين نمو القدرة على الإنتاج ونمو القدرة على الاستهلاك أي الاختلاف بين العرض والطلب. وكما هو معروف فإن الهدف الرئيسي الذي يحرك أسلوب الإنتاج الرأسمالي هو السعي نحو تعظيم الأرباح. وهذا ما يدفع بالرأسماليين إلى تطوير العملية الإنتاجية فنياً وتكنولوجياً لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الأرباح إذا وجد الإنتاج أسواقاً، فوجود أسواق تصريف الإنتاج معناه الرواج وفقدان هذه الأسواق معناه الأزمة.

وبالرغم من أن الأزمات الدورية هي سمة من سمات المسار التاريخي للنظام الرأسمالي منذ نشأته إلا أن الرأسمالية استطاعت أن تشق طريقها بقوة في مراحلها الأولى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأن تحقق تقدماً ضخماً في وسائل الإنتاج وزيادة كبيرة في الدخول والتوظيف والاستثمار والنمو وذلك بسبب العوامل التالية:

1- انتشار أسلوب الإنتاج الرأسمالي: نشأ النظام الرأسمالي في بريطانيا وفرنسا ثم ألمانيا وبعد منتصف القرن التاسع عشر انتشر في معظم دول القارة الأوروبية وبعد ذلك انتشر في الولايات المتحدة وكندا وروسيا واليابان. وبهذا التوسع المتنامي للرأسمالية عبر أقطار العالم تمكنت الرأسمالية الأوروبية من حل أزماتها الاقتصادية والتخفيف من تناقضاتها الاجتماعية وذلك عن طريق هجرة مواطنيها إلى تلك المناطق أو تصدير السلع ورؤوس الأموال.

2- قامت الدول الرأسمالية بغزو بلدان في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية واستعمارها وجعلها بلدان تابعة لها. وهذا ما أتاح الفرصة لهؤلاء المستعمرون من القيام بنهب ثروات هذه البلدان وتزويد البلدان الرأسمالية بالمواد الأولية وبالمواد الغذائية بأسعار منخفضة كما مثلت أسواق هذه المستعمرات منافذاً هامة لتصريف فائض الإنتاج السلعي القادم من الدول المستعمرة الغاصبة وبأسعار عالية وهذا ما أتاح الفرصة لهم من تحقيق أرباح ضخمة وتحسين أجور العمال في بلدانهم الرأسمالية وزيادة طاقاتهم الاستهلاكية والتخفيف من وطأة الأزمات الدورية.

3- استطاعت الرأسمالية أن تخفف من حدة أزماتها الدورية من خلال حركة التقدم الفني والمخترعات التكنولوجية التي كان يتم التوصل إليها من حين إلى آخر وهذا ما أدى إلى ارتفاع مستمر في الدخل والتوظف.

وعلى الرغم من أن العوامل السابقة أدت إلى التخفيف من حدة الأزمات الدورية. وأنها ساعدت من وقت لآخر على حفظ التوازن المضطرب للنظام الرأسمالي إلا أنها لم تمنع بالمطلق من حدوث أزمات وذلك لأن التناقض الرئيسي في النظام الرأسمالي بقي قائماً دون تغير، وهو الصراع بين اتجاه توسع تراكم رأس المال اللامحدود وبين الإمكانات المحدودة لنمو الاستهلاك والطلب الفعلي وعليه فإن الأزمة بقيت جزءاً عضوياً في بنية النظام الرأسمالي.

الدولة والأسواق

وفيما يتعلق بعلاقة الدولة بالأسواق في سياق تطور النظام الرأسمالي فقد شهدت هذه العلاقة أطواراً وتقلبات على امتداد القرنين الماضيين من تاريخ الرأسمالية العالمية. في البداية وفي القرن التاسع عشر سادت تعاليم المدرسة الكلاسيكية وطروحات رائدها أدم سميث الذي اختصر العلاقة بين الدولة والأسواق بتعبير مختصر "دعه يعمل دعه يمر" وهذا ما يكرس الغلبة المطلقة لحرية الأسواق. ولكن هذه الحقبة التي تميزت بتكرار الأزمات الدورية الحادة والتي أبدع كارل ماركس في وصفها وتحليلها انتهى بها المطاف في عام 1929 بوقوع الانهيار الأكبر في الأسواق وهذا ما مهد الطريق إلى ظهور حقبة في تاريخ التطور الرأسمالي وهي الحقبة الكينزية.
وبعكس السياسة التي انتهجتها المدرسة الكلاسيكية من تكريس الغلبة المطلقة لحرية الأسواق طالبت المدرسة الكينزية بإيجاد نوع من التوازن ما بين دور الدولة ودور الأسواق حيث أنيط إلى الدولة بموجبه بدور اقتصادي واجتماعي واسع النطاق. وفي الحقبة الكينزية سجلت معدلات نمو مرتفعة نسبياً وتقدم في مستوى الرفاه الاجتماعي عموماً. واستمرت هذه الحقبة حتى أواسط سبعينات القرن الماضي حيث بدأ دورها في الأفول التدريجي وذلك بسبب التناقضات الداخلية في النظام الرأسمالي وميل معدلات الربح فيه للانخفاض وخاصة في أزمة الركود التضخمي التي تلت ارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي. وهذا ما قاد إلى بروز حقبة جديدة تمتد جذورها إلى الأفكار الرأسمالية التي سبق أن سادت في القرن التاسع عشر بتأثير من فكر آدم سميث. فكانت العودة إلى حرية الأسواق وحرية حركة رؤوس الأموال وإعادة هيكلة الأنظمة الضريبية والحد من تدخل الدولة. وخضعت هذه التوجهات إلى تأثير من الطروحات الاقتصادية الرائجة آنذاك كالتاتشرية والريغانية وغيرها من المدارس الاقتصادية التي كانت تقف بجانب حرية الأسواق بقوة وحزم مثل المدرسة النقدية، المدرسة الحدية، اقتصاد جانب العرض، ومدرسة شيكاغو.

المنظرون العظام:

ولا بد من الذكر أن ثلاثة رجال عظام في التاريخ الاقتصادي وهم أموات ولكنهم يتناوبون على حكم العالم من قبورهم وخاصة في أزمته الكبرى الراهنة وهم: جون مايناردكينز، ميلتون فريدمان، وكارل ماركس.
ولنبدأ مع كينز (1883-1946) يدعو كينز إلى الموازنة بين دور الدولة ودور الأسواق ويرفض بشدة أن اليد الخفية للأسواق قادرة لوحدها على معالجة الأزمات للرأسمالية ويدعو الحكومات إلى التدخل من خلال الإنفاق العام السخي لبعث النمو مجدداً. ولم يكن هدف كينز تغيير النظام الرأسمالي بل إصلاحه وبقي آخر حياته يندد بالماركسية ويدعو الرأسماليين إلى إعطاء اقتصاد السوق جرعة أخلاقية اجتماعية ومن أهم أنصار كينز الحاليين الرئيس الأمريكي أوباما والرئيس الفرنسي ساركوزي والكثير من القادة الأوروبيين.
في المقابل يأتي تلميذ كينز السابق فريدمان (1912-2006) والذي بدأ حياته الاقتصادية كينزياً وانتهى إلى ليبرالي متطرف يدعو إلى تقليص دور الدولة إلى الحدود الدنيا وفي نفس الوقت دعم جهود القطاع الخاص للتقدم والازدهار وفي الستينات من القرن الماضي تقدم بسياسات اقتصادية بديلة أطلق عليها اسم "النقودية" نادت بإعطاء الحرية للقطاع الخاص ، وحذر الحكومة من التدخل للحد من البطالة وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء. ومن أبرز أتباع فريدمان رونالد ريغان، وتاتشر والديكتاتور بينوشيه وقادة أوروبا الشرقية بعد عام 1989.
كارل ماركس (1818-1883)اعتبر ماركس أن التناقضات الداخلية للرأسمالية ستؤدي إلى نهايتها وذلك من خلال الصراع الطبقي الذي سيولد مكانها نظام اشتراكي جديد كما ولدت الرأسمالية من رحم النظام الإقطاعي.
ويشترط ماركس أن تحدث الثورات الاشتراكية في البلدان التي نضجت فيها الرأسمالية وليس في الدول المتأخرة.
إن آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس أسماء لامعة ومؤسسة لاقتصاد السوق ولأفكار التبادل الحر بين الدول في عصر الثورة الصناعية البورجوازية. ويمكن اعتبار ريكاردو الأب الروحي للتبادل الحر فقد استنتج من خلال استناده إلى أعمال آدم سميث ومن خلال ملاحظته لحركة الأسواق أن كل الأمم لديها مصلحة مؤكدة في الانخراط في التجارة الدولية. على أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي يتوفر لها فيها ميزة نسبية في إنتاجها ومن ثم يتم التبادل الحر بين البلدين فيحقق كل منهما مكسباً وزيادة في إنتاج السلعة التي تخصص في إنتاجها. والواضح أن السوق الرأسمالي العالمي يستند في نشأته على نظرية وطنية وهكذا قامت بريطانيا بإلغاء قوانين الحماية عام 1846م استناداً إلى تشخيص ريكاردو.

المراكز الاقتصادية في العالم:

في القرن الثامن عشر انتقل المركز الاقتصادي العالمي من أمستردام إلى لندن التي أصبحت تشكل المعقل الحقيقي للرأسمالية واتسمت هذه الفترة اجتماعياً بتحكم الطبقة البرجوازية، وتكنولوجيا بظهور الاكتشافات العلمية المتتالية والتي ساهمت في رفع حجم الإنتاج وهذا ما قاد إلى الظاهرة الإمبريالية حيث تم احتلال الدول واستعمارها وذلك من أجل تصريف إنتاج الدول الصناعية في أسواق مستعمراتها واستغلال ثرواتها الطبيعية فكانت الهند من أولى الدول التي احتلتها واستعمرتها إنجلترا. وفي عام 1844 وقعت أزمة مالية في لندن التي كانت تعتبر مركزاً عالمياً من النواحي السياسية والاقتصادية والصناعية فقامت الدولة بالاستفادة من هذه الأزمة فقررت فرض رقابة نقدية تشترط أن لا يتم إصدار أوراق نقدية دون غطاء من الذهب وخولت إلى البنك المركزي صلاحية الإشراف على النشاطات البنكية وبذلك عاد إلى سوق "السيتي" المالي في قلب العاصمة البريطانية دوره الريادي. ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأت المراكز الاقتصادية وبشكل تدريجي بالانتقال إلى الولايات المتحدة وذلك بفضل استقطابها للأموال ولليد العاملة الأوروبية وظهور تكنولوجيا جديدة أدت إلى تطور ونمو سريعين. ففي سنة 1890م أعلنت العديد من البنوك البريطانية إفلاسها واحداً تلو الآخر وكان من نتائج هذه الأزمة أن انتقل موقع الريادة من انجلترا ألى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبحت بوسطن مقر للقرار الاقتصادي ونيويورك مقراً للقرار المالي. وبهذا اصبحت الولايات المتحدة مركزاً رئيسياً للنشاطات الاقتصادية وموقعا متقدما للتطور التكنولوجي في مجالات الطاقة (الكهرباء) والنقل (السكة الحديدية) ومنطلقا لكل الأزمات الكبرى.

عرف القرن العشرون أول أزمة ه في عام 1907 وكانت نتيجة لتكثيف الجهود الاستثمارية في قطاع السكك الحديدية في الولايات المتحدة والذي انخفض مردوده المادي فتأثر الاقتصاد الأمريكي بأكمله من تداعيات هذا الانخفاض. وكذلك انخفض سعر النحاس انخفاضا حاداً وهو المادة التي تدخل في صناعة أسلاك الكهرباء. وانتهزت الدولة حالة الانكماش في الطلب والإنتاج وأعلنت عن تأسيس مؤسسة الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي) وهذا ما ساعد على إعادة تنظيم النشاط البنكي فيما بدأ الدولار يحل محل الجنيه الإسترليني كعملة رئيسية في تسوية المبادلات الدولية.

أزمة الكساد الكبير عام 1929:

وفي بداية سنة 1926م بدأت بعض المؤشرات التي تنبأ بوقوع الأزمة في الظهور وهذا ما حدث في سنة 2007م حيث وقعت الأزمة الحالية في أيلول 2008م. ومن هذه المؤشرات بداية تقلص الطلب في قطاع العقارات حيث لم تحرك الدولة ساكناً، ثم تبعه ارتفاع في سعر المحروقات، ثم تفاقمت مديونية العائلات حيث أصبحت عاجزة عن سداد دونها وتأزمت الأوضاع عبر ارتفاع كبير في معدل الفائدة. وفي يوم 28 تشرين الأول\ أوكتوبر من عام 1929م انخفض مؤشر داو جونز في نيويورك بمقدار 10% فأطلق سماسرة السوق على ذلك اليوم بـ "الاثنين الأسود" لأن الكثير منهم باعوا أسهمهم بخسارة. ولكن السوق المالية واصلت انهيارها يوم الثلاثاء 29 تشرين ثاني / نوفمبر عام 1929م فأطلق على ذلك اليوم ايضا "الثلاثاء الاسود" وكان نسبة انهيار وتراجع السوق خلال يومين فقط تساوي 23% وفي نهاية الاسبوع الذي بدأ في تشرين الثاني / نوفمبر عام 1929 انهار مؤشر داو جونز بأكثر قليلاً من 40% مقارنة بمستواه في شهر أيلول \ سبتمبر من العام نفسه (1929م) وهكذا انخفضت قيمة الأسهم فكرست بذلك انهيار السوق المالي.
وعليه فان الذي حصل هو أن الاقتصاد الأمريكي مر بتراجع عادي وهذا يعتبر من أحد مظاهر الرأسمالية وذلك عندما يحدث اختلال في التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لأسباب كثيرة. وبدلاً من استخدام أدوات الإنعاش المعروفة كخفض نسبة الضرائب وزيادة مستوى السيولة حدث العكس. حيث ارتفعت الضرائب ارتفاعاً بسيطاً ولكن السيولة انخفضت بمقدار الثلث في نهاية تشرين ثاني مقارنة بما كانت عليه في بداية أيلول من عام 1929م وهذا انخفاض كبير في مؤشر مهم وحيوي ينبأ بأن النشاط الاقتصادي تحيط به صعوبات جمه مثل خفض الإنفاق وتقليص فرص العمل وانخفاض الإنتاج وانخفاض الأسعار الذي يؤدي إلى إفلاس مزراعين ومصنعين ومقدمي خدمات بما فيها الخدمات المالية.
وخلاصة القول أن تراجع الاقتصاد الأمريكي في عام 1929م تحول إلى كساد عالمي أوشك أن يوصل الشيوعيين إلى سدة الحكم في أوروبا (ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا) لو لم يسبقهم النازيون والفاشيون إلى ذلك.
إن أسباب أزمة 1929م نقدية بالدرجة الأولى ومالية من الدرجة الثانية ولم تسببها آلية العرض والطلب التي أطلق عليها آدم سميث "الأيدي الخفية" لقد كان متوفراً لدى الاحتياطي الفيدرالي والذي أسس في عام 1913م جميع الأدوات المعروفة للاقتصاديين لرفع مستوى السيولة الكفيلة بإيقاف تحويل التراجع الاقتصادي المؤقت في أمريكا فقط إلى كساد هائل بدأ في أمريكا ومن ثم انتقل إلى بقية دول العالم.
لقد أصبحت البنوك في هذه الأزمة غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها وإرجاع الودائع إلى أصحابها وكذلك توقفت عن القيام بتمويل المشاريع وانتقلت الأزمة من مجالها المالي إلى مجالها الاقتصادي العيني فانخفض المستوى الإنتاجي ابتداء من صناعة السيارات وكذلك انخفض الطلب أيضاً.
ولذلك قامت الدولة باتخاذ إجراءات ضرورية لإنقاذ الأوضاع الاقتصادية المتردية من إفلاس محقق. ولم تكن الاقتصاديات الدولية مترابطة مع بعضها البعض كما هو الحال اليوم ولم تكن

أنظمة الصرف مرنة أو عائمة. فاتفقت جميع الدول على خفض قيمة العملات واستخدام السياسات الحمائية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية السيئة.
وجاء رد الفعل الأول على الأزمة من بريطانيا التي أقرت بفقدان عظمتها ومن ثم أوقفت تحويل الجنيه الإسترليني إلى ذهب وأحدثت منطقة الجنيه الإسترليني والتي كانت تضم إنجلترا ومستعمراتها آنذاك وكان الهدف من هذا التجمع هو التآزر حول وجود عملة موحدة وهي الجنيه الإسترليني ونظام التبادل المشترك بين دول المجوعة وعليه يمكن القول أن إنجلترا خرجت من موقع الهيمنة إلى موقع الانزواء.
ولكن أهم إنجاز فرضته معالجة الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات من القرن الماضي هو ما حدث في الولايات المتحدة باعتبارها المصدر الذي انطلقت منه الأزمة والمركز الرئيسي للرأسمالية في العالم حيث أخرجت هذه المعالجة إلى حيز الوجود أولوية تدخل الدول في معالجة الأزمة. وفي عام 1932م تم انتخاب الرئيسي الأمريكي الإصلاحي فرانكلين روزفلت وجاءت فترة حكمه في خضم أزمة الكساد الكبير فقام بإجراءات عديدة على الصعيد الاقتصادي كان أولها مضاعفة الإنفاق على الأشغال العامة في كافة البلاد مثل بناء الطرق والجسور والموانئ البحرية والمطارات ووضع برامج اجتماعية تصب في مصلحة المواطن مثل برامج التقاعد، وبرنامج علاج متقاعدي القوات المسلحة وبرامج بدل البطالة وضمان الودائع التي لا تزيد على مئة ألف دولار وتشكيل هيئات للرقابة المالية. فزيادة الإنفاق أدت إلى زيادة مستوى السيولة وأحاديث الرئيس الأسبوعية من خلال الراديو كانت تدخل الثقة والطمأنينة إلى نفوس الناس، وإذا رجعت الثقة التي لا يقف عثرة في طريقها تدني مستويات السيولة، استعاد أي اقتصاد صناعي انتعاشه ونشاطه ومع بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939م انتهى الكساد وارتفعت الدخول وتقلصت البطالة.
ومن الطبيعي أن يمر الاقتصاد الأمريكي الذي نما بنسب كبيرة من عام 1937م حتى عام 1950 بتراجع مؤقت وهذا ما حدث في عهد إدارة الرئيس أيزنهاور والذي فاز في انتخابات الرئاسة الأمريكية في تشرين ثاني عام 1952م. والذي شرع في بناء الطرق في الولايات المتحدة من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها وهذا ما أدى إلى رفع مستوى السيولة والقضاء على التراجع الاقتصادي المؤقت.
إن دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية قاد إلى تحريك اقتصادها وإنعاشه وخاصة في قطاع الإنتاج حيث ارتفع إنتاج الحديد والفحم المادتين الضروريتين لإنتاج المعدات الحربية. ولذلك أصبحت الولايات المتحدة تمتلك فائضاً من السلع والعملة وهذا ما ساعدها على التحكم في مجريات الأمور بعد الحرب وتربعت على قمة العالم سياسياً واقتصادياً.

الأوضاع الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها:

من المعروف أن الصراع في الحرب العالمية الثانية كان يجري بين دول الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة ودول المحور (اليابان وألمانيا) وفي النهاية انتصر الحلفاء على المحور وكان يجري على الساحة أيضاً مواجهة عقائدية بين المد الليبرالي بزعامة أمريكا والمد الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي حيث جرى على أثره تقسيم مناطق النفوذ بين الطرفين والمثال على ذلك أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية. وفي أثناء سنوات الحرب جرى حوار يتناول الجانب الاقتصادي بين الولايات المتحدة وانجلترا وخاصة الاجتماع الذي عقد بين الطرفين في عام 1941م من أجل إقرار نظام نقدي جديد لأن الممارسات النقدية والحمائية التي نتجت عن أزمة الكساد الكبير أدت إلى وقوع الحرب العالمية الثانية، وقد عكس الحوار بين الدولتين عن المنافسة بينهما وسعيهما لإيجاد ظروف تعاونية اقتصادية لضمان استمرارية عملية السلام بين الدول. وقد وضع جدول الحوار بين الدولتين كل من "كينز" العالم الاقتصادي الإنكليزي ويمثل بريطانيا و "وايت" وزير الخزانة الأمريكي ويمثل أمريكا وتوصلت المحادثات بين الطرفين إلى عقد مؤتمر بريتون وودز" عام 1944م الذي خرج بقرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخرج المؤتمر أيضاً بوضع أسس نظام نقدي عالمي على أساس ثبات معدل الصرف وارتباط الدولار بالذهب لكي يصبح عملة رئيسية في العالم.
وعكست هذه القرارات طبيعة توازن القوى السياسية والاقتصادية بعد الحرب، فأمريكا كانت تملك 80% من احتياطي الذهب وأول قوة صناعية في العالم واستطاعت أمريكا بفضل الفائض المالي والسلعي أن تقدم جزءاً كبيراً منها إلى الدول التي دمرتها الحرب مثل بلدان أوروبا الغربية واليابان. وأن تمول مشاريع إعمار البنية التحتية في دول أوروبا الغربية من خلال مشروع "مارشال". وأصبحت "وول ستريت" مركز النشاط التمويلي الرئيسي في العالم وذلك على حساب لندن التي أصبحت تابعة لها. وهكذا استطاعت الولايات المتحدة والدولار من فرض سيادتهما على النشاطات الاقتصادية والمالية مدة ثلاثين سنة وخلال هذه العقود الثلاث نمت اقتصاديات الدول الغربية نمواً جيداً رافقه ارتفاع في مستوى الإنتاجية والتشغيل.
ومع مرور السنين بعد الحرب العالمية الثانية استطاعت بعض الدول ونخص بالذكر كل من ألمانيا واليابان من بناء قواعد إنتاجية قوية وفعالة وأصبحت قوتين تصديريتين أساسيتين حيث تجمع لديهما فوائض مالية أسهمت في تقوية عمليتهما المارك والين وفي نفس الوقت زاد عجز الميزانية في الولايات المتحدة بسبب ارتفاع النفقات العسكرية نتيجة لتمويل حرب فيتنام وسباق التسلح بين أمريكا والاتحاد السوفيتي وبرنامج غزو الفضاء.
وفي أوائل عام 1971م طالبت ألمانيا بتحويل احتياطاتها الخارجية من الدولار إلى ذهب في الوقت التي كانت تعاني فيه الولايات المتحدة من نقص حاد في احتياطاتها من الذهب وهذا ما دفع الرئيس نيكسون إلى اتخاذ قرار في 15 آب 1971م يقضي إلى عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وهذا نقيض للقرار الذي اتخذ في "بريتون وودز" عام 1944م وهكذا تحولت أسعار الصرف من أسعار صرف ثابتة إلى أسعار صرف عائمة. وتزامن مع هذا القرار ظهور ظروف سياسية شجعت الدول المنتجة للنفط للمطالبة برفع أسعار الكميات المصدرة من البترول وتغير

العلاقات بينها وبين شركات الكارتل. والسبب وراء قيام الدول بهذه الخطوة هو تدهور قدرتها الشرائية كنتيجة لانخفاض قيمة الدولار بسبب قرارات نيكسون والتداعيات التي أفرزتها حرب أكتوبر عام 1973م.
ومع مرور الزمن حدث تغير في توازن القوى بين الدول المتقدمة فتصاعد إنتاج اليابان وألمانيا في قطاعات إنتاجية مختلفة وبالأخص في صناعة السيارات وفي نفس الوقت ارتفعت مديونية الولايات المتحدة لتصل إلى أكثر من احتياطياتها من العملات وأصبحت اليابان المقرض الأول للولايات المتحدة بفضل الفوائض المتوفرة لديها وتقوم الصين حالياً بنفس الدور الذي قامت به اليابان.
لا بد من الذكر أن أحداث عرفها العالم ووقعت في الثمانينات من القرن الماضي وكان لها تأثير كبير على سير النشاطات الاقتصادية العالمية ومنها الثورة الإيرانية التي وقعت عام 1979م وأدت إلى ارتفاع جديد في أسعار النفط عام 1980م وثانيهما الانفتاح الاقتصادي في الصين في سنوات حكم (دينغ هياو بينغ) عام 1979م وثالثهما انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989م.

تاريخ الأزمات المالية العالمية:

قدم صندوق النقد الدولي دراسة بين فيها أن العالم عرف منذ 1970م، 125 أزمة مصرفية شاملة وقد عزا كينز وقوع أزمة الكساد الكبير عام 1929م والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى انهيار سوق الأسهم. وقد تسبب بوقوع الأزمة أيضاً حسب اعتقاد كينز القرارات الفردية للاستثمارات الغير عقلانية وهذا ما يسمى بالفقاعة. وفي عام 1930م وقعت سلسلة من الانهيارات المصرفية دفعت أعداداً هائلة من المودعين للاصطفاف في طوابير للمطالبة بودائعهم في آن واحد. وفي ما يلي سنقوم بشرح موجز لأهم الأزمات المالية الحديثة التي مر بها العالم في السنوات الأخيرة من القرن العشرون.

1- أزمة الادخار والقروض: وجدت هذه الأزمة كنتيجة للإخلال الحاصل في هيكل موازنات المصارف وللسياسات النقدية التقيدية أيضاً والتي فرضت من طرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للحد من التضخم وهذا ما أدى إلى إفلاس 118 مؤسسة إيداع وبلغت تكلفة الأزمة الإجمالية 153 مليار دولار.

2- الأزمة المصرفية السويدية (1990-1992) أدى هبوط أسعار العقارات إلى بروز أزمة مالية في دول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية وكان من أكثر الدول الاسكندنافية تأثراً بهذه الأزمة المصرفية هي السويد والسبب في ذلك لأن السويد تعرضت إلى هجمات المضاربين على عملتها ولأن مصارفها تحتوي على العديد من القروض بالدولار الأمريكي. وهذا ما اضطر الحكومة السويدية إلى تخفيض قيمة عملتها (الكرون) حيث نتج عن هذه الخطوة زيادة في أعباء مديونية المصارف. كما شهدت أسعار الفائدة في السويد ارتفاعاً غير مسبوق. وفي ظل هذه الأوضاع قامت السلطات النقدية باتخاذ إجراءات لتجنب انخفاض سعر صرف العملة السويدية (الكرون) إلا أنها لم تنجح في تحقيق ذلك ومما زاد الأوضاع سوءاً انهيار أسعار الأصول العقارية وتبعه بعد ذلك انهيار النظام المالي والاقتصادي السويدي.

ومن أجل تفادي انهيار النظام المالي في السويد قامت الحكومة بتأميم المصارف وتم وضع الأصول الرديئة تحت إشراف هيئات مستقلة سميت "بمصارف القروض الرديئة" وكان مجموع تكاليف هذه الخطة 12 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 4% من الناتج القومي الإجمالي للسويد علماً بأنه تم استرجاع حصة لا بأس بها من بيع الأصول المتعثرة في السوق.

3- الأزمة اليابانية (1990-2000): قاد تحرير القطاع المالي في مزاولته لنشاطاته إلى زعزعة أسس النظام القائم على التعاون بين البنوك والمؤسسات والدولة. وكما حدث في بقية دول العالم ارتفعت أسعار العقارات في اليابان ارتفاعاً كبيراً وكانت البنوك اليابانية تحتفظ بمحافظ كبرى للعقارات وهذا ما رفع من قدرتها على منح القروض التي أدت إلى انفجار الفقاعة العقارية في بداية عام 1990م وقد أثرت هذه الفقاعة في القروض والنمو الاقتصادي وفي ظل عدم تدخل الدولة السريع امتدت الصعوبات المالية والاقتصادية إلى عشر سنوات. وفي عام 1998م قررت الحكومة اليابانية التدخل لعلاج الأزمة وقامت باتخاذ إجراءات مختلفة كلفتها حوالي 500 مليار دولار أمريكي خصصت لإصلاح المصارف وإنعاش الاقتصاد وهو ما يمثل 12% من الناتج القومي الإجمالي الياباني.

4- أزمة البيسو المكسيكي (1994-1995): يعود سبب وقوع أزمة البيسو المكسيكي إلى العوامل التالية:
أ- ارتفاع نسبة القروض الأجنبية القصيرة الأجل إلى الاحتياطي الأجنبي.
ب- سعر صرف ثابت مقيم تقيماً مبالغاً فيه لصالح الارتفاع.
جـ- عجز في رصيد الحساب الجاري.
د- وجود قطاع مالي ضعيف.
وانطلاقاً من العامل جـ (عجز في رصيد الحساب الجاري) والذي يعني تحمل مسؤولية المديونية تجاه الخارج قررت الحكومة المكسيكية المحافظة على سعر صرف مرتفع للبيسو المكسيكي ومعدل فائدة مرتفع أيضاً وذلك لتجنب انخفاض قيمة العملة المحلية الذي سيؤدي إلى تعاظم المديونية بالعملة المحلية نتيجة لانخفاض سعر صرفها.
وفي كانون أول من عام 1994م وجد أن جميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المكسيكية كانت غير كافية لتنفيذ التزامات البلد وأصبح خفض قيمة البيسو المكسيكي عملية لا بد منها وهذا ما دفع المستثمرين الأجانب لسحب أموالهم مما ولد ضغوطات كبيرة على الاحتياطي من العملات الأجنبية، وعلى أسعار الفائدة. وبناء على ما تقدم ذكره انخفضت قيمة البيسو المكسيكي ليتم فيما بعد تعويمها وهذا ما أدى إلى تعاظم المديونية الخارجية وزيادتها وإلى شل النظام المالي والاقتصادي المكسيكي. وقد انعكست آثار هذه الأزمة مباشرة على الأسواق الأمريكية والأرجنتينية والكندية.
ولمعالجة الانهيار المالي والاقتصادي في المكسيك قامت الولايات المتحدة بتقديم قرض بمقدار 9 مليارات دولار أمريكي بالإضافة إلى عقد مبادلة بقيمة 12.5 مليار دولار أمريكي مقابل الإيرادات النفطية في المكسيك. وقام صندوق النقد الدولي بمنح قرض بقيمة 17.8 مليار دولار أمريكي.
أما عقود المبادلة فإنها تعني مبادلة حقوق أو ديون ذات خصائص معينة بحقوق وديون ذات خصائص مختلفة.
5- أزمة الأرجنتين: كان لأزمة البيزو المكسيكية (1994-1995) دور فعال في أسواق المال الأرجنتينية التي كانت تتصف بنظام مالي ضعيف ومعدلات تبادل جامدة وغير مرنة واعتماد كلي على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل. هذا وقد لاح في الأفق الكثير من المؤشرات التي تنبأ بتعرض البلاد لأزمات مالية. وفعلاً بدأت أسواق الأسهم والسندات في الأرجنتين تعاني من خسارة ضخمة وهروب لرؤوس الأموال منها إلى دول أخرى وفقد البنك المركزي احتياطه من العملات، وتعرض النظام المصرفي في الأرجنتين إلى مشاكل خطيرة تتعلق بالسيولة. وأصبحت الكثير من البنوك الصغيرة والمتوسطة في حالة إفلاس وعاجزة عن سداد ديونها. ويوجد أوجه تشابه بين اقتصاديات الأرجنتين واقتصاديات المكسيك.
ومنذ منتصف عام 1998م بدأت الأرجنتين تعاني من حالة ركود قوية نابعة من سوء التخطيط الحكومي. وفي بداية التسعينات من القرن الماضي رأت الحكومة أن الحل الأمثل للخروج من الارتفاع الرهيب للأسعار والذي وصل في عام 1998م إلى 3000% هو ربط البيزو بالدولار الأمريكي على أساس 1 بيزو = 1 دولار.

ويعتبر المحللون أن ربط البيزو بالدولار أدى إلى أن تكون الصادرات الأرجنتينية أكثر كلفة من صادرات دول الجوار. فالمساواة بين عملتين لا مجال للمقارنة بين اقتصادهما نوعاً وكماً من جميع الزوايا هو أكبر الأخطاء الاقتصادية التي وقعت في الأرجنتين في العقود الأخيرة من القرن الماضي.
ومن السياسات الخاطئة التي قامت بها كل من الأرجنتين والبرازيل فرض ضريبة وجمارك على بعض المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الوطنية وهذا ما قلل من منافستها أمام السلع الاستهلاكية المستوردة لتغطية احتياجات السوق المحلية وبالطبع أدى هذا إلى حالة من الركود.
ولمعالجة الأزمة المالية في البلاد استخدمت خطة أطلق عليها اسم خطة التحول والتي قامت بتدعيم وتثبيت أسعار العملات عن طريق إنشاء مجلس إدارة العملة ومنعت هذه الخطة سداد العجز المالي في الخزانة العامة من النقود السائلة كما سمحت للسكان الأصليين والمقيمين في الأرجنتين من فتح حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية ولاستعادة الثقة وتقليل الضغط على البيزو في المضاربات المالية التزم البنك المركزي بتنفيذ خطة التحول.
6- الأزمة الأسيوية (تايلاند) 1997-1998 بدأت الدول الأسيوية وبشكل مفاجئ تعاني من انهيار أسواق الأسهم والبورصات مما أفقدها وفي خلال أشهر قليلة من 40-50 % من ثروتها. وهذا ما أدى إلى إلغاء ثمار المثابرة والعمل الدؤوب لسنوات طويلة. وعليه فإن هذه الأوضاع أدت إلى التهديد باضطرابات سياسية واجتماعية. ويمكن القول أن هذه الأوضاع السيئة كانت نتيجة الاستمرار في أمركة البلدان الآسيوية وإغراقها بالديون قصيرة الأجل سواء للقطاع العام أو الخاص أو أبناء الطبقة الحاكمة وذلك من أجل إيقاع البلدان الآسيوية (الكوريتين الشمالية والجنوبية، تايلاند، الفلبين، هونج كونج، ماليزيا، إندونيسيا، تايوان) في فخ الأزمة المالية والاقتصادية الحالية.
بدأت الأزمة المالية الآسيوية بجولتين من جولات نفاذ واستهلاك العملة وذلك منذ صيف 1997م. وتمثلت الجولة الأولى في انخفاض قيمة الباهت التايلندي، والريجنت الماليزي، والبيز الفلبيني، والروبية الإندونيسية، وعند استقرار هذه العملات عند قيم منخفضة بدأت الجولة الثانية بضغوط ضربت الدولار التايواني والوون الكوري، والدولار السنغافوري واليوان الصيني. وفي مواجهة الضغوط على العملات قامت الحكومات ببيع الدولار من احتياطي العملات واشترت عملاتها ورفعت معدلات الفائدة لإيقاف عبث المضاربين وجذب رأس المال الأجنبي.
وقد أدت معدلات الفائدة المرتفعة إلى إبطاء النمو الاقتصادي وكذلك جعلت السندات مرغوبة أكثر من الأسهم فانخفضت أسعار الأسهم. وبدأت المؤسسات المالية تتخوف من الشائعات حول المضاربات المحتملة فلجأت إلى شراء الدولار أو إلى سحب عملاتها خارج دول المنطقة.
عرفت سنوات التسعينات من القرن الماضي دخولاً كثيفاً لرؤوس الأموال في الدول النامية وذلك من أجل تمويل الاستثمارات المختلفة. وفي نهاية عام 1996م ارتفعت معدلات التضخم ارتفاعاً كبيراً نتيجة لحجم الاستثمارات الكبيرة وانخفاض الصادرات. وهذا ما أدى إلى خفض قيمة العملات الآسيوية. ونظراً إلى أن الديون المستحقة على الدول الآسيوية قصيرة الأجل وبالدولار الأمريكي فإن انخفاض قيمة العملات الأسيوية سوف يؤدي إلى رفع حجم المديونية.
ومن أهم العوامل التي ساعدت على خلق الأزمة المالية في الدول الأسيوية ما يلي:

- نقص التبادل الأجنبي في تايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا ودول أسيوية أخرى وقد تسبب هذا النقص في انخفاض قيمة العملات والأسهم.
- مشاكل ديون القطاع الخاص وضعف جودة القروض (قروض رديئة).
- ارتفاع الالتزامات الخارجية في الدول المقترضة للمقرضين الذين منحوهم القروض (زيادة المديونية).
- العلاقة المتينة بين العملات المحلية والدولار الأمريكي.
- ضعف الأداء الاقتصادي والخلل والمشاكل التي ألمت بميزان المدفوعات لهذه الدول.
- تعرضت العملات الأسيوية إلى مضاربات قوية أوقعت بها خسارة.
- التغييرات التكنولوجية في أسواق رأس المال.
- ضعف الحكومات الأسيوية ونقص الثقة في قدرتها على حل مشاكلها بنجاح.

العوامل الرئيسية التي أثرت على مجريات الحياة الاقتصادية الدولية:

توجد ثلاثة عوامل رئيسية أثرت على مجريات الأمور الاقتصادية والسياسية الدولية وهي:
1- انتهاء ظاهرة الاستعمار المباشر.
2- وحدة الأقطار الأوروبية.
3- بروز التقدم الاقتصادي الأسيوي.
1- انتهاء ظاهرة الاستعمار المباشر: وقعت الحربان العالميتان الأولى والثانية كنتيجة لصراع بين الدول الأوروبية على بسط نفوذها على العديد من المستعمرات في القارتين الأسيوية والإفريقية وهذا ما أدى إلى ظهور حركات التحرر الوطنية التي قضت على الظاهرة الاستعمارية المباشرة وأصبحت صانعة القرار وفرضت سيادتها على أوطانها تاركة بصماتها على التصرفات الاقتصادية في العالم. فمثلاً تقلص دور أوروبا في التحكم في القرارات المؤثرة على الوضع العالمي وحلت محلها الولايات المتحدة في أسيا والشرق الأوسط وإفريقيا. ولكن الدول الاستعمارية قامت بتغيير تكتيكاتها فبدلاً من الحضور السياسي والعسكري المباشر كما كان من قبل استبدلته بحضور سياسي وثقافي واقتصادي وذلك بسبب عدم التكافؤ في المقدرة الإنتاجية والمبادلات التجارية والمعاملات المالية بينها وبين مستعمراتها السابقة. وكان نتيجة هذا التحول صعود دور الشركات المتعددة الجنسية كلاعب رئيسي في العلاقات الاقتصادية الدولية وهذا ما عزز الموقع المؤثر للولايات المتحدة. ثم إنشاء دولة إسرائيل بعد انتهاء الانتداب البريطاني على أرض فلسطين وتشريد شعبها حيث قامت هذه الدولة الفاشية بشن حروب متتالية أنهكت المنطقة اقتصادياً واستنزفت ثرواتها وأدخلتها في بيت الطاعة الأمريكية ويستخدم حلفاء إسرائيل من الأمريكان والأوروبيين دولة إسرائيل كمخلب قط لتنفيذ مخططاتهم السياسية والاقتصادية وإرواء عطشهم وظمأهم من بترول الشرق الأوسط الذي أصبح يحتل مكانة خاصة في العلاقات التجارية الدولية. ودفعت النكسة الكبرى في فلسطين عام 1948م إلى وقوع تحولات كبرى في المنطقة كان من أهمها وصول الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى قيادة مصر وقيامه بتأميم قناة السويس عام 1956م حيث تبع ذلك العدوان الثلاثي على مصر وخرجت منه مصر منتصرة سياسياً.
وفي هذا السياق التاريخي ظهرت حركة عدم الانحياز بقيادة مصر والهند ويوغسلافيا وكان أيضاً يطلق عليها دول العالم الثالث وكانت تسير في اتجاه الحد من التبعية الاستعمارية والابتعاد في نفس الوقت عن الانخراط في حلف وارسو. إلا أن بعض هذه الدول قام بمحاكاة الاتحاد السوفيتي في نموذجه السياسي والاقتصادي مثل نظام حكم الحزب الواحد، والتخطيط الاقتصادي المركزي، وظهرت هذه المحاكاة في كل من مصر والجزائر وغانا والكثير من البلدان الإفريقية، وولدت في دول أمريكا اللاتينية سياسات مناهضة للتبعية الأمريكية.
وحدثت هزيمة الجيوش العربية عام 1967م والتي مثلت ضربة قوية للتيار الناصري الذي تبنى حركة التحرر الوطني لسنوات عديدة، وكنتيجة لذلك حدثت انقلابات عسكرية في كل من ليبيا وسوريا والعراق حيث كرست هذه الانقلابات نظام الحزب الواحد في المنطقة العربية. وكان من نتائجها الاقتصادية بروز وعي عند الدول العربية المنتجة للنفط لتغير علاقاتها مع شركات

الكارتل التي تستخرج النفط وذلك في نواحي متعددة مثل تحديد سعر النفط المصدر أو النظام الضريبي على منتجات النفط المستخرجة أو مستوى تحكم الدول المنتجة في مواردها النفطية.
وفي أواخر الستينات فرضت ليبيا تقليص الإنتاج على الشركات المستغلة لنفطها ورفعت الجزائر سعر برميل النفط الخام وتبعها في ذلك العراق وإيران والكويت. وبادرت بعض الدول في التحكم في مواردها النفطية عبر عمليات التأميم مثل الجزائر وليبيا والعراق وبعض بلدان الخليج.
2- مسار الوحدة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية أفاقت أوروبا على نفسها وهي تعيش أوضاعاً سيئة فقد دمر اقتصادها نتيجة للحرب ومزقت وحدتها بين السيطرة الأمريكية على الأجزاء الغربية وبسط النفوذ السوفيتي على الأجزاء الشرقية وكذلك وجدت العوائق التجارية التي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الغربية ومن ثم بدأت أوروبا في البحث عن حلول للخروج من هذا المأزق، فوجدت أن الحل يكمن في الطريق باتجاه التقارب والتآزر والاندماج الإقليمي (التكامل الاقتصادي بين البلدان الأوروبية).
وأثبت التكامل الاقتصادي الأوروبي تقدماً ملحوظاً خلال الخمسين عاماً الماضية، وذلك بضم المزيد من البلدان الأوروبية في تكتلات اقتصادية فمثلاً الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) بدأت بست دول أعضاء والآن تحتوي على 27 دولة عضواً جميعها من الدول الأوروبية. وفي عام 1984م شكلت كل من بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا اتحاداً جمركياً أطلق عليه البنلوكس.
وفي عام 1951م أسست دول البنلوكس الثلاث بالإضافة إلى فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا جماعة الفحم والفولاذ الأوروبية التي كانت تعتني بتنسيق الإنتاج والتوزيع وبعض الأشياء الأخرى التي تتعلق بهاتين الصناعتين في الدول الست المذكورة وبعد ذلك قامت هذه الدول بالتوقيع على اتفاقية (معاهدة) في باريس عام 1951م. ولكن هذه الدول الست قامت لاحقاً بتطوير التعاون بينها إلى أبعد الحدود وذلك بالتوقيع على معاهدتين في روما عام 1957م وكانت المعاهدة الأولى تتعلق بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) التي أصبحت تعرف أحياناً باسم السوق الأوروبية المشتركة وتتعلق المعاهدة الثانية بتشكيل وكالة الطاقة النووية الأوروبية (إيوراتوم). وكانت أهم بنود معاهدة روما عام 1957م المتعلقة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية هي كالتالي:
- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.
- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- توحيد التعرفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.
- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.
- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء وتم الاتفاق على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجياً وعلى ثلاث مراحل تستغرق كل مرحلة أربع سنوات وتبدأ المرحلة الأولى في عام 1958م وتنتهي المرحلة الثالثة في عام 1970م وفي حالة عدم اكتمال إنشاء السوق عام 1970م فإنه يمكن التمديد لثلاث سنوات أخرى بحيث تنتهي في عام 1973م.

- ويمكن اعتبار اتفاقية الفحم والصلب التي وقعت في باريس عام 1951م والاتفاقيتين اللتين وقعتا في روما عام 1957م تشكلان حجر الزاوية للجماعة الأوروبية. وفي عام 1967م تم دمج الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع جماعة الفحم والفولاذ الأوروبية وإيوراتوم في منظمة أوروبية واحدة تحت اسم الجماعة الأوروبية (European Community (EC. وفي عام 1968م قامت الجماعة الأوروبية بإنجاز إقامة اتحاد جمركي بين أعضائها تم بمقتضاه تطبيق تعرفة جمركية موحدة على المستوردات الخارجية، وإلغاء جميع أنواع الضرائب والعوائق أمام التجارة بين الدول الأعضاء وإزالة كافة القيود على حركة العمل ورأس المال وتبني سياسة مشتركة في مجال الزراعة والنقل. وزاد عدد أعضاء الجماعة الأوروبية من 6 أعضاء في عام 1957م إلى 15 عضواً في عام 1995م حيث انضمت في عام 1973م إلى الجماعة الأوروبية كل من الدنمرك وايرلندا والمملكة المتحدة وانضمت اليونان في عام 1981وكذلك إسبانيا والبرتغال في عام 1986م وتلتهما النمسا والسويد وفنلندا في عام 1995 وفي عام 2004 قامت بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عشر دول من دول أوروبا الشرقية التي كانت في المنظومة الاشتراكية. ولا بد من الإشارة إلى أن الجماعة الأوروبية (EC) بدأ يطلق عليها رسمياً منذ تشرين الثاني 1993 الاتحاد الأوروبي (European Union).

ومن أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة والرئيسية والحصول على تماسك سياسي أكبر قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحيتها خارج الحدود القومية للدولة العضو وهي كالتالي: المفوضية الأوروبية، مجلس الوزراء، البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية والمجلس الأوروبي.

ولا بد من الذكر أن معاهدة ماستريخت التي وافق عليها قادة دول الاتحاد الأوروبي في كانون الأول عام 1991م من أهم المنعطفات وهي التي حددت مسيرة الاتحاد منذ 1992 وحتى وقتنا الحاضر والمستقبل وذلك بما تضمنته من معايير وخطوات واضحة ومحددة ومراحل منطقية تتوج بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة (اليورو) يتم التعامل بها في دول الاتحاد الأوروبي. وبدأ التعامل باليورو اختيارياً في دول الاتحاد الأوروبي منذ بداية عام 1997م وإجبارياً لكل دول الاتحاد من بداية عام 1999م ولا بد من الذكر أن المملكة المتحدة رفضت الانضمام في هذه المرحلة إلى الوحدة النقدية الكاملة.

يعتبر المسار الوحدوي الأوروبي نموذجاً متقدماً لعملية الاندماج الاقتصادية الإقليمية مما ساعد الدول الأوروبية على تحصين نفسها بالرغم من أن عمليات الاندماج والتوسع كلفت الاقتصاديات الأوروبية الأكثر تقدماً أعباء مالية كبيرة إلا أنها ساهمت في خلق أجواء التضامن والتعاون بين كل المكونات الأوروبية وأدت إلى اتساع آفاق الأسواق الداخلية.

وبالرغم من تقدم الأوروبيون على صعيد وحدة اقتصادياتهم إلا أنهم ما زالوا غير قادرين على وضع أسس سياسية خارجية وإستراتيجية مشتركة وهذا ما كان واضحاً في عدة ملفات والمثال على ذلك ملف العراق. ويبدو أن الأوروبيين منقسمين إلى فريقين، فريق موالي إلى توجهات حلف الأطلسي والتبعية إلى الولايات المتحدة والفريق الآخر يؤمن باستقلالية القرار الأوروبي.

3- بروز التقدم الاقتصادي الأسيوي: اندلعت الأزمة الحالية في عام 2008-2009 مع احتلال الاقتصاد الصيني الدرجة الثالثة بعد أن تقدم إنتاجه الوطني على إنتاج ألمانيا وفرنسا وإنجلترا. ومن المعروف أن إنتاج الاقتصاد الياباني يحتل الدرجة الثانية بعد إنتاج الاقتصاد الأمريكي الذي

يحتل الدرجة الأولى منذ سبعين عاماً ويقع كل من الصين واليابان في القارة الأسيوية. ومن المتوقع أن يتجاوز الاقتصاد الصيني الاقتصاد الأمريكي ويتربع على القمة في مدة تصل في أقصاها إلى عام 2025م وسيتم التأكد من هذا التوجه بعد إيجاد الحلول والخروج من الأزمة الحالية من خلال ترسيخ تعدد القطبية بدلاً من أحادية القطبية على المستويات الاقتصادية والسياسية العالمية.

وقد بدأ بروز هذا التقدم الأسيوي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة اليابان حيث انخرط هذا البلد تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في النموذج الديمقراطي الغربي وهو بلد ذو تقاليد صناعية منذ نهاية القرن التاسع عشر واعتمد في سياساته للتنمية الاقتصادية على الموازنة بين دور الدولة والقطاع الخاص وكذلك استفاد من المساعدات الاقتصادية التي قدمت له بعد الحرب.

وفي الخمسينات والستينات من القرن الماضي لعب اليابان دور الحليف الإستراتيجي للمنظومة الرأسمالية في القارة الأسيوية وما زال يلعب هذا الدور حتى يومنا الحاضر.

وبعد نجاح ثورة ماوتسي تونج عام 1949م واستقرار النظام الشيوعي في الصين الشعبية الذي قام بتطبيق نموذج الاقتصاد المركزي والذي يستند على التخطيط المركزي وملكية الدولة على وسائل الإنتاج. ولحقت فيما بعد بلدان أخرى أسيوية في تطبيق النظام الاشتراكي مثل كوريا الشمالية وفيتنام. وجاءت حرب فيتنام التي ألحقت بأمريكا هزيمة نكراء وأدت إلى توحيد فيتنام. وبعد أن خرجت أمريكا من الحرب الفيتنامية مهزومة وتلعق جراحها، قامت بخلق ظروف إستراتيجية واقتصادية لخدمه مصالحها، وذلك بتمكين ما أطلق عليه في سبعينيات القرن الماضي بالنمور الأربعة (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة وهونغ كونغ) من الدخول في مرحلة انطلاق اقتصادية تستند إلى الدعم الأمريكي وفي نفس الوقت يتسم هذا النموذج بنوع جديد من الشراكة بين مصادر القرار الحكومي وكبريات الشركات الإنتاجية والتمويلية.

وأصبحت النمور الأربعة أحد أركان النمو الصناعي في القارة الأسيوية. وبعد أن تخلت الولايات المتحدة عن موقفها الرافض لوجود الصين الشعبية واعترفت بها. خرج النظام الصيني وبعد وفاة ماوتسي تونغ ومجيء "دينغ هسياو بينغ" بالانفتاح الاقتصادي على العالم.

لقد انفتحت الصين على اقتصاد السوق دون أن تحدث أي تغير في نظامها السياسي الذي يستند إلى المكانة المركزية للحزب الشيوعي. ومنذ ذلك الوقت حدثت تحولات كمية ونوعية في الاقتصاد الصيني ونما بمعدل 10% سنوياً وغدت الصين ورشة صناعية تصنع المنتوجات المختلفة وتطرحها في أسواق الدول المتطورة بأسعار تنافسية وذلك بسبب تدني كلفة الأجور وهذا ما أدى إلى امتلاك الصين قوة تصديرية ضخمة يحسب لها حساب في الأسواق التجارية العالمية.

ومن خلال ذلك حصلت الصين على فوائض مالية حيث قامت بتوظيفها في مجالات متنوعة مثل شراء سندات الخزينة الأمريكية والاستثمارات الخارجية التي تجلب لها المواد الأولية وخاصة من القارة الإفريقية.

وفي بداية القرن الواحد والعشرون اكتملت الشروط لتصبح الصين لاعباً رئيسياً في الحركة الاقتصادية الأسيوية. وفي سنة 2008م وقبل بروز مؤشرات الأزمة المالية الحالية بات واضحاً للجميع أن الاقتصاد الصيني له وزن وثقل في تطور الأوضاع الاقتصادية العالمية. فبالإضافة إلى قدراته التصديرية وتوظيف فوائضه المالية أصبحت الصين محركاً رئيسياً لزيادة الطلب على

النفط والمواد الأولية المعدنية والغذائية وهذا ما أدى إلى رفع أسعار المحروقات والمواد الغذائية في عامي 2007م و 2008م.

وهناك بلد آخر يتميز بكثافة سكانية عالية ومساحة شاسعة وهو الهند حيث ظهر في هذا البلد بوادر نهضة صناعية ولكن الأولوية أعطيت لقطاع الخدمات وخاصة المتصلة بالتقنيات الحديثة في مجال التواصل.

وهكذا التقت مسارات النمو السريع للبلدان صاحبة الكثافة السكانية العالية من اليابان إلى النمور الأربعة إلى الصين والهند لكي تكون قطباً أسيوياً يتبوأ مركزاً أساسياً في مجال التجارة والاستثمار في العالم.

الفصل الثاني

ماذا حدث في الأزمة الماليةالاقتصادية العالمية الحالية

مقدمة

تعاني الولايات المتحدة من أزمة مالية قاسية انتشرت عدواها إلى الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم حيث أصبح من الصعب إدارتها والتحكم فيها. وهي أزمة شاملة وليست جزئية وهي لا تطال قطاع العقارات فقط بل إنها تؤثر على الاستهلاك الفردي الذي يشكل عصب الحياة للاقتصاد الأمريكي (3/4 الاقتصاد الأمريكي) وهو أيضاً الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو.
وتنحدر الأزمة المالية في الولايات المتحدة من الوضع الاقتصادي الخطير الذي يعاني من مشاكل خطيرة وفي مقدمتها عجز الميزانية واختلال الميزان التجاري وتعاظم المديونية العامة والخاصة والارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر.
وهناك بعض المصطلحات المالية والاقتصادية والتي تستخدم كمفردات للأزمة الحالية ومن الصعب على القارئ العادي فهمها فلا بد من شرحها وتوضيحها.
في البداية نود التوضيح والتفريق بين المصطلحين الاقتصاد العيني أو الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي. فالاقتصاد العيني أو الحقيقي هو كل ما يتعلق بالأصول العينية والموارد الحقيقية التي تشبع حاجة الإنسان بطريقة مباشرة مثل السلع الاستهلاكية أو بطريقة غير مباشرة مثل السلع الاستثمارية كالمصانع والأراضي الزراعية ومراكز الأبحاث وغيرها. إذن الاقتصاد العيني أو الحقيقي هو الثروة التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها. وعليه فإن الاقتصاد العيني هو أساس الحياة البشرية وبقائها ولكنه بمفرده لا يكفي بل لا بد من تزويده بأدوات مالية لكي تسهل التعامل بالأصول العينية ومن أولى صور هذه الأدوات المالية هي فكرة "الحقوق" على الثروة العينية. فالأرض جزء من الثروة العينية ولكن إذا أردت التصرف بها كالبيع والتأجير للغير فلا بد من التعامل مع مصطلح "حق الملكية" على هذه الأرض وهو الحق القانوني الذي يعترف الجميع بأنك المالك الوحيد وصاحب الحق الوحيد الذي يحق له التصرف في الأرض بيعاً وتأجيراً.
أما مصطلح الأصول المالية فإنه يعتبر حق على الثورة العينية ويمكن التعامل معه كممثل للأصول العينية، فمثلاً سند الملكية هو أصل مالي وتنقل بموجبه حق الملكية للأصول العينية (الأرض مثلاً) من مالك قديم إلى مالك جديد. والنقود هي أصل مالي أيضاً وتعطي صاحبها حق التملك والحصول على ما يشاء من السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد، ووجودها والتعامل بها يساعد على سهولة التبادل والمعاملات في السلع العينية. وكلما اتسع حجم مبادلات الأصول المالية وقابليتها للتداول كلما زادت وارتفعت القيمة الاقتصادية للموارد. وتأخذ الأصول المالية أحد شكلين، شكل يمثل حق الملكية على بعض الموارد العينية مثل أسهم الشركات المساهمة وشكل آخر يمثل دائنيه على فرد معين أو شركة مثل الأوراق التجارية والسندات. وساعد ظهور الأوراق المالية من أسهم وسندات وأوراق تجارية على زيادة حجم الأصول المالية المتداولة التي تمثل الثروة العينية للاقتصاد.
فمن جهة برزت البورصات التي يتداول فيها الأصول المالية وهذا ما أعطى جمهور المتعاملين جرعة من الثقة في سلامة هذه الأصول المالية ومن جهة أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة مثل البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد. وعليه فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلى مديونيات عامة تتمتع بثقة عالية عند الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك.

وهكذا لعب القطاع المالي والمصرفي دوراً كبيراً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها ومن هنا بدأت بذور الأزمات المالية وهي انقطاع الصلة بين القطاع المالي والقطاع العيني والسماح للقطاع المالي بالتوسع في إصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة وبشكل مستقل عن الاقتصاد العيني. ومن هنا أخذت الأزمة الحالية الطابع المالي لأنها برزت كنتيجة للتوسع الكبير في الأصول المالية على نحو بعيد ومستقل عن الاقتصاد العيني وبكميات تزيد على حاجته، ومع الزيادة في حجم الأصول المالية زاد عدد المدينين وزاد حجم المخاطر عندما يعجز أحد عن سداد دينه. وتوجد ثلاثة عناصر تفسر التوسع الكبير في إصدار الأصل المالي وهي كالتالي:

1- زيادة حجم المديونية سبق وأن ذكرنا أن الأصول المالية نوعين نوع يمثل الملكية ونوع آخر يمثل المديونية، أما النوع الذي يمثل الملكية ويقصد به ملكية الموارد العينية مثل الأراضي والمصانع والشركات ويظهر في شكل أسهم ويمكن إصدار الأصول المالية لهذا النوع ولكن يوجد حدود لما يمكن إصداره منها إلا أنه يمكن إصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها عن القيم الحقيقية للأصول التي تمثلها ولكن في حدود معينة لأنها ترتبط بوجود أصول عينية. أما بالنسبة للنوع الآخر للأصول المالية وهو المديونية فإنه لا توجد حدود تحد من التوسع فيها وقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في الأصول المالية للمديونية. مع العلم أن أصول المحاسبة السليمة تؤكد على ربط التوسع في الإقراض بتوفر حد أدنى من الأصول المملوكة. وعليه فإن اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حددت حدود التوسع في الإقراض للبنوك على أن لا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك للبنوك وهذا ما يعرف بالرافعة المالية.

وتقوم البنوك المركزية بمراقبة البنوك التجارية مع ضرورة احترام هذه لاتفاقية بازل، ولكن يوجد في الولايات المتحدة بنوك تعرف ببنوك الاستثمار وهي غير خاضعة لرقابة الاحتياطي الفيدرالي وعليه فإن هذه البنوك قد توسعت في الإقراض لأكثر من 60 ضعف من حجم رؤوس أموالها كما هو الحال في بنك "يونيون بانوجي دو سويتزلاند UBS" وأما وضع بنك (ليمان برذارز) فكان أكبر من ذلك. وهذا التوسع في الإقراض يعني المزيد من المخاطر إذا ما أعلن بعض المدينين إفلاسهم. وهذا ما سنوضحه لاحقاً في أزمة الرهن العقاري.

2- اختراع المشتقات المالية: تتوسع المؤسسات المالية في الإقراض والاقتراض من أجل الجشع والطمع في الحصول على مزيد من الأرباح. أما المخاطر التي تنجم عن التوسع في هذه العمليات فهي لا تهم مجالس الإدارة في معظم البنوك بقدر ما يهمها من الحصول على الأرباح قصيرة الأجل والتي يعتمد عليها في تحديد حجم المكافآت للإدارة والمكافآت المالية السخية لرؤساء البنوك وهذا ما يعرض النظام المالي إلى المخاطر على المدى الطويل. ولكن التوسع في الإقراض لا يعود فقط إلى تجاوز حدود الرافعة المالية للمؤسسة. بل إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة للتوسع في حجم الإقراض وأطلق عليها اسم المشتقات المالية ويمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد وهذا ما سنوضحه لاحقاً من خلال أزمة الديون العقارية.

3- غياب الرقابة والعنصر الثالث الذي يشجع على التوسع والإفراط في عمليات الإقراض والاقتراض هو فقدان الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة. ومن المعروف أن البنوك التجارية في جميع أنحاء العالم تخضع إلى رقابة البنك المركزي ولكن هذه الرقابة قد تخف وتضعف أو

تنعدم على مؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المشتقات المالية والجدارة الائتمانية وهذا ما يشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.
إن هذه العناصر الثلاثة قد ساعدت على خلق الأزمة المالية، ولم يقتصر تأثيرها على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر الناتجة عن التوسع الهائل في الأصول المالية، بل إنها زعزعت الثقة التي تعتبر من أهم عناصر القطاع المالي حيث تصبح الأمور أكثر خطورة إذا فقدت الثقة في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد، ونظراً لوجود التداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول نتيجة للتعامل مع بعضها البعض، فإن وقوع أي مشكلة خطيرة في إحدى المؤسسات المالية لا بد وأن تنعكس آثارها وبشكل مضاعف على بقية النظم المالية العالمية وذلك بسبب العولمة.
وعليه فإنه لا يمكن تجاوز الاقتصاد المالي بأدواته المتعددة ومؤسساته الكثيرة والقفز عنه وذلك لأن الاقتصاد القومي لأي بلد في العالم لا يقتصر فقط على الأصول العينية مثل المصانع والأراضي الزراعية وغيرها بل إن الأصول العينية تحتاج إلى من يحركها من أصول مالية مثل الأسهم والسندات والنقود، والادخار والاستثمار الذي يتحقق من خلال أدوات مالية ولذلك فإن علاج الأزمة المالية أمر ضروري.

أنواع الأزمات المالية

يوجد عدة أنواع من الأزمات المالية تختلف عن بعضها البعض وهي كالتالي:
أ- أزمة أسواق المال تحدث هذه الأزمة بسبب ارتفاع أسعار الأصول (الأسهم) فوق أسعار قيمتها العادلة وبدون أسباب جديرة ومبررة لهذا الارتفاع وهذا ما يطلق عليه ظاهرة الفقاعة. ويحدث الارتفاع المبالغ فيه لأسعار (الأسهم) عندما يكون الدافع وراء شراء الأصول (الأسهم) هو تحقيق الربح الناتج عن ارتفاع الأصول الأسعار وليس عن ما يحققه هذا الأصل من دخل وتحدث أزمة أسواق المال عندما يتهافت حملة الأسهم على بيعها فتبدأ الأسعار في التراجع والهبوط وتحدث حالة الانهيار في الأسواق المالية ومن الممكن أن تنتقل آثارها إلى قطاعات اقتصادية أخرى.
ب- تحدث الأزمة المصرفية عندما يتعرض المصرف إلى طلب مرتفع ومفاجئ من المودعين لسحب ودائعهم، فمن المعروف أن المصرف يستخدم جزءاً كبيراً من هذه الودائع في عمليات الإقراض ومزاولة لأنشطته الاقتصادية التي يحتاجها، ويحتفظ بنسبة محددة لتلبية طلبات السحب اليومية العادية. ويتعرض المصرف إلى أزمة مصرفية حقيقية عندما يكون الارتفاع المفاجئ في طلب سحب الودائع يتجاوز النسبة المعتادة في السحب فتقع الأزمة حيث تكون في صورة أزمة سيولة وعندما تشتد هذه الأزمة فإنها تنتقل من مصرف إلى أن تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة من الدول ومن المعروف أن الأزمة المصرفية لا تظهر فقط في صورة نقص في السيولة وإنما أيضاً قد تكون أزمة إقراض وتقع هذه الأزمة عندما تتوقف البنوك عن منح القروض لزبائنها خوفاً من عدم قدرتها على تلبية طلبات السحب.
ج- أزمة العملة تقع هذه الأزمة عندما تحدث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف تقود إلى التأثير في قيام العملة بوظائفها كمخزن للقيمة أو وسيط للتبادل وتقع هذه الأزمة عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرار بخفض قيمة العملة نتيجة لعمليات المضاربة وهذا ما يؤدي إلى انهيار أساسي في سعر العملة.
وتتخذ السلطات النقدية قرار تعويم العملة أو خفض أسعارها طوعاً وخاصة في حالات القصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو في حالة تزايد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
وعليه فإن هذا النوع من الأزمات يقود إلى إحداث بعض التداعيات على القطاعات الاقتصادية الأخرى كما يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي وإلى انكماش قد يقود إلى الكساد.

أزمة الرهن العقاري:

ويعود السبب المباشر لوقوع الأزمة المالية الاقتصادية الأمريكية الحالية من وجهة نظر معظم الاقتصاديين إلى أزمة الرهن العقاري التي يتحمل مسؤوليتها القانون الذي وضعه الرئيس بوش الابن في عام 2004م عندما أعلن عن طريق وزارة الإعمار تسهيلات تسمح للأفراد من ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى أن يشتروا عقاراً دون أن يدفعوا دفعة أولى ودون أي تدقيق في أهلية هؤلاء الأفراد ومقدرتهم على تحمل مسؤولية امتلاك العقار وتسديد المستحقات المترتبة على القروض المعطاة. وعليه أقبل الأمريكيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بغرض السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة. وهذا ما دفع بأسواق العقارات إلى الارتفاع بشكل خيالي وإلى أسعار جنونية من دون أي قيمة حقيقية لهذا الارتفاع. فعلى سبيل المثال فإن العقارات التي كانت تباع في الولايات المتحدة قد ارتفعت من مئتي ألف دولار إلى أكثر من ستمائة ألف دولار في أقل من عامين. واستمرت عملية ارتفاع أسعار العقارات حتى بداية 2006م حيث بدأت الأسعار تدريجياً بالانخفاض وللعلم فإن كثير من الذين اشتروا عقارات في الآونة الأخيرة لم يتمكنوا من الإيفاء بالتزاماتهم وبدأوا يعلنون إفلاسهم لأن كثيراً منهم كان يهدف إلى الاستثمار والربح وليس إلى السكن. وهكذا كانت بداية الانهيارات حيث زاد عدد العقارات المعروضة للإفلاس عن مليونين وستمائة ألف عقار في الولايات المتحدة. وانتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى قمتها وانفجرت في صيف عام 2007م حيث لم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم وأصبحوا مكبلين بالتزامات مالية طيلة حياتهم. وهبطت أسهم البنوك الدائنة في البورصة نتيجة لعدم سداد المقترضين لقروضهم وأعلنت شركات عقارية عن إفلاسها.
ويمكن تلخيص ملامح الأزمة المالية الحالية في أن المؤسسات المالية قدمت قروضاً ضخمة من أجل تمويل شراء منازل كما قدمت قروضاً استهلاكية بموجب بطاقات الائتمان وبعد ذلك قامت ببيع هذه القروض المتجمعة لديها إلى شركات التوريق، ثم أعادت إقراض المبلغ الذي حصلت عليه من شركات التوريق في تمويل عقاري جديد ولمرات متتالية. وقامت شركات التوريق بإصدار سندات تعادل في قيمتها قيمة هذه القروض وطرحها في الأسواق المالية وتم تداولها وبيعها لآخرين ومنهم إلى غيرهم في موجات متتالية وذلك بأسعار أكثر من قيمتها الاسمية اعتماداً على ما تدره من فوائد حيث أن هذه الفوائد كانت بسيطة في بدايتها ولمدة سنتين وبعد ذلك بدأت في التزايد.
وبدأت الأزمة الحالية بالرهون العقارية الأقل جودة Subprime حيث قام المواطنون المقترضون بشراء بيوتهم بالدين مقابل رهن هذا العقار للممول وعند ارتفاع أسعار المنازل وتقييمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية يقوم أصحابها بإعادة رهنها برهن من الدرجة الثانية (ومن هنا جاءت التسمية بأنها الرهون الأقل جودة) إلى مؤسسات مالية أخرى وعلى أساس مبلغ يساوي الفرق بين القيمة الأصلية للعقار والقيمة الحالية المرتفعة. وعليه فإن هذه الرهونات العقارية معرضة للخطر إذا انخفضت قيمة العقارات. وتقوم المؤسسات المالية التي قامت بتمويل هذا الرهن من الدرجة الثانية ببيعه إلى شركات التوريق والتي تقوم بدورها بإصدار سندات وتطرحها في الأسواق المالية للتداول.

وفي خطوة تالية يتم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات عندما يتم ارتفاعها ويتم طرحها في الأسواق وتداولها منفصلة عن السندات وعليه فإن المنازل قد حملت بعدد كبير من القروض التي تفوق قيمة هذه المنازل وفي هذه الحالة تنقطع الصلة بين حملة الأسهم وبين المقترضين الذين حصلوا على قروضهم بضمان العقارات.
وعند تشبع السوق العقاري وانخفاض الطلب تنخفض أسعار المنازل أو العقارات، وفي ظل تصاعد الفوائد وعدم قدرة أصحاب المنازل على إعادة بيعها أو رهنها للحصول على قروض جديدة ولذلك فإنهم يتوقفوا عن دفع الأقساط والفوائد وهنا تبدأ أسعار السندات بالانخفاض ويتجه حملتها ببيعها بخسارة وتتوقف المؤسسات المالية عن الإقراض نظراً للحالة المادية السيئة للمقترضين السابقين ولذلك فقد ينخفض الطلب مرة أخرى على العقارات وتنخفض قيمتها.
وقانونياً فإن المؤسسات المالية التي قامت بتقديم القروض وبالرغم من أنها قامت ببيع محفظتها العقارية تعتبر مسئولة مع شركات التوريق عن تحصيل الأقساط والفوائد وتسليمها لحملة السندات، وعند عدم قدرة المواطنين على سداد أقساطهم والفوائد فإنهم يتركون المنازل إلى المؤسسات المالية الممولة حيث أصبحت قيمة هذه المنازل أقل من قيمة القروض ولا يمكن بيعها نظراً لحالة الركود الحاصلة في السوق العقاري. وعليه فإن هذه القروض أصبحت قروضاً رديئة ومن الصعب تحصيلها وهي أصلاً ممولة من ودائع عملاء آخرين في المؤسسات المالية ولذلك يبدأ هؤلاء العملاء بسحب جماعي لأموالهم إلا أن المؤسسات المالية تصبح عاجزة عن تلبية رغبات المودعين وتعلن إفلاسها وعليه فقد تنخفض قيمة أسهم هذه المؤسسات المالية وكذلك قيمة أسهم شركات الاستثمار العقاري التي تقدم قروضاً أيضاً وهذا ما يؤدي إلى انهيار الأسواق المالية.
ومن خلال تصفحنا لملامح الأزمة المالية نجد أن الرهن العقاري وبجميع صوره وأشكاله قد لعب دوراً أساسياً في تلك الأزمة. فمثلاً يتم التعاقد بين الأطراف المعنية بعقد ثلاثي بين مالك العقار والمشتري والممول سواء أكان بنكاً أو شركة تمويل عقارية بحيث يبين العقد أن المالك قام ببيع عقاره للمشتري بمبلغ معين، على أن يدفع المشتري جزءاً من ثمن العقار كدفعة أولى وعلى سبيل المثال 10% ويقوم الممول بدفع باقي الثمن إلى بائع العقار مباشرة على أن يكون قرضاً في ذمة المشتري وذلك مقابل رهن العقار للممول، ويسدد القرض على أقساط طويلة الأجل تتراوح مدتها من 15-30 سنة وبفائدة بسيطة في السنتين الأوليين ثم تتصاعد بعد ذلك ويسجل العقار باسم المشتري ويصبح مالكه وله حق التصرف في بيعه أو رهنه.

التوريق:

لا بد من القيام بشرح بعض المصطلحات المالية المتعلقة بالأزمة المالية الحالية ومنها مصطلح التوريق. والتوريق هو قيام البنوك وشركات التمويل العقاري ببيع دين القروض المتجمعة لديها على العملاء الذين اشتروا العقارات إلى إحدى الشركات المتخصصة والتي يطلق عليها قانوناً "شركات التوريق" على أن تقوم شركات التوريق بدفع قيمة هذه الديون معجلاً (فوراً) وبقيمة تقل عن قيمة الديون الأصلية. وبعد ذلك تقوم شركة التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه الديون ويحمل كل سند قيمة اسمية معينة مثلا 70 دولار للسند الواحد، ثم تقوم شركة التوريق ببيع هذه السندات (طرحها للاكتتاب العام) للأفراد والمؤسسات بقيمة تقل أو تزيد عن القيمة الاسمية (أي بعلاوة أو بخصم إصدار) ويحصل حملة السندات على فوائد القروض. وتتولى شركة التوريق مع شركة التمويل (البنك أو شركة التمويل العقاربة) عملية تحصيل الأقساط والفوائد من المشترين (المقترضون الأصليون) وتوزعها على حملة السندات وبذلك تحصل شركة التمويل على سيولة، وتكسب شركة التوريق من الفرق بين قيمة القروض الأصلية وبين قيمتها عند الشراء حيث تدفع قيمة تقل عن القيمة الأصلية ويكسب حملة السندات فوائد القروض، ويمكنهم تداول السندات في الأسواق المالية وبيعها بسعر أعلى من سعر الشراء وذلك في حالة ارتفاع سعر فائدتها عن سعر الفائدة السائدة وقد يبيعونها بخسارة عندما يقل سعر الفائدة أو يحتاجون لسيولة عاجلة وباستمرار تداول السندات تنقل ملكيتها إلى أناس كثر في داخل البلاد وخارجها. وهكذا يصبح للكثير من الناس والمؤسسات حقوقاً على نفس العقار. وتزيد قيمة الأوراق المالية المصدرة عن قيمة العقارات. وإذا أصبحت هذه القروض قروض رديئة نظراً لعجز وعدم تمكن مالك العقار من السداد أو حدث انخفاض في قيمة العقارات في الأسواق، فإن حملة الأسهم يسارعون إلى بيعها وهذا ما يزيد من عرض السندات ويؤدي إلى انخفاض سعرها وبالتالي ترتفع الضغوط على كل المؤسسات المالية وشركات التوريق.

وبالتالي يمكننا التوصل إلى نتيجة مفادها أن التوريق بما ينتجه من تضخم لقيمة الديون وكثر عدد حملة السندات الدائنين وانتشارهم وتعدد المديونيات على نفس العقار، وعليه فإن هذه الأمور تشكل حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية.

المشتقات المالية:

إن الجشع والطمع هما المحركان لابتكار المشتقات المالية وذلك من أجل الحصول على المزيد من الفوائد. وتعرف المشتقات المالية (بأنها ليست أصولاً مالية وليست أصولاً عينية وإنما هي عقد كسائر أنواع العقود يترتب عليها حق لطرف والتزام على الطرف الآخر). وفيما يلي سنورد أمثالاً على المشتقات المالية:

حق الاختيار: أن قيمة حق الاختيار تكون مشتقة من قيمة أصول مالية مثل الأسهم والسندات والعملات الأجنبية وكذلك من قيمة السلع التي تعتبر أصول عينية. وعقود الخيار هي بطبيعتها عمليات آجلة وعقود مستقبلية حيث أن مشتريها يملك حق الخيار لإتمام العملية أو الرجوع عنها ولذلك فإنه غير ملزم بإتمامها. ونتيجة لتمتع المشتري بهذا الحق فإن عليه أن، يدفع للبائع مقدماً وعند التعاقد علاوة حيث تعتبر هذه العلاوة ثمن حق الاختيار. وهناك نوعين من حقوق الخيار، خيار الشراء وخيار البيع. وسنضرب مثلاً على حق الخيار حتى تتضح الأمور. نفترض أن شخصاً يريد شراء أسهم أو سندات بسعر اليوم على أن يتسلمها في المستقبل ودون أن يدفع الثمن فوراً ويخشى إذا انخفضت أسعارها بعد تسلمها أن يخسر فيها عند بيعها فيتفق مع البائع على أن يعطيه حق الخيار في الرجوع عن الصفقة لقاء علاوة نقدية تدفع لهذا الحق في الاختيار ولتكن خمسة دولارات مقابل كل سهم أو سند ودون إلزام لمشتري حق الخيار في شراء الأسهم "ويتم إصدار ورقة مالية بقيمة حق الخيار ويتم تداولها في السوق بأسعار متغيرة ويمكن بيعها أو عدم بيعها لشخص آخر فإذا انخفضت أسعار الأسهم أكثر من خمسة دولارات يكتفي صاحب حق الخيار بخسارة العلاوة ويتم تصفية العملية وإن ارتفعت أسعار الأسهم أكثر من خمسة دولارات لا يشتري ولكن يأخذ الفرق من البائع أي أن المعاملة تدور حول حق الخيار وهي عبارة عن مراهنة على الأسعار في المستقبل.

ويتم ممارسة حق الخيار في تداول الأسهم والسندات والسلع والنقود وأسعار صرفها وأسعار الفوائد بل وصل الأمر إلى إصدار أوراق مالية بمؤشرات البورصات أي المراهنة على انخفاض أو ارتفاع المؤشرات يوماً بعد يوم. أما المضاربات قصيرة الأجل فهي من الأساليب التي أججت نيران الأزمة الحالية و تعتمد على توقعات المضاربين بتغير الأسعار في فترات زمنية قصيرة وذلك من أجل الكسب في فروق الأسعار وزيادة حجم التعامل في الأسواق المالية وعلى وجه الخصوص لمن لا يملك مالاً أو أوراقاً مالية. ومن الأمثلة على هذه المضاربات القصيرة الأجل البيع على المكشوف والشراء بالهامش.

ومما يؤكد أن المضاربات قصيرة الأجل لها صلة في وقوع الأزمة المالية هو قيام المسئولون في أمريكا بإصدار قرار بوقفها لمدة 12 يوماً وفي إنجلترا لمدة 4 شهور. ومن أساليب المضاربات قصيرة الأجل كما ذكرنا سابقاً ما يلي:

أ- البيع على المكشوف: وهو بيع شخص لشيء لا يملكه حيث أنه لا يملك مالاً أو أوراقاً مالية وقد عبر عن هذه الحالة الاقتصادي الفرنسي "موريس آليه" بقوله "من الممكن أن تشتري بدون أن تدفع وأن تبيع بدون أن تحوز" وفي هذه الحالة يقوم المضارب بتوقع انخفاض سعر ورقة مالية (سهم أو سند) في المستقبل القريب ويقوم بالطلب من السمسار أن يقرضه أسهماً أو سندات من

المخزون المتوفر لديه أو يقترض له الأعداد المطلوبة من شخص وذلك من أجل أن يقوم ببيعها فوراً لحسابه وبالسعر المرتفع ويبقى المبلغ عند السمسار ويقوم باستثماره دون أن يدفع عنه فوائد. وبعد فترة قصيرة إذا صدق توقع المضارب وارتفع السعر يأمر السمسار بشراء الأسهم أو السندات ويسلمها إلى المقرض وفي هذه الحالة يكسب المضارب الفرق في الأسعار بعد دفع عمولة السمسار. وإذا أخفقت توقعات المضارب وانخفضت الأسعار يكون ملزماً بدفع مبلغ من المال لكي يكمل ثمن شراء هذه الأصول المالية وإرجاعها إلى مالكها الأصلي.

ب- الشراء بالهامش: وهو إذا رغب شخص في شراء عدد من السندات أو الأسهم وكان متوفراً لديه مبلغ من المال فإن السمسار يتيح له أن يشتري مبلغ أكبر من المبلغ المتوفر لديه (مثلاً 70% من المبلغ الموجود لديه) وذلك بإقراضه الباقي على أن تكون الأوراق المالية المشتراه هي الضمان لهذا المبلغ المقترض ومقابل فائدة معينة. أما هدف المضارب من وراء هذه العملية فهو توقع ارتفاع أسعار الأسهم أو السندات حيث يقوم ببيعها ويسدد القرض المستحق عليه ويكسب الباقي وإذا لم تتحقق توقعاته وانخفضت الأسعار يخسر الفرق ويدفعه من المبلغ الذي دفعه مقدماً.

ومن أهم أدوات المشتقات المالية هي العقود المستقبلية وهي إبرام عقد بين البائع والمشتري على شراء سلعة أو أوراق مالية أو نقود بسعر معين وبشرط أن لا يتم تسليم المبيع أو الثمن عند توقيع العقد وإنما يقوم كلا الطرفين البائع والمشتري بدفع مبلغ لهيئة السوق يمثل نسبة من الثمن في حدود التغيرات المتوقع حدوثها في الأسعار حتى تستطيع الهيئة من دفع مستحقات أي طرف عند التصفية. وهدف هذا العقد المبرم بين الطرفين ليس تسليم الشيء المتعاقد عليه أو الثمن وإنما المضاربة على فروق الأسعار، فالبائع يضارب على هبوط الأسعار في المستقبل وعليه فإنه يكسب الفرق، أما المشتري فإنه يضارب على صعود السعر في المستقبل لكي يكسب الفرق أيضاً وعندما ينخفض السعر في المستقبل عن سعر التعاقد يدفع المشتري الفرق للبائع، أما إذا ارتفع السعر في المستقبل عن سعر التعاقد يدفع البائع الفرق للمشتري. والأمر لا يتوقف عند هذا الحد حيث يتم القيام بإصدار أدوات مالية جديدة على أساس هذه العقود ويتم تداولها في الأسواق المالية وبيعها لأناس آخرين وفي الحقيقة فإنه لا يتم بيع السهم، أو السند أو السلعة وإنما يتم بيع توقعات ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية.

وفيما يتعلق بالعقود المستقبلية التي أبرمت وتركت آثارها السلبية من خلال أحداث الأزمة المالية العالمية الراهنة مثل عقود سندات التمويل العقاري وعقود أسهم البنوك المقرضة وعقود شركات التمويل العقاري وعقود الشركات العقارية فإن جميع هذه العقود كانت تراهن على ارتفاع الأسعار وعندما بدأت الأزمة وبدأت الأسعار في الانخفاض الحاد تم فقد الثقة في الأسواق المالية وسارع الجميع إلى تصفية مراكزهم المالية فانهارت هذه الأدوات المستخدمة.

ويتم في السوق المالية التعامل بالنقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً من خلال المداينات والائتمان وينتج عن ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، وهذا ما أدى إلى خلل في التوازن بينهما.

وأصبح الاقتصاد المالي لا يستند إلى قاعدة الأصول بل إلى أهرامات من الديون التي ركبت بعضها فوق بعض وفي توازن هش، وذلك من أجل المزيد من كسب العوائد في صورة فوائد وفروق أسعار، ولكن إذا حدث خلل في إحدى حلقات الديون المركبة كعجز المقترضين عن سداد

ديونهم فإن النظام المالي سينهار بكامله وحينئذ تقع الأزمة وهذا ما حدث في سوق التمويل العقاري.
ومن المؤكد أن آثار الأزمة في الاقتصاد المالي ستمتد إلى الاقتصاد الحقيقي لأن انهيار البنوك وإفلاسها مالياً سيوقفها عن الإقراض إلى الشركات الإنتاجية وهذا ما يدفع الشركات إلى تقليص إنتاجها وطرد جزء من عمالها. ومن جانب آخر فإن الخسارة التي مني بها المواطنون نتيجة لتعاملهم في الأسواق المالية تجعلهم يقلصون من مشترياتهم من الإنتاج والخدمات وهذا يؤدي إلى وقوع الركود الاقتصادي.

بطاقات الائتمان:

سبق وأن تكلمنا عن أزمة الرهن العقاري والآن نتبعها بأزمة أخرى وهي أزمة بطاقات الائتمان التي تهدد أكبر اقتصاد في العالم والذي يعاني من أزمة مالية قاسية لم يشهد لها مثيلاً منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وصرح موقع أمريكي متخصص في شؤون الائتمان "ويب سايت كردت دوت كوم" أن ديون المستهلكين الأمريكيين إلى شركات بطاقة الائتمان وصلت في نهاية عام 2008م إلى أكثر من 961 مليار دولار. وبالرغم من أن حجم هذا المبلغ متواضعاً إذا ما قورن بحجم ديون سوق الرهن العقاري الذي بلغ 11 تريليون دولار، إلا أنه في حد ذاته مبلغ كبير دفع بشركات بطاقات الائتمان إلى محاسبة نفسها على كبر حجم المبالغ التي سمحوا للمقترضين باستدانتها علماً بأن المستهلكين الأمريكيين قد تعودوا على حجم استدانة أكبر من طاقتهم على السداد، ولا بد من الذكر أيضاً أن الشركات الأمريكية تلعب دوراً كبيراً في تشجيع مواطنيهم على الاقتراض والاستهلاك وذلك من أجل الحصول على الفوائد والأرباح.
لقد ضرب إعصار بطاقات الائتمان النظام المصرفي حيث أن الاستهلاك يشكل 70% من الاقتصاد الأمريكي وتوصف أمريكا بأنها دولة استهلاكية بامتياز، فالإعلانات فيها تعطي ثمارها، وتغري المستهلكين على زيادة طلبهم على الاقتراض في ظل ظروف لم تقم البنوك فيها بالسؤال عن أهلية ومقدرة المقترض على السداد وكل ما يهمهم هو النظر إلى الدفعات الشهرية ومدى انتظامها واستمراريتها. وهذا ما أغرى الكثير بما فيهم الطلاب الذين ليس لديهم دخل إلى التورط في ديون بطاقات الائتمان التي وضعتهم في مأزق حرج لا يعرفون كيف يتم الخروج منه.
تقدر الديون المستحقة على بطاقات الائتمان حول العالم إلى ما يقارب تريليون دولار وقد استخدم كثير من المواطنين بطاقاتهم الائتمانية لتسديد بعض الديون المستحقة عليهم من الرهن العقاري وذلك من أجل المحافظة على بيوتهم. وقبل وقوع الأزمة الحالية كانت قيمة الديون المستحقة على بطاقات الائتمان 900 مليار دولار، وقد استنفذ عدد كبير من هذه البطاقات حده الائتماني الأعلى ومن المحتمل أن يعجز المقترضين عن سداد ديونهم أو حتى عن خدمة فوائدها، وهذا ما يؤشر على وقوع كارثة جديدة تكون أقسى وأقوى من كارثة الرهن العقاري مما سيجلب عواقب مدمرة على الاقتصاد العالمي، ولا بد من الذكر أن مجموعة "سيتي غروب" والتي تعاني من مشاكل صعبة وهي من أكبر البنوك المصدرة لبطاقات الائتمان في أمريكا. وللعلم يملك الأمريكيون وحدهم 600 مليون بطاقة ائتمان بمعدل 4.8 بطاقة لكل شخص بالغ.
وتتم عمليات البيع والشراء في الولايات المتحدة بالبطاقات الائتمانية وبطريقة خيالية حيث يستطيع المواطن الأمريكي أن يشتري ما يشاء وما يلزمه دون أن يكون في جيبه سنت واحد. ويتم ذلك عن طريق بطاقات الائتمان وهذا ما أحدث فراغاً كبيراً في السوق حيث أن ما يتم تداوله هو مجرد أرقام على أجهزة الحاسوب وهذا ما دفع إلى التوسع في عمليات البيع والشراء دون الانتباه إلى ما إذا كان العميل يمتلك نقود حقيقية.
ومما يظهر أن أزمة بطاقات الائتمان تبدو مشابهة في ظروفها لأزمة قروض الرهن العقاري حيث يقوم المقترض باستدانة مبالغ لا يقدر على سدادها بالإضافة إلى ذلك سيجد نفسه مضطراً إلى الاستدانة مرة أخرى لتسديد نفقات عيشه وهذا ما يمثل إضافة دين إلى دين. وبناء على ما تقدم

ذكره فإنه ليس من الغريب أن تقوم شركات بطاقات الائتمان من إحداث وسائل جديدة لخفض الإقراض إلى أدنى مستوى ممكن ومن هذه الوسائل تشديد شروط الإقراض في المستقبل القريب ورفع أسعار الفائدة وخفض سقف الإنفاق المسموح به.
وفي شهر تشرين أول/ أكتوبر من عام 2008م صدرت أسوأ بيانات لأرباح البنوك منذ عام 2001م ولاح في الأفق مخاوف باتجاه شركات بطاقات الائتمان مثل سيتي غروب وأميركان اكسبرس وبنك أوف أمريكا وانخفضت أرباح سيتي غروب 57% وقالت أنها ستخصص مبلغ 2.24 مليار دولار لتغطية المبالغ التي يعجز المقترضين عن سدادها. وقال الرئيس التنفيذي لشركة سيتي غروب وهو الرئيس السابق ولمدة سبع سنوات لبنك "امريكان اكسبرس" إن حاملي بطاقات الائتمان يشرعون في زيادة الاقتراض وسحب النقود على بطاقات الائتمان وهذا ما ينبأ بحدوث مشاكل في المستقبل ولكن سوق بطاقات الائتمان يختلف عن سوق الرهن العقاري وذلك لأن ديون بطاقات الائتمان غير مؤمنة والتخلف عن سدادها يعني الخسارة الكاملة.
جاءت أزمة بطاقات الائتمان بعد أعوام من إغراق الأمريكيين بعروض سخية من بطاقات الائتمان وخطوط الائتمان العالية وحين وقعت الأزمة قام المانحون بتقليص عروض البطاقات وخطوط الائتمان في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد المنهار يضغط على المستهلكين. ويؤثر هذا الانسحاب المنظم على المستهلكين الجديرين بالثقة ويهدد القطاع المصرفي بخسائر أخرى فادحة بعد فترة حقق فيها أرباحاً قياسية من أعمال الائتمان السهل الذي ساعدت على وجوده. ويقول غراي كريتيندين المسؤول المالي في سيتي غروب "إذا استمرت البطالة في الزيادة، يتخطى معدل شطب ديون بطاقات الائتمان المعايير التاريخية.
ومن الواضح أن السلطات الأمريكية تعتم بعض الشيء على القلق الناتج عن بطاقات الائتمان حتى تبقيه أطول فترة ممكنه في منطقة الشك وأنه لن يتحول إلى حقيقة، إلا أن أوروبا التي بدأت تتأثر بنار هذه الأزمة التي سببتها الولايات المتحدة بدأت تعبر عن مخاوفها وقلقها. ولذلك صرح جان يونكر رئيس وزراء لوكسمبورغ في نوفمبر من عام 2008م قائلاً "نحاول الآن لفت انتباه زملائنا الأمريكيين إلى أزمة بطاقات الائتمان، التي قد تبزغ وتقع علينا في أي يوم. يقال إن المشكلة غير قائمة... حسناً إنها ستحدث وستكون لها تداعيات". وأكد رئيس وزراء لوكسمبورغ أن مسؤولين في الاتحاد الأوروبي أشعروا السلطات الأمريكية وعلى مدى الأربع سنوات الأخيرة أن أزمة كل من القروض عالية المخاطر وفقاعة العقارات على وشك الانفجار وأبلغ هذا إلى الرئيس بوش الابن ومعاونيه ولكنهم لم يأخذوا الأمور بجدية.
إن القروض المباشرة لا تدر أرباحاً على البنوك كالأرباح التي تدرها عليها بطاقات الائتمان فالفائدة السنوية المستحقة على قروض بطاقات الائتمان تساوي من أربعة إلى خمسة أضعاف الفائدة السنوية على القروض المباشرة. وتبلغ الفائدة الشهرية على بطاقات الائتمان من 2 إلى 2.5 بالمئة وهو يساوي 30% سنوياً، بالإضافة إلى رسوم أخرى متعددة وتحت مسميات مختلفة، وهذا ما دفع العديد من المؤسسات المالية العالمية لخوض معارك طاحنة في العشر سنوات الأخيرة من أجل تسويق بطاقات الائتمان، وارتفع أعداد المتداول منها أربع مرات عما كانت عليه في التسعينات من القرن الماضي.
وذكر رئيس لجنة الخزانة في مجلس العموم البريطاني "جون ماك فول" إلى أن بعض البنوك قد تسحب بطاقات الائتمان من الزبائن الذي يسددون أقساطهم في مواعيدها وتعطيها إلى الزبائن

الأقل التزاماً بدفع ديونهم أو الأكثر ميلاً للمغامرة وذلك من أجل زيادة أرباحها عن طريق فوائد التأخير. هذا وقد نفت الرابطة البريطانية للتسديدات "أباكس" أن تكون البنوك قد تبنت سياسة من هذا النوع بل إن الشركات البنكية كانت تقوم بدراسة مستويات الائتمان وكيفية ترشيده. وذكرت ناطقة من "أباكس" أن الشركات لها الحق في إدخال التغيرات التي تراها مناسبة على شروط منح بطاقات الائتمان وهي شركات للزبائن الذين بمقدورهم سداد ديونهم وأما الأمر الثاني فهو تحقيق الأرباح وبالتالي تحديد ما إذا كانت الشركات ترغب في صرف بطاقات ائتمان أم لا. وقد علم أن بنك "إيك" قرر سحب بطاقات الائتمان من 161 ألفاً من زبائنه الذين رأى أنهم يمثلون مخاطر عالية. وإذا كانت أزمة الرهن العقاري قد طالت البنوك والمؤسسات المالية فإن أزمة بطاقات الائتمان سوف تصيب الجميع وتحطم الأمل في انتعاش في المستقبل وخاصة في الولايات المتحدة التي تعتبر الاستهلاك محركاً لاقتصادها الذي يحرك اقتصاديات العالم بأكملها. وقد قامت جهات عديدة في الخارج بمهمة توعية الناس من مخاطر بطاقات الائتمان ومنها موقع اسمه فقاعة بطاقات الائتمان، والذي رفع شعار "لا تستهلك ما لا تملك".

تشهد منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي تحولاً كبيراً ومتسارعاً في استخدام بطاقات الائتمان لشراء حاجاتهم اليومية من مبيعات التجزئة والتي تشكل 20% من مجموع المبيعات السنوية وتقدر قيمتها حسب مؤسسات بحثية تعمل في المنطقة بـ 50 مليار دولار ويقدر عدد بطاقات الائتمان في منطقة الشرق الأوسط بـ 11 مليون بطاقة معظمها في دول الخليج العربي وذلك حسب تقدير مؤسسات متخصصة بإصدار البطاقات الائتمانية في المنطقة. ولا بد من الذكر أيضاً أن الدفع بالبطاقات الائتمانية أصبح أمراً اعتيادياً ليس في متاجر التجزئة فحسب بل في القطاعات العامة والخدمات الحكومية أيضاً.

وفي مواجهة أزمة بطاقات الائتمان قامت الشركات التي تصدر هذه البطاقات باتخاذ الإجراءات التالية كلها أو بعضها.

1- بدأت كبرى الشركات المقرضة مثل أميركان اكسبرس وبنك اوف امريكا وستي غروب وتارجت في تضييق وتشديد المعايير على المتقدمين للحصول على بطاقات الائتمان وقامت بتصفية وثائقها من جميع العملاء الذين يتسمون بالمخاطرة وعلى سبيل المثال أغلقت شركة تأمين "كابتال وان" الحسابات غير النشيطة وقللت خطوط ائتمان العملاء بنسبة 4.5 بالمئة.

2- تبتعد شركات بطاقات الائتمان (المقرضون) عن العملاء المثقلون بالديون ويخفضون من حدود الائتمان لحاملي بطاقاتهم الحاليين وخاصة للعملاء الذين يعيشون في المناطق التي وقعت بها أزمة الرهن العقاري أو الذين يعملون في صناعات متعثرة.

3- يقيد المقرضون خطوط الائتمان لحاملي بطاقاتهم الذين يتسوقون من المحلات التي يتسوق منها المقترضون المخاطرون.

4- رفع أسعار الفائدة وهذا من الممكن أن يؤدي إلى خفض مستوى الإقراض وقد أعلنت أمريكان اكسبرس وهي تقوم بخدمة حاملي بطاقات ائتمان لفئة معينة من المجتمع (الصفوة) عن رفع أسعار الفائدة من 2 إلى 3 بالمئة ورفع أسعار الفائدة يؤدي إلى إحجام الناس عن بطاقات الائتمان لأنها تصبح مكلفة.

5- في حملة موجهة إلى العملاء الأقل استحقاقاً للائتمان قامت شركات إصدار البطاقات بالانسحاب من عروض ترويجية كانت تسمح للمقترضين بعدم دفع الفوائد لمدة شهور.

6- قامت الشركات المقرضة بالتقليل من عروض الرسائل الإلكترونية ليقل عدد الرسائل في سلة مهملات بريد الأسرة الأمريكية في المتوسط بـ 13 رسالة في العام بعد أو وصلت إلى ذروتها في عام 2005. أما عروض البريد الإلكتروني إلى العملاء فإنها في طريقها إلى الانخفاض إلى ما يقل عن 8.4 مليون رسالة وهو أقل معدل منذ عام 2004م. وهذا وفقاً لإحصائيات ميشل كومر ميديا وهي شركة أبحاث في التسويق المباشر.

7- وفي نهاية عام 2008م انخفضت أعداد الطلبات المقدمة للحصول على بطاقات الائتمان ولأول مرة وذلك بسبب تقليص العروض الموجهة إلى العملاء على البريد الإلكتروني والتي كانت تدفعهم إلى الإنترنت للاطلاع على العروض المقدمة عن بطاقات الائتمان وهذا وفقاً لبيانات صادرة عن كومسكور وهي شركة أبحاث في التسويق عبر الإنترنت.

مقايضة الديون التي تخلف أصحابها عن سدادها:

في منتصف التسعينات من القرن الماضي قدم مصرف "جيه بيه مورغان" قروضاً بعشرات المليارات من الدولارات لمؤسسات وحكومات أجنبية. وكان القانون الفيدرالي يفرض على البنك الاحتفاظ بكميات ضخمة من الأموال الاحتياطية لمعالجة حالات الإفلاس عند أحد المدينين. ولكن لو قام بنك "جيه بيه مورغان" من إيجاد آلية تحميه في حالة عجز المقترضين عن السداد فإنه يستطيع الاستفادة من الأموال الاحتياطية المحتجزة واستخدامها. وأخيراً تبلورت فكرة في أذهان المصرفيين في اللجوء إلى نوع من التأمين يتحمل فيه طرف ثالث المسؤولية عند عجز المقترض عن سداد دينه مقابل تلقي ذلك الطرف دفعات مالية منتظمة من البنك على غرار أقساط التأمين وهذا ما يعطي بنك "جيه بيه مورغان" الحرية في إبعاد أخطار سداد الديون من سجلاته الدفترية وتحرير أمواله الاحتياطية المحتجزة واستخدامها في عملياته المصرفية.
وقد أطلق على هذا المنهج في التعامل المصرفي اسم "مقايضة الديون التي تخلف أصحابها عن سدادها" وبالرغم من أن هذا الأسلوب بقي معروفاً في الأسواق لبضع سنوات إلا أن بنك "جيه بيه مورغان" كان أول بنك يراهن بمبالغ كبيرة في عمليات مقايضة الديون التي تخلف أصحابها عن سدادها. ولهذا الغرض فقد أقام البنك في منتصف التسعينات شعبة للمقايضة وعين فيها مجموعة من خريجي الجامعات المرموقة في الولايات المتحدة من أجل إيجاد سوق لهذه الأدوات المالية المعقدة. وفي خلال سنوات قليلة أصبحت هذه العمليات أكثر الأدوات المالية رواجاً وأكثر الطرق لتجنب الأخطاء والحصول على عائد مستمر.
ولكن في ظل هذه الأزمة الحالية أصبح الاقتصاد في أوضاع صعبة وتحولت "وول ستريت" إلى ركام وهذا بفضل الأفكار الجهنمية التي تبناها المقرضون قبل 14 عاماً (مقايضة الديون التي تخلف أصحابها عن سدادها) وهذا ما أجبر دافعوا الضرائب الأمريكيون من مد طوق النجاة لإنقاذ شركة "إيه آي جي" وهي من كبريات شركات التأمين في الولايات المتحدة عندما عجزت عن سداد 14 مليار دولار للقروض التي قامت بضمانها من البنوك الاستثمارية وشركات التأمين وعشرات المؤسسات الأخرى حيث أن المقترضين عجزوا عن سداد هذه الديون.
وبمقدورنا القيام بإرجاع الكثير من الأخطاء التي وقعت في النظام المالي خلال عام 2007م إلى عمليات ضمان القروض المتعثرة التي تضخمت حتى وصلت إلى 62 تريليون دولار ثم انخفضت تدريجياً لتصل إلى 55 تريليون دولار في أوائل تشرين أول/ أكتوبر عام 2008م ويساوي هذا المبلغ أربعة أضعاف قيمة جميع الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك.
وبما أن عمليات مقايضة الديون التي يتخلف أصحابها عن سدادها يتم التفاوض عليها بين طرفين وبصورة غير معلنة ولا تخضع لتشريعات حكومية ولذلك فإنه لا توجد آلية مركزية للإعلان عن الأرقام وقيم الديون التي يجري التفاوض على ضمانها وهذا ما أدى إلى التعتيم على قيم هذه الديون التي تصل إلى مليارات الدولارات.
وقد حدثت أوائل عمليات مقايضة الديون التي تخلف أصحابها عن سدادها في بنك "جيه بيه مورغان" في عام 1997. حيث قام البنك بحصر 300 قرض قيمتها الإجمالية 9.7 مليار دولار وقام بمنحها إلى شركات كبرى ومتعددة من بينها "فورد موتروز" و "وول مارت" و "آي بي أم"

ثم قام البنك بعد ذلك بتقسيم هذه الديون إلى أجزاء صغيرة أطلق عليها شرائح وبعد ذلك قام البنك بتحديد 10% من الشرائح الأكثر عرضة للخطر وقام ببيعها إلى مستثمرين. وبهذه الخطوة فتح بنك جيه بيه مورغان الطريق أمام بقية البنوك من إزالة أخطار ديونها من دفاترها وتحويل تلك الديون إلى مؤسسات غير مالية مثل شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد.

وفي وقت قصير أصبحت عمليات مقايضة الديون التي عجز أصحابها عن سدادها تستخدم كوسيلة لتشجيع المستثمرين على الدخول في أسواق ناشئة وعالية المخاطر مثل روسيا وأمريكا اللاتينية وذلك من أجل تقديم تغطية تأمينية لديون الدول النامية.

وبعد انهيار شركات كبرى مثل "إنرون" و "ويرلدكوم" ظهرت بوضوح الحاجة إلى حماية الشركات من الانهيار وكانت مقايضة الديون هي الأداة المناسبة لتلك المهمة وأصبح سوق عمليات مقايضة الديون يزدهر يوماً بعد يوم حتى أنه تضاعف في السنة الواحدة أكثر من مرة، ففي عام 2000م تجاوزت قيمته 100 مليار دولار حتى وصلت قيمته 6.4 تريليون بحلول عام 2004م.

وبعد ذلك حصل انتعاش في سوق العقارات وقام بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة مما شجع الأمريكيون على شراء المنازل وأصبحت الأوراق المالية (السندات) المدعومة بالرهونات العقارية الوسيلة الاستثمارية الأكثر رواجاً. حيث أقبلت على شراء هذه السندات مؤسسات مالية من بينها البنوك الاستثمارية والبنوك التجارية وصناديق معاشات التقاعد.

أما فيما يتعلق بالكثير من هذه الأوراق المالية المدعومة بالرهونات العقارية فقد قام المستثمرون باستخدام عمليات مقايضة الديون للحماية من عجز المقترضين عن السداد. وفي تسعينات القرن الماضي حظيت هذه العمليات برواج منقطع النظير وهذا ما أدى إلى حدوث نمو هائل في هذا السوق.

وبعد وقت قصير قامت بعض الشركات ومنها "إيه آي جي" بتقديم التغطية التأمينية للمنازل بالإضافة إلى تأمين الرهونات العقارية الخاصة بالمنازل وذلك عن طريق عمليات مقايضة الديون. وعندما تدخلت الدولة لإنقاذ شركة التأمين "إيه آي جي" وجدت أن قيمة عمليات مقايضة الديون المتراكمة عليها تساوي 440 مليار دولار.

ويظهر أن الخطأ المميت الذي ارتكبته شركة "إيه آي جي" أنها كانت تتبع طرق التأمين الكلاسيكية في معاملاتها في سوق عمليات مقايضة الديون فعندما يتعرض س من الناس إلى حادث ما مؤمن عليه عند شركة التأمين فهذا لا يعني بالضرورة زيادة احتمال تعرض ص من الناس لنفس الحادث (كتأمين السيارات مثلاً). ولكن الأوضاع تختلف بالنسبة للسندات، فإذا تعرض سند واحد للخسارة فإنه يحدث سلسلة من ردود الأفعال تزيد من احتمال تعرض السندات الأخرى إلى خسارة مماثلة. فإذا تعرض أحد كبار المتعاملين في السوق إلى خسارة فإن الخوف يدب في نفوس المستثمرين من انتقال المصاعب إليهم ولذلك فإنهم يبدأون في البحث عن ضمانات وتبدأ التقلبات في السوق ويتوقف المقرضون عن منح القروض.

ومما زاد الوضع تعقيدا أن الكثير من المؤسسات كانت مرتبطة مع بعضها البعض من خلال عمليات مقايضة الديون فمثلاً بنك "ليمان براذرز" قد دخل في صفقات مقايضة الديون بمبلغ قيمته 700 مليار دولار مع شركة التأمين "إيه آي جي" وهي الضامنة لمعظم تلك الصفقات. وعندما بدأت الأوراق المالية المدعومة بالرهونات العقارية تنهار تحتم على شركة "إيه آي جي" القيام بالوفاء بالتزامات تبلغ قيمتها مليارات الدولارات وذلك بناء على عمليات مقايضة الديون. وتبين

أن الشركة غير قادرة على تغطية خسائرها. ومن المعروف أن أسهم شركة "إيه آي جي" تشكل جزءاً من مؤشر داوجونز الصناعي وعليه فإن انهيار قيمة أسهمها قد تسبب في انخفاض المؤشر وهذا ما أدى إلى تعاظم الذعر المالي.

أما عن السبب الذي دفع الحكومة الأمريكية لإنقاذ "إيه آي جي" فهو أن تلك الشركة كانت تمثل خط الدفاع الأخير في سوق عمليات مقايضة الديون. وفيما يتعلق بالبنوك والصناديق الوقائية فإن تعاملاتها كانت تشمل جانبي السوق أي أنها كانت تشتري وتبيع الديون في نفس الوقت فكانت أرباحها تغطي أية خسارة تلحق بها. أما شركة "إيه آي جي" فكانت عملياتها تقتصر على مقايضة الديون والاحتفاظ بها. ولو تركت هذه الشركة تواجه الانهيار فإن كل شركة اشترت منها عقد مقايضة ستتعرض لخسائر كبيرة في قيمة عقود التأمين التي اشترتها وهذا ما يخلق مشاكل لتلك الشركات.

ونظراً للدور السلبي الذي قامت به عملية مقايضة الديون في الأزمة الحالية فإن الحكومة الفيدرالية باشرت بوضع ضوابط لها وكذلك أعلنت ولاية نيويورك أنها باشرت في اتخاذ إجراءات لتنظيم عمليات المقايضة اعتباراً من شهر كانون ثاني / يناير من عام 2009م. ويتردد على ألسنة الكثير من الناس أن عمليات مقايضة الديون قد تكون خطرة عندما يتعامل بها أشخاص يفتقرون إلى المسؤولية.

وكان الملياردير "وارن بافيت" محقاً عندما أطلق على هذه الأدوات المالية (مقايضة الديون) أسلحة الدمار الشامل المالية.

أما تيري دوهون والتي كانت تعمل في شعبة مقايضة الديون في بنك "جيه بيه مرغان" في نيويورك وقد أصبح يعرف هذا القسم فيما بعد بمافيا بنك مورغان. وتتولى دوهون الآن رئاسة المؤسسة الاستشارية العاملة في مجال الأوراق المالية المشتقة في لندن حيث قالت "مكنا البنوك من إزالة أخطار ديونها من دفاترها وتحويل تلك الديون إلى مؤسسات غير مالية مثل شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد" وتقول دوهون أيضاً وهي ساهمت في إطلاق عمليات مقايضة الديون "مما يؤسف له أن سمعة هذه العمليات تمرغت في الوحل".

علاقة أزمة الإقراض (الائتمان) العالمي بصناديق التحوط.

وجدت صنادق التحوط قبل 60 عاماً، وفي عام 1990م بلغ عدد هذه الصناديق 170 صندوقاً، وأصبحت هذه الصناديق التي تملك رأس المال الخاص لاعباً رئيسياً في الأسواق المالية العالمية. ونمت هذه الصناديق وتضاعفت اكثر من 12 ضعفاً حيث كان رأس مالها في عام 1990م 38.9 بليون دولار ومن ثم ارتفع رأس مالها في عام 2001 إلى 536.9 بليون دولار. وفي هذا العقد من القرن الواحد والعشرين وخاصة في صيف عام 2008م وصلت عدد صناديق التحوط إلى عشرة آلاف صندوق حيث كان يوجد تحت تصرفها وإدارتها ما يقارب من 2 تريليون دولار. ويوجد حضور لـ 173 صندوق تحوط في كل سوق مالي حول العالم وتعتبر هذه الصناديق من أحد اللاعبين الرئيسيين في الأزمة المالية الحالية.
كشفت الأزمة الحالية عن سمات جديدة لطبيعة الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية وعلى وجه الخصوص النظام الرأسمالي الأمريكي الذي يهدف إلى جني أرباح ضخمة وسريعة معتمداً في ذلك على المخاطرة وليس على الإنتاج الحقيقي، وبعد الأزمة المالية التي قادت إلى انهيار مؤشر التكنولوجيا "ناسدك" عام 2000م بسبب التلاعب في سجلات وحسابات الشركات وأيضاً بسبب التوقعات الخيالية على أن الإنترنت قادر على إحداث نمو اقتصادي غير محدود علماً بأن هذا المجال (الإنترنت) اعتمد في حساباته على منتجات حقيقية، أما رأس المال فقد اتخذ منحا اخر لزيادة ارباحه وهو مجال الائتمان اي المغامرة والمقامرة في أسواق رأس المال مثلما يحدث في الكازينوهات.
أما صناديق التحوط فهي مؤسسات مالية غير مفتوحة أمام عامة الشعب وتقتصر على الأثرياء فقط حيث يستوعب كل صندوق في حده الأقصى 500 مستثمر ويدفع كل مستثمر مليون دولار كرسوم اشتراك بالحد الأدنى ويتقاضى مدير الصندوق أجرة من 1-2% من قيمة الأصول و 20% من قيمة الأرباح وصناديق التحوط غير مسجلة ولا تخضع للرقابة أيضاً.
تجمع صناديق التحوط سيولة نقدية ضخمة ويحققون أرباحاً سريعة وهذا ما أدى إلى انتشارها في جميع أنحاء العالم حيث أنها تسيطر على ثلث مداولات الأسهم، وهي تمتلك أصولاً بقيمة 2 تريليون دولار وفي عام 2006 وصل أجر أحد مديري صناديق التحوط مليار دولار.
ويتلخص نشاط هذه الصناديق بأنها تقوم بإقتراض الأموال من البنوك وبأسعار فائدة منخفضة ثم تقوم باستثمارها بأسعار فوائد مرتفعة مما يحقق لها أرباحاً عن طريق الفرق بين سعري الفائدة وهذا ما يطلق عليه "الرفع المالي". إن هذه الطريقة التي تتبعها صناديق التحوط تؤثر على عولمة الأزمة المالية. وكتب الخبير الاقتصادي "كينث روجون" في موقع الإيكونومست الإلكتروني حيث نقتبس من كتابته بعض الشيء "لقد قامت صناديق التحوط باقتراض مئات مليارات الدولارات وبأسعار فائدة منخفضة جداً من اليابان ومن ثم قامت بإقراض هذه المبالغ إلى البرازيل وتركيا لأن أسعار الفائدة فيهما مرتفعة وطالما بقي الين ضعيفاً وأسعاره منخفضة فإن هذه الإستراتيجية الاستثمارية ستحقق أرباحاً طائلة. ولكن إذا ارتفع سعر الين وهذا سهل الحدوث وذلك بسبب الفائض الضخم التي تحققه اليابان في الحساب الجاري فإن بعض صناديق التحوط ستتكبد خسائر مالية فادحة".

استخدمت صناديق التحوط مشتقات الائتمان وهي عبارة عن تحويل قروض الرهن العقاري إلى سندات حيث يمكن تداولها في الأسواق المالية وهناك سوقين لقروض الرهن العقاري: سوق الرهن العقاري الرئيسي وسوق الرهن العقاري الثانوي وقد سبق وأن تكلمنا عنهما. وعلى العموم يتم منح قروض في هذين السوقين لأناس بدون دفعة أولى ودون وثائق تثبت أهليتهم ومقدرتهم على سداد هذه القروض ولكن الدافع من وراء عملية الإقراض هذه جباية أرباح من الفوائد.
وقام صندوقان للتحوط تابعان لشركة "بير – ستيرنز" بجمع مئات الملايين من الدولارات من مستثمرين أثرياء وقاموا باقتراض مبالغ من المال تساوي أضعاف المبالغ التي جمعوها من المستثمرين الأثرياء ومن ثم بدأوا بتداول السندات في سوق القروض العقارية الثانوية حتى أعلنوا إفلاسهم.
ومن أحد المشتقات الائتمانية التي مارست صناديق التحوط نشاطا فيها هو الرهان على انقباض سوق الائتمان وتراجع قيمة الأوراق المالية المدعومة بأصول والتي تعرف باسم "التزامات الدين المضمونة" ومنها القروض السكنية في السوق العقاري الثانوي وهذا ما يظهر حجم المخاطرة التي دخلت فيها صناديق التحوط.
إن الذريعة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية لرفض الرقابة على صناديق التحوط هي ان هذه الصناديق قامت بضخ مبالغ ضخمة في البورصة مما أدى إلى إنعاشها ولكنها (صناديق التحوط) بدأت تقامر بالائتمان الذي يشكل الزاوية الأساسية في الاقتصاد الأمريكي وراهنت عليه كمصدر أساسي للربح، ولم يأت هذا الرهان من فراغ إذ يعتبر الائتمان في الولايات المتحدة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وتضطر الأسرة الأمريكية للاقتراض لرفع مستوى معيشتها وهذا ما يشجعها على الاستهلاك.
إن أصحاب رؤوس الأموال يغرون المواطنين الأمريكيين باستثمار مدخراتهم في البورصة وعندما يفقدون هذه المدخرات يشجعونهم على أخذ قروض بدون ضمانات ولكن بفوائد عالية. في المرة الأولى سرقت أموال المواطنين كلها وفي المرة الثانية تم إقراضهم من أموالهم المسروقة وبفوائد عالية وهذا ما يجعلهم غير قادرين على السداد فتصادر بيوتهم. وهكذا نجد أن رأس المال يعيش من المقامرة وعلى حساب الناس الفقراء والبسطاء ومحدودي الدخل. ولذلك نجد أن النظام الرأسمالي يعاني من أزمة أخلاقية، اجتماعية وسياسية في وقت واحد.

الفصل الثالث

أحداث ووقائع الأزمة المالية الاقتصادية العالمية في بعض الدول

والإجراءات التي اتخذتها هذه الدول للحد من آثارها

مقدمة

إن قائمة وقائع الأزمة الحالية قائمة طويلة سواء كانت على الصعيد المالي أو الاقتصادي ولذلك سنلجأ إلى توضيح بعض وقائع الأزمة لبعض الدول لكي نضع بين يدي القارئ صورة واضحة عن هذا الزلزال المالي الاقتصادي المرعب والذي بدأ في الولايات المتحدة وكأن هذا العالم أصبح قرية صغيرة. لقد قام النظام الرأسمالي المنهار بإطلاق أيادي أصحاب رؤوس الأموال الذين اختاروا طرق المقامرة والمخاطرة بأموالهم من أجل جني الأرباح السريعة في مشاريع المضاربة والائتمان عالي المخاطرة وابتعدوا عن مشاريع الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي الذي يعود على المجتمع بالخير.

الولايات المتحدة الأمريكية

إن ما جرى في الأسبوعين الأخيرين من شهر أيلول / سبتمبر من عام 2008م يمكن وصفه بزلزال مالي لم تشهد نظم المال العالمية مثيلاً له من قبل، ويعود جانب مهم من الأزمة الحالية إلى تضخم القطاعات المالية في أمريكا بالدرجة الأولى وإلى تابعها بريطانيا بالدرجة الثانية. وإنه من الجائز القول أن أميركا فقدت مكانتها القيادية كقوة عظمى على رأس النظام المالي العالمي ويجب أن تجد لغة مشتركة مع شركائها في العالم لتنظيم الأسواق المالية بعد كل ما تركه هذا الزلزال المالي المدمر من آثار عميقة على أمريكا ومعظم دول العالم. ومن أحد الأمور التي كانت تقف خلف هذا الزلزال المالي المدمر جشع وطمع الشركات والمؤسسات المالية في تحقيق المزيد من الأرباح الضخمة والمكافآت المالية الهائلة التي كانت تصرف إلى كبار المديرين التنفيذيين في البنوك الاستثمارية وشركات الرهن العقاري فمثلاً في عام 2007م حصل مدير في بنك "بير ستيرنز" على 33.9 مليون دولار كمرتب وفي بنك "ليمان برذارز" المفلس حصل المدراء على مرتب 34 مليون دولار، وفي "غولدمان ساكس" وصل المرتب إلى 70.3 مليون دولار.

ولكي نطرق الأبواب من أوسعها تعود الأزمة في جوهرها إلى سنوات الرئيس الأمريكي رونالد ريغان الذي بدأ بسياسات تحرير الأسواق المالية وفي تشرين الأول / أكتوبر من عام 1999م أصدر الكونغرس ذو الأغلبية الجمهورية تشريعاً يقضي بإلغاء ما تبقى من القيود الصارمة المفروضة على النظام المالي الأمريكي منذ سنوات الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي وهذا ما أدى إلى وقوع الأزمات المالية المتتالية.

أما أستاذ الاقتصاد الأمريكي "جوزيف ستيغلتز" والحائز على جائزة نوبل عام 2001م فقد قال "لقد كان التنبؤ بوقوع الأزمة المالية الحالية قائماً وكان من الممكن تفاديها إلا أن الإدارة الأمريكية كانت تعتقد أن في مقدورها أن تخدع الأمريكيين لفعل كل ما تتم دعوتهم إليه ولقد تعرض الأمريكيين للخداع عندما وقعوا صكاً على بياض لشن الحرب على العراق.

ولكن الضحايا في هذه المرة شعوب العالم وخاصة الشعوب التي استجابت حكوماتهم من دون أي تحفظ في السنوات العشرة الأخيرة لفكرتين أصرت عليهما الإدارة الأمريكية وهما العولمة والخصخصة. أما العولمة فتعني تراجع الدولة عن أي قيود وضوابط مقررة لدخول وخروج رأس المال الأجنبي وكذلك الحال مع الجوانب الأخرى للعولمة مثل التجارة والتكنولوجيا.

أما الخصخصة فحدث ولا حرج وهي تعني بيع القطاع العام في كل دولة وبأثمان زهيدة لمن يرغب في الشراء خصوصاً إذا كان المشتري أجنبياً وأوصت به بعض المؤسسات الأمريكية التي ملأت فضائحها جميع أنحاء العالم في الأزمة المالية الحالية. وهنا يتدخل جوزيف ستيغليتز بقوله إن مؤسسات المال الأمريكية الساقطة ألحقت دماراً شاملاً في جميع أنحاء العالم من خلال أيديولوجية العولمة والخصخصة. وكان ستيغليتز رئيساً لطاقم من الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي وعندما وقع الزلزال المالي المدمر في دول جنوب شرق أسيا عام 1997م عارض بشدة ولكنه لم يستطع كبح جماح إصرار وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي على إجبار تلك الدول على بيع شركاتها وبنوكها الناجحة لمؤسسات أجنبية بسعر بخس. وهذه تعتبر أكبر عملية نهب وسلب لصالح مؤسسات المال الأمريكية. وفي هذه الحالة يمكن القول لقد انقلب السحر

على الساحر لأن بعض تلك المؤسسات المالية الأمريكية التي شاركت في بيع مؤسسات وبنوك الدول الأسيوية بسعر التراب تستنجد في ظل الأزمة الحالية بأموال دافعي الضرائب وهذا ما يضع الرأسمالية الأمريكية في قفص الاتهام أمام هذا العالم المكلوم من آثار وتداعيات الأزمة الحالية وهذا يعني سقوط النموذج الأمريكي للرأسمالية.
ومن الممكن أن تخرج أمريكا من أزمتها الحالية هذه المرة ولكن بتكلفة عالية ولكن الذين سيبقون ضحايا، هم من يستمرون في غيهم وتبعيتهم العمياء لقوى العولمة والخصخصة. ففي بداية شهر تشرين أول/ أكتوبر من عام 2008م قامت الحكومة المصرية ببيع شركة لكربونات الصوديوم وهي من أهم شركات القطاع العام وتحقق أرباحاً جيده إلى شركة بلجيكية بـ 760 مليون جنيه مصري ففي هذه الحالة تخسر مصر مرتين مرة بخسارة الأرباح التي كانت تحققها هذه الشركة، ومرة أخرى بتحويل هذه الأرباح إلى بلجيكا.
ولدت الأزمة المالية الحالية من رحم النظام المالي الأمريكي حيث بدأت بوادرها في النصف الأخير من عام 2007م مع ظهور فقاعة الرهن العقاري حيث ارتفعت أسعار العقارات وبلغت ذروتها في عام 2006م وبدأ المقرضون إعلان إفلاسهم في عام 2007م حيث بدأت معالم أزمة مالية في الظهور. وجدير بالذكر أن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة دفعت 70 شركة كانت تعمل في مجال الرهن العقاري إلى تجميد نشاطاتها وإعلان إفلاسها منذ بداية عام 2006م وحتى عام 2009م. إلا أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبعض السلطات المالية قللوا من أهمية الحدث في البداية واعتبروها ظاهرة عرضية ولن تتعدى الخسارة الناتجة عنها أكثر من 100 مليون دولار.
وخلافاً لهذه التوقعات فقد انتشر وباء الأزمة المالية في الولايات المتحدة إلى الأسواق الأخرى فانهارت صناديق التحوط المدعومة وبعض المؤسسات المالية وحدث اضطراب في الإقراض الداخلي بين البنوك وتواصلت فصول الأزمة في كانون ثاني / يناير عام 2008م إثر الكشف عن عمليات احتيال في بنك "سوسييتيه جنرال" وسقوط "بير ستيرنز" في آذار وإعلان "إينديماك بنك" أكبر مصرف إدخار في لوس أنجلس عن إفلاسه في حزيران / يونيو 2008 والواقع ان اقسى فصول الازمة هو افلاس بنك "ليمان براذرز" في ايلول / سبتمر 2008 حيث سجل أكبر عملية إفلاس في التاريخ الأمريكي وبداية لانطلاق الأزمة المالية الحالية وفعلا إنها بداية رمزية خطيرة لأن شركة ليمان برذرز من الشركات القليلة التي نجت من المذبحة الكبيرة للكساد الكبير في عام 1929. وهذا ما دعى "آلن جريسبان" رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي السابق للقول إن مؤسسات مالية كبرى ستلحق بليمان برذرز لم يجد مصرف ليمان برذرز مخرجاً من أزمته ولم يجد أي جهة مستعدة لشرائه فما كان عليه إلا أن يعلن إفلاسه وهو رابع أكبر مصرف أعمال في الولايات المتحدة وبسقوطه أصيبت حركة القروض بشلل تام. وعلقت على إفلاس هذا البنك وزيرة الاقتصاد الفرنسي مخاطبة وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون "إن ترك ليمان برذرز ينهار، عندما تدعون حجر دومينو يسقط فإن أحجار الدومينو تسقط". وكذلك شركة "ميرل لينش" التي كانت على وشك انهيار شبه كامل حيث قام "بنك اوف أمريكا" بشرائها وقد أهدر أحد المضاربين التابعين لشركة "ميرل لينش" 120 مليون دولار في إطار نشاطاته داخل أسواق العملة وكذلك فقد مضاربون آخرون تابعين لنفس المؤسسة مئات الملايين من الدولارات المتعلقة بمشتقات مالية ائتمانية ولكن هذه الخسائر المالية لم تظهر إلا بعد أن قامت ميريل لينس بمنح موظفيها علاوات

مقدارها 3.6 مليار دولار وتعمل هذه الشركة في مجال السمسرة وبلغت خسائرها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2008م. 13.8 مليار دولار.
أما مجموعة سيتي غروب المصرفية صاحبة أكبر شبكة خدمات في العالم وتمتلك 12 ألف فرع في 107 بلدان ويعمل فيها ما يقارب من 358 ألف موظف وتحتوي على 200 مليون حساب مصرفي وقد صنف سيتي غروب عام 2008م بالمصرف الأغنى بالعوائد في العالم. ويعتبر هذا المصرف، المصرف الأول في الولايات المتحدة وقد أعلن في 23 تشرين ثاني / نوفمبر عام 2008م أنه على حافة الانهيار وإذا لم تقم الدولة بمد العون له فإنه سيعلن إفلاسه. ويملك الأمير السعودي الوليد بن طلال 250 مليون سهم في سيتي غروب وهي أكبر حصة لفرد وتساوي 4% من مجموع أسهم المصرف وقد أبدى الأمير رغبة في دعم المصرف من أجل أن يتمالك توازنه وذلك بشراء المزيد من الأسهم ليرفع حصته من 4% إلى 5% من مجموع أسهم سيتي غروب ولكن هذه الخطوة لم تنجح في كبح انخفاض أسهم مجموعة سيتي غروب في بورصة وول ستريت وخاصة بعد إعلان الخزينة الأمريكية امتناعها عن مساعدة المصارف والشركات. وكذلك بنك "يو بي إس" الذي كان يلقب بأول مصرف سويسري والذي دعمته الدولة قبل أن تنهار سمعته بسبب إدارته السيئة والفضائح المترتبة عليها. ومن بين البنوك المفلسة بنك "إندي ماك" الذي يملك أصولاً بقيمة 32 مليار دولار وودائع بقيمة 19 مليار دولار وتوقع (كريستوفر والين) العضو في شركة أبحاث "تحليلات المخاطر المؤسسية" أن يتم إغلاق ما يقارب من 110 بنك تصل قيمة أصولها 850 مليار دولار وذلك بحلول منتصف عام 2010.
أما عملاق التأمين الأمريكي "إيه أي جي" فقد مدته الحكومة بمبالغ ضخمة بلغت 85 مليار دولار للحيلولة دون إفلاسه وانهياره وأما مصرف "سوسييتيه جنرال" الفرنسي فقد سجل في كانون ثاني / يناير 2009م خسارة فادحة.
ووقع في الولايات المتحدة الأمريكية اندماج بين البنوك لتلافي خطر الانهيار فالقائمة طويلة ولكن نكتفي بذكر بعضها فمثلاً اندمج بنك "كانتري وايد" مع "بنك أوف أمريكا" واندمج "واكوفيا" مع "ويلبس فارغو" واندمج "واشنطن ميوتشوال" مع "جاي بي مورغان تشايس" وكذلك "ناشونال سيتي" مع "بي إن سي" وفي عام 2008 سجلت لائحة الإفلاسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية 25 إفلاساً وهي الأكبر في عام في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.
وفي كانون الأول من عام 2008م تم الإعلان عن فضيحة مالية بطلها والمتهم بها من أشهر مدراء الصناديق الاستثمارية في نيويورك إنه برنارد مادوف وقد بلغت قيمة عمليات الاحتيال التي قام بها 50 مليار دولار. وقد تعرضت كل من "وول ستريت" والمؤسسات المصرفية الكبرى والصناديق الاستثمارية والأغنياء الكبار والمشاهير والمتقاعدين والمؤسسات الخيرية إلى عملية الاحتيال هذه في الولايات المتحدة وفي دول أخرى في العالم مثل أوروبا واليابان وإسرائيل. وقد قام مكتب التحقيقات الفيدرالي "إف بي أي" باعتقال برنارد مادوف الملياردير اليهودي الأمريكي (70) عاماً وهو الرئيس السابق لبورصة "ناسدك" بتهم تتعلق بالاحتيال في ما سمي بمشروع "بونزي" والذي كان يقدم إلى المستثمرين الأوائل (القدامى) عائداً أعلى من أموال المستثمرين الجدد. ولقد كشفت عملية الاحتيال عندما رغب عملاء مادوف في سحب أموالهم من صناديقه فاكتشفوا أنها فارغة.

وننتقل من مشاكل القطاع المالي وأزماته الكثيرة إلى نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة وفي تقرير صادر عن المركز الأمريكي للتقدم في واشنطن وجد أن ما يقارب من 14 ألف أمريكي يفقدون تأمينهم الصحي يومياً، وأن أربعة ملايين أمريكي فقدوا تأمينهم الصحي حتى شهر شباط 2009م وأثار التقرير إلى أن عدد الأشخاص الذين كانوا لا يحملون بوالص تأمين صحي قبل بدء الأزمة المالية الاقتصادية بلغ 46 مليوناً أي ما يقارب من 16% من مجموع سكان الولايات المتحدة الأمريكية.

اتفق الخبراء الاقتصاديون على أن الأزمة المالية العالمية انتقلت من القطاع المالي إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي وسنقوم بتوضيح الأزمة الاقتصادية التي حلت بصناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر من أهم وأكبر قطاعات الإنتاج في أمريكا. إن الاختلاف السياسي بين توجه الديمقراطيين الداعم لتقديم العون لشركات السيارات الثلاث المتعثرة جنرال موتورز، وفورد موتورز، وكرايسلر والتوجه الجمهوري الرافض لتقديم العون ومطالبة الشركات الثلاث القيام بإنقاذ نفسها وهذا ما حال دون إقرار خطة بقيمة 14 مليار دولار لإبعاد شبح الإفلاس عن صناعة السيارات الأمريكية.

إن تعثر تمرير خطة الإنقاذ يؤشر بأن شركتين من ثلاث شركات في طريقها إلى الإفلاس وهذا يهدد عدداً كبيراً من العمال بالوقوف عن العمل وذلك لأن قطاع السيارات الأمريكي والأنشطة التابعة له تستوعب 2.2 مليون عامل. وأكدت كبريات شركات صناعة السيارات الثلاثة في الولايات المتحدة أنها تواجه خطر الإفلاس بسبب ردود فعل الأزمة المالية العالمية الراهنة وطالبت الدولة بالتدخل الفوري لإنقاذها. وتسعى هذه الشركات للحصول على قروض إنقاذ وهي ضرورية لتفادي انهيار هذه الصناعة في ظل تراجع المبيعات إلى أدنى مستوياتها منذ 25 عاماً.

وتضغط شركات جنرال موتورز وفورد موتورز وكرايسلر على الكونغرس لتخصيص مبلغ 25 مليار دولار لدعم شركات إنتاج السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما شركة جنرال موتورز فقد تكبدت خسائر فادحة وحسب صحيفة "واشنطن بوست" فإن إيرادات الشركة انخفضت بنسبة 11% من شهر تموز / يوليو 2008م حتى تشرين الأول / أكتوبر من نفس العام مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي كما أن السيولة المالية انخفضت من 26.6 مليار دولار إلى 18.9 مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2008م. وقد تجاوز انخفاض أسهم الشركة منذ بداية العام وحتى شهر تشرين الثاني / نوفمبر من عام 2008م 85% وهو أدنى مستوى لها منذ 62 عاماً. وتواجه الشركة خطر الإفلاس وأنها ستفعل كل ما في وسعها من أجل تجنب هذا المصير وأنها تكبدت خسائر جسيمة بلغت 4.2 مليار دولار. وبلغت نفقاتها في الربع الثالث من عام 2008م 6.9 مليار دولار. وتراجعت مبيعاتها في تشرين الأول / أكتوبر 2008م أكثر من 45% مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي وشهدت أسواق السيارات في أمريكا وأوروبا هبوطاً حاداً في المبيعات.

وتعتبر شركة فورد موتورز ثاني أكبر مصنع للسيارات في الولايات المتحدة وقد أعلنت عن خسائر في الثلاثة شهور الأخيرة من عام 2008 مقدارها 3 مليارات دولار وأنها قررت تخفيض عدد موظفيها بنسبة 10% وتجميد المكافآت.

وأكدت الشركة أن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على هذا القطاع ستكون كبيرة وعميقة وطويلة المدى أكثر مما كان متوقعاً من قبل.

أما شركة كرايسلر الأمريكية لصناعة السيارات فقد أعلنت عن خطة قدمتها إلى الكونغرس أنها معرضة للإفلاس إذا لم تحصل على مساعدة الحكومة الفيدرالية وقد حددت الخطة كمية الأموال المتوفرة لديها حتى نهاية عام 2008م وهي بمقدار 2.5 مليار دولار وأوضحت أن السيولة المتوفرة لديها يمكن أن تتدنى إلى ما دون المستوى المطلوب لتأمين مستقبل الشركة خلال الفصل الأول من العام 2009م في حال عدم زيادة رأس المال وأعلنت أنها ستلغي 12 ألف وظيفة في السنتين المقبلتين.
ما زالت الأزمة المالية تلقي بتوابعها على الاقتصاد العالمي حيث طالت مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا وتسببت في كثير من الخسائر المالية التي يصعب حصرها وتقديرها. ولقد قمنا بشرح مبسط لآثار الأزمة المالية على قطاع صناعة السيارات في الولايات المتحدة ونكتفي بذلك لأن القطاعات الاقتصادية الحقيقية التي لحقت بها آثار الأزمة الراهنة كثيرة ومتعددة في الولايات المتحدة وهذا ما يؤثر على الاستثمار ويؤدي إلى حالة الانكماش الاقتصادي وتراجع نسبة النمو الاقتصادي مما يؤدي أيضاً إلى انخفاض الطلب والاستهلاك كنتيجة إلى تدني الأجور وتدهور القدرة الشرائية. وسيزداد عدد العاطلين عن العمل نتيجة لإفلاس الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وهذه الأوضاع في مجملها تؤثر سلباً على الوضع الاجتماعي مثل قطاعات الصحة والتعليم والإسكان وهذه المؤشرات جميعها تثبت دخول البلد في حالة ركود اقتصادي. وقد اتخذت عدة إجراءات في الولايات المتحدة للتخفيف من آثار الأزمة الراهنة على الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة ومنها ما يلي:
- قدم مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جرعة من الدعم بأنه على استعداد لشراء كميات هائلة من الديون قصيرة الأجل للشركات وهذا ما يزيد من السيولة بين أيدي هذه الشركات.
- حذر بن بيرنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من أن، الأزمة المالية لم تؤد فقط إلى إبطاء الأداء الاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة بل إنها قد تطيل الآلام الناجمة عنها وعليه فإن هذا الوضع القائم يفتح الباب أمام خفض معدل الفائدة في محاولة لإعطاء دفع للاقتصاد المترنح في البلاد. وهكذا قام الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة حتى تصل إلى 1% من أجل عدم توقف المستثمرين عن طلب الائتمان فيكرس ذلك حالة الركود الاقتصادي.
- وفي نهاية عام 2008م أعلن الاحتياطي الفيدرالي بأنه سيشتري سندات خزينة لكي يزود المؤسسات بالسيولة وذلك من أجل السوق التي أصيبت بالشلل ونوضح أنه شكل هيئة متخصصة لشراء سندات خزينة مدتها ثلاثة شهور، سواء أكانت مضمونة بأصول أم لم تكن ويتم تمويل عملية شراء سندات الخزينة من وديعة خاصة لدى الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك الوسيط التقليدي مع الأسواق المالية.
- يأمل كثير من المستثمرين باتخاذ قرار سياسي بتخفيض معدل الفائدة لإنعاش الاقتصاد ويشعرون بارتياح اتجاه الخطوة التي يقوم بموجبها الاحتياطي الفيدرالي بشراء الديون القصيرة الأجل والمعروفة باسم الأوراق التجارية وذلك من أجل تمويل عملياتها اليومية مثل شراء المعدات ودفع الرواتب.
- في خلال عام ونصف من بروز الأزمة الحالية في المؤسسات والأسواق المالية قامت الحكومة بالتعامل مع حالات التعثر والإفلاس في هذه المؤسسات بتأميمها ولكن من قبيل المراوغة والمكابرة فإن الحكومة الأمريكية وأجهزتها الإعلامية استخدمت كلمة "الاستحواذ" أو "شراء

أسهم" في الشركات والبنوك المفلسة بدلاً من كلمة تأميم لأن كلمة تأميم مرتبطة بالقاموس الاشتراكي والعكس ما يحدث في أوروبا حيث تستخدم كلمة تأميم لبسط سيطرة الدولة على الشركات والبنوك المتعثرة المفلسة. وفي نهاية أيلول / سبتمبر من عام 2008م قامت الحكومة الأمريكية بضخ بليونات الدولارات في أسواق المال الأمريكية والاقتصاد الأمريكي المتعثر وقد حدا حدو هذه الخطوة الأمريكية العديد من بلدان العالم من اليابان إلى بلجيكا وإلى أسواق في أسيا وأمريكا الجنوبية.
- سعت الخزانة الأمريكية لإعادة تنشيط النظام المالي الأمريكي الذي يقف على حافة الانهيار التام وذلك بوضع خطة إنقاذ بقيمة 700 مليار دولار صادق عليها الكونغرس في الثالث من تشرين أول / أكتوبر عام 2008م وقد توقع الخبراء أن تبقى المصارف الكبرى في الولايات المتحدة من 18-36 شهراً في غرفة الإنعاش لأن المال الذي ضخته الدولة (700) مليار دولار يسد ثغرات في النظام المصرفي ولكنه لا يمول نموه.
- وقع الرئيس الأمريكي أوباما في شهر شباط من عام 2009م على رزمة تحفيز قيمتها 787 مليار دولار واشترط أن تنفق هذه الرزمة على مشاريع للأشغال العامة مثل إصلاح الطرق وبناء مشاريع للسكك الحديدية وتوسيع البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأن ينفق جزء آخر من هذه الرزمة على الخدمات الاجتماعية وخفوضات ضريبية وأنه من محور الأولويات لهذه الرزمة هو عودة الاقتصاد الأمريكي إلى النمو حيث يواجه ركوداً عميقاً.
- وفي أثناء ذلك تمت الموافقة في ولاية كاليفورنيا الأمريكية على موازنة جديدة تهدف إلى سد العجز في الولاية الأغنى والأكثر عدداً بالسكان حيث بلغت قيمتها 42 مليار دولار. وتتضمن موازنة هذه الولاية خفضاً للنفقات وإجراءات لزيادة الواردات من ضمنها زيادة الضرائب.
وبالرغم من هذه الإجراءات المتخذة للتخفيف من آثار الأزمة الراهنة على الاقتصاد الأمريكي بشقيه المالي والعيني إلا أنها ما زالت في أوجها والخروج منها يحتاج إلى وقت طويل وتكلفة عالية.
وتعليقاً على ما سبق ذكره عن الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم نجد أن الطبقات الرأسمالية الحاكمة قامت بتبسيط الأزمة الحالية وخاصة في الولايات المتحدة وذلك من أجل التغطية على جذور وعمق وشمولية الأزمة. وقد أفاد بعض الخبراء الاقتصاديون أن هذه الأزمة هي أزمة سيولة ويمكن معالجتها بضخ كميات كبيرة من السيولة في الأسواق بواسطة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم إلا أن الأزمة ما زالت باقية وتتعمق يوماً بعد يوم.
وقال البعض الآخر إن الأزمة هي أزمة الرهون العقارية الفاسدة والتي منحت إلى أناس لا يستحقونها من الفقراء، ولكن في الحقيقة تم توريق الرهونات العقارية وبيعها وتوزيعها في معظم الأسواق المالية وعندما انفجرت الفقاعة العقارية وانخفضت قيمة العقارات تحولت هذه الأوراق المالية إلى كتل سامة وقامت بسد طرق انسياب الأموال إلى الأسواق المالية الأمريكية والعالمية والحل لهذه الأزمة هو إنقاذ أو تأميم أو تعويض خسائر المؤسسات العقارية من أموال دافعي الضرائب الغير أثرياء ولكن هذه الإجراءات لم تكبح الأزمة بل زادتها نمواً وزادت الأسواق تدهوراً.

ومن ثم انتقلت الأزمة من كونها أزمة سيولة إلى أزمة نقص في الرساميل لدى المؤسسات المالية الشاملة والتي تمارس عدة مهام مثل مهام التأمين ومهام للوساطة ومهام البنوك التجارية وبنوك التوظيف. ويوجد نقص في الرساميل لدى بنوك التوظيف العملاقة وخاصة في الولايات المتحدة وذلك بسبب انخفاض أسعار موجوداتها وارتفاع نسبة القروض المعدومة وبما أن نسبة الأموال الأساسية إلى مجموع الموجودات عند هذه المؤسسات وصل إلى واحد إلى ستين (1/60) فإنه عند انخفاض الأسعار في السوق تصاب هذه المؤسسات بخسائر فادحة تفوق رؤوس أموالها الأساسية وهذا ما يدفعها إلى الإفلاس وخاصة عند سحب الودائع المودعة لديها مثل ودائع البنوك التجارية وصناديق الأموال.

ولإنقاذ هذه المؤسسات المالية يتم ضخ الأموال العامة فيها. والجهة القادرة على هذه العملية والمسيطرة على الأموال العامة وعلى أموال دافعي الضرائب هي الخزينة. وهذا ما يتطلب من الحكومات رفع الضرائب غير المباشرة التي تتحملها الطبقات المتوسطة والفقيرة وخفض الضريبة على الشركات والمؤسسات الرأسمالية الخاصة وخفض الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاجتماعي الموجه إلى الطبقات الكادحة بشكل خاص. وهذا ما يؤدي إلى اتساع الهوة بين طبقات المجتمع وإحياء التناقضات الاجتماعية. ولذلك يقول أحد المفكرين وهو "مايكل ريني" إن هذه الحلول تمثل "شكلاً آخر من الرأسمالية تتولى فيه الدولة حماية الأغنياء لتقيهم خسائر كبيرة".

وتقود هذه السياسات الإنقاذية إلى زيادة المديونية العامة والتي تجاوزت حدود عشرة تريليونات دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وتزداد الهوة بين من يملكون ومن لا يملكون، وبين أصحاب رؤوس الأموال والقوى العاملة. ولا بد من الذكر أن هذه الممارسات هي نابعة من أخلاقيات الليبرالية الجديدة التي سيطرت على الفكر الاقتصادي الرأسمالي منذ وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في أمريكا وبريطانيا في بداية الثمانينات من القرن الماضي وتعميم هذه الأيديولوجيات على المؤسسات والدول التابعة.

إنجلترا:

إن الاقتصاد الإنكليزي هو أكثر الاقتصاديات الأوروبية تأثراً بالأزمة الحالية وذلك لسببين أولهما أن إنجلترا تعتبر من مراكز الخدمات المالية القوية في العالم وثانيهما العلاقات القوية والوثيقة التي تربط إنجلترا بالولايات المتحدة الأمريكية التي نشأت فيها الأزمة الحالية ومن ثم انتقلت إلى بقية دول العالم.

إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات بعد وقوع الأزمة الحالية في 13 أيلول / سبتمبر من عام 2008م كانت ذات طابع تدخلي وهدفها إبعاد شبح الإفلاس عن المنظومة البنكية وتمكينها من القيام بمهامها كتمويل المقاولات

جدول رقم (1)

التدابير المعتمدة وخطط الإنقاذ الوطنية لاحتواء الأزمة المالية

الدولة	مبلغ الخطة	التدابير المعتمدة
بريطانيا	641 مليار أورو	– صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 47 مليار أورو ويمكن للدولة أن تملك إلى غاية 60% من رأسمال البنك الذي رفعت رأسماله.
		– ضمان القروض ما بين البنوك بـ 321 مليار اورو.
		سيولة بمبلغ 256 مليار أورو.
ألمانيا	480 مليار أورو	– صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 80 مليار أورو – ضمان القروض ما بين البنوك بمبلغ 400 أورو.
فرنسا	360 مليار أورو	– صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 40 مليار أورو. – ضمان القروض ما بين البنوك إلى غاية 320 مليار أورو، يطبق هذا الضمان على القروض المتعاقد عليها قبل كانون الأول/ ديسمبر 2009 لمدة تصل إلى خمسة أعوام
هولندا	220 مليار أورو	– صندوق إعادة رسملة البنوك بـ 20 مليار أورو، ويستخدم المبلغ أيضاً لضخ السيولة. – ضمان القروض ما بين البنوك بـ 200 مليار اورو.
إسبانيا	100مليار أورو	– ضمان القروض ما بين البنوك بـ 100 مليار أورو مع عدم وجود لرسملة بنكية.
إيطاليا	100 مليار أورو	– تلتزم الحكومة بإنفاق ما هو ضروري لمساعدة بنوكها وضمان استقرار النظام المالي
البرتغال	20 مليار أورو	– ضمان القروض ما بين البنوك ويستخدم المبلغ لضخ السيولة.
المجموع	1920 مليار أورو	

المصدر: Le Detail des plans de sauvetage nationaux
chttp://www.challenges14.10.2008

والاقتصاد الوطني. ولذلك كان غوردن براون أول من بادر في ربيع 2008 إلى تأميم أول بنك قبل أن تنطلق الأزمة، وبعد ذلك شرع في وضع برامج إنعاش للمنظومة البنكية.
ففي الشهر الأول من عام 2009م ظهرت خسائر أسهم المصارف البريطانية حيث هبط سهم بنك "باركليز" 20% وانخفضت أسهم مجموعة "لويدز" المصرفية 15% وهذا ما حدث في ظل مخاوف من أن يحتاج المصرفان بالإضافة إلى مصرف "رويال بنك اوف إسكوتلاند" إلى دعم حكومي كبير أو تأميمهم بالكامل. ولقد وجهت خطط إنقاذ المصارف ضربة قوية إلى وضع المالية العامة في بريطانيا حيث ارتفع العجز في شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 2008م إلى أعلى مستوياته وذلك بسبب إعادة تمويل "رويال بنك أوف إسكوتلاند". وقد طالت هذه البيانات الجنيه الإسترليني التي انخفضت قيمته مقابل الدولار إلى أدنى مستوياتها منذ سبع سنوات ونصف وذلك بسبب التوقعات التي كانت تتنبأ بأن القطاع المالي البريطاني سيبقى اقتصاد البلاد ضعيفاً بالرغم من وجود خطط لإنقاذ المصارف والتحفيز المالي وخفض سعر الفائدة.
وأفاد مكتب الإحصاءات الوطنية في انجلترا أن القطاع العام يعاني من عجز صافي مقداره 44.2 مليار جنيه إسترليني (62 مليار دولار) في كانون أول من عام 2008م وهذا أعلى مستوى له على الإطلاق ويرجع نصف العجز تقريباً إلى إعادة تمويل الحكومة لمصرف "رويال بنك أوف إسكوتلاند".
وفي مؤشر لعدم استجابة الاقتصاد الإنكليزي إلى برنامج الإنقاذ التي قامت بها الحكومة فإن البيانات المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي البريطاني للربع الأخير من عام 2008م تعبر عن ركود اقتصادي للمرة الأولى منذ عام 1992.
وقامت الحكومة البريطانية بإجراء محادثات مع مصارف كبرى من أجل ضخ أموال عامة فيها واجتمعت هذه المصارف مع وزير الخزانة في نهاية عام 2008م من أجل تعديل هياكل رأس المال كأحد البدائل التي تجري مناقشتها.
وقالت مصادر أخرى أن، مصارف "رويال بنك أوف إسكوتلاند" و "لويدز" و "باركليز" الكبرى تحتاج إلى 15 مليار جنيه استرليني أي ما يعادل 26 مليار دولار لمساعدتها على تجاوز الأزمة المالية التي تجتاح أسواق المال العالمية وقال وزير الخزانة البريطاني سنعمل على دعم الاستقرار ودعم النظام المصرفي لكي يعمل بشكل جيد.
وأعلن بنك باركليز البريطاني أنه اقترح جمع 7.3 مليار جنيه إسترليني أي أكثر من 11.5 مليار دولار أمريكي لتحسين وضعه المالي وأنه ينوي جمع هذا المبلغ من صناديق استثمار الأسر الحاكمة في دبي وأبو ظبي. وبعكس المصارف الأخرى البريطانية الكبيرة لم يقبل مصرف باركليز المساعدة المالية التي قدمتها الحكومة البريطانية لتحسين أوضاع البنوك المتأثرة بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة وذلك من أجل أن، يبقى قوياً وحراً. وفي حال نجاح هذا البنك في تنفيذ خطته فإن الخليجيون سوف يمتلكون نحو 32% من مجموع أسهم البنك ومن خلال هذه الخطة فإن باركليز قد ينجح في تجنب شراكة دافعي الضرائب البريطانيين وقد علم أن الشيخ منصور بن زايد آل نهيان سيستثمر في باركليز مبلغ 5.5 مليار دولار وهذا ما يملكه 16.3% من المصرف. ومن المتوقع أن تدفع الشركات القابضة القطرية مبلغاً يتخطى 3.2 مليار دولار بينما من المنتظر أن تساهم شركة تشالنجر المملوكة للأسر الحاكمة في قطر أكثر من 480 مليون

دولار ويسعى البنك أيضاً إلى جمع 2.5 مليار دولار من مؤسسات مالية محلية في بريطانيا مثل صندوق التقاعد. وفي حالة تمكن البنك من جمع هذه المبالغ فإنه سيحافظ على قوته واستقلاليته.
ويذكر أن الحكومة البريطانية قررت إنشاء صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 47 مليار أورو لإنقاذ عدة مصارف بريطانية من الإفلاس ويمكن للدولة أن تملك إلى غاية 60% من رأسمال البنك الذي رفعت رأسماله وباستطاعتها إلغاء المكافآت المالية السنوية للمدراء الكبار.
وكذلك قامت الدولة بتأميم شركة "نورثرن روك" حيث انتقلت ملكيتها إلى الدولة وهي شركة تتعامل مع المجالات المتعلقة بالرهن العقاري.
وكان برنامج الإنقاذ البريطاني هو من أجرأ برامج الإنقاذ التي اتبعت ويبلغ حجمه 640 مليار أورو استخدم منها 321 مليار أورو لضمان القروض ما بين البنوك واستخدم 256 أورو لضخ السيولة في المؤسسات المالية والاقتصادية لإنقاذها من خطر الإفلاس. بالإضافة إلى ذلك استخدم مبلغ 75 مليار جنيه إسترليني في تملك ثلاث بنوك.
وعندما أدخل اليورو عام 1998 إلى مناطق الاتحاد الأوروبي بقيت بريطانيا خارج منطقة اليورو لأن الرأي العام البريطاني منذ البداية رفض الانخراط في منطقة اليورو والتخلي عن الجنيه الاسترليني لأبعاد تاريخية وثقافية. فعندما أدخل اليورو كان الجنيه الإسترليني يساوي 1.4 يورو. ومن ثم ارتفعت قيمته عام 2000 إلى 1.83 يورو وأصبح يتساوى مع اليورو في بداية عام 2009م بل يقل عنه وانخفضت قيمة الجنيه الإسترليني مقابل الدولار حتى وصلت إلى 1.3 دولار في شهر كانون الثاني/ يناير عام 2009م وهو أدنى حد تصل إليه قيمة الجنيه الإسترليني.
إن انخفاض قيمة العملة البريطانية تعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية الإنكليزية وكذلك فشل سياسة بنكها المركزي. ومع أن انخفاض قيمة العملة يشجع زيادة الصادرات ولكن هذا لن يكون ممكناً إلا إذا تجدد الطلب وزاد نمواً في أوروبا والولايات المتحدة. كما أن ذلك سيخلق صعوبات في تمويل للمديونية العامة التي ترتفع يوماً بعد يوم.
وفي خطابه أمام الكونغرس الأمريكي ركز جوردن براون على النقاط التالية:
- أكد على أن الأزمة الحالية هي أزمة عالمية وليست معزولة ضمن حدود الولايات المتحدة.
- حث الولايات المتحدة على مقاومة الإجراءات الحمائية التجارية لأنها لا تحمي أحدا.
- طالب بتنحيه الخلافات بين زعماء أمريكا وقادة العالم للخروج من الكساد.
- أكد على وجود قيادة أوروبية في الوقت الحاضر هي الأكثر تأييداً للولايات المتحدة في التاريخ الحديث وهي صديقة لأمريكا.
- قدم رؤية بأن أمريكا وعدداً محدداً من دول العالم لا يستطيعون تحمل عبء إعادة الاقتصاد العالمي إلى النمو بعد وقوع هذه الأزمة الأسوأ منذ عقود.
- طالب بخفض أسعار الفائدة على مستوى العالم وعلى وضع خطط تحفيز على مستوى العالم أيضاً وذلك لمعادلة عمق الكساد وحجم الانتعاش الذي يجب تحقيقه.
- الاستفادة من الدروس التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية.
- وأضاف أن المؤسسات المالية مترابطة مع بعضها البعض إلى درجة أن أي مصرف سيء في أي مكان يشكل خطراً على المصارف الجيدة في كل مكان.
لقد ظهر رئيس الوزراء البريطاني وكأنه المنقذ الأساسي من الأزمة وذلك من خلال مبادراته وخططه الداخلية لإصلاح الأوضاع المالية والاقتصادية وكذلك القيام بالتنسيق مع الأوروبيين

والأمريكيين ولكن مع مرور الزمن والأشهر والأيام ظهرت شكوك حول مدى فاعلية مخططه بكل محتوياته مثل تأميم البنوك ودعمها بمخصصات عالية جداً وتخفيض معدل الفائدة إلى حدود 1.5% (8 كانون ثاني/ يناير 2009) ثم 1% (6 شباط / أكتوبر 2008) عوضاً عما كانت عليه معدل الفائدة 5% (تشرين أول/ أكتوبر 2008) ثم قرار تخفيض معدل الضريبة على القيمة المضافة وعليه فإن الآلية الاقتصادية بقيت عاجزة ولم تتجاوب إيجابياً مع الإصلاحيات والخطط والأعمال لأن ما تقوم به الدولة عبارة عن عمليات ترقيع في نظام فاسد أثبت فشله ويلزمه حلولاً جذرية.

وبقيت بعض البنوك حذرة وترفض الدخول في عمليات الاقتراض من الدولة خوفاً من دخولها كشريك علماً بأن هذه البنوك خسرت الكثير من قيمتها في الأسواق المالية. وهكذا اضطرت الدولة إلى وضع برنامج تكميلي في 19 كانون ثاني/ يناير عام 2009م وبناء على هذا البرنامج قامت الدولة بإعطاء ضمان باسترداد نصف القروض المقدمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهكذا أصبحت الدولة مساهمة في أصول العديد من البنوك.

وفيما يتعلق بالبطالة في إنجلترا أفاد مكتب الإحصاءات الوطنية أن نسبة البطالة ببريطانيا وصلت إلى 6.1% في الأشهر الثلاثة الأخيرة المنتهية في شهر تشرين ثاني / نوفمبر من عام 2008م وهو رقم قياسي منذ عام 1999م. وصرح مكتب العمل الدولي أن عدد العاطلين عن العمل ارتفع بمقدار 131 ألف شخص في الأشهر الثلاثة المنتهية في تشرين ثاني/ نوفمبر من عام 2008م وهذا ما يدل على أن الأزمة الحالية بشقيها المالي والاقتصادي خلقت بطالة تزداد يوماً بعد يوم في المجتمع البريطاني. وقالت كبرى شركات التعدين في العالم "بي أتش بي بيليتون" بأنها ستستغني عن 6% من القوة العاملة لديها.

وتتوقع نقابات العاملين في المصارف أن يخسر حي المال في لندن نسبة تتراوح بين 25-35% من أصل مجموع العمال فيه والبالغ عددهم 350 ألف شخص وقد ترتفع النسبة إلى 40% إذا امتدت الأزمة بعد 2010م.

وفيما يتعلق بالإسكان في انجلترا فقد في عام 2008 40 ألف مواطن منازلهم وذلك لعدم قدرتهم على تسديد القروض العقارية وهو الرقم الأعلى المسجل منذ عام 1996 فيما يتوقع كثير من المحللين أن يفقد المزيد من المواطنين مساكنهم نتيجة للأزمة المالية والركود الاقتصادي البريطاني وكما ذكرنا سابقاً أن عدد الفاقدين لمنازلهم في عام 2008م 40 ألف مقابل 25900 في عام 2007.

وبعد خفض الفائدة في تشرين ثاني/ نوفمبر عام 2008م تراجعت أسعار المنازل بمعدل شهري هو الأسرع منذ 16 عاماً وتدهورت مبيعات السيارات الجديدة بنسبة 37% مقارنة بالعام الماضي وفي شهر شباط / فبراير من عام 2008م أعلنت شركة الخطوط الجوية البريطانية "بريتش إيرويز" أنها تكبدت خسائر بلغت 70 مليون جنيه إسترليني خلال الأشهر التسعة المنتهية في 31 كانون الأول من عام 2008م.

ولا بد من الذكر أن قائمة الفعاليات الاقتصادية والمالية التي أصيبت بعدوى هذه الأزمة العميقة في إنجلترا طويلة ومتعددة ولا يوجد مجال لذكرها بالكامل وإعطاء معلومات عنها واكتفينا بشرح بعض الفعاليات الهامة ومدى تأثرها بالأزمة الراهنة.

ألمانيا:

دخل الاقتصاد الألماني في مرحلة ركود في عام 2008 وقلصت الأزمة المالية الطلب على الصادرات ومن المتوقع أن يحدث انكماش في الاقتصاد الألماني في عام 2009م بنسبة 2% وهذا أسوأ أداء للاقتصاد الألماني منذ الحرب العالمية الثانية.
وأعلنت شركتا "مير سيدس بنز" و "بي أم دبليو" الألمانيتين أن مبيعاتهما انخفضت بنسبة 25% و 25.6% على التوالي في تشرين ثاني/ نوفمبر 2008م مقارنة مع نفس الشهر في العام الماضي.
وعلى وجه العموم قامت شركات صناعة السيارات في أوروبا وأسيا بخطوة اضطرارية وذلك بتعديل خطوط الإنتاج وبرامج التوسع وذلك من أجل بقائها واستمراريتها في هذه الصناعة واتخذت هذه الإجراءات بناء على مؤشرات وأرقام تبرز خطورة انفجار أزمة في صناعة السيارات العالمية.
وحسب الإحصائيات المتاحة من رابطة صناعة السيارات الأوروبية "إيه. سي. إي. إيه" فقد تراجعت مبيعات السيارات الأوروبية بمعدل 5.4% في الأشهر العشرة الأولى من عام 2008م. وكذلك كان الحال في ألمانيا أكبر سوق للسيارات في أوروبا التي شهدت تراجعاً نسبته 18% في عدد السيارات الجديدة المسجلة في شهر تشرين ثاني / نوفمبر 2008م وهذا حسب ما أعلنه أكبر اتحادات قطاع السيارات والذي توقع انخفاضاً جديداً في عام 2009م ويتوقع نفس الاتحاد أن يكون حجم مبيعات السيارات في عام 2008م 3.1 مليون سيارة وفي 2009م 2.9 مليون سيارة في ألمانيا.
وأعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية عن وقوع هذه الأزمة وعليها أن تتخذ الإجراءات اللازمة لإيقافها والتعاون مع المجتمع الدولي من أجل وضع قواعد دولية تحقق المزيد من الشفافية والتنظيم بشكل أفضل.
وفي اجتماع عقد في برلين بين المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الإيطالي سيلفيو برلسكوني حيث ظهر تباين في وجهات نظرهما حول إنشاء صندوق أوروبي لمساعدة المصارف على تجاوز الأزمة المالية الحالية.
وأعلنت ميركل أنها تعارض اقتراح برلسكوني حول إنشاء الصندوق المشترك وقالت نحن نحتاج إلى مقاربة متماسكة لأننا ننتمي إلى منطقة نقدية واحده ولكن يتعين على كل بلد أن، يتحمل مسؤولياته في هذا الإطار.
أما برلسكوني فقد دعا إلى إنشاء الصندوق وقال لدينا عمله مشتركة وعلينا أن نتصرف بشكل منسق من أجل إدارة الأزمة ودعم النظام المالي حتى لا يعاني أحد من خسائر.
وفي ألمانيا وضعت الحكومة خطة بقيمة 480 مليار يورو منها 80 مليار يورو خصصت إلى صندوق إعادة رسملة البنوك و 400 مليار يورو إلى ضمان القروض ما بين البنوك. وكذلك رصدت الحكومة أموالاً بهدف معالجة أعمق ركود على الإطلاق وإحداث استثمارات في البنى التحتية وإجراء تخفيضات ضريبية متواضعة وتقديم المساعدة لصناعة السيارات المتعثرة في البلاد.

واعتقدت الحكومة الألمانية أنها ليست بحاجة إلى شوط ثاني من الإجراءات الوقائية والتحفيزية إلا أنه اتضح أن الاقتصاد الألماني ليس بمقدوره مقاومة مجريات الأحداث. فلقد انخفضت الصادرات بنسبة 2% في نهاية عام 2008م. وتقلص الإنتاج الصناعي بأكثر من 7% خلال عام 2008م بسبب انخفاض الطلب الخارجي. وينتظر أن يتقلص الناتج القومي الإجمالي بـ 2.5% عام 2009م حسب رؤية صندوق النقد الدولي. وأصبح جلياً أن الانكماش في ألمانيا يعزز الانكماش في بقية بلدان أوروبا وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار النصيب المرتفع في الإنتاج الوطني للصناعة بألمانيا (27% عوضاً عن 17% في فرنسا).

أيسلندا:

تأثر هذا البلد الأوروبي تأثراً كبيراً من الأزمة الراهنة فمن المتوقع أن ينخفض الناتج القومي الإجمالي في هذا البلد بنسبة 10% في عام 2009م، وأن تستقر أوضاعه الاقتصادية في عام 2010م ولقد وصل العجز في ميزان الحساب الجاري سنة 2008م إلى 22.2%. وسيتجاوز معدل البطالة في هذا البلد بحلول عام 2010م 8.6% في بلد عادة لا يعرف البطالة. وهكذا نرى كيف قادت الأزمة الراهنة التي اندلعت في خريف 2008م إلى شبه انهيار اقتصادي في هذا البلد.
أما أيسلندا وهي الدولة التي تعتمد على المصارف كثيراً في هذا العالم فقد أجبرت على تأميم ثلاث من مؤسساتها المالية (كوبثنغ، غليتنير، ولابنانسكي) في الفترة ما بين نهاية أيلول وبداية تشرين أول من عام 2008م وذلك قبل أن تقوم بتقديم طلب للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي.
وأعلنت أيسلندا أنها تتفاوض مع روسيا على الحصول على قرض مقداره 4 مليارات يورو لمعالجة الأزمة المالية في البلاد. وكذلك أعلن البنك المركزي الأيسلندي أنه أقرض البنك الأكبر في البلاد (كاو بثينغ) مبالغ ضخمة لحمايته من الأزمة المالية الطاحنة.

فرنسا:

كشف الرئيس الفرنسي ساركوزي عن خطة إنعاش اقتصادية بقيمة 26 مليار يورو بحيث يخصص منها 10.5 مليار للاستثمارات العامة والدعم للشركات ولقطاع صناعة السيارات.
وقال إن الأزمة التي تصيب الاقتصاد الفرنسي ليست أزمة عابرة بل هي أزمة تصيب الهيكل البنيوي للاقتصاد ولذلك يجب علينا أن نرد عليها بقوة وسرعة والرد السليم هو الاستثمار وتنشيط قرارات الاستثمار العامة الإضافية المجمدة وبقيمة 10.5 مليار يورو والتي خصصتها الدولة والسلطات المحلية والشركات العامة الكبرى لكي تستثمر في البنى التحتية للنقل كالطرق البرية والسكك الحديدية والأنهر. وأضاف ساركوزي من أحد مراكز صناعة السيارات (دويه) حيث يوجد مصنع لشركة "رينو" أن حكومته ستقوم ببذل جهدها لإنقاذ قطاع صناعة السيارات الذي يمثل 10% من القوة العاملة الفرنسية.
وفي إطار هذه الإجراءات أعلن عن منح المستهلكين مبلغ ألف يورو لكل من يشتري سيارة جديدة قليلة التلوث لاستبدالها بسيارة تعود إلى أكثر من عشر سنين وذلك من أجل تنشيط وتحفيز مبيعات السيارات حيث يوجد في مستودعات سيارات بيجو ورينو ما يقارب مليون سيارة.
وأعلنت شركات صناعة السيارات الفرنسية ومن بينها "بيجو ستروين" و"رينو" عن تخفيض في الإنتاج ومد موعد إغلاق بعض المصانع إلى الربع الأخير من عام 2008م وكذلك السعي لتصريف مخزون السيارات الغير مباعة حتى نهاية عام 2008م.
ولذلك أعلن عن تشكيل صندوق قيمته 300 مليون يورو لإعادة هيكلة قطاع السيارات. وقامت الدولة بضمان القروض التي تمنحها هيئات تمويل صناعة السيارات وفي حدود مليار يورو.
وحذر الرئيس ساركوزي شركات السيارات الفرنسية من نقل مراكز إنتاجها إلى الخارج لأنها تتعارض مع دعم الدولة ولن تكون مساعدة من دون مقابل وأضاف ساركوزي قائلاً "لن أسمح بتفكيك الأداة الصناعية الفرنسية".
وتم الإعلان عن رصد 11.5 مليار يورو للإسراع في دفع الديون المستحقة للشركات الفرنسية على الدولة والتي تتكون من فائض في الواردات الضريبية وذلك من أجل مساعدة هذه الشركات التي تتعرض للأزمة الحالية.
ويندرج في الخطة أيضاً إجراءات أخرى تتعلق بقطاع الإسكان والبناء حيث تولي الدولة اهتماماً ببناء أو شراء مئة ألف مسكن اجتماعي خلال العامين المقبلين 2009، 2010م وتقديم مساعدة مقدارها 200 يورو في نهاية أذار 2009 إلى العائلات الأكثر فقراً. وفيما يتعلق بالتوظيف أعفت الدولة الشركات الصغرى من الأعباء المترتبة على أصحاب العمل نتيجة لاستخدامهم موظفين جدد في عام 2009م.
وتبلغ قيمة الخطة الفرنسية 1.3% من الناتج القومي الإجمالي الفرنسي. ولكن هذه الإجراءات ستزيد من العجز في الموازنة العامة الفرنسية حيث يتوقع مصدر في الرئاسة الفرنسية أن يصل العجز في سنة 2009م 4% من الناتج القومي الإجمالي وهذا ما يتجاوز بكثير الحد الأقصى التي تنص عليه القوانين الأوروبية وهو 3%.

وفي أواخر أيلول / سبتمبر من عام 2008م ألقى الرئيس الفرنسي ساركوزي خطاباً غاضباً وقد ركز فيه على النقاط التالية:

1- إن الاضطرابات الاقتصادية التي أوجدتها الأزمة في الأسواق المالية الأمريكية وضعت نهاية لاقتصاد السوق الحر.

2- اقتراب نظام العولمة من نهايته مع أفول النظام الرأسمالي الذي فرض منطقه على الاقتصاد بأسره وساهم في انحراف مساره.

3- إن فكرة القوة المطلقة للأسواق ومنع تقييدها بأي قواعد أو بأي تدخل سياسي كانت فكرة مجنونة. وفكرة أن السوق دائماً على حق أنها فكرة مجنونة أيضاً.

وفي المحصلة يطالب الرئيس ساركوزي بإصلاح النظام الرأسمالي الذي تكشفت عيوبه من خلال الأزمة المستشرية في الأسواق المالية ويطالب أيضاً بجعل الرأسمالية أخلاقية وذلك من خلال السير في الطريق الصحيح الذي يقود إلى خدمة التنمية الاقتصادية وقوى الإنتاج والابتعاد عن المضاربة.

إسبانيا:

يعيش الاقتصاد الإسباني فترة حرجة بعد تطور مستمر منذ أن دخل هذا البلد في الإتحاد الأوروبي. وقد واجه فقاعة عقارية في أواخر عام 2007م، ثم جاءت الأزمة المالية الحالية لتزيد من هذه الاختلالات. فدخل الاقتصاد في مرحلة الانكماش وتفاقم مستوى البطالة إلى ما يقرب من 14% في نهاية 2008م وقد يصل إلى 16% عام 2009. ووضعت خطة لضمان القروض ما بين البنوك بقيمة 100 مليار يورو وضمنت الحكومة الإسبانية الودائع المصرفية للمودعين لحد أعلى قيمته مئة ألف يورو أي ضعف الحد الأدنى الذي اتفق عليه في اجتماع وزراء مالية الدول 27 في الاتحاد الأوروبي.

وفي آخر مؤشرات الركود حول العالم، أفادت وزارة العمل الإسبانية أن أرقام البطالة شهدت ارتفاعاً كبيراً في إسبانيا خلال كانون ثاني / يناير 2009م مسجلة بذلك رقما قياسياً لارتفاع عدد العاطلين عن العمل خلال شهر واحد. وقالت إنه سجل 3.3 ملايين عاطل عن العمل في كانون ثاني / يناير 2009م بزيادة 200 ألف عن كانون أول / ديسمبر 2008م.

الاتحاد الأوروبي:

اتفقت حكومات 27 دولة في الاتحاد الأوروبي على ضمان الودائع التي تصل قيمتها إلى 50 ألف يورو ولمدة سنة واحدة ووضعت خطوط عريضة لعملية إنقاذ أي مصرف متعثر. ويوجد خلاف بين الأوروبيين على وضع خطة إنقاذ موحدة على غرار الخطة التي صادقت عليها الولايات المتحدة وقيمتها 700 مليار دولار. واجتمع وزراء المال في الاتحاد الأوروبي في اللوكسمبور ولكنهم لم يتفقوا على رفع الحد الأدنى لضمان الودائع إلى مئة ألف يورو أي أكثر بخمس مرات من الحد الأدنى في (تشرين ثاني / نوفمبر 2008م) 20 ألف يورو وذلك لأن الدول الصغيرة والفقيرة في الاتحاد الأوروبي تخشى أن لا تكون قادرة على تغطية هذا المبلغ.
ووعد رئيس البنك المركزي الأوروبي جان – كلود تريشه على مواصلة ضخ السيولة في النظام المصرفي الأوروبي إذا لزم الأمر وذلك من أجل مواجهة الأزمة الحالية وأضاف أن القارة الأوروبية ستواجه صعوبات الأسابيع المقبلة.
وانقسم الاتحاد الأوروبي حول الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء ولحماية مدخريها من الإفلاس. وذلك قبل إعداد خطط إنقاذية للمصارف تم استلهامها من الخطة التي أعلنها رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون في 8 تشرين أول / أكتوبر 2008م وقيمتها 50 مليار جنيه.
غرقت أوروبا في بداية عام 2009م في انكماش اقتصادي أكثر سوءاً مما عرفته الولايات المتحدة التي نشأت منها الأزمة المالية، وهذا ما أثار غضباً اجتماعياً متزايداً على أثر زيادة نسبة البطالة وسجل الاقتصاد الألماني أداء سيئاً مخيباً للآمال.
وفي مطلع عام 2009م نشر مكتب الإحصاءات الأوروبي "أوروستات" بيانات تفيد أن الناتج الخام الإجمالي في منطقة اليورو تراجع بنسبة 2.5 في الفصل الأول من عام 2009م وهي نسبة لا مثيل لها في تاريخ المنطقة. وحدث انخفاض في الناتج الخام الإجمالي في منطقة اليورو أيضاً بنسبة 2% في الفصلين الثاني والثالث من عام 2008م و 1.6% في الفصل الرابع.
ويفوق تقلص الاقتصاد الأوروبي عن نظيره الامريكي بكثير بالرغم من أن الأزمة انطلقت من أمريكا والتي أدت إلى تدهور منقطع النظير منذ 1945م. وتراجع الناتج القومي الإجمالي الأمريكي بنسبة 1.6% في الفصل الأول من عام 2009م عن الفصل الذي سبقه في عام 2008م.
وانعكس هذا الوضع على دول أوروبا فانتشرت البطالة التي واصلت ارتفاعها في الأشهر الأولى من عام 2009م في منطقة اليورو وتوقعت المفوضية الأوروبية أن يصل معدل البطالة عام 2009 إلى 9.9% ثم 11.5% في عام 2010م مع إلغاء 8.5 مليون وظيفة في دول الاتحاد الأوروبي.
وهذا ما أدى إلى وجود تململ اجتماعي متزايد في أوروبا حيث قام اتحاد النقابات الأوروبية بالدعوة إلى التظاهر فاستجاب عشرات الآلاف للتظاهر في شوارع مدريد وبروكسل وبرلين وبراغ للتعبير عن سخطهم على الأوضاع الاقتصادية السيئة ويعتبر الاقتصاد الألماني الاقتصاد الأهم في القارة الأوروبية فإنه دفع النشاط الاقتصادي الأوروبي إلى الأسفل وشهدت ألمانيا في

بداية عام 2009م أسوأ مما كان يتوقع حدوثه وسجلت انكماشاً في ناتجها القومي الإجمالي بلغ 3.8% وهذا يشكل أكبر تراجع فعلي في الناتج القومي الإجمالي الألماني منذ 40 عاماً.
وكذلك سجلت كل من إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا تراجعاً في الناتج القومي الإجمالي حيث بلغت نسبة التراجع في إيطاليا 2.4% و 1.9% في بريطانيا و1.8% في إسبانيا وهذا التراجع هو الأسوأ منذ 30 عاماً في كل من إيطاليا وبريطانيا و 40 عاماً في إسبانيا أما بالنسبة لفرنسا فالأوضاع فيها أفضل بقليل إذ تقلص ناتجها القومي الإجمالي بنسبة 1.2% في الفصل الأول من عام 2009م وكانت نسبة التراجع في الفصل الأخير من عام 2008م 1.5% وهذا ما أدخل فرنسا في حالة انكماش.
ولكن الانتعاش بحد ذاته يبدو صعب المنال وبعيداً، وتتوقع المفوضية الأوروبية والاقتصاديون تراجعاً إضافياً في الناتج القومي الإجمالي في منطقة اليورو وفي الفصل الثاني من عام 2009م، وانكماشاً حاداً خلال سنة 2009 تبلغ نسبته 4% بناء على تقديرات بروكسل قبل انتعاش محتمل خلال عام 2010م.
وفيما يتعلق بالمصارف المتعسرة أوضحت المفوضية الأوروبية للمنافسة في بروكسل أن الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي ستتخذ قراراً تحدد فيه قواعد جديدة تتعلق بمساعدات حكومية للمصارف المتعسرة في الاتحاد وذلك وسط ضغوط وإصرار من الدول الأعضاء في هذا المجال.
وتتوقع المفوضية الأوروبية بعد لقاء وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي من البنوك التي تلقت دعماً مالياً أن تقوم بتقديم القروض للاقتصاد الحقيقي.
وعقد وزراء المالية للدول 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اجتماعاً في بروكسل لمناقشة اقتراح قدمته حكوماتهم لإنفاق إضافي من موازناتهم يعادل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من أجل تعزيز الاستثمار والطلب الاستهلاكي.
وقال رئيس بنك الاستثمار الأوروبي الذي يعتبر ذراع الإقراض التابع للاتحاد الأوروبي إن وزراء المالية في الاتحاد اتفقوا على زيادة رأس مال البنك 67 مليار يورو (84.7 مليار دولار).
ومن المؤكد أن تعمد منطقة اليورو إلى خفض أسعار الفائدة في كانون أول من عام 2008م بينما يبحث مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي في إجراءات جديدة مع اقتراب سعر الفائدة من الصفر.
وفي بروكسل قال بارسو رئيس المفوضية الأوروبية "علينا أن نرسل إشارة قوية إلى مواطنينا وشركاتنا والمجتمع العالمي بأن هناك وسيلة للخروج من هذه الأزمة".
وقد عرضت إجراءات مقترحة على زعماء الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من شهر آذار عام 2009م وهي جزء من رد الاتحاد الأوروبي على خطوات لمجموعة العشرين وذلك من أجل مقاربة عالمية لإصلاح القواعد المالية. وتتضمن هذه الإجراءات تشديد القواعد الخاصة برأس مال المصارف وتعزيز الإشراف على القطاع المالي وزيادة الشفافية في أسواق المشتقات المالية واقتراحات لمعاقبة المصارف التي تشجع سياستها على الإفراط في قبول المخاطرة. وطالب بارسو أيضاً بأن تخضع جميع المؤسسات المالية لقدر معين من التنظيم والإشراف. وتهدف هذه الإجراءات إلى دعم الاقتصاديات الأوروبية والحيلولة دون وقوع كساد طويل مع ظهور بيانات تفيد أن انخفاض الاستثمارات والتجارة أدى إلى انكماش اقتصاد منطقة اليورو في الربع الثالث من عام 2008م.

وأخيراً لا بد من عرض نتائج الأزمة الراهنة على بلدان أوروبا الشرقية التي كانت ضمن المنظومة الاشتراكية حيث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي انضمت هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي وهي عشر دول ويعاني جميعها من صعوبات اقتصادية شديدة. وجميع هذه الدول باستثناء سلوفينيا وسلوفاكيا الدولتين المنضمتين إلى النظام النقدي الأوروبي تعاني من عدم قدرتها على التقيد بشروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية وهو أن لا يتجاوز العجز في ميزانياتهم عن 3% بالإضافة إلى عدم مقدرة هذه الدول بالإيفاء بالتزاماتها الدولية من جهة أخرى. إن المصاعب الاقتصادية التي تحل بدول أوروبا الشرقية تعني أن اكتمال السوق الأوروبية كوحدة اقتصادية نقدية أصبح مؤجلاً إلى ما بعد سنة 2025م.

وفي الأسابيع الأولى من عام 2009م ظهر للعيان هشاشة اقتصاديات بلدان أوروبا الشرقية المنخرطة في الاتحاد الأوروبي ونخص بالذكر أوكرانيا وليتوانيا وروسيا البيضاء وهنغاريا ورومانيا وبولونيا، حيث أن جميع هذه البلدان تعاني من صعوبات اقتصادية قوية على أثر خروج رؤوس أموال بنوك أوروبا الغربية التي استقرت فيها مدة العشرة أعوام الأخيرة وهذا ما أدى إلى انخفاض قيمة عملاتها المحلية، فيما غدت المقاولات والعائلات المدينة باليورو في وضع حرج وغير قادرين على سداد ديونهم. ولقد ساهمت الأوضاع الاقتصادية المتردية في هذه البلدان إلى اضطراب البورصات الأوروبية. ومن المتوقع أن تطلب جميع هذه البلدان العون من صندوق النقد الدولي ومن المفروض أن يقوم الاتحاد الأوروبي بمد يد العون إلى هذه البلدان لكي تخرج من محنتها.

الصين:

أوقعت الأزمة المالية العالمية آثاراً سيئة على اقتصاديات الدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وعلى العكس من ذلك نجد أن الصين أحد المعاقل التاريخية للنظام الاشتراكي قد احتلت مركزاً اقتصادياً مميزاً على مستوى العالم حيث أن الاقتصاد الأمريكي يحتل المركز الأول والياباني يحتل المركز الثاني ثم تليها الصين بالمرتبة الثالثة. ومن المحتمل أن تتربع الصين على القمة في العالم من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية في عام 2025م.
وهذا ما جعلها بمنأى عن التأثير المباشر لهذه الأزمة وذلك بسبب عدم ارتباط نظامها المالي ارتباطاً كبيراً بالأزمة المالية العالمية وانشغال وتركيز البنوك الصينية على الأوضاع الصينية الداخلية وتأثرها تأثراً بسيطاً نسبياً بالسندات المالية المتعثرة والتي امتلكت الصين منها في بداية الأزمة نصيب الأسد وخاصة سندات الخزانة الأمريكية والتي تأثرت بالأزمة المالية العالمية. ومما قلل من تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الصيني امتلاك الصين كميات كبيرة من الاحتياطي النقدي والذي يمكن استخدامه في مواجهة هذه الأزمة وكذلك يمكن استخدام الصين لفائضها الكبير في الميزان التجاري مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا في مواجهة الأزمة العالمية.
ولكن في الحقيقة فإن الاقتصاد الصيني قد تأثر بطريقة غير مباشرة وذلك بسبب تأثر صادرات الصين من السلع المختلفة إلى أسواق الدول الغربية والأمريكية التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية. ولمعالجة هذه المشكلة اتجهت الصين إلى تقديم الدعم للبنى التحتية الصينية وخاصة قطاع الإنتاج الذي يعتبر العمود الفقري لقطاع التصدير الذي يعتمد عليه الاقتصاد الصيني.
ومن ضمن الجهود العالمية المبذولة باستمرار للوقوف في مواجهة الأزمة العالمية، أعدت الحكومة الصينية خطة للتحفيز الاقتصادي والتي أعلن عنها في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر عام 2008 بقيمة أربعة تريليونات يوان (586 مليار دولار) وذلك من اجل تنشيط الطلب على الاستهلاك المحلي. وهذه الخطة أعدت للتطبيق في فترات زمنية بدءاً من الفصل الرابع من عام 2008 ومروراً بعام 2009م وحتى عام 2010 وفي مجالات الإسكان والبنى التحتية في الريف وأيضاً في النقل وحماية البيئة وفي تحسين السكك الحديدية وشبكات الكهرباء وتحسين الرعاية الصحية وبعض الأحوال الاجتماعية للمواطنين. وتوجهت الصين إلى دعم هذه الميادين إيماناً منها بأنها ستؤدي إلى تقوية مركزها التنافسي لأن الصين تعتبر من أكبر عمالقة التصدير في العالم. وركزت الصين على حماية أفراد مجتمعها وتأمين الحاجات الأساسية لهم.
ومن أحد أهداف خطة التحفيز الاقتصادية الصينية هو إعادة نسبة النمو الاقتصادي إلى فوق عتبة الـ 10%، التي انحدرت دونها في الربع الثالث من عام 2008 وذلك بعد خمسة أعوام من النمو المتجاوز الـ 10%. فوتيرة نمو الاقتصاد الصيني نزلت إلى حدود 9% في عام 2008م بدلاً من 11% في السنوات الأخيرة الخمس التي سبقتها ووصلت نسبة النمو في الاقتصاد الصيني إلى 6.8% في الربع الأخير من عام 2008م ومن المتوقع أن تواصل نسبة النمو انحدارها حتى تصل إلى حدود 6% في عام 2009. وهذا المستوى مقلق جداً بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي العام في الصين علماً بأنه مرتفع جداً إذا ما قورن بمعدلات النمو في الدول الأخرى في العالم. وقد

برزت بعض العلاقات التي تنبأ بظهور بداية للانكماش في الاقتصاد الصيني مثل انحدار معدل التضخم من 8.7% في شهر شباط من عام 2008م إلى 1.2% في كانون أول / ديسمبر من العام نفسه. وهذا ما يؤيد انكماش النشاط الصناعي وانخفاض الصادرات ومن ثم ارتفاع معدل البطالة وهذا ما يحدث اختلال في النسيج الاجتماعي في الصين.
وقد أعلن البنك المركزي الصيني الخفض الخامس لأسعار الفائدة منذ أيلول 2008م حتى نهاية كانون أول 2008م وذلك من أجل إضفاء المرونة على سياسة الائتمان ودعم الاقتصاد الصيني الذي يعاني من انخفاض في معدلات النمو، وكذلك من أجل تنشيط الطلب على الاستهلاك المحلي والحد من معدلات الادخار المرتفعة عند المواطنين الصينيين حيث أن المؤسسات المالية الصينية أدركت أن تشجيع الطلب المحلي على المنتجات الصينية يمكن أن يعوض ضعف الطلب الخارجي عليها بسبب الأزمة المالية وعدم الاعتماد على الصادرات كعامل رئيسي في تقدم الاقتصاد الصيني.
وكذلك قرر المصرف المركزي الصيني خفض حجم الاحتياطات الإلزامية للمصارف بنسبة نصف في المئة اعتباراً من الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول من عام 2008 وهذا يعني ضخ نحو 300 مليار يوان (30 مليار يورو) في الاقتصاد وخاصة في الائتمان.
وفي الثلاثين عاماً التي سبقت الأزمة المالية العالمية الراهنة حققت الصين تقدماً اقتصادياً باهراً ملفتاً للنظر حيث أصبحت ورشة صناعية أغرقت أسواق العالم بسيل من السلع رخيصة الثمن وهذا ما جعلها تحتل مركزاً طليعيا بين الدول الناشئة كما وأصبحت قريبة من احتلال مكان الصدارة أيضاً على مستوى الدول المتقدمة.
وبالرغم من ذلك فإن الصين تأثرت بالأزمة المالية العالمية على صعيد معدل النمو الاقتصادي وقد قمنا بتوضيح ذلك سابقاً والآن نتناول الاحتياطي النقدي والفائض في الميزان التجاري.وحسب بيانات صندوق النقد الدولي الصادرة أخيراً والتي نشرت في التقرير الاقتصادي الدوري الأخير عام 2008م لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية فإن الدول الأهم التي تتمتع حالياً باحتياطات ضخمة من النقد النادر هي:
الصين: 1906 بليون دولار.
اليابان 968.2 بليون دولار.
روسيا 568.6 بليون دولار.
البرازيل 203.6 بليون دولار.
الجزائر 137.4 بليون دولار.
أما جدول فائض الميزان التجاري فتتقدمه الدول التالية:
الصين 399.32 بليون دولار.
ألمانيا 279.02 بليون دولار.
اليابان 194.27 بليون دولار.
السعودية 171.66 بليون دولار.
روسيا 115.29 بليون دولار.
ويتضح من الجدولين السابقين أن الصين تحتل المرتبة الأولى وقد وصل احتياطها بالدولار منذ زمن بعيد إلى ألفي بليون تقريباً والفائض التجاري لديها يبلغ نحو 400 بليون دولار لعام 2008م

وهذا ما يحقق للصين موقعاً مالياً قوياً جداً. ومن هنا يراهن البعض على قدرة الصين في لعب دور أساسي في إنقاذ العالم من ورطته المالية. ولكن بعض الخبراء الاقتصاديين الألمان يقللون من أهمية المراهنة على الصين ويرون أنها في أحسن الأحوال قادرة على إنقاذ نفسها من تداعيات الأزمة المالية الحالية بفضل النمو الاقتصادي الكبير الذي تحققه سنوياً.

ومع هذا فإن البنك المركزي الصيني كشف عن تراجع في حجم زيادة النقد الأجنبي لدى الصين بسبب الأزمة المالية العالمية وذلك من 44.5 مليار دولار في المتوسط عن كل شهر خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2008م إلى 21.5 مليار دولار خلال شهر أيلول / سبتمبر 2008م أي تراجع بأكثر من 50% عن الأشهر التي سبقته.

وفيما يتعلق بسندات الخزينة الأمريكية أصبحت الصين أكبر مالك لهذه السندات عالمياً وذلك بقيمة 1.3 تريليون دولار أمريكي ويليها في المرتبة الثانية اليابان بتريليون دولار أمريكي.

وتستطيع الصين تفعيل خططها وبرامجها التنموية وذلك لسلامة ماليتها العامة حيث نادراً ما يتجاوز العجز 3% وفي أغلب الأحيان يتم تنفيذ الموازنة المالية بفائض أما مديونية الدولة في الصين فهي متدنية إذ لا يتجاوز معدل الدين بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي 20% مقابل 80% في الولايات المتحدة، 75% في الاتحاد الأوروبي و 160% في اليابان.

ومن المتوقع أن تتأثر الصين سلباً من انخفاض الاستثمارات الأجنبية فيها وذلك بسبب مفعول الأزمة الراهنة في البلدان المتطورة حيث قامت كبريات البنوك الأمريكية والسويسرية والبريطانية على بيع مساهماتها في البنوك الصينية وذلك من أجل الحصول على السيولة النقدية والتي هي بأمس الحاجة إليها. وكذلك توقفت الكثير من الاستثمارات اليابانية والكورية الجنوبية في الصناعات المخصصة للصادرات وخاصة صناعة السيارات حيث تعتبر الصين شريكاً تجارياً مهما مع هذين البلدين.

اليابان:

الاقتصاد الياباني هو الاقتصاد الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أظهرت بيانات أن الاقتصاد الياباني قد تقلص بنسبة 3.2% في الربع الأخير من عام 2008م بسبب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة وهذا أعنف انكماش منذ أزمة النفط عام 1974.
وأدت مخزونات البضائع المتزايدة والغير مباعة بمزيد من الخفوضات في الإنتاج وفي الوظائف في الأشهر التسعة الأخيرة من عام 2009م. وبدأ يتضح أن هذا الركود في اليابان هو فعلاً أطول وأعنف ركود في اليابان منذ الحرب العالمية الثانية. إذ أدى اعتماد الاقتصاد الكبير على الصادرات وضعف الاستهلاك المحلي إلى تعريضه بدرجة أكبر للأخطار.
وبالرغم من أن اليابان تجنبت الآثار الأولية لتداعيات أزمة الائتمان وانهيار قطاع الإسكان في الولايات المتحدة إلا أن اقتصادها انكمش بمعدل سنوي 12.7% أي ما يعادل ثلاثة أضعاف التراجع في الاقتصاد الأمريكي منشأ الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة.
وبالإضافة إلى خفض الإنتاج في شركات التصدير اليابانية كنتيجة لانخفاض الصادرات وتسريح العمال نتيجة لانخفاض الإنتاج وإعلان تجار التجزئة عن انخفاض مبيعاتهم وعليه فإن المحللون الاقتصاديون لا يرون أملاً في انتعاش قريب.
وأظهر وزير الاقتصاد الياباني "كارو يوسانو" في مقابلة مع صحيفة "فايننشال تايمز" مخاوفه قائلاً: "لا استطيع أن أبلغكم أن الغد سيكون مشرقاً، لقد حان وقت الصمود" وأشار إلى أن اليابان التي خرجت للتو في 2005م من معركة لعشر سنوات مع انكماش الأسعار، تواجه وضعاً مماثلاً من جديد في ظل ركود الاقتصاد.
وتشير إحصائيات إلى أن مبيعات شركة السيارات داخل اليابان انخفضت في شهر تشرين ثاني / نوفمبر عام 2008م بنسبة 27.3% لتبلغ أقل مستوى لها منذ 39 عاماً ومن المتوقع أن تنخفض مبيعات عام 2008م 3.2 مليون وحده حتى تصل إلى مستوى قريباً من الذي كانت عليه في العام 1974 عندما تدهور قطاع إنتاج السيارات بسبب الأزمة النفطية.
ومن المحتمل أن تعلن شركة تويوتا موتور عن خسائر للفترة من تشرين أول / أكتوبر 2008م إلى آذار / مارس 2009م بمقدار 1.1 مليار دولار ومن المتوقع أن تنخفض أرباحها أيضاً.
ونشرت صحيفة "نيكاي" الاقتصادية اليابانية أن شركة هوندا قامت بتقليص خططها للتوسع الخارجي وقامت بتأجيل تنفيذ برامج بقيمة 7.6 مليار دولار وجمدت مشروعاً لتعزيز الطاقة الإنتاجية في تركيا وأجلت إنشاء مصنع ثاني في الهند ولمدة عام على الأقل وأفادت مصادر في شركة هوندا بأنه سيتم تقليص الاستثمار الرأسمالي في عام 2009م وكذلك قامت هوندا بتخفيض إنتاجها في مصنعها في ولاية إنديانا من 200 ألف سيارة إلى 100 ألف سيارة ومن المحتمل أن تنخفض أرباح هذه الشركة.
وحققت شركة تويوتا أرباحاً تشغيلية قياسية في عام 2007م بلغت 2.27 تريليون ين وأقفلت أسعار أسهمها في الشهر الأخير من عام 2008م منخفضة 0.2% قبل صدور الإعلان في سوق طوكيو التي أغلقت مرتفعة. ولكن تراجعت أسهمها في فرانكفورت 2.4%. ومثل بقية شركات

صناعة السيارات أوقفت تويوتا العمل في بعض المصانع وقللت من نشاط خطوط التجميع، وأوقفت إنشاء مصانع جديدة إلى أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية.
وصرح رئيس شركة تويوتا في مؤتمر صحفي وفي نهاية عام 2008م "إننا نواجه أزمة مفاجئة غير مسبوقة، وهذه أزمة مختلفة عن أزمات الماضي" وأعلن أن الشركة ستؤجل مشاريع توسيع طاقتها وستقوم الشركة بتحويل 16 خط إنتاج من مجموع 75 خطاً إلى نوبة عمل واحدة وستلغي علاوات المديرين لسنة 2008م وذلك من أجل تحسين الربحية في المدى القصير.
وفيما يتعلق بصادرات اليابان فقد سجلت تراجعاً في شهر تشرين ثاني / نوفمبر من عام 2007م بلغ 26.7% وهو الأكبر منذ 28 سنة. وأفادت وزارة المالية اليابانية أن العجز التجاري بلغ 2.5 مليار دولار عام 2008م وهو أكبر من المتوقع. وقالت أن صادرات اليابان إلى الولايات المتحدة تراجعت بنسبة 33.8% وهي الأسرع والأعلى في تاريخ الاقتصاد الياباني. كما تراجعت صادرات اليابان إلى الاتحاد الأوروبي حيث بلغت نسبة تراجعها 30.8% في شهر تشرين ثاني / نوفمبر من عام 2008م.
وتظهر البيانات الإحصائية تراجع الطلب العالمي على السلع اليابانية وخاصة السيارات والأجهزة الإلكترونية. وقد سجل الين الياباني ارتفاعاً في الأسبوع الثالث من شهر كانون الأول عام 2008م وهو الأعلى منذ 13 عاماً.
وأكد رئيس وزراء اليابان تارو أسوان بأن النظام المالي لليابان صلب ولكن الأزمة العالمية ستؤثر على الاقتصاد الحقيقي للبلاد وأضاف قائلاً يجب أن نراقب الوضع عن كثب ونتخذ التدابير اللازمة عندما تقتضي الضرورة. وأضاف أن أزمة الاقتصاد الأمريكي ستؤثر على الصادرات الصينية وعندما يحدث ذلك فإنه سيؤثر على صادرات اليابان إلى الصين.
وكشفت شركة "نو مورا هولدنغز" وهي من كبرى شركات الوساطة اليابانية عن تكبدها للخسائر وذلك نتيجة لتكلفة عمليات الشراء الآسيوية والأوروبية لمصرف الاستثمار الأمريكي (ليمان براذرز) المنهار وذلك من أجل تعزيز توسعها العالمي وكانت تكلفة الشراء تساوي 3.8 بليون دولار.
قامت الحكومة اليابانية بوضع خطة تقدر كلفتها بـ 16.7 بليون دولار لشراء أسهم في عدة شركات يواجه وجودها تهديداً خطيراً من الأزمة المالية العالمية ويمكن اعتبارها أيضاً خطوة جيدة وجديدة لتخفيف أزمة الائتمان التي حرمت صناعات رئيسية من السيولة. وكذلك قام البنك المركزي الياباني بشراء سندات تجارية لمساعدة الشركات للحصول على السيولة. وعرضت الحكومة أموالاً على البنوك وذلك من أجل مساعدتها على تقديم المزيد من القروض. إلا أن انخفاض الصادرات وحالة الركود في أسواق الائتمان لا تزال تهدد الشركات الصناعية التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الياباني. وأقر الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة في اليابان وفي 27/1/2009 موازنة إضافية مقدارها 53 بليون دولار لتمويل خطط الحكومة لحفز الاقتصاد وسط كساد متعاظم.

كوريا الجنوبية:

أفاد مسؤولون كوريون جنوبيون أن وضع بلادهم في ظل الأزمة الحالية يختلف عن وضعها في أزمة عام 1997م وأوضحوا أن الشركات تحاول إصلاح أوضاعها وكذلك تسعى الحكومة إلى تأمين أكبر قدر من السيولة بالعملات الأجنبية الصعبة.
وقامت شركتي "هونداي" و "كيا" بتخفيض إنتاجهما في الخارج وذلك بسبب انخفاض الطلب على السيارات في معظم دول العالم من جراء الكساد العالمي وباعت شركات صناعة السيارات في كوريا الجنوبية مجتمعة 445 ألف سيارة في تشرين ثاني / نوفمبر من عام 2008م مقارنة مع 486 ألف في نفس الشهر من عام 2007م.
وقامت الحكومة الكورية الجنوبية بتخصيص 4 تريليونات "وون" أي 2.87 بليون دولار من أجل مواجهة آثار وتداعيات الأزمة الاقتصادية المالية على الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي لعام 2009م. وهذا المبلغ هو الأكبر الذي تخصصه الحكومة كاحتياط منذ ست سنوات وأعلى بنسبة 74% من المبلغ الذي خصصته الدولة في عام 2007 لتعزيز الاقتصاد.

الهند:

قامت الهند بوضع برامج إنعاشية تؤدي إلى دعم الطلب الداخلي كنتيجة لتقلص دور الطلب الخارجي. إذ من المتوقع أن لا يتجاوز معدل النمو 7% خلال سنة 2008-2009م بدلاً من أكثر من 9% كمتوسط للسنوات الثلاث الأخيرة.

وقامت الدولة بتخصيص بعض نفقات الدعم من أجل تحسين أوضاع صغار الفلاحين وتحسين أوضاعهم المالية ومن أجل تحديث وتطوير التجهيزات الأساسية وكذلك قامت الدولة بتوجيه الاهتمام للإنفاق العسكري وذلك نظراً للظروف الأمنية المضطربة. وجميع هذه الأمور أدت إلى ارتفاع العجز في الموازنة إلى حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي عوضاً عن النسبة المتوقعة وهي 2.5%.

ويتخوف المسؤولون الهنود من انخفاض مستوى الاستثمارات الخارجية في عام 2009م بسبب الأزمة الاقتصادية المالية العالمية الراهنة مع العلم أن هذه الاستثمارات كانت في عام 2008م 25 مليار دولار.

روسيا:

تأثرت روسيا بالأزمة المالية الاقتصادية الراهنة بالرغم من ضخامة الاحتياطات النقدية الخارجية التي تجمعت لديها بسبب ارتفاع قيمة صادراتها من النفط والغاز الطبيعي. ولكن انخفاض أسعار صادراتها من المحروقات والمواد الأولية التي تمثل عصب الصادرات الروسية بالإضافة إلى الخسارة الناتجة عن التوظيفات المالية الخارجية أدت إلى بروز بوادر هشاشة الاقتصاد الروسي. وهذا ما دفع الدولة إلى التدخل لمواجهة الأزمة المالية العالمية وآثارها السلبي على الاقتصاد الروسي مثل بقية الدول الرأسمالية وذلك لأن الاقتصاد الروسي قد تكامل منذ أمد بعيد مع الاقتصاد العالمي ولا يستطيع أن يكون بمنأى عن نزعاته سواء كانت سلبية أو إيجابية وعليه فقد قامت الحكومة الروسية باتخاذ الإجراءات التالية:

1- عند اندلاع الأزمة قامت وزارة المالية الروسية بضخ 45 مليار دولار في القطاع المصرفي للحد من الآثار السلبية للأزمة على هذا القطاع.

2- قام البنك المركزي الروسي بضخ 15 مليار دولار أسبوعياً ولمدة ثلاثة أسابيع متتالية وذلك من أجل دعم العملة الروسية المتأثرة بالأزمة نتيجة لسببين رئيسيين هما: انخفاض أسعار البترول انخفاضاً كبيراً وهي سلطة تصديرية روسية إستراتيجية وأما السبب الثاني فهو انسحاب رؤوس الأموال الأجنبية من روسيا بصورة واسعة، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية في روسيا في الستة أشهر التي سبقت الأزمة المالية العالمية بنسبة 13.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2007م في الوقت التي ارتفعت الاستثمارات الروسية في الخارج بنسبة 68.6% عن ذي قبل. وقد أكد البنك الدولي أن قيمة رؤوس الأموال الخارجة من روسيا بلغ 50 مليار دولار عام 2008م وهي مرشحة للزيادة إلى 100 مليار دولار في عام 2009م. ولكن السياسة المالية الروسية تعتمد مبدأ حرية تنقل رؤوس الأموال وكذلك تعتمد أيضاً على قابلية العملة للتحويل لتجنب حالات الهلع والذعر التي سيطرت على الأسواق العالمية أثناء الأزمة العالمية الراهنة. وأبدت الحكومة الروسية رغبتها واستعدادها لصرف مبلغ 180 مليار دولار لتقوية نظامها المالي وفتح أسواق جديدة لتصريف صادراتها من المواد الأولية.

3- وبدأ دور الدولة الروسية يتعزز في مواجهة الأزمة المالية العالمية حيث أقر مجلس الدوما الروسي في أكتوبر من عام 2008 مجموعة من الإجراءات لمساعدة النظام المصرفي الروسي في حل مشاكله والخروج من مأزقه وذلك بتعديل قانون البنك المركزي لروسيا الاتحادية حيث يضمن تقديم القروض للبنوك الروسية بدون ضمانات ولمدة ستة أشهر، وذلك من أجل إعادة الاستقرار في النظام المالي الروسي وتخطى آثار الأزمة المالية العالمية. وقد استفاد من هذا التعديل 116 بنكاً. وقد منح 122 بنكاً روسياً قروضاً وبفائدة 8.5% سنوياً واستمرت العملية حتى الرابع والعشرين من شهر تشرين ثاني / نوفمبر من عام 2008. ومنح أيضاً الحق للبنوك الموقعة على اتفاقيات سابقة مع البنك المركزي الروسي الحصول على قروض تعادل رأسمالها على أن تكون هذه البنوك ضمن التصنيفات الائتمانية المناسبة من قبل مؤسستي "فيتش" و"موديز" العالميتين.

وعليه فإن للحكومة الروسية دوراً تدخلياً بارزاً من خلال الأزمة المالية في النظام المالي الروسي ويظهر هذا الدور بوضوح من خلال تحويل عدد من المؤسسات المالية إلى ملكية الدولة وكذلك زيادة حصة الدولة في رؤوس أموال كبرى المؤسسات المالية.

وفي نوفمبر / تشرين ثاني من عام 2008 تدخلت الدولة عن طريق اتخاذ بعض الإجراءات مثل تقديم قروض بدون ضمانات للمؤسسات التي تعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة والإنتاج العسكري. وقامت الدولة أيضا بتقديم مساعدة للبنوك التجارية التي تلتزم بشروط اتفاقيات منح القروض والتي وقعت عليها سابقاً مع شركات روسية أخرى وكذلك سمحت الدولة بتقسيط الضرائب المستحقة على الشركات على خمس سنوات.

وقد شهد القطاع المصرفي الروسي اندماج العديد من البنوك الكبرى وذلك من أجل مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية وقد تم الاندماج بين عدة بنوك تقع ضمن الثلاثين الأولى في الدولة.

وقد قامت الحكومة الروسية باتخاذ قرارات من تشرين ثاني / نوفمبر 2008م وحتى كانون أول / ديسمبر 2008 تهدف إلى تخفيض قيمة الروبل بأكثر من 30% بالنسبة لسلة من العملات تتكون من الدولار واليورو. ومنذ بداية الأزمة المالية العالمية قام البنك المركزي الروسي بضخ 215 مليار دولار وذلك من أجل دعم قيمة الروبل.

وفيما يتعلق باحتياطات روسيا من العملات الأجنبية فإنها انخفضت بسرعة مذهلة من 600 مليار دولار في أيلول/ سبتمبر 2008 إلى 380 مليار في نهاية كانون أول / يناير 2009م. ومن المؤكد أن الميزانية العامة لروسيا في عام 2009م تعرضت إلى عجز مالي هام وأن الاقتصاد الروسي قد دخل في مرحلة انكماش حيث ظهر انخفاض في الإنتاج وشيوع البطالة.

وأقر رئيس الحكومة الروسية (بوتين) بأن أحد المشاكل الاقتصادية التي واجهت الدولة هي ظاهرة التضخم وكان من المتوقع أن ترتفع نسبة التضخم في نهاية عام 2008م حوالي 12% غير أنها بلغت حوالي 13.5% وفق نتائج سنة 2008م. وفسر بوتين هذه النسب المرتفعة للتضخم إلى الآثار التي خلفتها الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة وإلى اضطرار البنك الروسي المركزي ووزارة المالية لتوظيف حجم كبير من الأموال في الاقتصاد.

اليونان:

حذر رئيس وزراء اليونان جورج باباندريو من انتقال تأثير أزمة بلاده إلى دول أخرى حيث من الممكن الوقوع في أزمة مالية عالمية ثانية.

ودعا وزراء مالية منطقة اليورو في اجتماعهم في بروكسل يوم 15 شباط/ فبراير اليونان لتبني إجراءات أكثر صرامة لخفض الإنفاق في محاولة للجم عجز الموازنة القياسي الذي أثر بصورة شاملة في منطقة اليورو.

وفي 8 آذار 2010 التقى رئيس وزراء اليونان وزيرة الخارجية الأمريكية قبل اجتماعه المقرر بالرئيس أوباما وحث مجموعة العشرين على كبح جماح المضاربين في الأسواق. وأشادت كلينتون بالخطة التي اتخذتها الحكومة اليونانية في معالجة تداعيات الأزمة وأن اليونان لم يطلب مساعدات من الولايات المتحدة. وأضافت كلنتون بأن الولايات المتحدة تعمل مع مجموعة العشرين من أجل تغيير القواعد التنظيمية المتحكمة في بعض الأدوات المالية التي استخدمت بشكل مضر لليونان والدول الأخرى ومن ضمنها الولايات المتحدة.

وفي 3 آذار / مارس 2010م عقدت الحكومة اليونانية جلسة للبحث في الوضع الاقتصادي الصعب التي تواجهه اليونان حيث نقلت وكالة الأنباء اليونانية أن رئيس الوزراء اليوناني لا يستثني اللجوء إلى صندوق النقد الدولي في حالة عدم تقديم دعم اقتصادي من الاتحاد الأوروبي وفي هذا الاجتماع تم النظر في اتخاذ بعض القرارات التي تقضي بتخفيض بعض النفقات الحكومية بقيمة 2.4 مليار يورو للعام الحالي واتخذ أيضاً قرار يقضي بتوفير مداخيل جديدة بنفس قدر هذا المبلغ (2.4)، وهذا ما يؤدي إلى تقليص العجز في الميزانية للعام الجاري من 12.7% إلى 8.7% ومن هذه الإجراءات زيادة في الضرائب وخفض النفقات غير ان تنظيمات ثقافية واجتماعية مختلفة عبرت عن رفضها لهذه الإجراءات.

وتأمل اليونان من خلال اتخاذها رزمة الإجراءات المالية أن تحصل على مساعدة اقتصادية حقيقية من الاتحاد الأوروبي أو من بعض الدول الأوروبية وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض نسبة الفوائد المفروضة على اليونان لخدمة ديونها الخارجية.

ومما يجب ذكره أن هذه الرزمة من الإجراءات تعطي إشارة واضحة للأسواق والمفوضية الأوروبية على ان اليونان استهلكت كل الإمكانات باتخاذ إجراءات جديدة، وأن تنفيذ هذه الإجراءات سوف يستغرق ثلاث سنوات بالإضافة إلى مواكبة برنامج الاستقرار والتنمية المعلن عنه من جانب الحكومة.

ومن الواضح أن مجموع ما تم تقليصه من النفقات في عام 2010 بلغ 16 مليار يورو ومن ضمنها 10 مليار يورو في إطار برنامج الاستقرار والتنمية و 1.2 مليار من رزمة الإجراءات الأولى و 4.8 مليار تشكل الرزمة التي اتخذتها الحكومة في اجتماعها الأخير., وبناء على الإجراءات الإضافية التي اتخذتها الحكومة اليونانية فقد انخفض سعر الدولار مقابل اليورو وأما سعر الذهب فقد سجل ارتفاعاً في بورصة نيويورك لليوم الثاني.

وطالبت دول اليورو من اليونان باتخاذ إجراءات إضافية في حالة عدم نجاح الإجراءات الحالية في خفض العجز لهذا العام من 12.7% إلى 8.7% ومنحت هذه الدول أثينا مهلة لاتخاذ

إجراءات إضافية حتى منتصف آذار / مارس 2010.
ومن جهة أخرى دافع وزير مالية اليونان عن خطط حكومته بخفض العجز إلى أقل من 3% حتى عام 2012. وقد أخفق زعماء أوروبا في قمتهم الاستثنائية المنعقدة في بروكسل في الربع الأول من عام 2010م في تقديم أي التزامات مالية محددة لليونان. ويسعى كبار المسؤولين عن القطاع النقدي الأوروبي إلى تحديد إستراتيجية مشتركة لمساعدة اليونان على تجاوز الأزمة المالية الغير مسبوقة والتي تهدد بالانتشار في منطقة الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية (16 دولة).
إن التكلم عن انتعاش اقتصادي عالمي وتوقعات لنمو الإنتاج في عام 2010م تبدو صعبة ومزعجة فالأنباء الواردة من أوروبا عن وقوع دولة أوروبية غربية متطورة في الإفلاس لا تبشر بالخير وقد بلغت ديون هذه الدولة 300 مليار يورو. وفي نهاية عام 2009م قامت عدة وكالات دولية بتصنيف مقدرة اليونان الائتمانية الذاتية إلى أدنى مستوى وهذا ما يهدد بتقويض السندات الحكومية التي تستلم البلاد القروض عن طريق رهنها. وقد تسبب الوضع المالي السيء الذي تواجهه اليونان إلى خفض سعر صرف اليورو مقابل الدولار وأثار أيضاً قلق المستثمرين على مستقبل منطقة اليورو برمتها.
ورفضت أنجيلا ميركل سحب عضوية اليونان من الاتحاد الأوروبي كما دعت اليونانيين إلى التحلي بالصبر. وتعارض فرنسا فكرة لجوء اليونان إلى صندوق النقد الدولي لعلاج أزمة الديون ويدعو ساركوزي إلى تقديم المساعدة لليونان وباباندريو يقوم بزيارة عدة دول طالباً المساعدة.
وصرح رئيس صندوق النقد الدولي "دومينيك ستراوس كان" في مقابلة نشرتها وسائل الإعلام البريطانية بأنه في الفترة الأخيرة ظهرت مخاوف في الأسواق المالية أن هناك دول أخرى مثل إسبانيا والبرتغال ستلحق باليونان وعلى حافة الانهيار بسبب ارتفاع الديون الحكومية فيها. بينما لا يعتقد رئيس صندوق النقد الدولي في صحة هذه الشائعات التي تسببت في انخفاض قيمة اليورو.
وأشار ستراوس إلى أن دول منطقة اليورو تستطيع أن تحل المشكلة المالية التي تواجهها اليونان ولن تحتاج أثينا إلى اللجوء إلى قروض من صندوق النقد الدولي لإعادة تمويل سنداتها التي تنتهي مدة تسديدها في الأشهر المقبلة من عام 2010. وتبلغ ديون اليونان 300 مليار يورو وهي تزيد على الناتج المحلي الإجمالي وقد وعدت المستشارة الالمانية وكذلك الرئيس ساركوزي في حل هذه المشكلة.
وعمت الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية أنحاء اليونان المختلفة احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية السيئة وعلى الإجراءات التقشفية التي فرضتها الدولة على مواطنيها وذلك من أجل معالجة مشكلة الديون المتراكمة التي أثقلت كاهل الدول وشعبها.
الأحداث الكبرى في الأزمة المالية العالمية منذ اندلاعها في نهاية عام 2008م
يعلم الجميع أن الأزمة المالية الراهنة بدأت في الولايات المتحدة وبدأت تظهر بوادرها في عام 2007م إلا أنها اندلعت في نهاية عام 2008م ومن ثم انتقلت إلى أوروبا وأجزاء كبيرة من العالم وفيما يلي نسرد أهم أحداث ووقائع هذه الأزمة حسب التسلسل الزمني:
- شباط / فبراير 2007م عدم قدرة المدينين على تسديد ديون الرهن العقاري المستحقة عليهم وهذا ما سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية.
- آب/ أغسطس 2007 حدوث تدهور في البورصات بسبب المخاطر الناتجة عن اتساع الأزمة حيث قامت المصارف المركزية بالتدخل لدعم سوق السيولة.

- تشرين الأول / أكتوبر إلى ديسمبر / كانون أول 2007م انخفاض أسهم مصارف كبرى انخفاضاً كبيراً بسبب أزمة الرهن العقاري.
- 22 كانون الثاني / يناير 2008م قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) بخفض معدل الفائدة ثلاثة أرباع النقطة لتصل إلى 3.5% ثم أجريت تخفيضات أخرى تدريجياً على معدل الفائدة لتصل إلى 2% في الفترة الزمنية الواقعة بين كانون الثاني / يناير ونهاية نيسان / إبريل, 2008.
- 17 شباط / فبراير 2008 الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورثرن روك".
- 11 آذار / مارس 2008م توحيد الجهود بين المصارف المركزية مجدداً من أجل معالجة سوق التسليفات.
- 16 آذار / مارس 2008م أعلن "جي بي مورغان تشيز" شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن وبمساعدة مالية من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي).
- 7 أيلول / سبتمبر 2008م قامت وزارة الخزانة الأمريكية بوضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و "فاني ماي" تحت الوصاية لفترة زمنية تحتاجها من أجل إعادة هيكلة ماليتهما مع كفالة ديونهما حتى 200 مليار دولار.
- 15 أيلول / سبتمبر 2008م أعلن بنك "ليمان براذرز" إفلاسه بعد أن مني بخسائر بلغت 600 مليار دولار. بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو بنك "بنك أوف أمريكا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش".
- اتفقت عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة حاجاتها الملحة، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف. وهذا لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- 16 أيلول / سبتمبر 2008م قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والحكومة الأمريكية بتأميم أكبر مجموعة تأمين في العالم "إيه أي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 7.79% من رأسمالها.
- 17 أيلوبل / سبتمبر 2008م البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 18 أيلول / سبتمبر 2008م البنك البريطاني "لويد تي اس بي" يشتري منافسه "اتش بي او اس" المهدد بالإفلاس.
- 18 أيلول / سبتمبر السلطات الأمريكية تعلن عن إعدادها لخطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- 19 أيلول / سبتمبر 2008م الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بخصوص خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- 23 أيلول / سبتمبر أصبحت الأزمة المالية حديث الساعة وطغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
- 26 أيلول / سبتمبر 2008م انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك حول مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الولايات المتحدة

وقام بنك "جي بي مورغان" بشراء منافسة "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفيدرالية.
- 28 أيلول / سبتمبر 2008م اتفق في الكونغرس على خطة إنقاذ. وفي أوروبا جرى تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكيا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "براد فورد وبينغلي.
- 29 أيلول / سبتمبر 2008م رفض مجلس النواب الأمريكي خطة الإنقاذ. وانهارت وول ستريت بعد ساعات من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.
- أعلن بنك "سيتي غروب" الأمريكي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- الأول من أكتوبر / تشرين الأول 2008م أقر مجلس الشيوخ الأمريكي خطة الإنقاذ المالي المعدلة.
- 3 تشرين أول / أكتوبر 2008م تم تمرير أكبر خطة تدخل حكومي في الأسواق الرأسمالية في تاريخ الولايات المتحدة عبر مجلس النواب حيث تتحول إلى قانون بعد توقيع الرئيس السابق جورج بوش عليها.
- 30 تشرين الأول / أكتوبر اليابان تعلن عنة خطة تحفيز اقتصادي بقيمة 26.9 تريليون ين (276.33 مليار دولار).
- 4 تشرين ثاني / نوفمبر 2008م انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة.
- 9 تشرين ثاني / نوفمبر 2008م الصين تعلن عن حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة 4 تريليونات يوان (588 مليار دولار).
- 20 تشرين ثاني / نوفمبر 2008م تدني أسعار البترول إلى ما دون 50 دولاراً للبرميل لأول مرة في غضون ثلاثة سنوات ونصف السنة.
- الأول من كانون الأول / ديسمبر 2008م الولايات المتحدة تعلن رسمياً أنها دخلت مرحلة ركود ستستمر لمدة عام.
- 16 كانون أول / ديسمبر 2008م البنك المركزي الأمريكي يخفض أسعار الفائدة إلى مستوى تاريخي بلغ 0.25%.
- 19 كانون الأول / ديسمبر 2008م البيت الأبيض يوافق على خطة إنقاذ بقيمة 17.5 مليار دولار لشركتي جنرال موتوز وكرايسلر لصناعة السيارات.
- 5 كانون الثاني / يناير 2009م تقارير تظهر تراجع في مبيعات السيارات الأمريكية بنسبة 35% في الربع الأخير من عام 2008م في أدنى انخفاض على مدى 25 عاماً.
- 9 كانون الثاني / يناير الإعلان عن فقدان 2.6 مليون وظيفة في الولايات المتحدة عام 2008م في أسوأ عام منذ 1945.
- 20 كانون الثاني / يناير 2009 أوباما يدخل البيت الأبيض رئيساً للولايات المتحدة.
- 5شباط 2009 دويتشه بنك ألماني يعلن عن أول خسارة عن عام كامل منذ الحرب العالمية الثانية.
- 14 شباط / فبراير 2009م الكونغرس الأمريكي يمرر خطة تحفيز اقتصادية بقيمة 787 مليار دولار وأوباما يوقع عليها بعد ثلاثة أيام.

- 26 شباط / فبراير 2009م مؤشر الثقة الاقتصادي الأوروبي يهوي لأدنى مستوى على مدى 24 عاماً.
- 27 فبراير / شباط 2009 الاقتصاد الأمريكي يسجل تراجعاً بقيمة 6.2% في الربع الأخير من عام 2008م في أسوأ تراجع منذ عام 1982.
- 5 آذار / مارس 2009م البنك المركزي الأوروبي وبنك انجلترا يخفضان أسعار الفائدة لمستويات تاريخية.
- 23 آذار / مارس 2009 منظمة التجارة العالمية تتنبأ بتراجع حجم التجارة العالمية بنسبة 9% عام 2009م لتسجل أكبر تراجع لها منذ الحرب العالمية الثانية.
- 23 آذار / مارس 2009 الولايات المتحدة تعلن عن خطة بقيمة تريليون دولار لشراء أصول سامه من البنوك.

الفصل الرابع

انهيار أسواق الأسهم (البورصات)

يعني انهيار أسواق الأسهم الهبوط الدراماتيكي المفاجئ في أسعار الأسهم وذلك من خلال عينة نموذجية ممثلة للأسهم في السوق. ويحدث الانهيار في سوق الأسهم إما نتيجة لدوافع الخوف أو نتيجة لحدوث بعض العوامل الاقتصادية الأساسية، وغالباً ما يحدث الانهيار بسبب فقاعات المضاربة في سوق الأسهم.

وفي الحقيقة إن انهيار أسواق الأسهم ظاهرة اجتماعية يشارك في وقوعها عدة عوامل منها الحوادث الاقتصادية الخارجية بالإضافة إلى سلوك جمهور المتعاملين (Crowd behavior) في السوق والسيكولوجية الإيجابية التي تجعل من بيع قسم للمشاركين في السوق لأسهمهم عملية تقود بقية المشاركين على بيع أسهمهم أيضاً. وبصفة عامة يمكن القول أن الانهيار عادة ما يقع تحت الظروف التالية:

الإطالة أو التمديد في فترة ارتفاع أسعار الأسهم، التفاؤل الاقتصادي المفرط، والسوق التي تحقق أسعارها معدلات ربح تفوق معدلات الربح طويلة الأجل، والاستخدام الواسع لهامش الدين Margin debt والرافعة المالية (الاستدانة من أجل الاستثمار) من قبل المشاركين في السوق.

ولا يوجد تعريف عددي Numberical definition محدد لانهيار السوق ولكن المصطلح المطبق بصفة عامة هو ارتفاع النسبة المئوية (والتي تتكون من رقمين من مجموعة الأرقام التي تقل عن الرقم 10) للخسارة في مؤشر أسواق الأسهم لفترة زمنية تمتد إلى عدة أيام.

انهيار وول ستريت عام 1929م:

نما الاقتصاد نمواً قوياً في فترات زمنية من القرن الماضي أطلق عليها ازدهار العشرينات Roaring Twenties. وكانت هذه الفترات الزمنية هي العصر الذهبي للتكنولوجيا والاختراعات مثل الراديو والسيارات والطيران والتلفون وانتشار الشبكات الكهربائية. وكانت شركات رائدة في مجال هذه الاختراعات مثل شركة راديو أمريكا وجنرال موتورز حيث ارتفعت أسعار أسهمها في البورصة. وقامت الشركات المالية وبالتعاون مع المصرفين من وول ستريت بإنشاء اتحاد احتكاري للحد من المنافسة وقد عرف باسم "تروست الاستثمار". Investment trusts والمثال على ذلك شركة جولدمان ساتش التجارية. وكان المستثمرون مفتونين بالعوائد المالية المتاحة والمتيسرة في سوق الأسهم مما دفعهم إلى استخدام الأموال التي حصلوا عليها عن طريق الدين للاستثمار في بورصة الأسهم. وفي 24 آب / أغسطس 1921م أغلق مؤشر داو جونز الصناعي على 63.9نقطة. وفي 3 أيلول / سبتمبر عام 1929م ارتفع مؤشر داو جونز إلى ستة اضعاف معدله في آب 1921م وذلك بوصوله إلى 381.2 نقطة. وفي صيف 1929م كان واضحاً أن الاقتصاد بدأ في الانكماش وأن أسعار الأسهم بدأت تمر في سلسلة من الهبوط والانخفاض وهذا ما أفزع المستثمرين في الأسهم. ووصلت الأمور إلى قمتها في اليوم الرابع والعشرين من أكتوبر عام 1929م حيث عرف هذا اليوم بالثلاثاء الأسود وكذلك يوم 29 أكتوبر أيضاً، وفي الثلاثاء الأسود انخفض معدل داو جونز الصناعي 38 نقطة حيث سجل 260 نقطة وكانت النسبة المئوية للانخفاض 12.8%. وعليه بدأ المستثمرون في بيع أسهمهم بغزارة مما أدى إلى تعطيل أجهزة الاتصالات من تليفونات وتلغرافات والتي كانت تخبر المستثمرين عن أسعار أسهمهم وأحوال السوق المالي وهذا ما أحدث نقصاً في المعلومات عن الأسهم وأوجد المزيد من الخوف والذعر عند المستثمرين.

إن يوم الثلاثاء الأسود يوم من أيام الفوضى التي عمت أسواق المال، حيث قام المستثمرين ببيع أسهمهم وتحويلها إلى سيولة نقدية وذلك بسبب النداءات القادمة من كل صوب وجهة تحثهم على البيع. ولقد هبطت أيضاً قيمة بعض الأسهم التي كانت ذات قيمة عالية على مر السنين الطويلة. وفي خلال اليومين فقد مؤشر داو جونز الصناعي 23% من قيمته.

وفي نهاية الأسبوع وفي 11 تشرين الثاني / نوفمبر من عام 1929م استقر مؤشر داوو جونز على 228 نقطة حيث كانت نسبة انخفاضه التراكمية تساوي 40% من مستواه (معدله) في أيلول / سبتمبر عام 1929م. وقامت الأسواق بحشد طاقاتها وقواها على أمل أن تكون الأشهر القادمة فترة تحسن وازدهار ولكن الرياح لم تاتي كما تشتهي السفن حيث كانت هذه التأملات خاطئة ووقع المستثمرون في أزمة اقتصادية وفي شهر تموز / يوليو من عام 1932 وصل معدل داوو جونز إلى القعر حيث فقد من قيمته 89%.

أكتوبر 19، 1987 (الاثنين الأسود):

كانت أيام منتصف عام 1980م أيام تبشر بازدهار اقتصادي قوي. فمنذ شهر آب / أغسطس عام 1982م حتى آب / أغسطس 1987م ارتفع مؤشر داوو جونز الصناعي من 776 نقطة إلى 2722 نقطة. وكان معدل ارتفاع مؤشرات الأسواق المالية في أكبر 19 سوق في العالم 296% في الفترة الزمنية 1982-1987م. وقد ارتفع متوسط أعداد الأسهم التي تم الاتجار بها في NYSE نيويورك من 65 مليون سهم إلى 181 مليون سهم.
وقد تم انهيار سوق الأسهم في 19 تشرين أول/ أكتوبر عام 1987م وقد أطلق على هذا اليوم بالاثنين الأسود حيث بلغ انهيار السوق أوجه في هذا اليوم ولكن بوادر الانهيار بدأت قبل خمسة أيام أي في 14 تشرين أول/ أكتوبر وعليه فإن مؤشر داوو جونز انخفض 3.81 % في يوم 14 تشرين أول / أكتوبر وتبعه انخفاض آخر 4.6% في يوم الجمعة الموافق 16 تشرين أول/ أكتوبر. وفي الاثنين الأسود انخفض مؤشر داوجونز الصناعي 508 نقاط وهذا ما يعادل 22.6% من قيمته في يوم واحد.
وكذلك انخفض مؤشر 20.4% S&P500 أي من 282.7 نقطة إلى 225.06 نقطة، أما مؤشر NASDAQ فقد فقدَ 11.3% فقط وهذا ليس بسبب القيود التي فرضت على جزء من البائعين ولكن بسبب إخفاق نظام النازدك في السوق.
ونظراً لكثرة طلبات بيع الأسهم المقدمة فإن الكثير من هذه الأسهم قد تعرض إلى توقف وتأخير أثناء العمليات التجارية في سوق المال في نيويورك، فمن بين 2257 سهماً المسجلة في سوق المال في نيويورك NYSE وقع 195 حالة تأخير وتوقف في العمليات التجارية في يوم 19/3/1983م. أما سوق النازدك فقد أصيب بإخفاق شديد وذلك لأنه كان يستند على نظام اسمه نظام خلق السوق Market making والذي كان يسمح لصناع القرار في السوق Market maker بالانسحاب من العمليات التجارية. ولقد أصبح تحويل الأسهم في سوق النازدك إلى سيولة نقدية أمراً صعباً. وكذلك واجه الاتجار في العديد من الأسهم ظروفاً غير واقعية بحيث أن أسعار عرض الأسهم من أجل بيعها bid price كانت تفوق الأسعار التي يرغب المشتري في دفعها (أسعار الشراء).
وقد قللت هذه الظروف من حجم التجارة في سوق الأسهم في يوم الاثنين الأسود الموافق 19 أكتوبر عام 1987. واستغرقت تجارة أسهم المايكرو سوفت في سوق النازدك 54 دقيقة فقط في يوم الاثنين الأسود.
وكانت خسارة الوول ستريت هي الأعظم في يوم واحد منذ أن بدأ الاتجار بالأسهم حتى هذا اليوم (الاثنين الأسود). ولقد خسر داوجونز 760 نقطة أي ما يعادل 31% من قيمته في الفترة الواقعة ما بين صباح 14 أكتوبر وموعد إغلاقه في 19 أكتوبر عام 1987.
وكان الانهيار في عام 1987 ظاهرة عالمية. حيث أن مؤشر FTSE100 فقد في يوم الاثنين الأسود 10.8% من قيمته وفي اليوم التالي للاثنين فقد 12.2%. وفي شهر أكتوبر من عام 1987 انخفضت مؤشرات جميع الأسواق المالية في العالم انخفاضاً جوهرياً. وكان أقلهن انخفاضاً بورصة النمسا حيث انخفض مؤشرها 11.4% بينما كان أكثرهن تأثراً بورصة هونغ

كونغ فانخفض مؤشرها 54.8%؟ ومن مجموع 23 دولة من أكبر الدول الصناعية كان انخفاض المؤشرات المالية لـ 19 دولة أكثر من 20%.
وبالرغم من المخاوف التي كانت تدور في عقول الناس من عودة أزمة الكساد الكبير التي وقعت في عام 1929م إلى حيز الوجود، إلا أن الأسواق المالية قامت بشد طاقاتها وتجميع قواها بعد الانهيار في يوم الاثنين الأسود وسجلت ارتفاعاً بلغ 102.27 نقطة في 21 أكتوبر من عام 1987 وفي اليوم التالي (22أكتوبر) سجلت أيضاً ارتفاعاً بلغ 186.64 نقطة. واستغرق الوقت اللازم لكي يتعافى داو جونز بالكامل مدة عامين. وفي شهر سبتمبر من عام 1989 استطاعت جميع الأسواق المالية من إعادة كسب جميع القيم التي فقدتها في انهيار عام 1987. حتى أن مؤشر داو جونز الصناعي استطاع أن يحقق مكسباً مقداره 0.6% عام 1987.
ولم يتم التوصل إلى حكم نهائي وقطعي عن الأسباب التي كانت تقف وراء الانهيار في عام 1987. وكذلك كان مؤشر S&P500 في وضع جيد ويحقق أرباحاً. ولكن سياسة سلوك القطيع المتعلقة بالجمهور المتعامل في الأسواق المالية والعوامل النفسية لهذا الجمهور لعبت دوراً حرجاً في انهيار أسواق الأسهم. ويتطلع المحللون أيضاً إلى العوامل الخارجية مثل الأحداث السياسية أو الاقتصادية كإحدى مسببات هذا الانهيار الذي حدث في الأسواق المالية. وبالإضافة إلى ذلك يؤخذ بعين الاعتبار القلق العام الناتج عن المبالغة في قيمة الأسهم. كما ويرجع بعض المحللون أن الانهيار قد نتج عن بعض عوامل أخرى مثل البرامج التجارية Trading Program وتأمين الأوراق المالية والمشتقات المالية Portfolio insurance and derivatives وكذلك ساهم في وقوع هذا الانهيار الأخبار السيئة التي كانت تشاع عن المؤشرات الاقتصادية مثل العجز الكبير في الميزان التجاري الأمريكي، وسقوط الدولار وهبوط أسعار صرفه، وارتفاع معدل الفائدة في المستقبل.

الانهيار في 2008:

في 16 أيلول / سبتمبر 2008م انهارت العديد من المؤسسات المالية في الولايات المتحدة وذلك بسبب أزمة الرهون العقارية الأقل جودة Subprime وأزمة مقايضة الديون التي تخلف أصحابها عن السداد Credit defaults swapsحيث نتج عن ذلك ظهور أزمة تطورت بسرعة وأصبحت أزمة عالمية وكان من نتائجها سقوط أعداد من البنوك في أمريكا وأوروبا والعالم وحدث انخفاض حاد في قيمة الأسهم والبضائع على مستوى العالم.
إن سقوط البنوك في أيسلندا أدى إلى خفض قيمة عملتها المحلية "الكرونا" Devaluation وهدد البلاد بالإفلاس، وكانت أيسلندا آنذاك قادرة على تأمين الحصول على قرض طوارئ من صندوق النقد الدولي في نوفمبر/ 2008م وكذلك سقط العديد من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وتم إنقاذ الجزء الآخر إما بالتدخل عن طريق الدولة أو بالاحتواء من قبل البنوك الأخرى. وفي 11 أكتوبر/ تشرين أول من عام 2008م حذر رئيس صندوق النقد الدولي بأن النظام المالي العالمي يقف على حافة الانهيار.
وقد دفعت هذه الأزمة بشقيها المالي والاقتصادي بعضا من دول العالم إلى إغلاق أسواقها المالية. ففي 8 أكتوبر 2008 أوقفت إندونيسيا التجارة في سوق الأسهم بعد هبوط في أسعارها بلغ 10% في يوم واحد. وبعد توقف في تجارة الأسهم في أيسلندا استغرق ثلاثة أيام هي التاسع والعاشر والثالث عشر من أكتوبر عام 2008م قام سوق الأسهم في أيسلندا بإعادة فتح السوق في 14 أكتوبر عام 2008م حيث أغلق مؤشرها الرئيسي (OMX Iceland 15) في هذا اليوم على 678.4 نقطة وذلك بانخفاض مقداره 77% مقارنة بالنقاط التي أغلق عليها المؤشر في الثامن من أكتوبر 2008م وهي 3004.6 نقطة. وهذا ما يعكس حقيقة أن قيمة البنوك الكبيرة الثلاثة في أيسلندا والتي تشكل 73.2% من قيمة المؤشر الأيسلندي (OMX Iceland 15) أصبحت تساوي صفراً.
يعتبر عام 2008 عام الخسائر المرعبة في أوساط عالم المال والأعمال فالحديث يدور عن أقل البورصات خسارة ومن غير الوارد بالمطلق التحدث عن أرباح فجميع البورصات تساوت في ضياع أموال المستثمرين فيها.

جدول رقم (2)

البورصة	التراجع (%) خلال 2009
لندن	33.90
زيوريخ	36.24
مدريد	40.69
فرانكفورت	42.15
باريس	44.49
مؤشر داو جونز ستوكس	44.64
مؤشر داو جونز 600	45.25
مؤشر داو جونز يورو	45.77
بودابست	51.78
براغ	53.06
أمستردام	53.14
بروكسل	55.36
أثينا	66.37
موسكو	71.40

فكانت بورصة لندن أقل البورصات خسارة حيث كانت خسارتها 36% وكانت أعلى الخسائر في بورصة موسكو حيث بلغت 71% ثم تلتها بورصة أثينا وكانت خسائرها 66%.
ويرجع هبوط أسعار أسهم البنوك والمؤسسات المالية الكبرى إلى فقدان الثقة بها بعد إعلان العديد منها عن شطب مبالغ ضخمة من أصولها الثابتة.
وقد وصلت هذه الأوضاع قمتها في 15 أيلول/ سبتمبر عندما أعلن بنك الاستثمارات الأمريكي "ليمان برذرز" عن خسائر فادحة. وكان المحللون يعتبرونه من أقوى البنوك في العالم. وبعد يوم واحد من سقوط هذا البنك أعلن عن بيع بنك "ميريل لينش" وقامت الحكومة الأمريكية بتأميم مؤسسات مثل "فاني ماني" و "فريدي ماك" و "إيه أي جي" علماً بأن الحكومة الأمريكية لا تعترف بكلمة تأميم لأنها ترجع في أصلها إلى القاموس الاشتراكي وتدعي بأن الخطوة هي عمليات دعم مالي من خلال شراء الأسهم.
وبعد أن هوت تلك الأسماء اللامعة في عالم المال اقتنع الكثير من الناس بأن الأزمة أعمق مما بدا وخاصة بعد أن تكشفت فضائح الأرباح الخيالية التي اعتادت كل تلك المؤسسات على نشرها من خلال الإعلان عن موازناتها السنوية.
وفي انجلترا كانت أكبر نسبة هبوط في أسهم بنك "إتش بي أو إس" حيث كانت 90.71% وكذلك بنك "رويال اوف سكوتلاند" 88.8% وفق مؤشر بورصة لندن.

وفي سويسرا انخفضت أسهم بنك "يو بي إس" 72.96% وبنك "يوليوس بير" 59.79% و "كريدي سويس" 59.33%.
وفي ألمانيا انخفضت قيمة أسهم بنك البريد الألماني 77% "وكرومتس بنك" 75% و "دويتشه بنك" 71%.
وفي بورصة باريس الفرنسية لم تحقق الشركات الفرنسية أرباحاً بل على العكس من ذلك كانت الخسائر كبيرة في أسهم شركات صناعة السيارات فمثلاً شركة "رينو" كانت خسارة أسهمها تساوي 82% وشركة "بيجو" 78% وكانت الخسارة متواجدة أيضا في أسهم صناعة السيارات الأوروبية ما عدا أسهم شركة فولكسفاغن الألمانمية التي تمكنت من تحقيق أرباح نسبتها 63%.
ولقد تعزز الطلب على شراء أسهم شركات صناعة الأدوية لأن الأدوية ضرورية ومهمة للإنسان على عكس أسهم السلع الكمالية.
بدأ عام 2008 بأزمة مالية سببها فقاعة الرهن العقاري وقيل أنها أزمة مؤقتة وستزول مع دوران عجلة رأس المال ولكن العام انتهى بأزمة اقتصادية وانخفاض حاد في مؤشرات التداول في جميع بورصات العالم. وبدأ العام الجديد 2009 بمعدلات نمو ضعيفة وأعداد ضخمة من العمال العاطلين عن العمل، وانعكست الأوضاع السيئة للمصارف والاقتصاد في هذا العام أيضاً على البورصات في جميع أنحاء العالم فواصلت المؤشرات في انخفاضها.

العوامل والأسباب الرئيسية التي قادت إلى تدهور البورصات العالمية وهي كالتالي:

1- توسع المؤسسات المالية في منح القروض عالية المخاطر إلى المؤسسات المالية العاملة في مجال الرهن العقاري دون التدقيق في أهلية ومقدرة هذه الشركات على سداد ديونها للجهات المقرضة.

2- عدم مقدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة أخيراً وذلك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لهذه العمليات وهذه بوادر سلبية لأداء الاقتصاد الأمريكي.

3- العامل الثالث وهو من أهم العوامل والذي كان له بالغ الأثر في تراجع البورصات الأمريكية حيث عجزت الحكومة عن توفير فرص عمل كانت قد أعلنت عنها سابقاً وهذا ما دفع المستثمرون إلى الاعتقاد بأن أكبر اقتصاد في العالم يتعرض لأزمة حقيقية والمعروف أن الأسواق المالية بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات فتراجعت كافة مؤشرات البورصات الأمريكية.

4- انعدام الثقة عند المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي والحكومة والإجراءات التي تتخذها وهذا يقود إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار في البورصة.

ومن المعروف أن السوق الأمريكية تستورد قسم كبير من وارداتها من الاتحاد الأوروبي ودول آسيا وعليه فإن الشركات الصناعية في هذه الدول تروج 70% من منتجاتها في السوق الأمريكي وفي حالة تراجع الاقتصاد الأمريكي فإن هذه الشركات الصناعية الأوروبية والآسيوية تتعرض إلى انخفاض في مبيعاتها وربحيتها. وعندما تبدأ المؤشرات الاقتصادية بالتراجع في الاقتصاد الأمريكي تبدأ البورصات العالمية في الانحدار والتقهقر، لأن صناديق الاستثمار ومؤسسات رأس المال تبدأ بالتخلص من الأسهم مما يؤدي إلى تراجع قيمتها السوقية وانخفاض أسعارها على المستوى العالمي علماً بأن مؤسسات المال العالمية سواء كانت أمريكية أو أوروبية تحرص على تنويع استثماراتها في كافة بورصات الأوراق المالية وذلك لتقليل درجة المخاطر المترتبة على تراجع الأسهم في أي بورصة عالمية.

وهكذا فقد انخفضت أسعار أسهم العديد من الشركات والبنوك انخفاضاً حاداً نتيجة للأزمة المالية الراهنة في الولايات المتحدة وبقية بلدان العالم. وقد حملت هذه الأزمة المالية في طياتها تدهور أسواق المال العالمية ومن أهمها البورصات الأمريكية والأوروبية والآسيوية والعربية.

البورصات الأمريكية: نتيجة للأزمة المالية الراهنة تأثرت أسواق الأسهم الأمريكية بدرجة كبيرة مما أدى إلى انخفاض وهبوط المؤشرات بدرجة كبيرة ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

أ) انخفض مؤشر ناسدادك Nasdaq composite stock Index من 2300 نقطة التي وصل إليها في شهر شباط / فبراير عام 2007 إلى 1532 نقطة في شهر شباط / فبراير 2009.

ب) انخفض مؤشر داوجونز Dowjones Industrial Average stock index من 12100 نقطة في شهر فبراير 2008 إلى 7950 نقطة في شهر شباط / فبراير 2009.

ج) وانخفض مؤشر ستانفورد أندبورز S&P 500 stock index من 1300 نقطة في فبراير/ شباط 2008م إلى 834 نقطة في فبراير / شباط 2009.

البورصات الأوروبية:

ومن أهم البورصات الأوروبية التي تأثرت بالأزمة:
أ- بورصة لندن FTSE 100 Stock Index
انخفض مؤشر بوؤصة لندن الرئيسي من 5700 نقطة في شهر شباط/ فبراير 2008 إلى 4200 في شهر شباط/ فبراير 2009.
ب- البورصة الألمانية Dax stock Index
انخفض مؤشر البورصة الألمانية نتيجة للأزمة المالية العالمية من 6500 نقطة في شهر فبراير/ شباط 2008 إلى 4500 في شباط/ فبراير 2009.
ج) البورصة الفرنسية CaC 40 Stock Index
تأثرت البورصة الفرنسية بالأزمة المالية العالمية فقد انخفض مؤشر البورصة من 4700 نقطة في شهر فبراير / شباط 2008 إلى 3000 نقطة في شهر شباط / فبراير من عام 2009.
وتأثرت أيضاً أسواق المال الأسيوية نتيجة للأزمة المالية الأمريكية ومن أهم البورصات الأسيوية التي تأثرت بالأزمة ما يلي:
أ- البورصة اليابانية Nikkei 225 stock index أما البورصة اليابانية فقد انخفض مؤشرها على غرار البورصات العالمية من 13000 نقطة في شهر شباط/ فبراير 2008 إلى 7800 نقطة في شهر شباط/ فبراير 2009.
ب- البورصة الصينية Hang seng stock index وتأثرت البورصات الصينية بالأزمة المالية وعليه فقد انخفض مؤشر البورصة من 23000 نقطة في شهر فبراير/ شباط عام 2008م إلى 13600 نقطة في شهر شباط/ آذار عام 2009.
ج) بورصة سنغافورة Straits Times stock index تأثرت بورصة سنغافورة بالأزمة المالية الراهنة وانخفض مؤشرها من 2900 نقطة في شهر شباط فبراير/ 2008 إلى 1650 نقطة في شهر شباط فبراير عام 2009.

البورصات العربية

أ- البورصة المصرية EGX30 stock index "Case 30 stock index"
تأثرت البورصة المصرية بالأزمة المالية العالمية وهبطت هبوطاً حاداً حيث يقيس مؤشرها أفضل 30 شركة في البورصة وقد انخفض هذا المؤشر من أعلى قيمة وصل إليها في السنوات الماضية حيث أنه وصل إلى مستوى 12000 نقطة في شهر ابريل 2008 إلى أن وصل إلى 3500 نقطة في شهر شباط/فبراير 2009. وهذا دليل على أن البورصة المصرية تراجعت في أقل من سنة أكثر من 70% ثم ارتفعت مرة أخرى حتى وصل مؤشرها في نيسان / ابريل 2009 إلى 4950 نقطة.

ب- البورصة السعودية General Stock Index
انخفضت أسهم البورصة السعودية وهي أكبر البورصات العربية متأثرة بالأزمة المالية العالمية مثلها مثل جميع البورصات في العالم.

ج- بورصة الإمارات Dubai stock Abu Dhabi stock index
تأثرت الأسواق المالية في الإمارات بالأزمة المالية العالمية وانخفض مؤشر سوق دبي من 6000 نقطة إلى 1500 نقطة، أما سوق أبو ظبي فكان أقل حدة من سوق دبي حيث انخفض مستوى المؤشر من مستوى 5000 نقطة إلى أعلى من 2000 نقطة.

وكتبت صحيفة السفير اللبنانية في عددها المنشور في 6 آذار من عام 2009 مقالاً تحت عنوان "كيف اشترت وول ستريت أزمتها بالمال السياسي". ونحن في هذا الكتاب نقتبس بعض المعلومات التي نشرت تحت هذا العنوان حيث كتب أن شركات المال الكبرى في وول ستريت استطاعت أن تمرر مجموعة من القرارات لتحرير السوق من القيود عبر دفع مبلغ مقداره خمسة مليارات دولار لصناع القرار في الولايات المتحدة وهذا سبب رئيسي أدى إلى الانهيار المالي الذي ضرب الأسواق الأمريكية. وهذا ايضا خلاصة ما خرج به تقرير مجموعة "وول ستريت ووتش". وبناء على التقرير الذي أعده رئيس "مؤسسة تثقيف المستهلك" المحامي هارفي روزنفيلد، وروبرت ويسمان من مجموعة "معلومات أساسية" وهما المؤسستان الراعيتان لمجموعة "وول ستريت ووتش" فإن القطاع المالي الأمريكي استخدم أكثر من خمسة مليارات دولار في شراء ذمم صناع القرار في الولايات المتحدة وهذا ما قاد إلى الانهيار المالي في الأسواق الأمريكية.

ويقع التقرير في 231 صفحة وهو مكتوب تحت عنوان "كيف خانت وول ستريت وواشنطن أمريكا". ويفيد هذا التقرير أن شركات استثمار ومصارف تجارية وصناديق تحوط وشركات عقارية ومؤسسات تأمين كبرى في وول ستريت قامت بإنفاق 1.725 مليار دولار على بعض الامور السياسية بالاضافة الى 3.4 مليار دولار لمصلحة مجموعات الضغط وذلك في الفترة الواقعة بين 1998 و 2008.

ويبين التقرير أنه في عام 2007 عمل حوالي 30000 شخص من مجموعات الضغط الفدرالية لصالح القطاع المالي وذلك باتخاذ خطوات تؤدي إلى تحرير الأسواق من بعض القوانين وهذا ما أدى إلى الانهيار المالي. ومن بين هذه الخطوات وقف إجراءات ضبط المشتقات المالية، وإلغاء

الحواجز التنظيمية بين مصارف تجارية وأخرى استثمارية، ووضع برامج اختيارية لتنظيم المصارف الاستثمارية الكبرى، ومنع تدخل الهيئات الفدرالية لوقف القروض العشوائية. وبناء على هذا التقرير فإن الكثير من الخطوات التي سمحت للشركات بالتحرر من القيود القانونية قد قادت إلى هذا الانهيار المالي. ومن أبرزها إلغاء قانون "غلاس – سيتغال" الذي كان يمنع الاندماج بين المصارف التجارية والاستثمارية. والسماح للمصارف بإصدار موازنات غير متوازنة وبالتالي إخفاء خصومها المالية وتمرير قوانين تمنع تنظيم المشتقات المالية والسماح للمصارف التجارية بتحديد احتياطيات رأسمالها على أساس أنظمة تقييم المخاطر الخاصة بها.

الفصل الخامس

أسباب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية

قبل البدء في شرح أسباب الأزمة الحالية علينا أن نوضح الفرق الأساسي بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي وقد ألمحنا إلى هذا سابقاً ولكن تحت هذا العنوان نريد أن نضيف بعض الأشياء البسيطة. فالاقتصادان الحقيقي والمالي هما مكملان لبعضهما البعض ويعتمد كل منهما على الآخر. والاقتصاد العيني أو الحقيقي هو كل ما يتعلق بالأصول العينية مثل الأراضي والمصانع والطرق والقوى العاملة وغيرها. وهو يقوم بإشباع حاجات الإنسان المباشرة وغير المباشرة ويمثل الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها. ولكن هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي إذ لا بد أن يكون بجانبه الاقتصاد المالي بأدواته وأصوله المالية المتنوعة مثل السندات والأسهم والأوراق التجارية والنقود والتي جميعها تسهل التعامل والتداول في الاقتصاد العيني وترفع القيمة الاقتصادية للموارد. وعندما يقوم القطاع المالي بالتوسع في إصدار أنواع متعددة من الأصول المالية وبشكل مستقل وبعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني فإن ذلك يؤدي إلى وقوع الأزمات المالية التي تلقي بآثارها وتداعياتها على الاقتصاد العيني مثل انخفاض الإنتاج والصادرات وارتفاع معدل البطالة والمديونية وغيرها. وهذا ما حدث في الأزمة الحالية المعاصرة حيث اعتبرت أزمة مالية بالدرجة الأولى ولكنها ولدت من رحم التوسع الكبير في الأصول المالية وباستقلالية كبيرة عما يحدث في الاقتصاد العيني.

ومن أهم أسباب الأزمة المالية الاقتصادية ما يلي:

1- من المعروف أن النظام الرأسمالي ومنذ انطلاقه يحمل في ثناياه الأزمات الدورية وهي ملازمة له في جميع مراحل تطوره وذلك بسبب الخلل بين العرض والطلب. وكما هو معروف في النظام الرأسمالي أن عملية الإنتاج هي عملية جماعية يشترك فيها العديد من العمال والمهندسين والفنيين ولكن الاستحواذ على فائض الإنتاج هو من نصيب الرأسماليين. فعندما تتراكم قيم فائض الإنتاج في أيدي الرأسماليين فإنهم يقومون برفع مستوى القوى الإنتاجية وزيادة الإنتاج، أما الطلب الحقيقي على الإنتاج فإنه ينمو بمستوى أقل من مستوى نمو القوى الإنتاجية وهذا ما يخلق فائضاً في الرساميل (رؤوس الأموال) تضغط على عوائد رأس المال.
وعندما يقوم الرأسماليون بالتخلص من فوائض رأس المال إما بتصديرها إلى الخارج أو بإثارة بؤر الصراع والحروب في العالم والتي تتطلب أموالاً كثيرة من أجل الإنفاق العسكري وتعمير ما دمرته الحرب وهذا ما يؤدي إلى عودة الطلب إلى الارتفاع حيث يحدث تراكماً جديداً لرؤوس الأموال بعد التخلص من القدرات الإنتاجية المعطلة. وهذا ما حدث في الحرب العالمية الثانية التي أخرجت الولايات المتحدة الأمريكية من ركود دام إحدى عشرة سنة. حيث كان الهدف من مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا هو رفع الطلب على البضائع الأميركية لمنع الركود والبطالة وإنعاش الاقتصاد الأمريكي وليس لإعادة إعمار أوروبا كما يزعم الأمريكيون.
وتبقى مشكلة امتصاص فائض رؤوس الأموال في النظام الرأسمالي قائمة وبدون حل جذري لها كما أن تراكم رؤوس الأموال الفائضة ورفع مستوى القوى الإنتاجية الزائد عن الحد المطلوب في هذا النظام يخلقان الأزمات الدورية.
ولا بد من التطرق إلى نظريات اقتصاد الطلب ونظريات اقتصاد العرض ومدى تأثيرهما على حرية الأسواق وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. ومن النظريات الاقتصادية، النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية والتي طبق وسرى مفعولها إلى ما قبل أزمة الكساد الكبير عام 1929. وتدعو هذه النظرية إلى حرية عمل الأسواق وأن آلية العرض والطلب تؤدي إلى تأمين العمالة الكاملة لجميع الموارد ومن ضمنها الأيدي العاملة ولكن عندما وقعت أزمة الكساد الكبير عام 1929م وانهارت المصارف وانتشر الفقر والبطالة اتضح أن آلية التصحيح التلقائية للأسواق الحرة لا تصلح لجميع الأوقات والظروف وخاصة في حالة الركود والانكماش الاقتصادي وضعف الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار. وعليه فإنه يمكن القول أن النظرية النيوكلاسيكية إذا كانت الأوضاع الاقتصادية هادئة وبدون مشاكل فإنها قد تكون قادرة على معالجة الأوضاع ولكن إذا وقع الانكماش الاقتصادي ولفترات طويلة فإنها تصبح غير قادرة على معالجة الأوضاع اطلاقاً. كما لا يمكن الاعتماد عليها في وضع السياسات القادرة على إخراج البلد من الأزمة.
أما نظريات اقتصاديات الطلب فقد جاءت وهيمنت على الفكر والسياسات الاقتصادية بعد أزمة الكساد الكبير وتداعياتها في عام 1929 واستمرت قواعدها الفكرية من كتابات الاقتصادي البريطاني الكبير "جونماينرد كينز" وخاصة من كتابه "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد" والذي صدر في عام 1936. وهذه النظريات (نظريات اقتصاد الطلب) كانت الأصح من سابقتها

(النظرية النيوكلاسيكية) في تفسير حالات الركود والانكماش الاقتصادي والأصح أيضاً في رسم السياسات الكفيلة بالخروج من الأزمة والاستخدام الكامل للموارد.
وبقيت نظريات اقتصاد الطلب الكينزية سائدة وصالحة حتى الستينات من القرن الماضي وذلك عندما وقفت عاجزة عن تفسير ظاهرة الركود التضخمي الجديدة كما عجزت أيضاً النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية عن تفسير تلك الظاهرة.
وظاهرة الركود التضخمي هي ظاهرة جديدة لم يعرفها العالم الرأسمالي الصناعي من قبل حيث ارتفعت الأسعار في حالات الركود والانكماش الاقتصادي. وقبل بروز هذه الظاهرة كانت اقتصاديات الدول الصناعية تشهد انخفاضاً في الأسعار في حالات الركود أو الانكماش الاقتصادي ولم تشهد ارتفاعاً في الأسعار إلا في حالات الازدهار الاقتصادي وزيادة الإنتاج وارتفاع نسبة العمالة. وكانت أسوأ حالات الركود التضخمي التي عرفها العالم الصناعي في أوائل السبعينات من القرن الماضي (1973) وقد نتجت عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط آنذاك.
وبعد أن عجزت نظريات كينز ونظريات اقتصاد الطلب في معالجة ظاهرة الركود التضخمي ظهرت النظريات النقدية حيث كان من أشهر واضعيها الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمن" من جامعة شيكاغو. ولقد برز بجانب النظريات النقدية نظريات اقتصاد العرض والتي تنص في جوهرها على أن مشكلة الركود التضخمي هي نتيجة للقيود العديدة التي تفرضها الحكومات والمؤسسات الرسمية والتي تقف عائقاً أمام العمل الحر للأسواق ولرجال الأعمال. وعليه فإن الخروج من هذه الحالة يتطلب رفع القيود والعوائق وإعطاء الحرية الكاملة لعمل الأسواق والقيام بخصخصة المؤسسات العامة وتحقيق أو رفع القيود.
إن هذا الفكر الاقتصادي الجديد والذي أطلق عليه "الفكر النيوليبرالي" يعتمد ويستند على وثيقة صدرت في عام 1989 وأطلق عليها اسم "إجماع واشنطن". وهي تحتوي على عشر وصايا اقتصادية تصب جميعها في صالح الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج ومن هذه الوصايا الخصخصة، رفع القيود عن عمل الأسواق، تخفيض الضرائب على الأثرياء، حرية انتقال رؤوس الأموال، تحرير التجارة الدولية، وغيرها.
ومع مرور الزمن أخذ الفكر الاقتصادي النيوليبرالي (الليبرالية الجديدة) ينحاز لصالح الأسواق على حساب الحكومات وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز القطبية الأحادية في النظام العالمي وهيمنة الاقتصاد الأمريكي على النظام الاقتصادي العالمي حتى وصل إلى أقصى درجات التطرف في عهد الرئيس جورج بوش الابن حيث وصفت الأفكار الاقتصادية المسيطرة على إدارته وعلى العالم كله بالأصولية السوقية. حتى أن المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف أصبحت تقيس نجاح أي نظام اقتصادي بمدى قربه من النظام الأمريكي الأصولي.
ويعتبر العديد من الناس أن جوهر العولمة يتجسد بغلبة وطغيان الأسواق على الحكومات وهذا مناف للأعراف الديمقراطية حيث تجير الصلاحيات الاقتصادية من أيدي القيادات المنتخبة شعبياً في الدولة إلى أناس منتفعين مثل رؤساء مجالس الإدارات ومدراء تنفيذيين يعملون من أجل مصالحهم الشخصية ومصالح من عينوهم في هذه المناصب.
وعليه فإن السبب الرئيسي لوقوع الأزمة المالية يعود إلى الفقه الاقتصادي الرأسمالي المنحاز ضد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والمؤيد إلى هيمنة الأسواق والمشرفين عليها والمتعاملين فيها في اتخاذ القرارات الاقتصادية مع غياب شبه كامل للرقابة ولآليات الضبط الحكومية.

2- التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي: لقد تحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد حقيقي إلى اقتصاد رمزي يعتمد في نشاطه على المضاربة بالأصول المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق التجارية والنقود. وأصبح حجم الاقتصاد الرمزي يزيد على أربعين ضعفاً من حجم الاقتصاد الحقيقي وهذا ما ساعد على انفجار الفقاعات المالية في أي لحظة. ولم يعد الاستثمار في الأوراق المالية يعتمد على ما تمثله هذه الأوراق من أصول عينة بقدر ما أصبح تعبيراً عن حركات رؤوس الأموال.
فعندما تشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية تتهافت المصارف والمؤسسات المالية على شرائها. وضمن هذه الرؤيا تجاوزت النقود وظائفها التقليدية وأصبحت سلعة تباع وتشترى والمثال على ذلك الاستثمار والمتاجرة في الدولار، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، واليورو.. الخ. ويجري تداول ما يزيد على 100 تريليون دولار في أسواق العالم وهي مملوكة إلى ما يزيد على 800 صندوق استثمار، وكذلك يجري التعامل يومياً مع ما يقرب من 1500 مليار دولار.
ولذلك نجد أن من تداعيات الانفصال المتصاعد بين حركة الاقتصاد الرمزي وحركة الاقتصاد الحقيقي هو تعويم أسعار العملات بقصد المضاربة وهذا ما رفع حجم النقد الأجنبي المتداول في الأسواق العالمية إلى ثلاثة أضعاف في الفترة الزمنية 1986-1993م وهذا ما قاد إلى النتائج التالية:
1- زيادة المضاربة في مجال الاتجار بالعملات.
2- زيادة حجم القروض صغيرة الأجل والتي تخرج من الدول الصناعية المتطورة إلى الدول النامية بحثاً عن عوائد مرتفعة.
3- هيمنة سلوك وتصرفات المضاربين على الأسواق الصاعدة.
وعليه فإن جميع هذه الأمور بالإضافة إلى تضخم حجم القطاع الرمزي ليصل إلى 40 ضعفاً من حجم الاقتصاد الحقيقي قاد إلى انفجار الأزمة المالية في خريف عام 2008.
3- تعطيل آليات التصحيح التي تم الاتفاق عليها بين ممثلي 44 دولة في عام 1944م وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية في "بريتون وودز" بولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل وضع نظام نقدي دولي جديد يجنب العالم الأزمات المالية والاقتصادية التي ألمت به في ثلاثينات القرن الماضي. وقد قام مؤتمر بريتون وودز بإنشاء صندوق النقد الدولي وذلك من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تثبيت أسعار عملاتها دون اللجوء إلى التخفيض التنافسي لأسعار العملات، وعلى تحرير التجارة بين الدول.
وللوصول إلى ذلك تم ربط صرف عملات الدول الأعضاء بقيمة ذهبية وللوصول إلى ذلك تم ربط سعر صرف عملات الدول الأعضاء بقيمة ذهبية محددة. وكذلك تم تأمين صندوق النقد الدولي بالسيولة من مختلف العملات للدول الأعضاء وثم أضيفت إليها فيما بعد حقوق السحب الخاصة.
فإذا حصل خلل في ميزان الحساب الجاري لأحد الدول الأعضاء في الصندوق فإن الصندوق يقوم بدوره في إصلاح هذا الخلل. فإذا كان الخلل عجزاً مؤقتاً فإن الصندوق يقرض الدولة العاجزة العملات اللازمة وبفائدة معينة حتى يزول هذا العجز المؤقت وتقوم الدولة المعنية بإرجاع ما اقترضته من أموال. أما إذا كان الخلل أساسياً ومزمناً فيطلب صندوق النقد الدولي من الدولة العاجزة أن تخفض قيمة عملتها بالنسبة إلى الذهب وهذا ما يؤدي إلى خفض قيمة عملتها بالنسبة إلى باقي عملات الدول الأعضاء ويزيد من قدرتها التنافسية فتزداد صادرتها وتنخفض واردتها إلى أن يتم تصحيح العجز. أما الدول التي يشهد ميزانها الجاري وفراً أساسياً مزمناً فإنه يطلب

منها أن ترفع قيمة عملتها بالنسبة للذهب وهذا ما يؤدي إلى رفع قيمتها بالنسبة إلى عملات بقية الدول الأعضاء في الصندوق وهذا ما يقلل من صادراتها ويزيد من وارداتها وبالتالي يعود ميزان الحساب الجاري إلى التوازن. ولكن هذه الآلية شبه الميكانيكية التي كان يستخدمها صندوق النقد الدولي قد تعطلت كلياً مع مرور الزمن للأسباب التالية:

- في بداية السبعينات وفي عهد الرئيس نيكسون قامت الحكومة الأمريكية بفك الارتباط بين الدولار والذهب وأصبح غير ممكن تحويله إلى ذهب مما دفع الدول الأعضاء في الصندوق باتخاذ نفس الإجراء وهذا ما أسقط إحدى الركائز الأساسية التي قام عليها صندوق النقد الدولي وتحولت أسعار صرف العملات من أسعار ثابتة مرتبطة بالذهب إلى أسعار معومة تحدد إدارياً من قبل السلطات المختصة.

- عند إنشاء الصندوق تم تزويده بالسيولة من عملات الدول الأعضاء والذهب وذلك من أجل توفير العملات المطلوبة للدولة التي تعاني من عجز مؤقت في ميزانها الجاري حتى لا تقوم بإجراءات انكماشية أو حمائية. ولكن مع مرور الزمن وارتفاع حجم التجارة الدولية من السلع والخدمات زادت الحاجة إلى رفع موارد الصندوق ولكن وبالرغم من المحاولات العديدة التي بذلت لزيادة موارد الصندوق مثل زيادة حجم كوتا الأعضاء أو عبر الاستدانة أو خلق سيولة دفترية جديدة (حقوق السحب الخاص) إلا أن الصندوق بقي عاجزاً بموارده عن اللحاق بزيادة حجم التجارة الدولية الهائل ولذلك فإن قلة موارد الصندوق شكلت سبباً رئيسياً في عدم قيام الصندوق بواجبه بالشكل الصحيح.

- ومما عطل آلية تصحيح صندوق النقد الدولي وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي هي حالة العجوزات الضخمة والمستمرة في الميزان الجاري للولايات المتحدة الأمريكية. حيث كانت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية البلد الأول من حيث الفائض في الميزان الجاري ولكنها منذ عشرين عاماً تحولت إلى بلد يشكو من عجوزات كبيرة ومستمرة حيث بلغ عجز الميزان الجاري 700 مليار دولار عام 2007م.

أما صندوق النقد الدولي. فلم يحرك ساكناً أمام العجوزات الضخمة في الميزان الجاري للولايات المتحدة ولم يجرأ على القيام بأي جهد تصحيحي أمام ظاهرة استمرار عجز الميزان الجاري للولايات المتحدة كما كان يتصرف مع بقية دول العالم عند بروز هذه الظاهرة. علماً أن الصندوق يتمتع بصلاحية فرض الإجراءات والتدابير على صعيد سعر الصرف للتمكن من تصحيح الخلل والعجز الأساسي والمستمر في الميزان الجاري للولايات المتحدة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما الذي مكن الولايات المتحدة من الاستمرار في عجز ميزانها الجاري بصورة أساسية ومستمرة؟ والجواب على ذلك هو أنه لم يبق في العالم عملة احتياطية سوى الدولار الأمريكي، ولأن آليات التصحيح في صندوق النقد الدولي والتي نصت عليها اتفاقيات بريتون وودز أصبحت معطلة حيث كان من المفروض أن، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق سياسات انكماشية في الداخل وذلك بخفض سعر صرف الدولار تجاه عملات البلدان التي يتوفر لديها فائض في موازينها الجارية حتى يعود الميزان الجاري للولايات المتحدة الى التوازن وهكذا فان ظهور الولايات المتحدة كدولة عجز مستمر في ميزانها الجاري، وانفراد الدولار بدور العملة الاحتياطية الوحيدة في العالم، بالإضافة إلى القدرات الاقتصادية الضخمة والنفوذ السياسي الواسع والقدرات العسكرية الضخمة للولايات المتحدة وسيطرتها على صندوق النقد الدولي. وعليه فإن هذه الأمور مجتمعة

سمحت للوضع الغير مستقر والغير متوازن في ميزانها التجاري أن يستمر وهذا ما قاد إلى اندلاع الأزمات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي ومن ثم انتقلت هذه الأزمات إلى بقية دول العالم.

4- الجوانب الأخلاقية والسلوكية للأزمة:

اتضح من الأزمة الحالية أن من أحد أسبابها السلوك الغير سوي مثل الطمع والجشع والهلع والكذب والاحتيال وإعطاء المعلومات المضللة وهذا ما قام به المتعاملون في المجال المالي من بنوك وأسواق مالية ومؤسسات مالية أخرى وقد أكد عليه الخبراء والمسؤولون مثل "ساره بالين" المرشحة لمنصب نائب الرئيس عن الحزب الجمهوري" بأن الطمع والجشع والفساد من أهم أسباب الأزمة".

ومن المعروف أن الأهداف الرئيسية للمتعاملين في البورصة وأسواق المال هو المضاربة وليس الاستثمار في الشركات. وأن البنوك تسعى إلى تحقيق المزيد من الفوائد والأرباح وذلك على حساب الآخرين وأنها تقوم بتدوير القروض مرة بعد أخرى.

ويسيطر على معظم المضاربين في الأسواق المالية أسلوب سلوك القطيع، فسلوكهم ليس مبنياً على معلومات وتحليلات وإنما على إشاعات. وعندما تروج بعض الإشاعات فإنهم يسارعون إلى بيع ما لديهم من أوراق مالية وبكميات كبيرة وهذا ما يزيد العرض وبالتالي تنخفض الأسعار في البورصات وتتراجع مؤشراتها إلى حد كبير. ولو كان هؤلاء المضاربون مستثمرون حقيقيون لنظروا إلى الشركات التي أصدرت هذه الأوراق والأرباح التي تحققها ومقدار نصيبهم من هذه الأرباح وعدم اكتراثهم بارتفاع وانخفاض أسعار الأسهم طالما أن، الشركات باقية وتحقق أرباحاً.

ومن جهة أخرى فإن السوق الحرة وعدم تدخل الدولة فيها، أتاح الفرصة أمام الكثيرين للحصول على قدر كبير من الثروة الغير شرعية. وقد وجدت ممارسات غير أخلاقية منها فساد المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس إدارة البنوك والشركات الكبرى.

وفي هذا الإطار عقدت لجنة مجلس النواب للرقابة والإصلاح الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية جلسة استماع مع خمسة مديرين لصناديق تحوط قيل أنهم حصلوا على مليار دولار سنة 2007م. ومن المعروف أن صناعة صناديق التحوط تسمح للمديرين بالحصول على أجر سنوي نظير الإدارة بمقدار 20% من الأصول الموجودة في الصندوق فضلاً عن 2% من جميع الأرباح المتحققة من نشاط الصندوق السنوية. وهذا يعني أن مدراء هذه الصناديق يحققون أرباحاً خيالية وأن مديراً واحداً لأحد صناديق التحوط قد حقق أرباحاً وصلت قيمتها ثلاثة مليارات من الدولارات ويدعى "جون بولسون".

وقام وزير الخزانة الأمريكية (هنري بولسون) بتوجيه رسائل واضحة إلى أكثر من عشرين مديراً تنفيذياً لصناديق التحوط في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية شهر نوفمبر عام 2008م. طالباً منهم إحكام الرقابة على أعمال صناديق التحوط المبهمة ومعترفاً بأخطاء سياساته التي وضعها في سنة 2007 بشأن صناديق التحوط وذلك لعدم خضوعها للتنظيم الحكومي.

وبالإضافة إلى ذلك فقد مثل أمام القضاء الأمريكي 17 مسئولاً في مصرف "ليمان برذرز" وكان من بينهم رئيس مجلس الإدارة واعترف أمام لجنة برلمانية أن عمله في هذا البنك حقق له أرباحاً مقدارها 350 مليون دولار من عام 2000 حتى عام 2007م.

وعقب اندلاع الأزمة المالية في أيلول / سبتمبر 2008م فتحت الشرطة الأمريكية تحقيقاً طال 24 ملفاً في الأوساط المالية الأمريكية وتتعلق بعمليات تزوير واسعة في القروض العقارية والتي أدت إلى وقوع مخاطر كبيرة.
وقدم إلى المحاكمة "برنارد مادوف" في شهر ديسمبر 2008م بتهمة عمليات احتيال بلغت قيمتها 50 مليار دولار.
حقيقة أن التحقيق في فساد طائفة المديرين كان موجوداً قبل عام 2008م (عام اندلاع الأزمة) ولكنه لم يكن ينظر إلى فسادهم كظاهرة ولم يكن متوقعاً أن يكون فساد هذه الطائفة من المديرين على رأس الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة المالية العالمية.
وقد حدث هذا الفساد المستشري قبل اندلاع الأزمة المالية الحالية في الأسواق والشركات. ففي عام 1994 أظهرت فضائح مالية كبرى أثر انهيار مؤسسة الادخار والإقراض والتي بلغت خسارتها 179 مليار دولار، ثم انهارت شركة أنرون للطاقة وبلغت خسارتها 60 مليار دولار وانهارت شركة وورلدكوم للاتصالات الأمريكية وبلغت خسارتها 50 مليار دولار.
وقد شارك المدراء في فسادهم طائفة أخرى هم مراقبي الحسابات الذين شهدوا بصحة حسابات مزورة إلى جانب تقديم بعض الأساليب الاحتيالية.
5- التوسع في حجم الإقراض والاقتراض:
لعب القطاع المالي – المصرفي دوراً كبيراً بلغ إلى درجة الإسراف في إصدار وزيادة حجم الأصول المالية (الأدوات المالية) المتعددة وبشكل مستقل عما يحدث في الاقتصاد العيني وحاجته لهذه الأصول المالية. وفي هذا الوضع فإن عدد المدينين يرتفع وبالتالي يرتفع حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن سداد دينه وهذا ما قاد إلى بوادر ظهور الأزمة الحالية بوجهها المالي وهناك نوعين من الأصول المالية، نوع يمثل الملكية على الأصول العينية من أرض ومصانع وشركات وهي تأخذ أشكالاً عدة منها الأسهم ولا يمكن المبالغة في إصدار هذه الأصول فوق حد معين. أما بالنسبة للشكل الثاني من الأصول المالية وهو المديونية فإنه لا توجد حدود على التوسع فيها. وقد حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك بأن لا تتجاوز عملية التوسع في الإقراض نسبة معينة من رأس مال البنك واحتياطاته وهذا ما يطلق عليه الرافعة المالية. وبالرغم من أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في احترام هذه النسبة إلا أن بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا تخضع لرقابة بنك الاحتياط الفيدرالي وهذا ما يشجع هذه البنوك على الإفراط في عمليات الإقراض.
ولكن ما هو الدافع وراء توسع المؤسسات المالية في الإقراض والاقتراض؟ والجواب على هذا السؤال هو الجشع في تحقيق المزيد من الأرباح التي يتوقف عليها حجم مكافآت مجالس الإدارة في معظم البنوك. إن هذا الاهتمام بالربح في المدة القصيرة أدى إلى تعريض النظام المالي إلى المخاطر في المدة الطويلة.
ولكن التوسع في حجم الإقراض لا يرجع فقط في تجاهل حدود الرافعة المالية لكل مؤسسة بل يتحمل النظام المالي في الدول الصناعية مسؤولية كبيرة في هذا المجال حيث اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الاقتراض عن طريق اختراع المشتقات المالية.
6- إن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان، وأزمة الرهن العقاري من الدرجة الثانية (الأقل جودة) Sub prime والتوريق والمشتقات المالية هي من أهم الأسباب

التي أدت إلى اندلاع الأزمة المالية العالمية وفيما يلي نقوم بشرح هذه الأسباب لأنها مترابطة مع بعضها البعض.
قامت المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قروض ضخمة بلغت إلى ما يقارب من 11 تريليون دولار وذلك من أجل تمويل شراء المنازل وقدمت أيضاً مبلغاً لقروض استهلاكية تم الحصول عليها عن طريق بطاقات الائتمان. وبعد ذلك قامت هذه المؤسسات المالية ببيع محفظة القروض المتجمعة لديها إلى شركات التوريق وبقيمة تقل عن قيمة القروض الأصلية ومن ثم عادت لإقراض ما حصلت عليه من أموال لتمويل عقارات جديدة ولمرات متتالية. وبعد ذلك تقوم شركات التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه القروض وتطرحها في الأسواق المالية حيث يتم تداولها من شخص إلى آخر في موجات متتالية وذلك بأسعار أكثر أو أقل من قيمتها الاسمية وتدر هذه السندات على مالكيها الفائدة المستحقة على مشتري العقار.
وفي حالة ارتفاع أسعار المنازل يقوم المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهنها برهن من الدرجة الثانية إلى مؤسسات مالية أخرى وعلى أساس مبلغ يساوي الفرق بين القيمة الأصلية للعقار والقيمة الحالية المرتفعة وذلك من أجل الحصول على قروض من المؤسسات المالية والتي تقوم بدورها ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق التي تقوم بإصدار سندات بقيمة هذه القروض وتطرحها في الأسواق المالية والبورصات.
وعندما ترتفع أسعار هذه السندات فإنه يتم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات ويتم طرحها في الأسواق وتداولها منفصلة عن السندات.
وعليه فإن المنازل حملت بعدد كبير من القروض تفوق قيمتها بكثير، وكذلك انقطعت الصلة بين حملة السندات وبين المقترضين أصحاب المنازل المرهونة وأصيب السوق العقاري بالتخمة والتشبع وقل الطلب على شراء المنازل والعقارات مما أدى إلى انخفاض أسعارها وقبل تزايد الفوائد على أصحاب المنازل وعدم قدرتهم على بيعها أو رهنها لانخفاض أسعارها وذلك من أجل الحصول على قروض جديدة. وهذا ما يجبرهم على التوقف عن سداد أقساط القروض وفوائدها مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات حيث يتجه حملتها إلى بيعها بخسارة وفي هذه الظروف تتوقف المؤسسات المالية عن الإقراض نظراً لعدم مقدرة المقترضين السابقين من دفع الأقساط والفوائد فينخفض الطلب مرة أخرى على العقارات حيث تنخفض قيمتها مرة أخرى، وقانونياً فإن المؤسسات المالية التي قدمت القروض لشراء المنازل بالرغم من أنها قامت ببيع هذه القروض تعتبر مسئولة مع شركة التوريق عن متابعة تحصيل الأقساط والفوائد وتسليمها لحملة السندات.
وعند توقف قسم من المقترضين عن دفع الأقساط والفوائد، فإنهم يقوموا بترك المنازل وتسليمها إلى المؤسسات المالية حيث أن قيمتها أصبحت أقل بكثير من قيمة القروض ولا تستطيع هذه المؤسسات بيعها بسبب الركود الحاصل في سوق العقارات.
وبالتالي فإن هذه القروض أصبحت رديئة ولا يمكن تحصيلها وهي ممولة من ودائع العملاء في البنوك والمؤسسات المالية وفي هذا الوضع يبدأ العملاء بسحب جماعي لأرصدتهم وودائعهم ولكن المؤسسات المالية وجدت نفسها عاجزة عن تلبية طلبات السحب الجماعي للأرصدة فأعلنت إفلاسها وفي المقابل انخفضت أسهمها وأسهم شركات الاستثمار العقاري التي تقدم قروضاً أيضاً. وهذا ما أدى إلى انهيار الأسواق المالية وبروز الأزمة المالية الحالية.

ولتبسيط الأمور وتوضيحها نضرب مثالاً على ذلك فإذا كان ثمن أحد المنازل يساوي مئة ألف دولار فإنه يترتب عليه ديون متداولة في الأسواق المالية بقيمة 3 مليون دولار يستند بعضها على بعض بحيث إذا تعذر سداد أحدها انهارت المنظومة بكاملها وهذا ما حدث في الأزمة العالمية الراهنة.

وعندما يتم الاتفاق بين شركات التمويل العقاري والبنوك مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض عند شركات التأمين مقابل دفع أقساط منظمة. وعندما يعجز مشترو المنازل عن سداد قروضهم فإن شركة التأمين مطالبة بالقيام بسداد القروض. ولكثرة حالات العجز في سداد القروض من قبل مشتري العقارات المؤمن عليها عجزت شركات التأمين عن توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات فدخلت دائرة الإفلاس والمثال على ذلك شركة التأمين العالمية (AIG).

وعليه فإننا نرى أن أطرافاً عدة تتنازع الحقوق أو الملكية على المنزل الواحد وهي: المشتري، شركات التمويل العقاري والبنوك المقرضة، والمؤسسات الأخرى التي أعاد المشتري رهن العقار لها بناء على ارتفاع سعر المنزل وحصوله على قرض جديد، وشركات التأمين والمستثمرون الذين يحملون السندات التي صدرتها شركات التوريق وقد سارعوا للتخلص منها بأسعار منخفضة وهكذا تعقدت الأمور وتشابكت مع بعضها البعض وسارعت في وقوع الأزمة.

ولا بد من التذكير بأنه تم شرح أزمة الرهن العقاري، والرهن العقاري من الدرجة الثانية والتوريق والمشتقات المالية في فصول سابقة من هذا الكتاب ويمكن الرجوع إليها والاطلاع عليها.

7- من المعروف أن الاقتصاد الأمريكي هو أكبر اقتصاد في العالم ووقوع الأزمات في هذا الاقتصاد الضخم تترك آثاراً على اقتصاديات دول العالم. ولقد ذكرنا العديد من أسباب الأزمة المالية الاقتصادية الحالية التي ولدت من رحم النظام الاقتصادي الرأسمالي الأمريكي ولكن بقي علينا أن نضيف بعض الأسباب الأخرى التي أوجدها هذا النظام حيث قامت بالتسريع في انفجار الأزمة المالية الراهنة.

أ) اعتقدت الدولة الرأسمالية الأمريكية أن الحروب والتوسع الخارجي وبناء القواعد العسكرية في جميع أنحاء العالم والتي بلغ عددها 750 قاعدة وفتح أسواق العالم أمام صادراتها من البضائع والخدمات وتدفقات رؤوس أموالها سيؤدي إلى نموها واستقرارها وسيادتها على العالم بأكمله. لكن الدراسات ولسنوات عديدة أثبتت محدودية الإنفاق العسكري في خلق نمو دائم والقضاء على البطالة وتكوين عمالة كاملة، وتجنب الدورات الاقتصادية وقد قامت إحدى المؤسسات واسمها Global insight في واشنطن بإعداد دراسة عن الإنفاق العسكري وتأثيره على الاقتصاد الأمريكي ويرأس هذه المؤسسة الاقتصادي المعروف Dean Baker حيث قال دين بيكر "يعتقد عادة أن الحروب وزيادة الإنفاق العسكري لها أثر جيد على الاقتصاد. ولكن في الحقيقة أن أكثر النماذج الاقتصادية تظهر أن الإنفاق العسكري يوجه الموارد من استعمالات منتجه مثل الاستهلاك والتوظيف إلى استهلاكات غير منتجة، وفي النهاية يبطئ النمو الاقتصادي ويخفض مستوى العمالة". وهذا ما أثبتته حروب فيتنام والعراق وأفغانستان حيث أن هذه الحروب فاقمت الأزمة الاقتصادية الأمريكية ولم تحلها.

ب) عانت أمريكا منذ بداية السبعينات من القرن الماضي من عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجاري. وقد عجزت منظومة الدول الرأسمالية في معالجة هذا العجز الذي حول

الولايات المتحدة من أكبر دول دائنة بعد الحرب العالمية الثانية إلى أكبر دولة مدينة. وقامت الولايات المتحدة بإلغاء اتفاقية بيرتون وودز وحولت سعر صرف الدولار الثابت إلى سعر صرف عائم يتحكم في تحديده العرض والطلب وألغت أيضاً قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. وكانت هذه الإجراءات تصب في مصلحة الولايات المتحدة على أكثر من صعيد حيث قامت بشطب جزء كبير من ديونها عبر خفض سعر صرف الدولار الذي يعتبر العملة الرئيسية في تسوية المدفوعات الدولية وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب عليه عالمياً ومكن أيضاً الولايات المتحدة من أن تقوم بسد عجوزاتها عن طريق تصدير عملتها لا بتنمية صادراتها وخفض إنفاقها كما تعمل بقية دول العالم. فنمو الاقتصاد الأمريكي لم يكن بسبب معدلات الادخار المرتفعة ولكن بسبب مراكمة الديون على صعيد القطاع المنزلي وقطاع الأعمال والموازنة الفيدرالية وهذا ما جعل الاقتصاد الأمريكي يقف على جبل هائل من الديون قابل للانفجار والسقوط وإحداث الأزمة المالية الراهنة والتي بزغت في خريف عام 2008م.

ت- في أواخر السبعينات من القرن الماضي وفي ظل الحقبة الكينزية ظهرت أزمة تدني عوائد التوظيفات الرأسمالية وهي إحدى الأزمات العديدة التي يفرضها النظام الرأسمالي وعلى الفور تم إدخال نظام الليبرالية الجديدة لحل أزمة تدني عوائد التوظيفات الرأسمالية وذلك بمنع الدولة من التدخل في الأسواق والشؤون الاقتصادية، وإيقاف نشاط المؤسسات الحامية للقوى العاملة. وقام المحافظون الجدد في الولايات المتحدة وإنجلترا بتبني وتعميم الليبرالية الجديدة على العالم الرأسمالي وكذلك فرضت كأيديولوجيا على مؤسسات النظام العالمي مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

كما ظهر إلى حيز الوجود مرحلة جديدة من العولمة والإمبرالية بقيادة الولايات المتحدة التي تعتبر المركز الرئيسي للنظام الرأسمالي حيث أملت على دول الأطراف الرأسمالية بفتح أسواقها أمام السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال من مراكز النظام الرأسمالي العالمي وأجبرت هذه الدول (دول الأطراف الرأسمالية) على خصخصة القطاع العام وعرضه للبيع للشركات المعولمة وللداخل وتفكيك المؤسسات التي تقوم بحماية القوى العاملة وذلك من أجل تسهيل التوظيفات الرأسمالية الأجنبية الفائضة ونهب هذه البلدان، وعليه فإن هذه السياسات شكلت وفرضت بدعم من البنك والصندوق الدوليين وبقوات عسكرية أمريكية تنتشر في جميع أنحاء العالم.

قامت الليبرالية الجديدة بحماية مصالح الشركات الكبرى المعولمة والتي يوجد لها نفوذ كبير في دول المراكز الرأسمالية وقامت أيضاً بتحجيم الديمقراطية وشراء ذمم السياسيين والتأثير عليهم ليصبحوا أداة طيعة في خدمتها. وفي ظل هذه الأوضاع وبفضل الليبرالية الجديدة ارتفعت الأرباح على حساب أجور الطبقة العاملة وهذا ليس في أمريكا وحدها بل امتدت عدم المساواة إلى اليابان وأوروبا.

أما في دول الأطراف الرأسمالية والتي تقوم بحكمها طبقات إقطاعية أو برجوازية فحدث ولا حرج والأمثلة عليها كثيرة في الوطن العربي حيث ارتفع الناتج المحلي في الكثير من الدول العربية ولكن الدخل الحقيقي للطبقة العاملة انخفض انخفاضاً حاداً وهذا ما قاد إلى إلغاء الطبقة الوسطى تقريباً ونشر الفقر والتخلف في هذه المجتمعات. ولا بد من الذكر أن الليبرالية الجديدة تمثل الرأسمالية في أعلى مراحلها من الاحتكار والعولمة وهذا ما يطلق عليه مرحلة الإمبريالية الجديدة.

قامت الليبرالية الجديدة بتدشين مرحلة جديدة من العولمة وساعدت على اندماج الشركات مع بعضها البعض وهذا ما قلل من المنافسة وزاد من التمركز والاحتكارات. حيث تمكنت الرأسمالية من رفع عوائد رؤوس الأموال على حساب الأجور وأبطأ رفع وزيادة القوى الإنتاجية والنمو في المنظور البعيد وهذا ما أسس إلى انفجار أزمات مالية واجتماعية واقتصادية متتالية.

8- قامت وكالات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية وإعطائها قيمة مستويات أعلى من قيمتها الحقيقية وذلك لأنها صادرة عن بنوك كانت قوية وكبيرة وتتمتع بثقة الجماهير مثل بنك مورغان ستانلي، وليمان برذرز. وقد قامت هذه الوكالات بإعطاء هذه السندات تصنيفاً عالياً وعلى مستوى (AAA) علماً بأن هذه السندات تحتوي على مجموعة من الديون الخطيرة وغير القابلة للتحصيل. وهذا ما يؤكد تحميل جزء من المسؤولية في وقوع الأزمة المالية العالمية على كاهل هذه الوكالات لأن تصنيفها غير دقيق وهذا ما أوقع هذه البنوك في حسابات خاطئة وجعلها تتجاهل حجم المخاطر الذي تتعرض لها.

9- السياسات النقدية والاقراضية والاقتراضية التضخمية التي اتبعتها السلطات المعنية في الولايات المتحدة وخاصة في عهد آلن غرينسبان رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في الفترة الواقعة بين 1987-2006، وكانت من أهم العوامل التي تسببت في وقوع الأزمة المالية العالمية الراهنة وذلك للأسباب التالية:

أ) إنها مكنت الولايات المتحدة أن تنفق أكثر مما تنتج واستمرارها في الاعتماد على مدخرات الدول الأجنبية.

ب) إن سهولة الإقراض والاقتراض ووجودهما بوفرة أوجد جواً استثمارياً مفرطاً في التفاؤل غير الواقعي وكذلك ساعد على إطالة أمد هذه الظاهرة ونفخ وتضخم فقاعة الإقراض والاقتراض.

ت) قام الإقراض السهل بخلق جو غير صحي في السوق العقاري وسمح لوول ستريت المنفلت من عقاله بخلق استثمارات سامة لوثت وأفسدت النظام العالمي.

10- نقص السيولة في الأسواق المصرفية: قامت البنوك وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسع في الإقراض حتى أن بعض البنوك مثل ليمان براذرز قام بإقراض أكثر من 60 ضعف من رأس ماله واحتياطه. أما البنوك الاستثمارية فإنها لا تخضع لأي رقابة ما سواء من الدولة أو من البنك المركزي وعليه فقد قامت هذه البنوك في التوسع في منح القروض دون ضمانات وإلى أشخاص غير مؤهلين وقادرين على السداد وخاصة في القطاع العقاري الذي انخفضت أسعار المنازل فيه انخفاضاً حاداً وعجز المقترضين عن سداد ديونهم وهذا ما أدى إلى إفلاس البنوك نتيجة لعدم وجود السيولة الكافية لتلبية طلبات المودعين بسحب ودائعهم وكذلك فقدت الثقة بين البنوك وأحجمت عن تقديم القروض لبعضها البعض كما أصبحت البنوك عاجزة عن تقديم القروض إلى الاقتصاد الحقيقي لكي يقوم بإنجاز مشاريعه الاقتصادية وتطوير القوى الإنتاجية وهذا ما أدى إلى تراجع في القطاعات الإنتاجية والخدمية وتوقف بعض الصناعات وارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفقر.وتعتبر هذه الأمور مؤشرات انفجار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية والتي طالت آثارها معظم بلدان العالم.

ومن أحد العوامل التي أدت إلى نقص السيولة في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية هو السماح للشركات الأمريكية بالاستثمار في الخارج مع إعطاء تسهيلات للمستثمرين في الخارج كالإعفاء

الضريبي وهذا ما ساعد على خروج حجم كبير من الأموال إلى الخارج زادت من نقص السيولة في البنوك الأمريكية.

ولتلافي هذا النقص في السيولة في البنوك والمؤسسات المالية قامت العديد من الدول بضخ كميات ضخمة من السيولة في بنوكها كأحد الإجراءات العديدة التي اتخذت لمعالجة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية.

الفصل السادس

تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الحالية

إن تداعيات هذه الأزمة لم تتوقف في مكان نشوئها في الولايات المتحدة الأمريكية بل امتدت إلى كل أقطار العالم وبدأ الجميع في البحث عن مخرج من هذه الأزمة بسبب الخسائر الفادحة الحالية والمتوقعة وتظهر تداعيات الأزمة في أشكال متعددة منها ما يلي:

1- فقدان نسبة كبيرة من رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسات المالية والاقتصادية والبورصات والسندات الحكومية. علماً بأنه لا توجد إحصائيات دقيقة تحدد قيمة هذه الخسائر وذلك لعدم وجود الشفافية والمصداقية في المعلومات الصادرة عن الحكومات في هذا الشأن لأنها تريد أن تطمئن الناس حتى لا تزداد الأزمة عمقاً ويحدث الانهيار الأكبر. ولكن توجد تقديرات من بعض المراكز المحايدة بأن نسبة الخسارة لا تقل عن 30% من حجم الاستثمارات.

2- فقد معظم الناس ثقتهم في استثمار أموالهم في البنوك والمؤسسات المالية وعليه فقد اتجهوا إلى عادة الاكتناز خوفاً على أموالهم من الضياع في المؤسسات المصرفية. وهذا ما أدى الى كساد اقتصادي قاد إلى انهيار وتصفية الشركات التي كانت تعتمد على الاقتراض من البنوك للقيام بمشاريعها والسبب في ذلك إحجام الناس عن إيداع أموالهم في البنوك بسبب انعدام الثقة. وهذا ما أدى إلى نقص السيولة في البنوك وعدم تمكنها من الإقراض.

3- زيادة العبء الضريبي على المواطنين لدعم ميزانية الدولة التي وضعت الخطط لإعانة البنوك والمؤسسات والشركات المتعثرة بسبب الأزمة.

وهذا يعني حرمان دافعي الضرائب من جزء من أموالهم التي كانت تدخر وتساعد في عملية التنمية. ويترتب على ذلك خسارة تظهر آثارها في الأمد القصير وذلك بانخفاض مؤكد في معدلات التنمية.

4- حرمان الدول الفقيرة من المعونات التي كانت تحصل عليها من الدول الغنية وذلك لأن الدول الغنية تفضل معالجة مشاكل مواطنيها الناتجة عن الأزمة عن إعانة الغير. وهذا أيضاً يؤثر على ميزانيات المنظمات الدولية الاجتماعية والتي تعتني بشؤون اللاجئين والمهجرين والفقراء والمرضى والجوعى في دول آسيا وإفريقيا. وعليه فإن الطبقات المسحوقة سوف تزداد فقراً وجوعاً ومرضاً.

5- انخفاض أسعار الفائدة إلى الصفرية على الدولار، وإلى 1% على الجنيه الإسترليني في بريطانيا واقترابه من الصفر لأول مرة منذ 315 سنة.

6- كساد تجاري وخوف وهلع بفعل التغيرات في حالة السوق وتراجع التجارة العالمية بنسبة 201% خلال عام 2009م للمرة الأولى منذ عام 1981م.

7- انتقال الأزمة من دولة إلى دولة ومن قطاع إلى آخر بصورة تلقائية وانتهاء دور المصارف الاستثمارية لصالح المصارف التجارية.

8- تراجع الإنفاق الخاص وهذا يؤدي إلى خفض الطلب على الإنتاج وهو ما ينذر بكساد شديد ما لم تقم الحكومات تعويض ذلك بإنفاق حكومي.

9- ارتباك سياسات وأساليب الائتمان في المصارف خشية إفلاس المقترضين.

10- تراجع دور الدولار حدث تراجع مستمر في قيمة الدولار الأمريكي قبل ظهور الأزمة الراهنة وبعدها وذلك لعدة أسباب من ضمنها العجز المستمر في الميزان التجاري الأمريكي والمقترن بتدهور سعر صرف الدولار على المدى الطويل.

ولذلك فإن البنوك المركزية في العالم بدأت تتخلى عن الدولار كعملة احتياط لمصلحة اليورو في محاولة للتقليل من الخسائر بسبب انخفاض سعر صرف الدولار وقد وجد أكثر من 65 مصرفاً مركزياً عالمياً بدأت تنظر إلى الدولار بأنه عملة لا يمكن الاعتماد عليها في احتياطها. ولو رجعنا إلى القرن التاسع عشر فإن 60-90% من التجارة الدولية كانت تسوي مدفوعاتها بالجنيه الإسترليني وكانت بريطانيا الدولة العظمى قبل أن يتحول الدولار إلى العملة الأساسية في الاقتصاد العالمي. ونظراً لتراجع وضعف قيمة الدولار المستمرة خلال هذه الأزمة فإن الولايات المتحدة خسرت مكانتها كقوة عظمى في النظام المالي العالمي وهذا ما أكد عليه وزير المالية الألماني ستاين بروك في النصف الثاني من عام 2008م.

وفي النصف الأول من عام 2008م عندما كان الاقتصاد الأمريكي يتجه نحو الركود وكان المستثمرون بالدولار الأمريكي غير متفائلين مما جعلهم يبتعدون عن العملة الأساسية للاحتياطي في العالم فانخفضت قيمة الدولار إلى أدنى مستوياتها مقابل اليورو والجنيه الإسترليني وارتفع سعر الذهب إلى أكثر من 1000 دولار للأونصة الواحدة عندما تجنب المستثمرون الدولار ليشتروا الذهب. وقام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بضخ الأموال في الاقتصاد فزاد عرض الدولار عن الطلب عليه مما أدى إلى انخفاض قيمته التي كانت في وضع سيء.

وقام المستثمرون اليابانيون وغيرهم بسحب أموالهم من الاقتصاد الأمريكي وهذا ما أدى إلى ارتفاع سعر الين الياباني مقابل الدولار وزاد من الشك على أن الدولار سيكون قادراً على الاستمرار في القيام بدور العملة الرئيسية في المدفوعات الدولية. وعلى سبيل المثال لقد تدهور الدولار أمام اليورو بحيث تجاوز اليورو في عام 2008م 1.5 دولار بعد أن كان يساوي 83 سنتاً في عام 2000م وهو عام انطلاق اليورو. ومما يؤكد أن اليورو سيكون بديلاً حقيقياً للدولار هو أن، اقتصاد منطقة اليورو أصبح يعادل أو يفوق في حجمه الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى العجز المستمر في الميزان الجاري الأمريكي.

وأكد جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 2001م أن الاحتياطات بالدولار الأمريكي التي تحتفظ بها الدول النامية في الولايات المتحدة الأمريكية هي أموال مجمدة لأن العائد عليها لا يتجاوز 1-2% علماً بأنه لو قامت هذه الدول باستثمار هذه الأموال في مشاريع تنموية منتجة في الدول النامية لكان العائد يتراوح ما بين 10-15% وعليه فإن خسارة الدول النامية الناتجة عن استثماراتها بالدولار الأمريكي تقدر بحوالي 300 مليار دولار سنوياً على الأقل. ويزداد حجم هذه الخسائر كلما زاد حجم استثمارات الدول النامية بالدولار وكذلك كلما تراجعت قيمة الدولار أيضاً.

ولذلك فإن وقوع الأزمة الحالية قد عمق من عدم الثقة بالدولار الأمريكي وقد بدأت دول عديدة في إعادة حساباتها وبدأت في تنويع محافظها الاستثمارية واحتياطاتها الدولية. كما أن هناك مسارات أخرى يمكن أن تؤثر بها الأزمة الحالية سلباً على قيمة الدولار ومنها تغير في سياسات ربط العملات بالدولار وتسعير عائدات النفط بعملات أخرى.

إن قصد الكثير من الدول التي تقوم بربط عملاتها بالدولار الأمريكي هو إيجاد بعض الاستقرار في اقتصادياتها. ولكن العجز المتزايد والمستمر في ميزان المدفوعات الأمريكية وإفرازات الأزمة الحالية وانعكاسها على عدم الاستقرار في قيمة الدولار دفعت الكثير من الدول القيام بربط عملاتها باليورو أو سلة من العملات الأخرى أو بحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي. والقصد من وراء هذا التوجه في الكثير من الدول وخاصة الدول العربية والخليجية والتي لها علاقات تجارية قوية مع الدول الأوروبية والأسيوية هو تلافي الاستمرار في ربط العملة بالدولار المتراجع لأنها تقوم بمزاولة معظم نشاطاتها التجارية مع دول أخرى (أوروبية وأسيوية) وهذا ما يؤدي إلى تكبد هذه الدول تكاليف باهظة في قيمة وارداتها من الدول الأوروبية والآسيوية.
أما عن تسعير النفط بعملة أخرى غير الدولار فقد تمثل الضربة القاضية للدولار فإذا قررت دول أوبك البحث عن عملة أخرى تسعر بها نفطها وهذا عمل جيد ومنطقي من منظور اقتصادي. ولكن هذه الدول لا تجرأ على القيام بهذه الخطوة لاعتبارات سياسية لا تمت بصلة إلى تطلعات ورؤية شعوب هذه الدول بقدر ما هو انعكاس لاختلال في موازين القوى بين حكومات ضعيفة لا تمثل شعوبها وبين دول كبرى تستغل كل طاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لتعظيم مكاسبها.
وهناك آخرون يقولون إن الشائعات المتعلقة بموت الدولار مبالغ بها وأن الاقتصاد الأمريكي بدأ في الانهيار في بداية عام 2008م ولكن الدولار تحدى هذا الانهيار وحافظ على قيمته منذ منتصف عام 2008م, وقد ارتفعت قيمته بنسبة 24% مقابل اليورو و 47% مقابل الجنيه الإسترليني منذ أن وصل إلى أدنى مستوياته في عام 2008م وانخفض سعر الذهب إلى 850 دولار للأونصة وتهافت المستثمرون على شراء سندات الخزينة الأمريكية معربين بذلك عن ثقتهم بالدولار.
ولكن لماذا بقي الدولار في وضع جيد؟ ويجيب على هذا السؤال "هال سيركن" وهو أحد كبار الشركاء في مجموعة "بوسطن كونسا لتينغ" وأحد مؤلفي كتاب Globality (العالمية) حيث يقول "إن بنك الاحتياط الفيدرالي زاد من إصداره للدولارات إلى حد كبير في أولى محاولاته لتنشيط الاقتصاد الأمريكي" وهذا ما قاد إلى انخفاض قيمة الدولار عام 2008م وقد ظهرت توقعات متشائمة عند محللي العملات والذين أوردوا حججهم قائلين بأن عجز الميزانية الأمريكية المستمر ومديونية الدولة الضخمة والتوقعات المتشائمة المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي جميعها تنذر بانهيار قيمة الدولار. ويجيب على ذلك سيركن حيث يقول "كانوا ربما محقين من حيث المبدأ، لكن نظراً إلى ما كان يحدث في الوقت نفسه، وهو دخول بقية العالم فترة ركود أيضاً. وإتباع بقيه الدول مقاربات مماثلة، وبما أن التداول بالعملات يتم مقارنة بقيمة العملات الأخرى فإن المحللين كانوا مخطئين".
ومجمل القول أن البلدان الكبيرة الأخرى تعاني من نفس الأزمة ومن المحتمل أن تكون في وضع أسوأ من الولايات المتحدة، وخاصة منطقة اليورو التي تقع على شفير الهاوية. وقد قامت مؤسسة "ستاندرد أندبورز" بتخفيض الجداره الائتمانية لكل من اليونان والبرتغال وإسبانيا ووجهت تحذيراً إلى إيرلندا. بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض معدلات الفائدة في المنطقة في عام 2009م كان له أثر سلبي كبير على قيمة اليورو ويبدو أن مشاكل أوروبا أكثر تعقيدا من مشاكل الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بخصوص عملية ضخ الأموال التي تقوم بها الحكومة الأمريكية في المؤسسات المالية والاقتصادية فما هي إلا بمثابة إصدار نقدي لا يوازيه زيادة في حجم السلع والخدمات وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من الآثار التضخمية وتراجع المقدرة الشرائية للدولار مما يعرض الاقتصاد الأمريكي لآثار التضخم التدميرية على الادخار والاستثمار والإنتاج والتشغيل.
وتتميز الولايات المتحدة باحتكار الدولار، وكما قال أحد الخبراء إن من بين كل مئة دولار متداولة في الأسواق يوجد 98% منها لا يعتمد على إنتاج حقيقي. وعليه فإن الولايات المتحدة تتحكم في اقتصاد العالم من حيث تحكمها في الدولار، ومما ساعدها على ذلك قبول العالم كله للدولار عمله عالمية دون مبرر لذلك. وكانت معظم ودائع الدول تذهب إلى الولايات المتحدة. ولم تتوقف الولايات المتحدة عن طبع المزيد من الدولارات مما أوجد حالة كبيرة من التضخم في البلاد بسبب زيادة السيولة وهو ما رفع أسعار العقارات إلى درجة عالية وأدى في النهاية إلى أزمة الرهن العقاري.
11- إن من أحد العوامل التي يمكن من خلالها الإطلاع على تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي هو قياس معدل البطالة.
فأزمة الائتمان وفقدان الثقة بين المؤسسات المالية أدى إلى تقليص الإقراض وخاصة إلى الأفراد والشركات بالإضافة إلى امتناع العديد من المستثمرين باستثمار أموالهم خوفاً عليها من الضياع. وعليه فإن القروض المخصصة للاستثمار والاستهلاك خاصة للسلع المعمرة قد تقلصت وهذا ما قاد إلى انكماش اقتصادي والاتجاه نحو الكساد حيث يؤدي هذا الوضع إلى توقف خلق الوظائف وبالتالي يرتفع معدل البطالة.
وفي مرحلة الكساد بالذات ترتفع معدلات البطالة ارتفاعاً حاداً لأن الشركات تسعى إلى تحقيق ثقافتها من أجل تحقيق الأرباح أو التقليل من الخسارة. وهذا ما يحدث نوع من القلق لدى الحكومات من قيام بعض التوترات التي تهدد الاستقرار في البلدان المختلفة. ونظراً لارتفاع عدد العاطلين عن العمل فإن الدولة مضطرة إلى زيادة ميزانية الدعم الاجتماعي في ميزانيتها ويترتب على ذلك نقص في استثمارات الدولة ولا سيما في المرافق العامة والخدمات.
وأفاد مكتب العمل الدولي في جنيف بأنه من المتوقع أن ترفع الأزمة المالية العالمية أعداد العاطلين عن العمل من نساء ورجال بعشرين مليون وأضاف مدير مكتب العمل الدولي في 20/10/2008م قائلاً "نحن نحتاج إلى إجراءات حكومية عاجلة ومنسقة لكي نتفادى أزمة اجتماعية من الممكن أن تكون قاسية وطويلة الأمد وعالمية.
وبناء على تقديرات النمو العالمية والتي قام بها صندوق النقد الدولي فإن تقارير الأمم المتحدة تؤكد ارتفاع فقدان الوظائف في معظم الدول التي تتوفر فيها بيانات إحصائية، حيث قال "جوان سومافيا" المدير العام لمنظمة العمل الدولية إن التقديرات الأولية بعدد العمال العاطلين عن العمل سترتفع من 190 مليون في عام 2007 إلى 210 مليون في أواخر عام 2009.
وأضاف السيد "سومافيا" بأن عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم سيرتفع بـ 40 مليون إنسان وأن عدد الذين يعيشون على دولارين في اليوم سيرتفع بأكثر من مئة مليون إنسان.
وأضاف السيد "سومافيا" أيضاً بأن الأزمة الحالية ستضرب بقوة قطاعات اقتصادية مثل البناء، صناعة السيارات، السياحة، المالية، الخدمات والعقارات.

وعليه فإن ارتفاع نسبة البطالة يتزامن مع اتساع الفجوة بين رواتب الأغنياء والفقراء فعلى سبيل المثال فإن مداخيل 15 مديراً تنفيذياً في أكبر 15 شركة في الولايات المتحدة تعادل 520 مرة مداخيل الموظفين العاديين. أما في الولايات المتحدة التي نشأت فيها الأزمة فإن معدلات البطالة ترتفع بشكل سريع حيث شهد شهر تشرين ثاني / نوفمبر من عام 2008 إلغاء 533 ألف وظيفة وفي شهر تشرين أول / أكتوبر من نفس العام ألغيت 151 ألف وظيفة وهذا ما يرفع معدل البطالة إلى 6.7% أي أعلى معدل لها منذ 15 عاماً وذلك حسب إحصائيات وزارة العمل الأمريكية. إن هذه الأرقام أقلقت الرئيس المنتخب أوباما ووعد بخلق 2.5 مليون وظيفة في غضون عامين وذلك من خلال زيادة الإنفاق العام على البنى التحتية.
وقد توقع بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) أن معدل البطالة سيرتفع إلى 7.5% خلال عام 2009 وهو من أدنى مستويات التوقعات. وقد أعلنت الشركات الأمريكية الضخمة والمتوسطة يومياً عن إلغاء الوظائف وهذا يوضح مدى خطورة الوضع في سوق العمل حيث قامت شركة AT & T مثلاً بإلغاء 12 ألف وظيفة خلال عام 2009 وهو ما يمثل 4% من مجموع العاملين فيها. كما قام بنك ميريل لينش وهو من أكبر البنوك الأمريكية بالاستغناء عن خدمات 4000 موظف في عام 2008م. كما استغنت مجموعة سيتي غروب الأمريكية عن خدمات 73000 عامل في عام 2008 واستقر عدد العمال العاملين في هذه المجموعة في نهاية عام 2008 عند 300 ألف عامل في فروعها المنتشرة في جميع أنحاء العالم والبالغ عددها 12 ألف فرع. وهذا ما أدى إلى خفض نفقاتها إلى ما يقارب من 9 مليار دولار في عام 2009 مقارنة مع نفقاتها في عام 2007. ولا نستطيع أن نقدم بيانات عن جميع الشركات التي قامت بالاستغناء عن خدمات موظفيها في الولايات المتحدة كنتيجة للأزمة الحالية لأن القائمة كبيرة جداً.
ونتيجة لعمليات الطرد هذه في الولايات المتحدة ازداد عدد المشردين الذين يفترشون الطرقات منتظرين لقمة العيش من جمعيات الإنعاش الاجتماعي للحصول على الكوبونات لشراء حاجاتهم اليومية الاستهلاكية حيث بلغ عددهم في شهر أيلول / سبتمبر من عام 2008م 31.5 مليون أي ما يعادل 10% من مجموع سكان الولايات المتحدة ومن المعروف أن هذه الكوبونات تستخدم في جميع المراكز التجارية في الولايات المتحدة ومن شروط الحصول عليها أن لا يتجاوز الدخل الشهري لأسرة مكونة من أربعة أفراد أكثر من 2300 دولار. وقالت إيلين فولنجر المديرة القانونية لمركز أبحاث الغذاء والعمل إن الوضع الحالي (سبتمبر 2008) مثير للقلق ومن المتوقع لجوء المزيد من الأشخاص إلى استخدام كوبونات الغذاء مع ارتفاع أرقام البطالة واستمرار ضعف الاقتصاد.
وكذلك اجتاحت البطالة أوروبا وقد توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يرتفع معدل البطالة في منطقة اليورو من 7.4% في عام 2008م إلى 8.6% في عام 2009 وذلك بسبب قيام الشركات بتقليص النفقات عبر إلغاء الوظائف. وأبرز الأمثلة على ذلك ما يجري في إسبانيا حيث ارتفع معدل البطالة في هذه الدولة في تشرين أول / أكتوبر من عام 2008 إلى 12.8% وهو أكبر من معدلات البطالة في بقية دول أوروبا الأخرى وحسب التوقعات المحافظة فإن معدل البطالة في إسبانيا سيصل إلى 14.2% في عام 2009.
أما فرنسا التي تعاني من بطالة مزمنة فكانت التوقعات أن يرتفع معدل البطالة 7.3% في عام 2008 إلى 8.2% في عام 2009. وهذا النمط من معدلات البطالة الفرنسية يسري أيضاً على

ألمانيا صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا أي معدل البطالة يقارب من 4.1%. أما إيطاليا فإن معدل البطالة فيها يقارب من 7.8%.
وقد قام البنك المركزي الأوروبي في نهاية عام 2008م بخفض معدل الفائدة 0.75 نقطة مئوية ليصبح معدل الفائدة 2% وذلك من أجل احتواء الانكماش الذي يهدد اقتصاديات أوروبا وكبح انخفاض التوظيف في النشاطات الاقتصادية المختلفة.
أما في بلجيكا فقد صدر تقرير عن مركز الدراسات والبحوث البلجيكي يبين فيه أن عدد الشركات التي أعلنت إفلاسها في شهر أيلول / سبتمبر 2008 بلغ 927 شركة وبزيادة 18% عن نفس الشهر من عام 2007. وعليه فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل بمقدار 14127 شخص ووصلت نسبة الزيادة في البطالة في العاصمة البلجيكية وحدها 51%.
أما بريطانيا والتي تقع خارج منطقة اليورو وبالرغم من تفرس رئيس وزرائها غوردن براون في صياغة الخطط النوعية لإحلال الاستقرار في الأسواق المالية بعد الذعر الذي أصابها في منتصف أيلول 2008م فإن معدل البطالة ارتفع من 5.5% في عام 2008م إلى 6.8% في عام 2009.
وفي لندن وحدها وحسب رأي عمدتها إيان لورد فإن عدد الوظائف التي خسرتها المدينة في الفترة الواقعة بين نهاية عام 2008 وبداية عام 2009 بلغ 70 ألف وظيفة في القطاع المالي.

جدول رقم (3)

توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

البلد	الناتج المحلي الإجمالي %		البطالة %		التضخم %	
	2008	2009	2008	2009	2008	2009
الولايات المتحدة	1.4	-0.9	5.7	7.3	4.3	1.6
منطقة اليورو	1	-0.6	7.4	8.6	3.4	1.4
هولندا	2.2	-0.2	3.1	3.7	2.3	1.8
سويسرا	1.9	-0.2	3.5	3.9	2.5	1
ألمانيا	1.4	-0.8	7.4	8.1	2.9	1.1
فرنسا	0.9	-0.4	7.3	8.2	3.3	1
بريطانيا	0.8	-1.1	5.5	6.8	3.7	2.7
بلجيكا	1.5	-0.1	6.8	7.4	4.6	1.9
اليابان	0.5	-0.1	4.1	4.4	1.4	0.3
إسبانيا	1.3	-0.9	10.9	14.2	4.4	1.8
إيطاليا	-0.4	-1	6.9	7.8	3.5	1.5
المعدل	1.4	-0.4				

وكذلك فقدت كندا في كانون ثاني/ يناير من عام 2009 أكبر عدد من الوظائف فيما يفوق ثلاثة عقود ماضية حيث اضطر أصحاب العمل وتحت وطأة الركود الاقتصادي إلى الاستغناء عن 129 ألف موظف ليرتفع معدل البطالة من 6.6% في كانون أول 2008م إلى 7.2% في الشهر الأول من عام 2009م وأظهر تقرير مكتب إحصاءات كندا أكبر تراجع شهري في العمالة منذ بدأت الوكالة الفيدرالية جمع البيانات عام 1976.

وأثرت الأزمة المالية العالمية الراهنة على اقتصاد دولة جنوب إفريقيا وذلك بسبب روابطها المالية والتجارية مع بقية دول العالم وعليه فإنها وقعت في حالة ركود اقتصادي في منتصف عام 2008م. ومع أن ما يقارب من تسعمائة ألف وظيفة فقدت في جنوب إفريقيا ولكن يقينا أن أحد النتائج الرئيسية للانكماش الاقتصادي الذي وقع بسبب الأزمة المالية العالمية كانت ارتفاع أعداد أفراد شعب جنوب إفريقيا المحبطين من البطالة من 1.08 مليون في الربع الثاني من عام 2008 إلى 1.63 مليون في الربع الثالث من عام 2009. وقد زاد الإحباط أكثر فأكثر عند قطاعات الشعب الحساسة والمعرضة للوقوع في أيادي المستغلين وخاصة أبناء جنوب إفريقيا السود والغير متعلمين. وقد انخفضت العمالة أيضاً في القطاعات الاقتصادية الغير رسمية (Informal

sector) في ظل الأزمة الحالية والتي كانت تستوعب العمال المسرحين مؤقتاً (Laid off workers).

وفي نهاية عام 2009م قام أصحاب العمل (أرباب العمل) بطرد العمال من وظائفهم وبمعدلات عالية مما رفع معدل البطالة إلى 24.5% في الربع الثالث من عام 2009. وبالرغم من أن الاقتصاد في جنوب إفريقيا سجل نمواً إيجابياً بسيطاً في الربع الثالث من عام 2009 إلا أن صانعي السياسات في حكومة جنوب إفريقيا لا يزالون يواجهون تحديات في تشكيل وتطبيق السياسات التي تشجع على البحث عن العمل واحتراف المهن الحرة لفئة العمال الأقل تأهيلاً وعلى المدى الطويل تقوم الدولة بتطبيق برامج تعليمية وتدريبية للعمال الغير مؤهلين بالإضافة إلى تطبيق سياسات صناعية ملائمة appropriate industrial policy وستبقى هذه السياسات والمهام من الأولويات الرئيسية لحكومة جنوب إفريقيا.

وفي روسيا أقر الرئيس ديمتري ميدفيدف أن بلاده تأثرت تأثراً ملموساً من تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث أظهرت التطورات الأخيرة أن الشركات الروسية عازمة على إلغاء 50% من الوظائف فيها وأن الروبل يتعرض إلى ضغوط كبيرة مما أخاف الروس الذين ذاقوا لوعة الأزمة المالية في عام 1998. وبدأ المواطنون الروس يفترشون الطرقات احتجاجاً منهم على طردهم من عملهم وعدم قدرتهم على إيجاد عمل آخر.

أما الهند وهي من أكبر الدول الأسيوية فقد تعرض اقتصادها لتداعيات الأزمة الاقتصادية المالية العالمية في النواحي التالية.

- انخفض معدل نمو الاقتصاد الهندي من 9.3% في عام 2007 إلى 7.3% في عام 2008.
- كانت توقعات الحكومة الهندية لمعدل النمو الاقتصادي في عام 2009 تتراوح ما بين 6.5% إلى 7.5% ولكن تنبؤات صندوق النقد الدولي كانت 5.1%.
- ونظراً لانكماش الاقتصاد الهندي فإن الطلب على العمالة قد انخفض ووقعت نسبة كبيرة من فقدان الوظائف في بعض القطاعات الاقتصادية وارتفع معدل البطالة وهذا ما شكل ضغطاً قوياً على الأجور وقد زادت أيضاً الهجرة المعاكسة على الهند Reverse migration.
- أما قطاع الكمبيوتر (IT) والقطاع المالي فقد قامت الشركات بتقليص حجمها وذلك من أجل تخفيض النفقات وهذا ما أدى إلى عدم توظيف أيدي عاملة جديدة بل تم الاستغناء عن جزء من الأيدي العاملة القديمة.
- إن فقدان الوظائف في قطاع تصدير البضائع المصنعة قد أثر على هجرة العمال من الريف إلى المدن وعلى دخولهم التي تعتمد عليها العائلات الريفية.
- العمال الذين لا يستطيعون الحصول على وظيفة في المدن سواء في القطاعات الاقتصادية الحكومية أو غير الحكومية فإنهم يلجأون للبحث عن فرصة عمل في الريف وقد يتم هذا بالتزامن مع الهجرة المعاكسة من الخارج إلى الداخل مما يؤدي إلى خفض الأجور والدخول المنزلية.

قامت منظمة العمل الدولية في 20/2/2009 بتنبؤات لعدد العمال الإضافيين العاطلين عن العمل فكان التنبؤ الأقل 7.2 مليون عامل إضافي عاطل عن العمل أما التنبؤ الأعلى فكان 23.3 مليون عامل إضافي Additional unemployed عاطل عن العمل ومن المتوقع أن تزيد أعداد العمال العاطلين عن العمل في عام 2009.

وقد تم التنبؤ في عام 2009 و 2010 أن تحتاج البلاد إلى 20.3 مليون فرصة عمل إضافية لكي يمكن امتصاص النمو الطبيعي للقوى العاملة الهندية. ولكنه يوجد أمل ضعيف في خلق عدد كاف من الوظائف لاستيعاب النمو الطبيعي في القوى العاملة الهندية.

إن المشكلة الأكبر في الصين هي الوضع السيئ للبطالة، حيث أن تقلص حجم التجارة الخارجية سبب ألماً كبيرا في هذا الجزء من العالم. وفعلاً فقد انخفض حجم التجارة الخارجية الصينية بنسبة 24.9% في الربع الأول من عام 2009 مقارنة بنفس الفترة من عام 2008 وذلك بسبب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة ومن المحتمل أن يستمر هذا الانخفاض في المستقبل المباشر أيضاً. وعليه فإن أكثر من 20 مليون عامل ريفي مهاجر فقدوا وظائفهم. والأقسى من هذا أن حوالي 6 مليون من خرجي الكليات الجدد يجدون صعوبات جمة في تأمين وظائف لهم. وهكذا فإن هذه النتائج قد تقود إلى نتائج عكسية ومثيرة.

إن انخفاض الطلب العالمي على الصادرات الصينية أدى إلى انخفاض في الإنتاج الصناعي وغلق بعض المصانع والتسريح المؤقت للعمال في جنوب الصين وهذا ما قاد إلى احتجاجات بسبب تصاعد نسبة البطالة.

ولا بد من الذكر أن الصين حالياً هي أقل تأثراً من الدول الأخرى بالأزمة المالية العالمية الحالية وذلك بسبب نظامها المالي الأكثر انغلاقاً من الدول الأخرى. وهذا ما دفع الدول الأخرى إلى مطالبة الصين بإقراضها أموالاً لكي تتمكن من زيادة وارداتها من البضائع الصينية.

أما في العالم العربي فقد وجدت أزمة البطالة قبل وقوع الأزمة المالية العالمية الحالية ولكن انفجار الأزمة في أواخر عام 2008 عمق من حجم البطالة في العالم العربي وزاد من خطورتها. وتشير التوقعات إلى أن معدلات النمو العربية ستنخفض إلى أدنى مستوياتها في عام 2010 وهذا ما يؤدي في النهاية إلى المزيد من البطالة.

وقامت منظمة العمل العربية بإصدار تقرير حديث عن وضع البطالة في العالم العربي حيث وصفته بأنه الأسوأ في العالم بأسره وأن نسبة البطالة تجاوزت 14%. وبلغ عدد العاطلين عن العمل 14 مليون إنسان.

ويحذر تقرير لمنظمة العمل الدولية من أن عدد العمال العاطلين عن العمل في العالم العربي سيصل إلى 25 مليون وأن 60% منهم لا تتجاوز أعمارهم سن 25 عام. وهناك توقعات أخرى أن هذا الرقم سيصل إلى 80 مليون عامل عاطل عن العمل عام 2020 ولكن هناك بعض التقارير الاقتصادية ونخص منها بالذات تقرير الوحدة الاقتصادية في الجامعة العربية والذي يقدر معدل البطالة التقريبي في العالم العربي بين 15% و 20%.

وتشير دراسة اقتصادية حديثة إلى أن كلفة البطالة في 11 دولة عربية تصل إلى 25 بليون دولار سنوياً أي ما يقارب 2.2% من إجمالي النتاج المحلي. وبناء على تقديرات منظمة العمل العربية بأن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنوياً تؤدي إلى خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بنسبة 2.5% أي ما يعادل نحو 115 بليون دولار.

ومن المعروف أن التقديرات تشير إلى وجوب استثمار 70 بليون دولار في الاقتصاديات العربية وذلك من أجل الحفاظ على معدل البطالة الحالي وتوفير فرص عمل جديدة للباحثين الجدد عن وظيفة في سوق العمل والذين يقدر عددهم بأربعة ملايين شخص سنويا. ولكن في الوقت الذي يعاني فيه الوطن العربي من البطالة نجد أن عدد الأجانب العاملين في الوطن العربي يتزايد

باستمرار ونسبة كبيرة منهم ليسوا من حملة الشهادات أو المهنيين ووصل عددهم إلى 8.8 مليون في عام 2000م.
ويقدر عدد العمالة الأجنبية والذين يتمركز معظمهم في دول الخليج العربي بـ 9 مليون عامل. ويقال أن الملكة العربية السعودية والتي تعتبر أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم أصدرت حوالي 1.7 مليون تأشيرة عمل في عام 2007م في الوقت الذي تعاني فيه السعودية من نسبة بطالة تبلغ حوالي 11% ولا بد من الذكر أن عدد العمال العاطلين عن العمل يرتفع باستمرار على الرغم من أن الفترة السابقة لتداعيات الأزمة المالية العالمية شهدت أعلى معدلات للنمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية حيث كانت متزامنة مع تدفق عائدات مالية ضخمة لدى الدول المصدرة للنفط. واستفادت الدول العربية الأخرى الغير مصدرة للنفط من هذه العائدات على شكل تدفقات استثمارية.
وفي ظل الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفرعي أسيا التابعة للأمم المتحدة "أسكوا" إلى أن نصف سكان العالم العربي يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وأن صورة العرب الأثرياء هي الصورة الطاغية.
12- من تداعيات الأزمة المالية الحالية انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية إلى الدول الناشئة والدول النامية إلى درجة الاختفاء وقد أشار معهد التمويل الدولي بأن هذه التدفقات قد تراجعت إلى 467 مليار دولار عام 2008م أي نصف القيمة التي تدفقت في عام 2007 وتشير التوقعات إلى أنها ستتراجع إلى 165 مليار دولار في عام 2009م ولهذا التراجع انعكاسات على العمالة والاستهلاك وبعض الأمور الأخرى ومن الممكن أن يعزى سبب تراجع التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية إلى إعادة المستثمرين ضخ رؤوس أموالهم في الدول الصناعية بعد تطبيق خطط الإنقاذ المعتمدة.
13- وكما طالت هذه الأزمة عامة الناس في لقمة عيشهم طالت أيضاً أغنياء العالم الذين هم قاموا بخلق هذه المأساة المالية العالمية بجشعهم وطمعهم وركضهم وراء الربح السريع عن طريق المضاربة والطرق الغير مشروعة. وذكرت مجلة (فوربس) أن، 30% من أعضائها المليارديرات قد فقدتهم. وقد فقد هؤلاء من ثروتهم تريليوني دولار ونقص عددهم بمقدار 355 عضواً بسبب فقدان ثرواتهم كما توفي 18 منهم. ومن هؤلاء الأثرياء الذين خسروا جزءاً كبيراً من ثرواتهم (بيل غيتس) وقد خسر 18 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار أسهم المايكروسوفت عام 2008 وكذلك (كارولس سليم) الذي خسر 28 مليار دولار و (وارين بافيت) الذي خسر 25 مليار دولار وغيرهم الكثير.
14- نقص السيولة المتداولة بين الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والبنوك وهذا ما أدى إلى وقف منح القروض خوفاً من صعوبة سدادها. مما زاد الأوضاع سوءاً وقاد إلى انكماش اقتصادي وهذا ما يحرم الكثير من المشاريع الإنتاجية والخدمية (الاقتصاد الحقيقي) من الاستفادة من خدمات المؤسسات المالية مما يترك آثاراً سلبية على الاقتصاد العالمي وخاصة الدول النامية. وبسبب الأزمة المالية الحالية تعرضت البنوك والمؤسسات الاستثمارية إلى خسائر فادحة وهذا ما أدى إلى فقدان الثقة بين بعضها البعض والخوف من أن تكون البنوك متورطة في الأزمة المالية الراهنة بحيث لا تستطيع الإيفاء بالتزاماتها في المستقبل وهذا ما قاد إلى خفض القروض البينية وزيادة تكاليفها ونتيجة لذلك حدث شح في السيولة في النظام المالي المصرفي.

15- أسواق النفط وأسعاره: وصلت أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتها في شهر حزيران / يوليو من عام 2008م حيث بلغ سعر البراميل 147 دولار أمريكي. ولو رجعنا ست سنوات إلى الوراء من هذا التاريخ لوجدنا أن سلعة النفط عاشت ازدهاراً اقتصادياً بسبب الطلب المتزايد عليها من الدول المنبثقة (الصاعدة) مثل الصين والهند ولكن ما حدث بعد شهر آب/ أغسطس 2008م أن أسعار النفط قد انخفضت انخفاضاً حاداً وذلك بسبب انخفاض مفاجئ في طلب منظمة بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على النفط وظهور بوادر الركود الاقتصادي أيضاً وعندما ألقت الأزمة المالية العالمية بتداعياتها على الاقتصاد العالمي قامت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) بمحاولة لإيقاف الانخفاض في أسعار النفط وذلك عن طريق سلسلة من خفض الإنتاج للمحافظة على أسعار البترول من الانهيار ولأن اقتصاديات هذه الدول قد تأثرت. وعليه فقد قررت دول الأوبك خفض الإنتاج 1.5 مليون برميل يومياً ابتداءً من شهر تشرين ثاني/ نوفمبر من عام 2008م.

ولا بد من الذكر أنه بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية في أيلول / سبتمبر من عام 2008م بدأت أسعار النفط في التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً وعندما أقرت خطة الإنقاذ لمعالجة الأزمة المالية من قبل الكونغرس الأمريكي عادت أسعار النفط إلى الارتفاع حيث تجاوز سعر البرميل 107 دولار أي بما يعادل 7% من قيمته قبل إقرار الخطة وقد حدث هذا بناء على توقعات بأن خطة الإنقاذ الأمريكية ستعيد الأمور إلى نصابها وتزيل آثار الأزمة المالية وتداعياتها على النظام المالي ويرتفع الطلب العالمي على الطاقة.

ونظراً لأن الاقتصاد العالمي قد تعرض إلى ركود حقيقي وخاصة في الدول المتقدمة فقد انخفضت أسعار النفط في شهر نوفمبر / تشرين ثاني عام 2008 إلى 50 دولاراً للبرميل و36.37 دولار للبرميل في شهر كانون أول / ديسمبر من عام 2008 وهكذا فقد خسر سعر البرميل 75.3% من قيمته بعد شهرين من وقوع الأزمة المالية العالمية. وعلى أثر انخفاض أسعار النفط هذه قامت الصين بتكوين مخزون إستراتيجي منه وساعدها على ذلك توفر الاحتياطات الضخمة من العملات الصعبة.

غير أن خفض إنتاج النفط في دول أوبك بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً لم يحقق النتائج المرجوة والتي تلبي طموحات الدول المصدرة للنفط بسعر يتراوح ما بين 70 إلى 80 دولار للبرميل وعليه فقد تم عقد اجتماع استثنائي في مدينة وهران في الجزائر في يوم 17 ديسمبر / كانون أول من عام 2008م لمنظمة الأوبك وتم اتخاذ قرار بخفض الإنتاج من البترول بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً إضافية ابتداء من أول كانون ثاني / يناير من عام 2009م. وهذا أكبر خفض للإنتاج تقره منظمة الأوبك في جلسة واحدة منذ عام 1982م. وبالرغم من أخذ هذه الاحتياطات والتدابير إلا أن أسعار النفط انخفضت إلى أدنى مستوياتها على مدى خمس سنوات حيث سجل سعر برميل النفط الخام الخفيف الأمريكي تسليم كانون ثاني / يناير عام 2009م، 33.44 دولار.

وفيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للنفط، فإن التغيرات المتوقعة على طلب النفط تعتمد بدرجة كبيرة على مدى انتشار تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية في العالم، ومن المحتمل أن تعاني الدول العربية المصدرة للنفط من بطئ مميز في النمو الاقتصادي كنتيجة للانخفاضات الحادة في أسعار البترول والتوقعات الاقتصادية الغير مرضية في جميع أنحاء العالم. وهذا ما يترجم إلى طلب أقل على النفط في العالم

وتقف روسيا على قمة الدول المتضررة، فعند ارتفاع أسعار النفط استطاعت روسيا أن تقف موقف الند للند في وجه التقدم الغربي في بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق. ومما لا شك فيه أن انخفاض أسعار النفط قد نال من قدرة روسيا على مواصلة سعيها في هذا الاتجاه. وتعتبر روسيا من كبرى الدول المصدرة للنفط. وقد كانت من الدول المطالبة بتخفيض إنتاج النفط في الاجتماع الاستثنائي لمنظمة أوبك علماً بأنها ليست عضو في منظمة أوبك ولكنها حضرت الاجتماع بصفة عضو مراقب كما طالبت بعدم ربط البترول بعملة واحدة وهي الدولار.

وبصفة عامة يمكن القول أن جميع الدول المنتجة للنفط في العالم قد تضررت من انخفاض أسعار النفط.

16- في ظل الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة تقوم المؤسسات المصرفية حالياً باتخاذ الحيطة والحذر في اختيار المقترضين والمشاريع القابلة للتحويل كما تشدد على أن تكون تكاليف التمويل مرتفعة نسبياً.

17- لقد أثبت جوهر الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة أنه لا بد من وضع نهاية لمنطق الرأسمالية المتوحشة فمثلاً مقولة آدم سميث (دعه يعمل دعه يمر) فقدت مفعولها ومصداقيتها وجدواها وهذا يعني انهيار فكرة حرية الأسواق وحيادية الدولة. فلأول مرة تقوم الحكومة الأمريكية بالتدخل في الاقتصاد الأمريكي برمته من أجل إنقاذه حيث قامت بتأميم العديد من البنوك والشركات. ويقينا أن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية سيهدم ركناً أساسياً في النظام الرأسمالي وهو (الحرية الاقتصادية وحيادية دور الدولة).

18- أدت الأزمة المالية العالمية إلى انهيار العديد من البنوك في الفترة الزمنية الواقعة بين عام 2008 وعام 2010 في الولايات المتحدة. وقد انهار 25 بنكا في عام 2008 وتولت الإشراف عليهم هيئة تأمين الودائع الفيدرالية FDIC) Federal Deposit Insurance(Corporation بينما انهار في عام 2009 140 بنكاً وخلافاً لذلك انهار في الخمس أعوام التي سبقت عام 2008 11بنكاً فقط وفي عام 2010 كان عدد البنوك المنهارة 16 بنكا.

انهيار البنك يعني إغلاقه عن طريق مؤسسة قانونية تتبع لحكومة الولاية أو الحكومة الفيدرالية مثل هيئة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC). حيث تقوم هذه المؤسسات بوضع يدها على أصول البنك عندما يكون رأس ماله منخفض جداً أو لا يستطيع الإيفاء بالتزاماته في اليوم التالي. وبعد وضع اليد على البنك تقوم هيئة تأمين الودائع بالتصرف في مجالين، الأول هو دفع التأمين إلى المودعين وذلك ضمن حدود الودائع المؤمن عليها وثانياً تقوم هذه الهيئة المشرفة على البنك المنهار ببيع وجمع الأصول في البنك المنهار وتسوية ديون البنك بما فيها مطالبات الودائع الزائدة عن حدود التأمين (الغير مؤمن عليها) وتقوم الهيئة أيضاً بدفع مبلغ لغاية 250000 دولار لكل مودع في بنك مؤمن عليه Emergency Economic Stabilization act of 2008 حيث رفعت الحدود من 100000 دولار إلى 250000 دولار.

وفي بدايات عام 2008 بدأت هيئة تأمين الودائع الفدرالية FDIC بإعادة توظيف متقاعديها من قسم القرارات Resolution ومن قسم الحراسة القانونية Receivership متوقعة سلسلة من انهيارات البنوك. وفي شهر آب من عام 2008م أعلنت الهيئة أن قائمة البنوك التي تعاني من مشاكل ارتفعت إلى 117 بنكاً وأنها من الممكن أن تطلب من الخزانة الأمريكية المزيد من الأموال لكي تغطي خسائر الأمواج المتوقعة من البنوك الفاشلة. وفي 26 آب / أغسطس من عام

2008م قالت رئيسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) أنها تتوقع انضمام المزيد من البنوك الفاشلة إلى القائمة وأضافت أيضاً أن هيئة تأمين الودائع الفيدرالية تأخذ في عين الاعتبار رفع الأقساط التي تدفعها البنوك إلى قسم التأمين في FDIC الهيئة وذلك من أجل سد العجز البالغ 45.2 بليون دولار في صندوق التأمين.

19- إنهاء تطلعات الولايات المتحدة في السيطرة على الاقتصاد العالمي والذي من أجله قامت بشن حروب في أماكن متفرقة من العالم. وقد اعترف بهذه النتيجة شخص من أصلب المدافعين عن المحافظين الجدد والذي كان يعتقد أن الليبرالية الجديدة تمثل نهاية التاريخ الإنساني وهو فرانسيس فوكو ياما حيث جاء اعترافه من خلال مقالة كتبها وتحت عنوان "انهيار الاقتصاد الأمريكي" وفي هذه المقالة اعترف بانهيار الليبرالية الجديدة وتراجع الدور الأمريكي واعترف ضمناً بسقوط نظريته المسماة (نهاية التاريخ).

وبالرغم من ضخامة الخسارة المالية التي أوقعتها الأزمة الراهنة إلا أنها لم تستطع حتى هذه اللحظة من تراكم عوامل الانهيار الشامل للنظام الرأسمالي العالمي ولكنها ستساعد على مزيد من التفكك والتأزم في الاقتصاد الرأسمالي ومنظومة العولمة الرأسمالية وأيديولوجية الليبرالية الجديدة على وجه الخصوص. حيث يتم التطلع وقبل نهاية العقد الحالي إلى تراجع حاد في بعد أحادية القطب الأمريكي في السيطرة على العالم حتى تتم إزاحته ومن ثم إحلال شكل من التعددية القطبية وسيكون أحد أهم رموزها الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا، مما سينتج عن ذلك إكراه الدولة على التدخل في الشؤون الاقتصادية بعد الفشل الذريع الذي أصاب المدرسة الليبرالية الجديدة. وستحدث الأزمة الحالية تغيرات سياسية على الصعيد الدولي والإقليمي بعضها إيجابياً مثل تفكيك أواصر التبعية السياسية والمالية والاقتصادية لبعض الدول مع الولايات المتحدة بالإضافة إلى ما تعكسه التحولات الناجمة عن الأزمة الراهنة على هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والعلاقات الدولية عموماً، وجميع هذه الأمور تصب في اتجاه كسر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم.

وبالفعل فإن الأزمة قلبت موازين القوى في العالم بشكل ضمني وغير معلن وأثبتت أن النظام الرأسمالي يحتاج إلى مراجعة شاملة من حيث ثوابته وأن مقولة "نهاية التاريخ" أي سيادة الرأسمالية على العالم أجمع هي مقولة فاشلة.

وقد أدى فقدان الثقة في المنظومة الاقتصادية الرأسمالية وانعكاساته على الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة التي تعتمد أسواقها على استثمارات مباشرة تفوق 600 مليار دولار حيث تستفيد أيضاً من هذه الاستثمارات في تمويل عجزها في الميزان الاقتصادي. ومع وقوع الأزمة المالية الراهنة قل حجم الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة.

20- إن الأزمة المالية الاقتصادية التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية حولت منطقة الخليج في عيون الأمريكان إلى منطقة إستراتيجية أمنية اقتصادية مالية حيث في المحصلة يستطيعون استخدام سياسة العصا الغليظة في تحقيق أهدافهم المادية تاركين وراء ظهورهم مبدأ العولمة والانفتاح وخاصة إذا امتنع أحد المسؤولون العرب عن تمويل الاقتصاد الأمريكي والغربي واللذين يشكلان 60% من الاقتصاد العالمي علماً بأن عدد السكان لا يتجاوز 12% من سكان العالم. إن نفط الخليج وعائداته المالية تعتبر في غاية الأهمية للسياسات الأمريكية والغربية وذلك من أجل استخدامه في حل أزماتهم المتنوعة وإيداعه في بنوكهم.

الفصل السابع

تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالميةالراهنة على اقتصاديات الدول العربية

طالت آثار الأزمة المالية الحالية الاقتصاد العالمي ومن ضمنها اقتصاديات الدول العربية ويعتمد شدة تأثر أي دولة بالأزمة على درجة انفتاحها على العالم الخارجي وهذا ما يمكن ملاحظته عن طريق مفردات ميزان المدفوعات للدولة. حيث أن الاقتصاديات العربية بقيت في منتصف الطريق فلا هي تضررت بشدة من الأزمة المالية في الدول الغربية ولا بقيت بعيدة عن تداعياتها. وعليه يمكننا القول أن مدى تأثر الدول العربية بالأزمة يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي. وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات وهي:

- مجموعة الدول العربية التي لها انفتاح اقتصادي مرتفع مع العالم الخارجي وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي.
- مجموعة الدول العربية ذات الانفتاح المتوسط (مالياً واقتصاديا) مع العالم الخارجي مثل مصر والأردن وتونس والجزائر.
- مجموعة الدول ذات الانفتاح المالي والاقتصادي المنخفض مع العالم الخارجي مثل السودان وليبيا.

وقد قادت الأزمة المالية العالمية إلى ركود اقتصادي على مستوى العالم أدى إلى خفض سعر برميل النفط وهذا ما يوفر مبالغ كبيرة بالعملة الأجنبية على الدول الغير منتجة للنفط مما يؤدي إلى تقليص العجز التجاري ويحسن الميزان الجاري للدول.

وفيما يتعلق بالأسواق المالية العربية وخاصة الخليجية فقد أصابها الخوف والفزع المبالغ فيه على أثر انهيار البورصات العالمية مثل وول ستريت بنيويورك وبورصة إندونيسيا حيث تراجعت أسواق المال وخاصة في دول الخليج العربي وانخفضت مؤشراتها بنسبة 37%. وترجع أسباب هذا الوضع إلى عدم عمق أسواق المال العربية وقلة خبرة المستثمرين وقصر فترة تجربتهم في تجارة الأدوات المالية ونضيف إلى ذلك ذعر المستثمرين في البورصات العربية وكذلك قام الكثير من المستثمرين الأجانب بسحب أموالهم من الأسواق العربية وذلك من أجل تحسين أوضعاهم في أسواق أخرى وهذا ما يزيد من شدة الأزمة.

ويشير البعض إلى أن الانخفاض الشديد الذي تعرضت له الأسواق المالية العربية عائد إلى أسباب نفسية تقود إلى خلق حالة الهلع بين صغار المتعاملين في البورصات العربية وأن المضاربون لعبوا دوراً هاماً في خلق حالات الاضطرابات والهلع في أسواق المال العربية وذلك لأنهم امتنعوا عن شراء الأسهم مما أدى إلى خفض أسعار الأسهم إلى مستويات مغرية تحقق أطماعهم وجشعهم حيث دب الهلع في نفوس صغار المتعاملين في البورصة فقاموا بعرض أسهمهم للبيع بأسعار متدنية وهذا ما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم في البورصات العربية بدون استثناء وقد خسر بعضها أكثر من نصف قيمته. واستمر التراجع الحاد في أسعار الأسهم إلى أن وصل 70 و 80% من أسعار أسهم بعض كبريات الشركات القيادية في الأسواق المحلية. ومن المعروف أن

المضاربة في البورصة هي تعامل قصير الأمد وتحتوي على أخطار عالية جدا. أما الاستثمار العادي في البورصة فهو استثمار طويل ومتوسط الأمد.
وفي إطار تحليل تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية قللت الجهات العربية الرسمية وغير الرسمية من حجم الآثار السلبية الناتجة عن الأزمة والتي طالت العديد من بلدان العالم وأكدت هذه الجهات أن الدول العربية بعيدة عن الخسائر التي تعرضت لها الدول الأخرى. ولإثبات بطلان وزيف هذا الإدعاء لا بد من الاعتماد على نقطتين أساسيتين.
النقطة الأولى: انفتاح قسم من الاقتصاديات العربية على الأسواق المالية الدولية وذلك بفضل حرية حركة انتقال رؤوس الأموال والعولمة وهذا ما يجري وبصورة خاصة في دول الخليج العربي مما يجعل هذه الدول عرضة لتداعيات الأزمات العالمية وسلبياتها.
النقطة الثانية: وهي العلاقات التجارية بين الدول العربية وأمريكا ودول الاتحاد الأوروبي وخاصة في مجال الاستيراد والتصدير. فوقوع أي تغيير في مجالات اقتصادية ومالية في هذه الدول مثل تقلبات أسعار الصرف والتضخم والسياسات المالية والنقدية يكون لها تداعيات سلبية على الدول العربية. وعليه فإن هاتين النقطتين تضحضان ادعاءات الجهات الرسمية وغير الرسمية بأن الدول العربية بمنأى عن الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية الراهنة.
وفيما يتعلق بدول الخليج العربي المنتجة للنفط فإن صادراتها من النفط تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ونتيجة للأزمة المالية الاقتصادية العالمية فقد انخفضت أسعار النفط انخفاضاً حاداً وهذا ما أثر على وضع الميزانيات العامة وعلى معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول حيث أن معدلات النمو في النصف الثاني من عام 2008م وعام 2009 انخفضت مقارنة بمعدلات النمو في عام 2007م والنصف الأول من عام 2008. أما فيما يتعلق بالنشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي وخاصة في أمريكا وأوروبا فهو كبير وضخم ويمول هذا النشاط من العوائد المالية للنفط في دول الخليج.
وقد منيت الاستثمارات العربية الخليجية بخسائر كبيرة كلفت هذه الدول أكبر بكثير مما كسبته من ارتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة. وتقدر الاستثمارات العربية الخليجية في الخارج بـ 2.4 تريليون دولار وهي مملوكة للحكومات والأفراد. وتتأثر هذه الاستثمارات بالجهة التي تستثمر فيها فكلما كانت هذه الجهة تتميز بدرجة عالية من المخاطر فإن درجة الخسارة أكبر. وهناك خسارات لا يتم الإعلان عنها ويتم التكتم عليها خوفاً من إثارة القلق والاضطرابات. ومن المعروف أن الاستثمارات العربية الخليجية في المؤسسات المالية الأمريكية وقطاع العقارات قد منيت بخسائر فادحة.
ومن المعروف أن الأزمة المالية العالمية ألقت بتداعياتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي كاملة إذ أدت هذه الأزمة إلى انخفاض أسعار برميل النفط من 150 دولار في شهر تموز / يوليو عام 2008 إلى 77 دولار في النصف الثاني من نفس العام أي كانت نسبة الانخفاض تقارب من 50% وهذا ما انعكس سلباً على صادراتها من النفط وعلى معدلات النمو الاقتصادي التي انخفضت نسبتها المئوية من 5.7% عام 2008م إلى 4.2 عام 2009. وتمتلك دول الخليج صناديق الثروة السيادية حيث تشير بعض التقديرات إلى أن مما تملكه هذه الصناديق من أموال ارتفع من 500 مليار دولار عام 1990 إلى خمسة آلاف مليار في عام 2008 وتستثمر هذه الأموال في مؤسسات أمريكية وأوروبية حيث تعرضت معظمها إلى خسائر فادحة.

وقد قدرت خسائر الصناديق في صيف عام 2008 بـ 850 مليار دولار وهو ما يعادل قيمة دخل دول الخليج من النفط لعام كامل.
وقد ألقت خسائر الاستثمارات العربية الخليجية في أمريكا وأوروبا وأسيا بظلالها على حوالات العاملين العرب في منطقة الخليج العربي حيث لم تعد منطقة الخليج قادرة على استيعاب عمال عرب جدد من مصر وسوريا والأردن ولبنان وذلك بسبب البطئ في النمو الاقتصادي وحالة عدم التأكد المخيمة على بيئة الأعمال في منطقة الخليج.
وعلى عكس ما أعلنه اتحاد المصارف العربية وما نطق به محافظوا بنوك مركزية عربية ومصرفيون عرب بأن المصارف العربية لا تتعرض إلى الخسائر التي تعرضت لها المصارف العالمية وأنها محصنة من تداعيات أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن هذه التطمينات لا تتمشى مع ما يجري على أرض الواقع لأن عدة مصارف ومؤسسات خليجية أعلنت عن خسائر كبيرة ألمت بها من وراء هذه الأزمة، ومنها الخسائر التي أعلن عنها بنك الخليج الدولي الذي تملكه دول مجلس التعاون الخليجي وقيمتها 800 مليون دولار، وخسائر مؤسسة الخليج للاستثمار وقيمتها 246 مليون دولار، وخسائر المؤسسة العربية المصرفية وتبلغ 750 مليون دولار، وخسائر شركة شعاع كابتال وتبلغ 78 مليون درهم، وخسائر بنك الخليج الكويتي وتقدر بنحو 750 مليون دولار، وخسائر شركات الاستثمار الكويتية المتعثرة وتقدر بنحو 27 مليار دولار، كما تقدر خسائر المصارف الإماراتية بنحو 5 مليارات دولار.
وتوجد مؤشرات عديدة وتدل على أن بنك أبو ظبي التجاري وبنوك سعودية وخليجية كثيرة تعرضت لآثار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ومن هذه المؤشرات قيام السعودية والإمارات بضخ المليارات من الدولارات في بنوكها المحلية وذلك من أجل معالجة أزمات نقص السيولة والمصاعب التي كانت تحيط بعملية الإقراض أيضاً، بالإضافة إلى ذلك قامت بعض المصارف الخليجية وعلى رأسها بنك أبو ظبي التجاري بإجراءات قانونية ضد صناديق ومؤسسات استثمارية في نيويورك بهدف تعويضها عن الخسائر التي منيت بها نتيجة لسندات الرهن العقاري الفاسدة.
وهناك بعض التوقعات التي تشير إلى أن بعض هيئات الاستثمار الخليجية والصناديق السيادية التي كانت تستثمر أموالها في صناديق التحوط وفي سندات ذات مخاطر عالية وفي مؤسسات مالية ومصرفية أمريكية منيت هذه الأموال المستثمرة بخسائر فادحة قدرت بنحو 400 مليار دولار. والأمثلة كثيرة ومتعددة في هذا المجال حيث تكبدت الهيئة العامة للاستثمارات الكويتية خسارة نتيجة لاستثمارها 5 مليارات دولار في مصرفي ميريل لينش وستي جروب والخسائر التي أعلن عنها من هيئة الاستثمار القطرية وصندوق أبو ظبي للاستثمار والصندوق السيادي لدبي نتيجة لشرائهم أسهم في مجموعة سيتي جروب.
ويعتقد أن خسائر المؤسسات المالية العربية في كل من أوروبا والولايات المتحدة خسائر ضخمة خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار خسائر شهادات الإيداع الدولية التي تصدرها المؤسسات والشركات العربية وتطرحها في الخارج والأمثلة عليها كثيرة ومنها الشهادات التي أصدرتها شركة جلوبل الكويتية بقيمة 1.15 مليار دولار وتم تداولها في أواسط عام 2008 في بورصة لندن، وكذلك تم تداول شهادات الإيداع التي أصدرها بيت التمويل الخليجي في البحرين في

بورصة لندن، بالإضافة إلى شهادات الإيداع التي أصدرتها 10 شركات مصرية كبرى وتقدر قيمتها بـ 20 مليار دولار وتم تداولها في بورصة لندن أيضاً.
وقد أشارت البيانات الإحصائية في عام 2008 إلى أن البورصات العربية وخاصة الخليجية منها شهدت تراجعاً حاداً في أدائها متأثرة بالانهيارات التي حدثت في أسواق المال العالمية فمثلاً انخفض مؤشر الأسعار في كل من بورصة القاهرة والإسكندرية بنسبة 56.4% مقارنة مع إغلاق العام 2007، وفي بورصة دبي انخفضت أسعار الأسهم بنسبة 50.7 %، وانخفضت أيضاً أسعار الأسهم في بورصات الدوحة ومسقط وأبو ظبي والكويت والبحرين على التوالي بنسبة 29.1%، 33.4%، 27%، 21.3%، و 22% أما بورصة عمان فقد تراجعت بنسبة 17.87% خلال عام 2008 مقارنة مع عام 2007.
ومن المعروف أن الأسواق المالية العربية تتسم بطابعها المحلي إلا أنها شديدة التأثر بالأحداث المالية والاقتصادية والسياسية التي تقع في الساحة العالمية وقد لوحظ أنها تأثرت كثيراً نتيجة للقلق على مصير الأموال العربية المودعة في الخارج ومن تداعيات الأزمة المالية العالمية أنها أوجدت الخوف والذعر بين المتعاملين في القطاع المصرفي مما دفعهم إلى سحب ودائعهم من البنوك والمصارف وهذا ما أدى إلى نقص في السيولة النقدية وعليه قامت البنوك المركزية في الخليج بضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد. وقامت السلطات النقدية في مجلس التعاون بتحديد نسبة التمويل الموجه إلى الرهن العقاري، ومراقبة المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات الدولية. وبعد ذلك قامت دول مجلس التعاون الخليجي باتخاذ بعض الإجراءات فرادى كالتالي:

الكويت:

قامت الدولة في الكويت بضخ مليار دينار كويتي في المصارف للحد من أزمة نقص السيولة. وكذلك عرض البنك المركزي الكويتي تقديم السيولة للبنوك وخاصة بعد هبوط أسعار الأسهم في البورصة.

الإمارات:

منح البنك المركزي الإماراتي قروضاً قصيرة الأجل بقية 3.61 مليار دولار وأعطى تسهيلات إلى البنوك تستطيع استخدامها كقروض مصرفية وقام بشراء شهادات الإيداع وذلك من أجل زيادة السيولة في البنوك وألغى مؤقتاً السحب على المكشوف من الحسابات الجارية طيلة الأيام الست في الأسبوع وذلك من أجل زيادة السيولة.

قطر: من أجل دعم وتعزيز سوق الأوراق المالية بالدوحة قررت هيئة الاستثمار القطرية شراء ما بين 10-20% من رؤوس مال البنوك المدرجة في السوق وذلك من أجل تعزيز ثقة الجمهور في الملاءة المالية للبنوك وكذلك قامت الدولة بشراء أسهم محلية من أجل دعم البورصة وخاصة بعد الانخفاضات المتتالية التي ألمت بالبورصة والعزوف الجماعي للمستثمرين وقامت أيضاً قطر بخفض سعر الفائدة وهذا الإجراء تم اتخاذه في معظم دول مجلس التعاون الخليجي وذلك من أجل تقليل تكلفة تمويل البنوك.

السعودية:

وقد أعلنت السعودية وهي تعتبر أكبر اقتصاد في منطقة الخليج العربي أنها تتوقع عجزاً في ميزانيتها لعام 2009 بمقدار 17.3 مليار دولار بعد أن سجلت ميزانيتها فائضاً في عام 2008م بمقدار 160 مليار دولار.

وبغض النظر عن تأثر السعودية بالأزمة المالية الراهنة إلا أن هناك جهودا تبذل للاستمرار في الإنفاق على المشاريع التنموية وذلك بالاعتماد على الفوائد المالية الضخمة والتي تقدر بـ 440 مليار دولار.

وكذلك قام البنك المركزي السعودي بتوفير السيولة النقدية التي تحتاجها البنوك السعودية وكذلك قام بخفض معدلات الفائدة بنصف نقطة لتصبح 5% وكذلك خفض معدل الاحتياطي الإجباري على ودائع البنوك.

البحرين:

صرح محافظ البنك المركزي البحريني أن الأوضاع المالية في البحرين سليمة وذلك لأن بنوك البحرين تستثمر أموالها في دول الخليج المنتعشة اقتصادياً ولا تتعامل في أدوات المشتقات المالية وعليه فإنها لم تتأثر بالأزمة المالية وإن تأثرت فهي قادرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة.
وننتقل الآن إلى مجموعة الدول العربية ذات الانفتاح المتوسط (مالياً واقتصادياً) مع العالم الخارجي مثل مصر والأردن وتونس والجزائر.
وقد تأثرت هذه المجموعة بالأزمة المالية العالمية ولكن أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات الذي كان على مستوى تأثر البورصات في المجموعة الأولى أما المجموعة الثالثة من الدول العربية ذات درجة الانفتاح المالي والاقتصادي المحدود فسيكون التأثير عليها محدودا.
ونبدأ بشرح تأثر الدول في المجموعة الثانية بالأزمة المالية العالمية كل على حده.

مصر:

عندما نتكلم عن تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة على الاقتصاد المصري لا بد من أن نعرج على أزمة الاقتصاد المصري النابعة من تبني النظام المصري لسياسات الخصخصة واقتصاد السوق الحر والتي أوصيا بهما صندوق النقد والبنك الدوليين الخاضعين للهيمنة الأمريكية وقد نتج عن تطبيق هذه السياسات تدمير القطاع العام في مصر وهذا ما ألقى بآثاره على شريحة كبيرة من الشعب المصري حيث تزايدت معدلات الفقر وتردت الأوضاع المعيشية وانخفضت الدخول وما زاد الطين بلة القوانين المجحفة التي تطبقها الحكومة المصرية وذلك من أجل تمرير مشاريع الخصخصة وقد انعكست آثارها السيئة على قطاع الزراعة في مصر حيث انخفضت مساحة الأرض المزروعة بمحصول القطن وهذا ما ترك آثاراً سلبية كبيرة على صناعة المنسوجات في مصر وعلى القدرة التنافسية للقطن المصري في العالم بالإضافة إلى زيادة نسبة الفقر والبطالة والتضخم وهذا ما شل قدرة الاقتصاد المصري في دخول الأسواق العالمية كمنافس.
ولا بد من الذكر أنني استقي جزءاً من هذه المعلومات من تقرير صادر عن مركز الأرض ومنشور في صحيفة اقتصاد الغد وبتاريخ 9\3\2010 حيث يستعرض التقرير البيانات الإحصائية المتعلقة بالاقتصاد المصري ومنها تذبذبات معدل النمو للفترة الزمنية الواقعة بين عام 1999 إلى عام 2009م والتي تتراوح بين 3.2% و 7.2% وهذا ما يظهر هشاشة النظام الاقتصاد المصري بالإضافة إلى ذلك تذبذب معدلات الاستثمار. ففي عام 1977م كانت معدلات الاستثمار حوالي21.3 ولكنها تراجعت خلال العشر سنوات الماضية (1999-2009) إلى 16.9% ثم عاودت الارتفاع في عام 2009 لتصل إلى 19.3% وقد حصل هذا التذبذب كنتيجة لحجم الاستثمارات في القطاعات غير العقارية أو البترولية. بالإضافة إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة إلى نسب غير مسبوقة منذ عام 1990م وحتى هذه اللحظة فمثلاً في عام 2009 انتقل حوالي 6% من السكان إلى شريحة الفقر المدقع وارتفع عدد العاطلين عن العمل من 2.2 مليون عامل إلى 2.4 مليون عامل. هذا إلى جانب انخفاض الصادرات بنسبة 16%، وانخفاض كل من الدخل المتأتي من قناة السويس بنسبة 8.4% وإيرادات السياحة بنسبة 3.1% وعائدات الاستثمار المصري في الخارج بنسبة 41% وتراجعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج من 8.4 مليار دولار في عام 2008 إلى 7.6 مليار دولار عام 2009م، هذا إلى جانب تردي أوضاع القطاع الزراعي وتراجع نسب الاكتفاء الذاتي من القمح حيث تستورد مصر نصف احتياجاتها من القمح وتستورد 3.8 مليون طن ذرة شامية و 328 مليون طن فول بلدي و 202 ألف طن من اللحوم.
وقد تدهورت زراعة محصول القطن وانخفضت مساحتها فمن زراعة حوالي مليون فدان عام 1999م إلى 921 ألف فدان عام 1996 إلى 706 ألف فدان عام 2002 إلى 536 ألف فدان عام 2006 إلى حوالي 300 ألف فدان عام 2009 وهذا ما أدى إلى وقوع العاملين في مجال زراعة القطن وصناعة الغزل والنسيج في كارثة وانتهاك حقهم في العيش الكريم.
ولا شك أن الاقتصاد المصري متداخل في الاقتصاد العالمي إلى حد ما حيث أن 75% من الناتج المحلي الإجمالي ناتج من التبادل التجاري ونحو 32% من الصادرات المصرية تذهب إلى

الولايات المتحدة، و 32.5% من الواردات تأتي من أمريكا والاتحاد الأوروبي وثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2006م و2007م أتت من أمريكا والإتحاد الأوروبي ونتيجة لهذا التداخل فإن الأزمة الراهنة تركت آثاراً سلبية على الاقتصاد المصري وعليه توقعت وزارة التنمية الاقتصادية المصرية أن تبلغ الخسائر الناتجة عن الأزمة في عام 2008، 4 مليارات دولار حيث تراجعت صادرات السلع بمقدار 2.2 مليار دولار وذلك بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على السلع المعروضة للتصدير وعليه فإن المصانع قللت من إنتاجها وهذا ما أدى إلى ركود في الأسواق المصرية.

أما عن تأثير الأزمة على قطاع النسيج والذي يعتبر من أهم القطاعات ليس في مصر وحدها بل في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا حيث أنه يضم أكبر عدد من العمال. فقد تعرض هذا القطاع لآثار الأزمة العالمية السلبية لتزيده سوءاً وهذا ما انعكس على ظروف العمل في هذا القطاع حيث تعتبر مرتبات العمال في قطاع النسيج من أقل المرتبات في مصر بالإضافة إلى ساعات عمل طويلة تتراوح من 10-12 ساعة في اليوم وفي ظل ظروف عمل قاسية تصل إلى درجة العبودية وذلك من خلال تسلط إدارات المصانع على العمال وسكوت مؤسسات الدولة خاصة وزارة القوى العاملة والاستثمار والدور المتواطئ للنقابات العمالية.

هذا وترجع مشاكل هذا القسم إلى السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومة المصرية خلال العشرين عام الماضية والتي أجهزت على هذا القطاع الذي كان يعمل فيه أكثر من مليون عامل في 38 شركة غزل ونسيج تابعة للقطاع العام وذلك عن طريق إهمال هذه الشركات وعدم تطويرها وتحديث ماكيناتها وتدريب عمالها وهذا ما أدى إلى إيقاع خسائر فادحة في قطاع الغزل والنسيج وصلت إلى 32 مليار جنيه. ولا بد من الذكر أن قطاع الغزل والنسيج تعرض إلى هجوم شرس تحت عنوان سياسات الخصخصة حيث دفع العمال ثمن تلك السياسات غالياً وذلك بإهدار حقوقهم في الأجر العادل والأمان والعمل اللائق.

وتأتي الأزمة العالمية بكثير من الأمور السيئة حيث يقوم رجال الأعمال باستغلالها واستخدامها كشماعة للقيام بمزيد من فصل العمال وتشريدهم بدون سبب وفي العديد من المواقع متخذين آثار الأزمة كذريعة للقيام بأعمالهم المشينة.

ولا بد من الذكر أن ما تم خصخصته من شركات قطاع الأعمال هو 314 شركة حتى عام 2006 وكانت حصيلة البيع 32 مليار و 737 مليون جنيه وقد صاحب عملية الخصخصة هذه للشركات أكبر عملية فساد ونهب منظم للثروات المصرية.

وكان يعمل في شركات القطاع العام أكثر من 1.5 مليون عامل بقي منهم 400 ألف عامل وقد تم إقصاء هؤلاء العمال تحت اسم المعاش المبكر أو الفصل أو طرق أخرى.

وفيا يتعلق بالبورصة فقد بين د. هاني سري الدين أستاذ القانون والرئيس السابق لهيئة سوق المال أن البورصة المصرية كانت من أكثر البورصات تأثراً بالأزمة المالية العالمية في منطقة الشرق الأوسط حيث كان تراجعها في يوم الثلاثاء الأسود الموافق 7 تشرين الأول \ أكتوبر من عام 2008م بمعدل 16% وفي نفس الوقت كانت معدلات الانخفاض في البورصات الإقليمية والعالمية ما بين 6 و 9%، وأرجع د. سري الدين ذلك التراجع الكبير في البورصة المصرية إلى عوامل هيكلية تتعلق بطبيعة البورصة المصرية حيث يسيطر على التعامل في البورصة الأفراد وليس المؤسسات بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مصريين أم أجانب وأضاف قائلاً أن

البورصة شهدت صعودا في أواخر عام 2007م وحققت أرباحاً في شهر آذار/ مارس 2008م. غير أن هبوط البورصة كان بسبب الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى قرارات حكومية تلمح بفرض ضرائب على أرباح البورصة في شهر أيار/ مايو 2008 وأيضاً لا بد من التذكير بأن قلة الأوراق المالية المتداولة من حيث عددها أو تنوعها بقطاعات مختلفة أدى إلى خفض حجم التداول في البورصة.

ووصف أحد المضاربين في البورصة المصرية أنه لم ير أياماً حالكة مثل هذه الأيام حيث أن المؤشر العام يتهاوى وأسعار الأسهم تنخفض بسرعة ومدخرات الناس المستثمرة في البورصة تتلاشى. وتقدر خسائر البورصة المصرية منذ بداية الأزمة بـ 360 مليار جنيه مصري وأن ثلاثين شركة تم وقف التداول في أسهمها في أحد الأيام لانخفاضها بنسبة 20% مرة واحدة وهو الحد الأعلى للهبوط. وقد طالب العديد من الخبراء الصناديق الحكومية والبنكية لإنقاذ ما يمكن انقاذه ولإعادة الطمأنينة للمتداولين في البورصة.

وقد أثرت الأزمة المالية العالمية على البنوك المصرية في عدة نواحي ولكن هذه الآثار كانت محدودة لعدم اندماج النظام المصرفي المصري في النظام المصرفي العالمي اندماجاً كاملاً وقد ظهرت آثار الأزمة على البنوك المصرية في عدة جوانب منها ما يلي:

- انخفاض قيمة أسهم البنوك المصرية في البورصة المصرية وفي البورصات العالمية.
- انخفاض قيمة أسهم الشركات في البورصة والتي تساهم فيها البنوك المصرية وكذلك انخفاض قيمة الأوراق المالية التي قامت البنوك المصرية بالاستثمار فيها بغرض المتاجرة.
- انخفاض قيمة استثمارات البنوك المصرية في الخارج وذلك بسبب الضوابط التي وضعها البنك المركزي المصري وعليه فإن الخسارة ليست كبيرة.
- تعرض فروع البنوك العربية والأجنبية في مصر إلى مشاكل وذلك بسبب تعرض مراكزها الرئيسية في الخارج إلى خسائر نتيجة للأزمة المالية العالمية وهذا ما أدى إلى تقليص نشاط هذه الفروع الأجنبية والعربية وكذلك انخفاض قيمة أسهمها في البورصة.
- منحت البنوك المصرية قروضاً إلى عملائها بضمان الأسهم التي انخفضت انخفاضاً حادا وهذا ما أثر على المحافظ الائتمانية للبنوك المصرية.
- قيام المستثمرين الأجانب في البورصة المصرية بسحب أموالهم وتحويلها إلى الخارج.
- انخفاض مداخيل البنوك المصرية من النقد الأجنبي نتيجة لانخفاض عوائد بعض القطاعات الاقتصادية المصرية مثل السياحة وقناة السويس والبترول وتحويلات العاملين والصادرات.
- انخفاض معدل الزيادة في الودائع في البنوك نتيجة لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالعملات الأجنبية أو المحلية.
- تراجع نشاط البنوك المصرية في مجال التجزئة المصرفية (كمنح القروض مثلاً) نتيجة لانخفاض الطلب على بعض السلع الاستهلاكية (السيارات والأدوات المنزلية) وكذلك خفض نشاطها في مجال التجارة الخارجية وذلك نتيجة لتراجع الصادرات والواردات وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجزائر:

وهي من دول المجموعة الثانية في العالم العربي وقد تأثر اقتصادها بالأزمة المالية العالمية ولكن بنسبة أقل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وذلك للأسباب التالية:
- عدم وجود سوق مالي فعلي في الجزائر.
- عدم وجود ارتباطات وثيقة بين البنوك الجزائرية والبنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
- الاقتصاد الجزائري مغلق نسبياً على الاقتصاد العالمي لأن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير ما عدا المحروقات (النفط والغاز) وهذا ما يجعله في مأمن من أي كساد يصيب اقتصاديات العالم لأن الدول المصدرة للبضائع تتأثر بأي كساد يصيب الدول التي تستهلك وتستورد بضائعها المصدرة.
- اعتماد الحكومة الجزائرية في إعداد ميزانيتها على سعر مرجعي يقل كثيراً عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها الوقوع في مواقف حرجة عند انخفاض أسعار النفط.

وأكد الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول أن استمرار الأزمة المالية العالمية لفترة أطول سيمكنها من إحداث آثار وانعكاسات مباشرة على الاقتصاد الجزائري ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. حقيقة أن الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة في العالم ونتيجة لتراجع قيمة الدولار بسبب العجز في الميزانية السنوية ترتفع نسبة التضخم وبما أن معظم صادرات الجزائر يتم تقييمها بالدولار الأمريكي و 50% من الواردات يتم تقييمها باليورو وهذا ما يحدث تراجعاً حاداً في دخل البلاد من العملات الصعبة.

2. قامت الحكومة الجزائرية بتوظيف 43 مليار دولار في سندات الخزينة الأمريكية وبفائدة لا تتعدى 2% وهي فائدة متدنية ولا تخدم مصلحة الدولة ويقول الخبير مبتول أن وزارة المالية لم تكشف لحد الآن عن المبالغ التي أودعتها في البنوك العالمية وهوية هذه البنوك وما إذا تعرضت هذه البنوك إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة أم لا، وما مصير أموال الجزائريين المودعة فيها.

وقد قامت الحكومة الجزائرية باستثمار 43 مليار دولار كما ذكرنا سابقاً في سندات الخزينة عبر صندوق استثمار أسسته عام 2000م. ولا بد من الذكر أن الأزمة المالية الاقتصادية الحالية التي تضرب الولايات المتحدة وأدت إلى إفلاس عدد من البنوك وخطة جورج بوش بضخ 700 مليار دولار من الخزينة في البنوك لإعادة بعثها من جديد، كلها أمور تؤدي إلى خلق مشكلة أمام الجزائريين في استرجاع أموالهم في الوقت المحدد. فإذا لم تستطع الحكومة الجزائرية من استرجاع أموالها في الوقت التي تحتاجها فيه، فلن يكون لها نفع في استرجاعها بعد أن تصيب الجزائر أزمة مالية تؤدي إلى انهيار اقتصاده أكثر مما هو عليه الآن.

3. وفي حالة وقوع كساد وركود اقتصادي على مستوى العالم حيث أن اقتصاديات الصين واليابان وغيرها من الدول الآسيوية مرتبطة ارتباطاً كاملاً بالاقتصاد الأمريكي فإن الطلب على النفط سيتراجع بشكل حاد والنتيجة هي انخفاض أسعار النفط والغاز وهذا يؤدي إلى تراجع الدخل الجزائري إلى مستوى متدني كثيراً.

4. التراجع الحاد للاستثمارات الأجنبية الناجحة في الجزائر وذلك من أجل إنقاذ المراكز المالية للمستثمرين الأجانب في بلادهم أو في بلدان أخرى وأيضاً بسب الممارسات الحمائية التي كانت تفرضها دولهم.

5. ارتفاع قيمة الواردات السنوية الجزائرية ارتفاعاً حاداً والتي كان من المتوقع أن تبلغ قيمتها في نهاية عام 2008 40 مليار دولار وذلك بسبب التضخم المنتشر على صعيد العالم. وبناء على دراسة أعدتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، فإن الأسعار سجلت ارتفاعاً مقداره 24% في عام 2007م وقفزت في نهاية عام 2008 إلى 50%.

6. إن ارتفاع قيمة فاتورة الواردات سيدفع الدولة إلى تقليص القيمة المالية للتحويلات الاجتماعية والتي بلغت في عام 2008م عشرة مليار دولار. ومن بين تلك التحويلات الاجتماعية المخصصات المالية الموجهة لدعم أسعار المواد الضرورية واسعة الاستهلاك والتي بلغت قيمتها في عام 2008م بـ 5.1 مليار يورو وأن خفض هذه التحويلات سينعكس على القدرة الشرائية للجزائريين وخاصة العمال منهم.

السودان:

يقع السودان ضمن مجموعة الدول ذات الانفتاح المالي والاقتصادي المنخفض مع العالم الخارجي إلا أن الأزمة المالية العالمية الراهنة طالت بآثارها السلبية دول العالم الثالث ومنها السودان وهذا يتطلب تحليل واقعي ورؤية مستقبلية للحد من أثار هذه الأزمة وتداعياتها على الاقتصاد السوداني.
وقد برز تيار بين المسؤوليين السودانيين يقولون بأن السودان لن يتأثر بالأزمة لأن الأنظمة الاقتصادية والمالية السودانية محمية وقد استفادت من الحصار والحظر الأمريكي في السابق على الاقتصاد السوداني بالإضافة إلى أن بنك السودان المركزي المميز بعدم تداخله في مؤسسات مالية ومصرفية عالمية وكذلك عدم تمويله مشاريع استثمارية في الخارج تتطلب كميات من الصرف الأجنبي.
ومما قلل من أثار هذه الأزمة المالية العالمية على السودان المقاطعة الأمريكية الاقتصادية للسودان وهذا ما أدى إلى عدم ارتباط الاقتصاد السوداني والتجارة مع الدول الغربية والولايات المتحدة الدول التي انطلقت منها الأزمة الراهنة إلى بقية دول العالم. وكرس السودان التوجه إلى تقوية الإنتاج والعمل على جذب الاستثمار وتقوية القطاع المالي والمصرفي والعمل على تهيئة وتسهيل المناخ للاستثمار في القطاع الإنتاجي، وكذلك تحول السودان إلى التعامل بعملات أخرى غير الدولار الأمريكي مما قلل كثيراً من تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد السوداني. ولكن تشابك الاقتصاد الدولي مع بعضه البعض لا يستثني دولة من وصول تداعيات هذه الأزمة إليها. ولا بد من الذكر أن الاقتصاد السوداني مفتوح للاستثمارات الخارجية وأن العديد من المستثمرين لهم ارتباطات بمؤسسات خارجية وهذا ما يؤدي إلى تأثير الأزمة الراهنة ولو بطريق غير مباشر على السودان.
إن انخفاض سعر النفط في الدول النفطية كنتيجة للأزمة المالية العالمية الراهنة له تأثير على اقتصاديات هذه الدول والسودان دولة منتجة للنفط ويتأثر اقتصادها عند انخفاض أسعار النفط مما يسبب لها حرجاً في إعداد ميزانيتها العامة وكذلك في استيراد السلع وفي سعر العملة الوطنية.
وكشف بيان للسودان أمام أعمال لجنة بالجمعية العامة للأمم المتحدة أن ديون البلاد بلغت في نهاية عام 2007م 31.9 مليار دولار وهي تمثل أكثر من 65% من الناتج القومي الإجمالي المحلي وتبلغ نسبة هذه الديون من صادرات السودان 486%.
وكما يتوقع أن تؤثر هذه الأزمة إيجاباً على الاقتصاد الوطني السوداني وذلك بفعل تحول الكثير من المستثمرين الأجانب إلى استثمار أموالهم في القطاع الإنتاجي في السودان عوضاً عن استثمارها في أسواق رأس المال بعد الهزة التي تعرضت لها هذه الأسواق. ولكن هذا القول وفي رأي الكثير من الخبراء الاقتصاديين السودانيين يتعارض مع ما يجري على أرض الواقع حيث يشهد القطاع الزراعي السوداني إخفاقاً وتدهوراً وخاصة في مجال الزراعة التقليدية المطرية والشلل الذي أصاب قطاعات الاستثمارات في داخل السودان والقادمة من الخارج والتي لم توجه إلى خدمة السودان والاستفادة منها بل وجهت معظم الأموال الأجنبية إلى الاستثمار في مشاريع استهلاكية بذخية لا تخدم احتياجات وهموم المواطن السوداني وأكبر دليل على ذلك ظهور سوق

سوداء لبيع وشراء الدولار في السودان والذي قفزت أسعاره إلى 2 جنيه وخمسون قرشاً وكان هذا موازياً لتراجع سعر اليورو والذي كان يساوي حوالي 2 جنيه وسبعة وتسعون قرشاً.
وبسبب الأزمة الراهنة يتباطئ النمو الاقتصادي في العالم ويقل الطلب على استهلاك النفط في جميع أنحاء المعمورة مما يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط وعليه فإن المالية العامة في السودان ستتأثر لأنها تعتمد على العائد من صادرات النفط وبنسبة 55% من الإيرادات العامة وتشكل أيضاً أكثر من 90% من عائدات الصادرات السودانية. وعليه فمن المتوقع ارتفاع كلفة التأمين على كافة أنواع البضائع وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها لدى المستهلك الأخير الذي يعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية ومن المتوقع أيضاً أن تخرج بعض الاستثمارات التي تعتمد في تمويلها على بنوك خليجية ومن المحتمل أن تعرقل الأزمة إعفاء السودان من ديونه وتسهيلات القروض وبرامج مكافحة الفقر العالمية وخاصة من الدول الصناعية الغنية (8G).
أما جنوب السودان فسوف يتأثر بالأزمة تأثراً كبيراً لاعتماده على البترول اعتماداً كلياً وعلى مساعدات الغرب والولايات المتحدة مصدر الأزمة وأما آثار الأزمة العالمية الراهنة على جنوب السودان فهي كالتالي:
1- تقلص المعونات الأمريكية والأوروبية.
2- اعتماد جنوب السودان على الدولار الأمريكي في معاملاته الاقتصادية وفقدان أو تدني قيمة الدولار سوف تؤثر على اقتصاد الجنوب بمحاوره المختلفة.
3- تأثر صادرات وواردات الجنوب بالأزمة وخاصة مع أمريكا وأوروبا.
4- تأثر أموال الجنوب المودعة في الغرب سلباً كنتيجة للأزمة المالية الراهنة.
وبصفة عامة توجد ثلاث محاور تؤثر سلباً على الاقتصاد السوداني وهي:
أ) يعتمد السودان وبشكل أساسي على عائدات النفط وهذا له مخاطر كبيرة أما بقية الصادرات غير البترولية فهي في تدني مستمر وكان يتوقع أن تسخر العائدات النفطية في خدمة القطاع الزراعي الذي يشغل معظم أفراد المجتمع.
ب) الكساد العالمي سيلقي بظلاله على شروط التجارة الخارجية وعلى أسعار السلع والمواد الأولية التي تنتجها دول العالم الثالث وعليه فلا يتوقع زيادة تذكر في عائدات صادرات السودان غير البترولية في ظل هذا الكساد المطبق على لعالم.
ح) توقع انخفاض عائدات السودان من المنح التي تقدم من المانحين لإعادة التعمير والعون الإنساني الذي يقدم لبعض المناطق المحتاجة انخفاضاً كبيراً وذلك نتيجة انشغال الدول الغنية في حل مشاكلها المالية المعقدة وهذا ما يلقي على كاهل الاقتصاد السوداني مسؤوليات فوق طاقته.

الفصل الثامن

قمم مجموعة العشرين والأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة

أنشئت مجموعة العشرين في عام 1999 بمبادرة من مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى وذلك بعد الأزمات المالية التي وقعت على التوالي في آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية، وكان الهدف من وراء إنشاء هذا التجمع الموسع هو تشكيل إطار يمكن فيه القوى الكبرى والدول الناشئة من العمل سوياً لتسوية هذه الأزمات وتفاديها.

وقبل نشوء الأزمة المالية الراهنة كانت دول مجموعة العشرين تكتفي بعقد اجتماع سنوي لوزراء المال وحكام المصارف المركزية. ولكن بعد اندلاع الأزمة المالية الراهنة في أيلول / 2008م قامت مجموعة العشرين بعقد أول قمة على مستوى القادة في واشنطن وفي منتصف شهر تشرين ثاني/ نوفمبر عام 2008م.

ويقول مؤسسو المجموعة أنها تمثل 90% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و 80% من التجارة العالمية (بما فيها المبادلات التجارية داخل الاتحاد الأوروبي) وسكانها يمثلون ثلثي سكان العالم.

وتضم مجموعة العشرين الدول الصناعية والناشئة. وتتألف من مجموعة السبع للدول الصناعية الكبرى (ألمانيا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإيطاليا واليابان وبريطانيا) بالإضافة إلى 12 دولة ناشئة هي: (السعودية وجنوب إفريقيا والأرجنتين وأستراليا والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا وتركيا). أما العضو العشرين في المجموعة فهو الاتحاد الأوروبي ويمثل بالدول التي تتولى رئاسته. وكانت فرنسا ترأس الاتحاد الأوروبي عندما عقدت قمة واشنطن فقام الرئيس ساركوزي بتمثيلية. كما شارك في أعمال هذه القمة أربع منظمات دولية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة ممثلة بأمينها العام والمفوضية الأوروبية بالإضافة إلى إسبانيا وهولندا.

وأقر في مؤتمر واشنطن حزمة من الإجراءات شملت 50 مجالاً مختلفاً ولكنها لم تتطرق إلى عملية تغير وإعادة تأسيس شامل للنظام المالي الرأسمالي العالمي.

وقد وجدت في المؤتمر وجهات نظر مختلفة للدول المشاركة في المؤتمر لحل المشاكل في جميع الأنشطة الاقتصادية والتي أفرزتها الأزمة المالية العالمية ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا (الاتجاه الأنجلو سكسوني) والدول الناشئة كالصين والهند والبرازيل وروسيا وسنعرض فيما يلي وجهة نظر كل منهما.

أما الاتحاد الأوروبي والذي كان يمثله في قمة واشنطن الرئيسي ساركوزي فقد تمنى وجوب إحداث تغير وإعادة تأسيس شامل للنظام المالي العالمي وأن تكون قمة واشنطن قمة بريتون وودز رقم 2 حيث أن بريتون وودزا عام 1944 أرست أسس النظام المالي العالمي الذي يحكم العالم إلى يومنا هذا وانبثق عن هذا المؤتمر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نهاية الحرب العالمية الثانية.

ودعا الرئيس ساركوزي والتي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي إلى تغيرات جذرية في النظام المالي العالمي حيث أكد على خلق توازن بين الدولة والسوق وتنظيم العلاقة بينهما، لأن الزمن الذي لم تعرض فيه قيود على حرية التجارة قد ولى وعلى الدولة أن تقوم بدورها في حماية

المؤسسات المالية والمصرفية والتي تعرضت إلى كوارث ومآسي مالية أفرزتها الأزمة المالية العالمية الراهنة. وعليه أضاف ساركوزي قائلاً من أن "التصور عن الرأسمالية، باعتبارها منظومة بالغة القوة كان مجرد وهم.. مما يحتم إعادة النظر في النظام المالي العالمي على غرار ما حدث في بريتون وودز من أجل تطوير أدوات تنظيم التجارة العالمية في ظل العولمة. لأنه لا يتفق مع المنطق أن يضع المستثمرون ثقتهم في البنوك وشركات التأمين، ويدفعون هم أخطاء قيادات هذه المؤسسات". وهذا ما أدى إلى فقدان الثقة بين قيادات هذه المؤسسات والمستثمرون. وفاقم ساركوزي من خطورة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي. وقد اقترح الرئيس ساركوزي أن تعقد قمة العشرين القادمة في بداية شهر نيسان 2009م في لندن وتحت رئاسة بريطانية.

أما وجهة نظر الولايات المتحدة فكانت على لسان الرئيس بوش الابن حيث رأى أن الأزمة المالية الحالية ليست من نتاج فشل نظام السوق الحر وأن هناك حاجة لإصلاح النظام لا تغير الأسس التي يقوم عليها وحذر من تدخل الدولة والنظر إليه على أنه العلاج الشامل والشافي للأزمة. وحذر بوش أيضاً قادة العالم من لجوء بعض الدول إلى إجراءات الحماية الجمركية لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

أما وجهة النظر البريطانية فقد وردت على لسان رئيس وزرائها جوردن براون حيث قال: "إن النظام الذي أسس في أوروبا وأمريكا لا يستطيع تحمل تجارب الزمن إلى الأبد، وطالب بوضع آلية مالية وتحت إدارة صندوق النقد الدولي لكي تشرف على مراقبة السوق ويتمكن من التحقق من بوادر بروز الأزمات في الاقتصاد العالمي لكي تستطيع الدول المعنية من تفادي هذه الأزمات قبل وقوعها. كما أكد أن النظام المصرفي الوطني لا يكفيه مراقبة محلية وطنية وإنما هو أيضاً في حاجة إلى مراقبة دولية".

أما ألمانيا فقد دافعت عن صندوق النقد الدولي حيث طالبت بتعزيز دوره في الرقابة وتزويده برؤوس الأموال المناسبة للقيام بمهامه. وظهر الاتحاد الأوروبي في قمة واشنطن كشريك قوي على الساحة الدولية وهذا ما أكدته أنجيلا ميركل في واشنطن كما أسمته (بداية عهد جديد) في مجال التعاون الدولي.

أما روسيا فقد أكدت على أن المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية وغيرها من المؤسسات المالية لم تكن قادرة على التكهن بوقوع الأزمة المالية ومنعها من الانتشار. كما أن تمثيل الدول في المجالس الإدارية لهذه المؤسسات المالية غير عادل ويحتاج إلى تعديل وذلك في إشارة إلى مقارنة تمثيل كل من بلجيكيا وسويسرا وسنغافورة في صندوق النقد الدولي بتمثيل روسيا والصين حيث يوجد عدم توازن في التمثيل واتخاذ القرارات بين المجموعتين.

ومن الواضح أن الصين وكإحدى الدول الناشئة لعبت دوراً أساسياً في اتخاذ الإجراءات لمواجهة الأزمات الدولية وذلك لأنها تمتلك احتياطي هائل من العملات الأجنبية يبلغ 2.4 تريليون دولار بالإضافة إلى أن الاقتصاد الصيني من أسرع الاقتصاديات في العالم نمواً وعليه فإنها في وضع يمكنها من مساعدة الدول الأخرى وتقديم القروض إلى صندوق النقد الدولي لكي يتمكن من مساعدة الدول الأخرى وهذا ما طلبه جوردن براون من الصين ودول الخليج العربي. وقد أبدى نائب محافظ البنك المركزي الصيني استعداده لتقديم المساعدة وتقديم 40 مليار دولار كقرض إلى

صندوق النقد الدولي ولكن في المقابل تريد الصين قوة وصلاحيات أكثر داخل صندوق النقد الدولي التي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.
وشارك في قمة العشرين بواشنطن ملك السعودية حيث تعد بلاده المنتج والمصدر الأكبر للنفط على مستوى العالم. ويعتمد على دور السعودية في تبني سياسة طاقة تساعد الاقتصاد العالمي على استعادة عافيته وتوازنه بعد الصدمات التي أوقعتها الأزمة الراهنة به.
ونوه روبرت زوليك رئيس البنك الدولي قائلاً "أنه لا يمكن إدماج البلدان الناشئة على حساب الدول الأشد فقراً، وإنه لأمر إيجابي والقول لزوليك أن يجتمع قادة الدول المتقدمة مع قادة الدول الصاعدة ولكن هذا لا يجب أن يكون على حساب تهميش البلدان الأشد فقراً، وعلى رأي زوليك فإنه لا يمكن حل الأزمة الاقتصادية الحالية على المدى البعيد من خلال السماح بظهور عالمين، عالم الأغنياء وعالم الفقراء.
أما النتيجة العملية لقمة واشنطن فقد اقتصرت على إعلان اليابان منح قرض لصندوق النقد الدولي مقداره 100 مليار دولار، وذلك من أجل مساعدة البلدان النامية التي تواجه مصاعب اقتصادية بسبب الأزمة الحالية.
وقامت مجموعة العشرين في قمة واشنطن باتخاذ حزمة من الإجراءات شملت 50 مجالاً مختلفاً نذكر منها ما يلي:
- تنظيم ومراقبة نشاط الأسواق المالية والعاملين فيها والمنتوجات التي تتداولها مثل المشتقات المالية.
- تعزيز مكافحة الساحات المالية التي لا تبدي تعاوناً مع المجموعة الدولية.
- تكثيف تبادل المعلومات حول ساحات الأسواق والساحات المالية.
- التزام المجموعات بدراسة قضية وكالات تقدير الجدارة الائتمانية.
- عقد القمة القادمة في الثاني من نيسان عام 2009م للتأكد من أن القرارات والمبادئ التي اعتمدت وجدت طريقها للتنفيذ.
- تنسيق عمليات تنشيط الاقتصاد العالمي.
- تحسين القواعد المنظمة لعمل الأسواق المالية.
- فتح المؤسسات الاقتصادية بوجه البلدان الصاعدة والبلدان السائرة في طريق النمو.
- رفض الاتجاهات الحمائية والدعوة إلى تسريع المفاوضات الجارية في منطقة التجارة العالمية في إطار جولة الدوحة.
- وضع قواعد لتنظيم عمل صناديق التحوط الاستثمارية والتي كانت تعتمد على المضاربة في نشاطاتها الاستثمارية.
- توسيع دائرة تمثيل بلدان الجنوب في مؤسسات صندوق النقد الدولي.
- توفير المزيد من الشفافية في نظام مراقبة عمل الشركات.
- كما أشار البيان الختامي لقمة واشنطن بإعطاء أهمية كبرى لتعزيز التنسيق الدولي عبر إنشاء مجموعة مراقبة يتشكل أعضاؤها من الأجهزة التنظيمية في كل بلد وذلك من أجل تشديد المراقبة على المؤسسات المالية الكبرى على الساحة الدولية حيث تواصل هذه المؤسسات المالية عملها وأنشطتها وتقييم المخاطر التي تواجهها وقد شمل هذا الإجراء مراقبة 30 مؤسسة مالية كبرى.
- تنمية التعاون المشترك لإعادة النمو إلى الاقتصاد الدولي.

- انجاز الإصلاحات الضرورية التي يتطلبها النظام المالي العالمي.
- الإطراء على الجهود الدولية التي قامت بها الدول لمكافحة تداعيات الأزمة المالية العالمية قبل انعقاد قمة العشرين بواشنطن والحث على استمرارها.
- التأكد من أن تكون مبادئ اقتصاد السوق هي الفيصل في إصلاح النظام المالي العالمي.
- إن الدول المتقدمة تحمل الدول النامية جزءاً من الأسباب الأساسية التي أوجدت الأزمة المالية العالمية وذلك بسبب ضعف السياسات الاقتصادية الكلية التي تتخذها الدول النامية الغير ممثلة في قمة العشرين وهذا إصرار من الدول المتقدمة على تحميل الدول النامية جزءاً من المسؤولية عن وقوع الأزمة المالية العالمية الراهنة ويوجد في هذا الادعاء نوع من التجني على الحقيقة.
- التأكيد على أهمية دور صندوق النقد والبنك الدوليين والبنوك الدولية متعددة الأطراف في مساعدة الدول المحتاجة إلى أموال مع ضرورة الإشراف الدولي على آليات هذه المؤسسات ومساعدتها بالمصادر المالية اللازمة لتمكينها من القيام بمسؤوليتها على أحسن وجه.
- ومن ضمن الإجراءات التي تم اتخاذها في القمة خطة عمل تتضمن بصورة خاصة توصيات حول قواعد محاسبة رؤساء المؤسسات المالية ومكافآتهم المالية والقواعد الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني وصناديق المضاربة.
- التأكيد على دور المؤسسات المالية الوطنية في مواجهة الأزمة المالية ومراقبة الأسواق المالية وإعطاء دور قوي للمؤسسات الدولية في الإشراف عليها وتوجيهها.
- تعزيز مبادئ الشفافية والمسئولية عند المؤسسات والشركات المالية وذلك من أجل تجنب الأزمات والمخاطر المالية.
- تعزيز التعاون الدولي من خلال التنسيق بين المؤسسات الوطنية لكل دولة وجميع الأسواق المالية العالمية على أساس قواعد محددة يتم صياغتها.
- تعزيز الرقابة على أسواق المشتقات المالية والحد من مخاطرها.
- لم تلتزم دول قمة العشرين بتنسيق موحد لتخفيض أسعار الفائدة أو إلزام بعض الدول برفع سعر صرف عملتها مثل الصين على سبيل المثال أو الإنفاق على المشروعات العامة وذلك من أجل الحد من الركود الاقتصادي على مستوى العالم وتركت القمة إلى كل دولة لكي تتصرف على حدة.

وقد توقع كثير من المراقبين استمرار آثار وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على أسواق المال عقب هذه القمة لأسباب كثيرة منها غياب الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما عن القمة والذي لديه وجهات نظر مختلفة عن إدارة الرئيس بوش في إدارة ومواجهة الأزمة المالية الراهنة.

وقد طلب أوباما من كل من وزيرة الخارجية السابقة مادلين اولبرايت وعضو الكونجرس السابق عن ولاية إيوا جيم ليش بلقاء المسؤولين ورؤساء الدول في القمة ومعرفة وجهات نظرهم ورفع تقرير له.

وبالرغم من اتخاذ العديد من الإجراءات والمقترحات في هذه القمة إلا أنه وحسب رأي الرئيس أوباما المنتخب وقادة مجموعة العشرين فإن قمة واشنطن لا تشكل سوى خطوة أولى، فهم يفوضون لوزرائهم إمكانية وضع مقترحات تفصيلية عن الإجراءات التي اتخذتها القمة وذلك من أجل عرضها في قمة لندن التي تعقد في 2 نيسان 2009.

ومن المعروف أن قمة مجموعة العشرين التي عقدت في واشنطن وبتاريخ 15 تشرين ثاني/ نوفمبر 2008م وما نتج عنها من قرارات كانت غير موفقة حيث أن الأزمة زادت في شدتها وعمت تداعياتها السلبية جميع أنحاء العالم وعليه فإن الحل لهذه الأزمة يتطلب أن يكون عالمياً مع إحداث تغيرات جذرية في أسس النظام المالي الاقتصادي الرأسمالي العالمي. وقد انطلقت الأزمة الراهنة من الولايات المتحدة ثم عمت آثارها وتداعياتها معظم دول العالم وذلك من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية والعولمة والتجارة الخارجية.

وقد أشارت أحدث التوقعات الموثقة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن الانكماش العالمي وصل في عام 2009 إلى 2.7% وهو الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية.

وعليه يمكن القول أن الزعماء في قمة مجموعة العشرين في واشنطن لم يتخذوا قرارات حاسمة تهز أركان الاقتصاد في بلدانهم كما كان يتوقع المراقبون بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة الدولة الأقوى سياسياً واقتصادياً وهي الولايات المتحدة تستعد للخروج من البيت الأبيض وتسليم السلطة إلى رئيس منتخب وهو الرئيس أوباما وعليه فإنه ليس بمقدورها المشاركة في صياغة سياسات كبرى جديدة علماً بأن هذه الإدارة ساهمت في دفع الأمور إلى الأسوأ ونحو الكارثة من خلال طيشها في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري.

ولكن هذه القمة لم تعطي إذن صاغية للدعوات التي نادى بها عدد من المشاركين في القمة بإنشاء هيئة رقابية عالمية تتولى منع الانفلات في أسواق رؤس الأموال. وعليه فخطوة من هذا النوع تخرج عن نطاق الالتزام باقتصاد السوق، وتكسر التوازن القائم بين الدولة والسوق لصالح الدولة وتحتاج هذه الخطوة إلى تفعيلها قوى سياسية واجتماعية على المستوى العالمي. وإذا كان من حضور لليبرالية الديمقراطية في هذا المجال فهو أن يتمسك المسؤولون السياسيون بمصالح ناخبيهم ومعظمهم من الطبقة البرجوازية والوسطى واللتين لا تريان من زيادة تدخل الدول في اقتصاد السوق أي فائدة.

إن دعوة رئيس وزراء بريطانيا جوردن براون لعقد مؤتمر بريتون وودز-2 تعبر عن قناعة دولية على مستوى الحكومات والشعوب للبحث عن نظام اقتصادي سياسي عالمي جديد يكون بديلاً للنظام الذي تأسس في بريتون وودز – 1 عام 1944، ولكن دعوته لا تطالب بإلغاء النظام الرأسمالي ولكن تؤكد تصميماً رأسمالياً على وضع قواعد لنسخة جديدة من الرأسمالية بعد انهيار نسختها الليبرالية والنيوليبرالية الأمريكية، بينما تطمح شعوب العالم الفقيرة والجوعى والعاطلين عن العمل إلى نظام بديل ينهي هيمنة وتسلط القطب الأمريكي الأوحد الذي ينهب خيرات وثروات العالم وكذلك هيمنة صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات الأخرى التي أوجدها بيرتون وودز-1 وهي مسؤولة عن الهوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء دولاً وشعوباً.

ولا بد من الذكر أن بريتون وودز -1 كان نادياً للأغنياء والمنتصرين في الحرب العالمية الثانية حيث وضع أسس نظام دولي للأغنياء فقط ويخدم مصالحهم في إعادة بناء ما دمرته الحرب التي فجروها بدليل أن الاتحاد الوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية كانت خارج مؤسسات بيرتون وودز-1 وكذلك كانت معظم دول العالم الثالث خاضعة للاستعمار المباشر.

قمة مجموعة العشرين المنعقدة في لندن – 2 نيسان 2009:

اجتمعت قمة مجموعة العشرين في الثاني من نيسان عام 2009 وذلك من أجل مواجهة التداعيات المالية والاقتصادية التي أفرزتها الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة على الاقتصاد العالمي. وكان الهدف من وراء هذه القمة إقرار تنسيق عالمي وإيجاد الحلول لمواجهة تداعيات الأزمة الراهنة على شعوب العالم والاتفاق على قواعد جديدة لترقيع وإصلاح النظام الرأسمالي والقيام أيضاً بتمحيص وتعديل الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في قمة واشنطن 2008م.

وقد تميز اجتماع هذه القمة بأنه كان بداية لتجاوز الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة بصفة خاصة ومجموعة الثمانية بصفة عامة في إدارة النظام الاقتصادي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، كندا، روسيا). وظهر على الساحة العالمية لاعبين جدد وهم الدول الصاعدة الذين أصبح لهم دور في إدارة النظام الاقتصادي العالمي وذلك بسبب نموها الاقتصادي المتصاعد وثقلها الديموغرافي مثل الصين، الهند، البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، السعودية، تركيا، إندونيسيا، إسبانيا، كوريا الجنوبية، جنوب إفريقيا، الاتحاد الأوروبي، وعليه فإن الناتج القومي الإجمالي العالمي لمجموعة العشرين يساوي 90% من الناتج القومي الإجمالي العالمي.

وجرت في القمة مناقشات وجدل تركزت حول نقطتين محوريتين النقطة الأولى وهي وجهة نظر أنجلو سكسونية أي وجهة نظر الولايات المتحدة وإنجلترا وتدافع عنها الولايات المتحدة بدعم من انجلترا وهي تدعو إلى مزيد من الإنفاق المالي وذلك من أجل زيادة الطلب على الاستهلاك والاستثمار مما يؤدي إلى إخراج الاقتصاد العالمي من الركود وهذا ما يؤدي إلى عجز الميزانية وزيادة الميونية.

أما النقطة الثانية فهي التي تبناها الأوروبيون حيث دعت كل من فرنسا وألمانيا إلى أن الجهود يجب أن تتركز أولاً على ضبط ومراقبة وتنظيم المؤسسات المالية وخاصة البنوك وصناديق المضاربة ومواقع الملاذات الضريبية. ويعتبر هذا التوجه أن الإسراف في الإنفاق سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وظهور اختلالات جديدة في الاقتصاد.

ولذلك فعندما يلح الأوروبيون على الحد من الإنفاق الحكومي فهم يعتمدون في بلدانهم على أنظمة الضمان الاجتماعي في تخفيف وطأة البطالة الناتجة عن الأزمة وهذا ما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم (4)

وفيما يلي سنعراض أولويات دول مجموعة العشرين في قمة لندن كل على حده

الأولويات الرئيسية لدول مجموعة العشرين المشاركة في قمة لندن	إجراءات ضد الحمائية	إصلاحات تنظيمية	إجراءات ضد الملاذات الضريبية	إصلاحات صندوق النقد الدولي	دور أقوى للاقتصادات الناشئة	حوافز جديدة
الأرجنتين		√	√		√	
أستراليا					√	
البرازيل	√	√			√	
بريطانيا	√	√	√	√		√
كندا	√	√		√		
الصين	√	√		√	√	
الاتحاد الأوروبي		√		√		
فرنسا		√	√			
ألمانيا		√		√		
الهند	√				√	
إندونيسيا				√	√	
إيطاليا		√				
اليابان		√				√
المكسيك	√			√	√	
روسيا		√	√	√		
السعودية				√		
جنوب إفريقيا					√	
كوريا الجنوبية	√	√				
تركيا	√			√	√	√
الولايات المتحدة		√	√			√

المصدر: نيو ريبوبلك   رويترز: الشرق الأوسط

وقد ركز البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين في لندن على المحاور الرئيسية التالية:

(1) صندوق النقد الدولي والتحفيز المالي: تم زيادة حجم الموارد المالية المتاحة لصندوق النقد الدولي بمقدار ثلاثة أضعاف حتى تصل إلى 750 مليار دولار أي من 250 مليار دولار إلى 750 مليار دولار، وتخويله أيضاً إصدار حقوق سحب خاصة تصل قيمتها إلى 250 مليار دولار، واستخدام الموارد الإضافية من مبيعات الذهب بصندوق النقد الدولي (6 مليار دولار) من أجل تمويل الدول الأشد فقراً. والغرض من ضخ هذه الأموال في صندوق النقد الدولي هو منح المال للحكومات التي تعاني من تعثر مالي. وفي مقابل تقديم المزيد من الأموال إلى الصندوق سوف تتطلع دول مثل الصين والسعودية إلى الحصول على دور أكبر في تحديد كيفية إدارة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأنه يوجد لديهما فائص من احتياطي العملات الصعبة يقدر في الصين بـ 2.4 تريليون دولار.

بالإضافة إلى ذلك يقدم 100 مليار دولار على الأقل في صورة قروض إضافية بواسطة البنوك التنموية متعددة الأطراف و 250 مليار دولار تقدم لدعم تمويل التجارة الدولية من خلال الوكالات المتخصصة في مساعدة الصادرات والاستثمار وكذلك من خلال بنوك التنمية العالمية والإقليمية وعليه فإن مجموع ما ضخ من موارد جديدة في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك التنموية يساوي 1.1 تريليون دولار.

وأكد البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين المنعقدة في لندن أن مجموع الاعتمادات المخصصة لتنشيط وتحفيز وتنمية الاقتصاد العالمي ستصل في نهاية عام 2010 إلى ما يقارب من 5000 مليار دولار وهو أكبر مبلغ اعتمد في تنمية وتنشيط الاقتصاد العالمي في التاريخ.

وكما ذكرنا سابقاً فإن الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا وفرنسا تعارضان دعوات الولايات المتحدة وبريطانيا في مزيد من الإنفاق المالي لتحفيز الاقتصاد. ويجادل الأوروبيون بأنهم اتخذوا خطوات كافية مع خفض الضرائب ومعدلات الفائدة وإطلاق خطط تحفيزية تمثل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي أي ما يعادل 400 مليار يورو ولسنتي 2009 و 2010م.

وقامت واشنطن بالرد بإطلاق خطة إنعاش قيمتها 787 مليار دولار وهي تساوي 5.5% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي وهذه الخطة تبرز الحاجة إلى مزيد من الإنفاق نظراً إلى حجم الركود العالمي.

(2) إصلاح وتنظيم المؤسسات المالية: ذكرنا سابقاً أن جهود الأوروبيون وعلى رأسهم فرنسا وألمانيا في قمة العشرين كانت متركزة على ضبط وتنظيم ومراقبة المؤسسات المالية وعليه فإن المؤتمرون أشاروا في بيانهم الختامي إلى أن الإخفاقات الكبرى التي وقعت في القطاع المالي وخاصة في مجال التنظيم والإشراف الماليين كان سبباً رئيسياً وراء وقوع الأزمة المالية العالمية الراهنة وعليه فإنهم عازمون على بناء إطار للعمل الإشرافي والتنظيمي للقطاع المالي المستقبلي بحيث يكون أقوى وأكثر تماسكاً على مستوى العالم ويدعم النمو العالمي المستدام ويلبي حاجات قطاع الأعمال والمواطنين. كما اتفق الجميع على أن تكون التنظيمات المالية الداخلية قوية ومتعاونة كلياً مع بعضها البعض على مستوى العالم وكذلك اتفق على وضع معايير دولية يتطلبها النظام المالي العالمي. ويجب أن تلعب الأمور التنظيمية والإشرافية دوراً في تعزيز الملكية والنزاهة والشفافية، وتحمي النظام المالي من المخاطر المحدقة به، وتكبح الدورات المالية والاقتصادية بدلاً من تضخمها، وتوقف أيضاً جماح التمويل عالي المخاطر، وتكبح المجازفات المفرطة، وعلى المنظمون والمشرفون أن يقوموا بحماية المستهلكين والمستثمرين ودعم انضباط السوق والمنافسة والدينامية ومواكبة وتيرة الابتكار في السوق وخفض نسبة الفائدة.

واتفق زعماء الدول العشرين على وجوب التخلص من الأوراق المالية السامة وغير المستقرة والديون المعدومة من موازنات المصارف في دولهم وأنه من الضروري أن تقوم الدول بضخ المزيد من المال في المصارف لإعادة تدفق القروض كعادتها من جديد. وإنشاء نظام إنذار مبكر وبدور فعال لصندوق النقد الدولي في هذا المجال وذلك من خلال التعاون عبر الحدود للمراقبين المصرفيين.

ووافق الجميع على إنشاء هيئة جديدة للاستقرار المالي ذات تفويض مدعوم لكي تخلف منتدى الاستقرار المالي على أن تضم دول مجموعة العشرين كلياً وأعضاء منتدى الاستقرار المالي وإسبانيا والمفوضية الأوروبية وأن تضلع بالمهام التالية:

أ) خلق التعاون بين هيئة الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي من أجل تشخيص المخاطر المالية التي يتعرض لها الاقتصاد الكلي وإطلاق تحذير مبكر من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لكبح جماحها.
ب) إعادة صياغة للنظم المالية حتى تتمكن السلطات من تحديد المخاطر واتخاذ الحيطة المتعلقة بتطبيق التنظيمات والإشراف على المؤسسات والأدوات والأسواق للمنظومة ككل. وسوف يشمل هذا الإجراء وللمرة الأولى صناديق التحوط.
ت) إقرار المبادئ الجديدة الصارمة لهيئة الاستقرار الاقتصادي حول الأجر والتعويض وتطبيقها عملياً، ودعم المسؤولية الاجتماعية المشتركة لكل الشركات.
ث) التأكد من حصول المعافاة في القطاع المالي وعندها يجب العمل على تحسين نوعية رأس المال في النظام المصرفي وكميته وتماسكه الدولي. ويجب عدم استخدام القدرات المالية المفرطة وتكوين احتياطي من الموارد المالية في الأوقات المناسبة.
هـ) اتخاذ إجراءات ضد الكيانات الغير متعاونة بما في ذلك الملاذات الضريبية.
(3) الملاذات الضريبية وبعد انفضاض أعمال القمة قام رئيس الوزراء البريطاني بعقد مؤتمر صحفي قال فيه "لقد اتفق القادة على وضع نهاية للملاذات الضريبية الآمنة، فعصر السرية المصرفية قد انتهى، إذ سنعمل على تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية" وأضاف براون "إن المشاركين في القمة اتفقوا أيضاً على أن يصار فوراً إلى نشر قائمة بالدول التي لا تبدي تعاوناً في مجال التهرب الضريبي وبالتالي فضحها أمام الرأي العام".
وقد قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية العالمية وفي أعقاب مؤتمر لندن وبشكل عاجل بنشر لائحة بأسماء هذه الملاذات الضريبية غير المتعاونة في قائمتين الأولى سوداء وتضم الدول التي لا تحترم المعايير الدولية والثانية رمادية وتشمل البلدان التي أعلنت عن قبولها بمعايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لكن لم تنفذها بعد، وتضم القائمة السوداء أربعة دول أما الرمادية فتضم 39 دولة.
(4) التجارة الدولية والحمائية: إن نمو التجارة الدولية قد عزز الرخاء على مدى نصف قرن ولكنه وفي الوقت الحاضر بدأ يتراجع لأول مرة منذ 25 عاماً فانخفض الطلب بصفة عامة وذلك بسبب الإجراءات الحمائية المتزايدة وإيقاف الائتمان للتجارة. ولا بد من الذكر أن انتعاش التجارة العالمية والاستثمار هما عاملان رئيسان في استعادة النمو الاقتصادي العالمي لعافيته. وتعهد الرؤساء في قمتهم بعدم تكرار الخطأ التاريخي الذي كانوا يستخدمونه في الماضي وهو تطبيق الحماية. وأكد الرؤساء في قمة لندن بالالتزام بما أقر في واشنطن من الإحجام عن وضع قيود جديدة على الاستثمار أو تجارة السلع والخدمات أو فرض قيود على الصادرات أو تطبيق إجراءات منظمة التجارة العالمية التي لا تتوافق وتحفيز الصادرات ويلتزم القادة بتمديد تعهداتهم حتى نهاية عام 2010م. وتعهدوا أيضاً بخفض أي تأثير سلبي على سياساتهم المالية الداخلية ودعم القطاع المالي وأنهم لن يعودوا إلى مبدأ الحماية المالية وخصوصاً تلك الإجراءات التي تحد من تدفق رؤوس الأموال العالمية ولا سيما في الدول النامية. وقام الرؤساء بإبلاغ منظمة التجارة العالمية بهذه المعايير التي تم اتخاذها. وكذلك قام الزعماء بدعوة منظمة التجارة العالمية والجهات العالمية الأخرى بتفويضها بالقيام بمراقبة التزام دول العشرين بتلك المشروعات والتعهدات التي

قطعتها على نفسها وعلى أساس ربع سنوي وتقديم التقارير عنها علانية. وفي أثناء ذلك تعهد قادة القمة باتخاذ الخطوات اللازمة قدر استطاعتهم بتعزيز وتسهيل التجارة الدولية والاستثمار.
كما تعهد المؤتمرون بعدم فرض تعرفات وحصص جديدة على التجارة حيث يقول البنك الدولي أن 17 من أصل 20 دولة في مجموعة العشرين فرضت هذه التعرفات والحصص.
وضمن الرؤساء توفير 250 مليار دولا على الأقل في السنتين التاليتين لدعم تمويل التجارة عن طريق وكالات الاستثمار واعتمادات الصادرات والمصارف التنموية المتعددة الأطراف وذلك من أجل إنعاش التجارة العالمية وإعادة تدفق التمويل التجاري من جديد.
إن من توجهات منظمة التجارة العالمية هو تحرير التبادل التجاري على مستوى العالم وهي تتكفل بفضح جميع الإجراءات الحمائية التي تقوم بها بعض الدول. وقد التزمت قمة العشرين بلندن بفتح جولات جديدة لمفاوضات جديدة من أجل متابعة تحرير التبادل التجاري الدولي. وأبدى القادة التزامهم بالتوصل إلى نتائج طموحه ومتوازنة في جولات الحوار التي تجريها منظمة التجارة العالمية في الدوحة وفي قطر.
ومع توقع منظمة التجارة العالمية أن تنكمش التجارة العالمية بنسبة 9% في عام 2009م، إلا أنها أفادت بأن الكتلتين التجاريتين الكبيرتين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تتعاملان بالعوائق الحمائية وتزيدانها وفي نفس الوقت تتكلمان عن تحرير التجارة. وفيما يتعلق بالدول الناشئة والتي تعتمد اقتصادياتها على الصادرات ومنها البرازيل الذي عبر رئيسها لويس إيناسيو لولا دا سيلفا من أن المصرفيين البيض ذوي العيون الزرق هم السبب في وقوع الأزمة الراهنة.
وبالرغم من النداء التي وجهته قمة العشرين بواشنطن في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2008م إلى منظمة التجارة العالمية لإنهاء جولة الدوحة من محادثات التجارة الحرة بنهاية عام 2008م، إلا أنه بدأ من المستحيل إنهاء سبع سنوات من المفاوضات الشاقة وذلك بسبب خلافات جادة بين الكونغرس الأمريكي والصين.
(5) العملات: لم تجد دعوة الصين الأخيرة بوجود عملة جديدة تحل محل الدولار أو على الأقل تعمل إلى جانبه قبولاً عاماً في قمة العشرين بلندن ولكن هذا الموقف عبر عن قلق الصين بخصوص ما تملكه من سندات الخزينة الأمريكية الصادرة بالدولار.
ومن المعروف أن الصين يتوفر لديها فائض من احتياطي العملات يقدر بحوالي 2.4 تريليون دولار، ويتوفر لديها أيضاً فائض في الميزان التجاري، وعليه فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى بحاجة إلى الأموال الصينية والعربية للتخفيف من تداعيات الأزمة.
(6) صناديق التحوط: خشي الأوروبيون قبل انعقاد قمة مجموع العشرين بلندن أن تسعى واشنطن خلال القمة إلى الاكتفاء بحد أدنى من القيود على تعزيز الرقابة المصرفية وخاصة بعد الثغرات الكبيرة التي أظهرتها الخطة الأمريكية الأولية لإنقاذ المصارف.
بالإضافة إلى ذلك فإن الضغوط الفرنسية والألمانية اضطرت كلاً من واشنطن ولندن إلى اللجوء إلى تنظيم ما يسمى النظام المصرفي "الظل" الذي يشمل صناديق التحوط.
وكان الأوروبيون يهدفون إلى رصد صناديق التحوط وتنظيمها أما الولايات المتحدة فهي مصممة على شن حملة في هذا المجال قائلة أنها تقبل بتنظيم صناديق التحوط ولكنها تريد أن تكون سيدة المعايير التنظيمية القادمة.

وكان من المتوقع الإعلان في القمة عن فرض مراقبة صارمة على صناديق التحوط وصناديق الأسهم الخاصة وأن تسعى الحكومات إلى كبح جماح أنشطة ما يسمى بنظام مصرفية الظل.
وتضمن البيان الختامي لقمة العشرين بلندن دعوة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتوسيع الرقابة على جميع المؤسسات المالية والمصرفية بما فيها صناديق التحوط.
(7) توصلت قمة لندن إلى تحديد أجور ورواتب ومكافآت وعمولات الإداريين والوسطاء في المؤسسات المالية حيث ساهمت هذه المداخيل المبالغ فيها إلى الإسهام في فشل هذه المؤسسات ووقوع الأزمة المالية العالمية الراهنة, وأوعزت القمة إلى البنوك المركزية في كل قطر على أن تتابع المؤسسات المالية التي تنهج سياسة الغلو في زيادة مداخيل العاملين فيها واتخاذ إجراءات جديدة وشديدة في نفس الوقت لإيقاف هذه الظاهرة.
وبالرغم من القرارات والإجراءات التي اتخذت على مستوى إقليمي أو على مستوى دولي من أجل معالجة آثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة في معظم دول العالم إلا أن هذه الإجراءات لم توفق في كبح جماح الأزمة الحالية والحد من تداعياتها والدليل على ذلك قيام دول عديدة حالياً باتخاذ إجراءات تقشفية حتى لا تصل إلى شفير الهاوية مما دفع شعوبها للنزول إلى الشارع والتعبير عن سخطهم ضد هذه الإجراءات وهذا ما حدث في دول عديدة منها اليونان وفرنسا وإنجلترا وألمانيا ودول أخرى. وعليه فإن هذه الأوضاع تؤشر على أن أسباب الأزمات المالية الاقتصادية الدورية الحالية تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي وتناقضاته الكثيرة نذكر منها على سبيل المثال الخلل الملازم للنظام بين العرض والطلب كنتيجة نمو القوى الإنتاجية وذلك بسبب تراكم القيمة الفائضة في أيدي الرأسماليين مما يؤدي إلى زيادة كميات الإنتاج المطروحة في الأسواق علماً بأن نمو الطلب الحقيقي على الإنتاج يكون بوتيرة نمو أقل من نمو القوى الإنتاجية مما يؤدي إلى وجود فائض في رؤوس الأموال وهذا ما يؤدي إلى خفض المداخيل وانتشار البطالة ليس بسبب انخفاض الإنتاج المادي بل على العكس من ذلك لأنه ازداد بصورة تخطت بكثير القوة الشرائية المتوفرة حيث لم يعد ممكناً بيعه بالكامل.
وقد أجمع العديد من الباحثين والمحللين الاقتصاديين على أن الأزمة الحالية هي الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. وأن أسباب هذه الأزمة تعود إلى طبيعة النظام الرأسمالي وأن اندلاعها أدى إلى انهيار الكثير من المؤسسات المالية والمصارف في العالم فهي وبدون أي شك تعني فشل ونهاية عصر الرأسمالية العالمية والتي تعتمد في جني أرباحها الخيالية على المضاربة وقد نشرت إحصائية تفيد أن قيمة الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية العالمية في وقت ما بلغت 40 ضعفاً من قيمة الأصول العينية العالمية وهذا دليل على أن الرأسمالية المالية العالمية تدير الأنشطة المالية الاقتصادية العالمية بعقلية المقامرين في كازينوهات القمار وهذا ما ينطبق على قواعد اقتصاد السوق والاقتصاد الحر.

الفصل التاسع

حرب العملات العالمية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم اقتصادياً واستخدم الدولار في تسوية المعاملات التجارية الدولية وكعملة احتياطية نقدية لمعظم دول العالم ولكن بعد وقوع الأزمة المالية العالمية الراهنة تغيرت مكانة الدولار في الاقتصاد العالمي وعلاقته بالعملات الأخرى. وقامت الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على الصين لكي تقوم برفع سعر صرف عملتها "اليوان" ، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الصينية المصدرة إلى الأسواق الأميركية. وكذلك قامت اليابان بكبح سعر صرف عملتها (الين) من الارتفاع حتى لا يقع ضرر بصادراتها علماً بأن الولايات المتحدة تدخلت في أسواق الصرف الأجنبي من أجل رفع سعر صرف الين الياباني. وتدخلت البرازيل أيضاً من أجل إيقاف صعود عملتها. وتعرض اليورو إلى نكسات قاسية وخاصة بعد أزمة الديون اليونانية. وعليه فإن جميع هذه الوقائع تعني حرب عملات عالمية تتسع يوماً بعد يوم، وهذا ما يعني أيضاً اللجوء إلى تعزيز تنافسية صادرات الدول من خلال تخفيض قيمة عملاتها.

وهناك مشكلة أخرى تزيد من حجم المشاكل التي تواجه أسعار صرف العملات العالمية. وهذه المشكلة هي تدفق رؤوس الأموال إلى اقتصاديات الدول الناشئة حيث أن الأزمة المالية العالمية الراهنة أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وارتفاعه في الدول الناشئة. والمشكلة تكمن في أن هذه التدفقات تؤدي إلى رفع سعر صرف عملات الدول المستقبلة لتدفقات رأس المال مما يضعف تنافسية صادراتها في الأسواق العالمية وهذا ما يضطر الدول الناشئة إلى التدخل في أسواق الصرف لتخفيض سعر عملاتها.

ولذلك فإن العالم يجد نفسه في خصم حرب عملات دولية وخاصة بعد أن اتخذ الكونغرس مشروع قرار لمعاقبة الصين بسبب سعر صرف عملتها المنخفض وردت الصين على قرار الكونغرس بالرفض القوي والتحذير من أن السلوك الأمريكي لن يكون له آثار سلبية على أكبر إقتصادين (الصين وأمريكا) وإنما على الاقتصاد العالمي بأكمله.

وتوصلت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبالغ عددهم 187 دولة في اجتماعهم في واشنطن إلى تسوية خجولة حول سعر صرف العملات وذلك بتكليف الصندوق على القيام بمراقبة العملات.

ودعا دومينيك ستروس – كان المدير العام لصندوق النقد الدولي في المؤتمر الدولي المنعقد في يالطا (جنوب أوكرانيا) إلى التعاون لتجنب حرب عملات قد تحول دون تحقق الانتعاش الاقتصادي العالمي وإدخال العالم في أزمة جديدة. ودعا أيضاً إلى استئناف الحوار لمكافحة اختلال التوازنات العالمية. وأضاف ستراوس في مؤتمر يالطا قائلاً "نرى في العالم إمكانية اندلاع حرب للعملات" حيث ستدفع خلالها العديد من الدول في سباق لتخفيض قيمة عملاتها. وكذلك أعلن وزير المالية البرازيلي في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر عام 2010م أن العالم يجد نفسه في وسط حرب دولية للعملات.

ولا بد من الذكر أن تقارير صندوق النقد الدولي ستشمل تقارير حول انعكاسات السياسات الاقتصادية لبعض الدول على الدول الأخرى مثل معرفة الآثار السلبية التي تخلفها ضخ آلاف

المليارات من الدولارات في النظام المالي الأمريكي على اقتصاديات الدول الأخرى أو إلى أي حد يتسبب إبقاء سعر منخفض لصرف اليوان في الإضرار بصناعات دول أخرى غير قادرة على منافسة الأسعار الصينية.
وفي الواقع أن سعر اليوان الصيني وسعر الدولار الأمريكي لا يعكسان قيمتهما الحقيقية. حيث تقوم الحكومة الأمريكية بضخ كميات ضخمة من السيولة في السوق الأمريكية مما يؤدي إلى مفعول تخفيض في قيمة الدولار. أما اليوان الصيني فإن الحكومة الصينية تبقي على سعر صرفه منخفضً للإبقاء على أسعار منخفضة لصادراتها ومركز تنافسي قوي لبضائعها في الأسواق العالمية.
وقد واصل سعر صرف الين الياباني ارتفاعه حتى وصل إلى ذروة جديدة لم يصل إليها في 15 عاما وقامت اليابان في شهر أيلول/ سبتمبر عام 2010 والتي يساورها القلق من أن يضر صعود الين بقطاع التصدير بالتدخل في سوق العملة للمرة الأولى منذ ست سنوات مما أثار انتقادات من نظرائها في مجموعة السبع.
وإذا كانت الصين والولايات المتحدة والبرازيل وفرنسا وألمانيا والدول الكبرى الأخرى مستنفرة في حرب العملات العالمية بحيث أن كل دولة تقوم بحسابات الربح والخسارة والمتعلقة بعملتها وتحرص على تحقيق مصالحها فإن السؤال الذي يطرح نفسه ما هو الحيز الذي تحتله المنطقة العربية في حرب العملات العالمية؟ والجواب على هذا السؤال أن دورها ليس فاعلاً. وبالرغم من أن الدول العربية وعملاتها لا تلعب دوراً مباشراً في حرب العملات العالمية إلا أنها لا تسلم من آثارها السلبية وقد تكون الإصابات موجعة جداً، فأي خلل يحدث في أسواق العملات العالمية سيكون له انعكاسات على الأسواق العربية، فإذا أصيب الدولار بنكسة ما فسيكون له ارتدادات مباشرة على جميع عملات الدول العربية المرتبطة بالدولار، ويعتبر الدولار أيضاً كعملة احتياط رئيسية عالمية، فأي تأثير يقع عليه سلباً أو إيجاباً سيكون له انعكاس على مداخيل وقوة وصلابة الاقتصاديات العربية وذلك لأن صادرات الدول العربية ومنها النفط تدفع بالدولار الأمريكي.
ولا بد من الذكر أن الدولار قد تعرض إلى أزمات في سبعينات القرن الماضي مشابهة لأزمته الثانية الحالية وقد استطاع أن يستعيد عافيته. ولكن من الصعب على الولايات المتحدة أن تعيد الدولار الذي يعاني من الأزمة المالية العالمية الحالية إلى مكانته التي كان عليها في العشرين سنة السابقة للأزمة الحالية. وهناك دول واقتصاديون يطالبون بإشراك عملات أخرى للدولار في تسوية المعاملات الدولية. ولا بد من الذكر أن الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة هي الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.
ومن المعروف أن الأزمة المالية بدأت في الولايات المتحدة بظهور الفقاعة العقارية في شهر أيلول/ سبتمبر من عام 2008م وما زالت الأمور تسير من سيء إلى أسوأ. وتوقع الخبراء الماليون والاقتصاديون في شركة غولدمان أندساكس وكما نشر أيضاً في صحيفة الهيرالد تريبيون أن النصف الثاني من عام 2010م سيكون أسوأ من النصف الأول من نفس العام من حيث تداعيات الأزمة الراهنة في الولايات المتحدة والعالم.
وتوجد أمور عديدة تجعل من الصعب على الدولار استعادة مكانته السابقة كعملة تجارة عالمية وعملة احتياط نقدية عالمية ومنها حجم المديونية الأمريكية والتي تقارب من حجم إجمالي الناتج القومي الإجمالي الأمريكي وكذلك تراجع الأسعار كما حدث في القطاع العقاري الأمريكي

وتضافره مع تراجع العمالة حيث تبلغ نسبة البطالة في أمريكا 10% من عدد السكان وأيضاً ظهور منافسان اقتصاديان حقيقيان خطيران للولايات المتحدة على الساحة الدولية وهما الصين والاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى العجز الدائم في الميزان التجاري في الولايات المتحدة أي أنها تستورد أكثر مما تصدر أي أن خروج رؤوس الأموال أكثر من تدفقها إلى الداخل. وعليه فإن جميع هذه الأمور تجعل من الصعب على الدولار أن يستعيد مكانته في الساحة الدولية كما استعادها في سبعينات القرن الماضي حيث لم تكن آنذاك الصين منافس قوي على الساحة الدولية وحتى الدول الأوروبية لم تكن قد توحدت. وبالتالي فإن حجم الضغط الذي يتعرض له الدولار في الوقت الحالي أكبر بكثير من الوقت السابق.

ونظراً لأن النظام الاقتصادي في أمريكا غير مستقر في أساسياته فإن الكثير من الناس يدعون إلى إيجاد طرق بديلة يعالج من خلالها نظام الدولار الأمريكي. وفيما يتعلق بهذا الشأن فقد صدر تقريران عن بعض هيئات الأمم المتحدة وكان الأول في عام 2009 والثاني في عام 2010م يؤكدان أن الدولار الأمريكي يجب أن لا يستمر كعملة احتياط نقدي دولي وكعملة تبادل تجاري دولي وحيدة في العالم بل لا بد أن يستبدل هذا النظام بنظام أكثر استقراراً وأكثر ضماناً لمصالح الدول والشعوب.

ولكن العقبة التي تقف في طريق هذا المشروع الإصلاحي هو أن كثيراً من الدول يتوفر لديها احتياطات كبيرة جداً من الدولار الأمريكي وتخشى إذا تراجعت قيمة الدولار كثيراً فإنها تتعرض إلى الخسارة والصين واحدة من هذه الدول ويتوفر لديها احتياطي نقدي يقدر بـ 2,4 تريليون دولار.

وكانت أمريكا تعمل حساباتها على أن تكون الرابحة في حالة صعود الدولار أو هبوطه ولذلك فإن روسيا والصين أثارتا سؤالاً لماذا نحن ندفع فاتورة التقلب في سعر صرف الدولار وأيضاً لماذا يعطي الوضع الدولي الحالي أمريكا الحق في طبع أوراق الدولار وتصديرها إلى الأسواق مقابل العجز في ميزانيتها العامة وميزانها التجاري. وفي ظل هذه الأوضاع الاستغلالية كان من الواجب على الأمم المتحدة أن تتحرك ولكن بدلاً من ذلك قامت منظمة الأنكتاد في جنيف وهي منظمة دولية ترعى شؤون الدول النامية بالدرجة الأولى بالإجابة على التساؤلات التي أثارتها الصين وروسيا وقالت يجب أن لا يكون الدولار العملة الوحيدة التي تستخدم كعملة احتياط ولا حتى كعملة قياس للعملات الأخرى وهذا ما أثار غضب الولايات المتحدة مدعية بأنه يمس بمصالحها الإستراتيجية، وقد تم لاحقاً أن اتخذت الأمم المتحدة والمستشار الاقتصادي لسكرتير عام الأمم المتحدة رأياً يتجسد في أمرين: الأمر الأول يتلخص في مراعاة أمريكا حتى لا تتحمل كثيراً وذلك من أجل أن تقوم بتعزيز كميات كافية من الدولار إلى العالم. أما الأمر الثاني فهو إيجاد البديل للدولار على أن لا تكون هذه العملية فورية وإنما بالتدريج ولذلك فإنهم اقترحوا العودة إلى عملة دولية خرجت من رحم صندوق النقد الدولي وسميت بوحدات حقوق السحب الخاص كبديل للدولار حيث كانت موجودة وطبقت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ولكنها اختفت عندما عاد الدولار واستعاد تألقه بعد التراجع الذي ألم به في سبعينات القرن الماضي.

أما الدكتور سونغ هونغ بينغ وهو أمريكي من أصل صيني وألف كتاباً بعنوان "حرب العملات العالمية" وصدر هذا الكتاب في عام 2008 وكتب فيه الكثير من خيارات الصين وبدائل الدولار وحرب العملات ويكتب الدكتور بينغ في كتابه أيضاً أن الصين تمتلك كميات كبيرة من الدولارات

الأمريكية كاحتياطي نقدي تبلغ قيمتها 2,4 تريليون دولار ويعتقد والقول لبنغ أن الشعب الصيني بدأ يشعر بالقلق على سلامة هذه الأصول وأن المزيد من الناس في الصين يقترحون وجود نظام بديل للعملة الأمريكية التي تعتبر عملة الاحتياط الوحيدة في العالم.
ويعتقد بينغ أن الكثير من الناس يقترحون وجود بدائل تحل محل العملة الأمريكية بصفتها عملة الاحتياط الوحيدة في العالم، وأن عدد البدائل المقترحة وهي كالتالي وأولها حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي وهذا مفهوم قديم ومتعارف عليه في السابق، أما البديل الثاني أو المقترح الثاني فهو سلة عملات لدول كثيرة منها اليورو والدولار والين الياباني واليوان الصيني وغيرها من العملات، وأما البديل الثالث فهو الذهب والذي يتمتع بثقة الناس.
ويجمع بعض المحللين الاقتصاديين المشاهير على وجود خيارين إما الذهب وإما سلة من العملات المدعومة باقتصاديات كبيرة وقوية مثل الدولار واليورو واليوان والين الياباني.
ويقول سونغ هونغ بينغ بأن الصين في الوقت الحاضر تعتمد بشكل كبير على الدولار وهذه حقيقة واقعية لا شك فيها وأن الصين ليس لديها خيارات كثيرة باتجاه الدولار، ويمكن أن تتوجه الصين إلى اليورو أو اليوان ولكن معظم أصولها الاحتياطية يتكون من الدولار الأمريكي وعلى المدى الطويل فإن هذه الأصول يمكنها أن تخسر من قيمتها وعليه فإنه يجب على الصين أن تقوم بتنويع احتياطاتها من الأصول الأجنبية. وهذا يعتمد على سرعة التحرك الصيني وحجمه ويضيف بينغ إن الذهب خيار جيد للصينيين لكي يقوموا بتنويع احتياطياتهم من العملة الأجنبية.
ويكتب الدكتور سونغ هونغ بينغ في كتابه حرب العملات إن العملة هي أهم شيء في التاريخ ومن الممكن أن تؤدي إلى توزيع الثروة ومن يمكنه أن يتحكم في العملة يستطيع أن يتحكم في العالم.
ويقول بينغ لقد قمت بدراسة القوى التي تحكمت بالعملات في 300 سنة الماضية وهي البنوك المركزية التي تتحكم في وقتنا الحاضر في قضايا العملات وهي مستقلة تماماً في اتخاذ قراراتها ولا ترفع تقارير إلى الجهات المسؤولة في الدولة مثل الرئيس والكونغرس وليست مسؤولة أمام الشعب وهي مستقلة استقلالاً تاماً ومسؤولة عن نفسها. ويذكر بينغ في كتابه "حرب العملات العالمية" بأنه في المستقبل ستكون ثلاث عملات رئيسية هي الدولار واليورو وعملة موحدة في الدول الآسيوية في خلال العشرين سنة القادمة وهذه العملات الثلاث ستتنافس فيما بينها في الأسواق المالية العالمية.
ويعتقد بينغ أن صندوق النقد الدولي يستعد ليصبح مصرف العالم المركزي الأول ويضيف بينغ قائلاً فإذا كانت هذه خطته فلا أعتقد أنها خطة واقعية.
وفيما يتعلق بخروج الولايات المتحدة الأمريكية من أزمتها الاقتصادية الراهنة فإن السؤال الذي يطرح نفسه هل الولايات المتحدة في الوقت الحاضر قادرة على الخروج من هذه الأزمة وهل يترتب على ذلك عودة الدولار إلى قوته السابقة كعملة أساسية؟ ويجيب على هذا السؤال الاقتصادي سونغ هونغ بينغ قائلاً بأنه يوجد توجهان رئيسيان بهذا الشأن فهناك من الناس من يقول بأن أمريكا والعالم يعيشان في جو من التضخم على الأمد البعيد ومجموعات أخرى تعتقد بأن العالم سيقع في فخ الركود الاقتصادي كما وقع فيه اليابانيون في تسعينات القرن الماضي. ويضيف بينغ أن العقبة التي تعترض طريق الولايات المتحدة هي المديونية العالية ليس فقط في القطاع العام ولكن أيضاً في القطاع الخاص مثل المديونية في قطاع الشراء ومديونية قطاع الاستهلاك أيضاً، وتقدر مديونية القطاع الصحي في المستقبل المنظور في أمريكا بأكثر من تريليون دولار وعليه

فإن هذه العوامل مجتمعة توحي إلى الحكومة الأمريكية بأن ما من بديل أو خيار أمامها سوى تخفيض قيمة الدولار وهذا يعني أن الدولار على المدى الطويل سيخسر الكثير من قيمته ومن قوته الشرائية وبشكل متسارع مما يخلق حالة من عدم الاستقرار للاقتصاد العالمي بشكل عام.
أما بالنسبة للدول الأخرى مثل الصين ودول الشرق الأوسط فعليها أن تتطلع إلى تطبيق آليات لحماية مصالحها فمثلاً مبيعات النفط للدول العربية في منطقة الشرق الأوسط تسعر بالدولار الأمريكي فانخفاض قيمة الدولار تؤدي إلى انخفاض مداخيل هذه الدول، وإذا استمر الدولار في انخفاضه على المدى البعيد فإن هذه الظاهرة تشكل المشكلة الأكبر التي تواجه النظام الاقتصادي الحالي العالمي حيث أن قاعدة العملة ليست مستقرة وتزداد سوءاً وعليه فإن كافة الأطراف يجب أن تفكر في ماذا سيحدث في المستقبل.
في الوقت التي تتعرض فيه الولايات المتحدة إلى أزمة اقتصادية طاحنة وتتعرض عملتها (الدولار) إلى انخفاض مضطرد تحجم في الوقت نفسه الصين عن احتلال موقع يتناسب مع قيمتها الحقيقية كقوة اقتصادية كبيرة في الساحة الاقتصادية العالمية. والسبب في ذلك يرجع إلى الأطباع الصينية في اتخاذ القرارات المبنية على الحيطة والحذر وقد أعطت هذه السياسات نتائج جيدة على أرض الواقع. كما أنها لا تريد أن تبالغ في تقييم حجمها الاقتصادي قبل وقوع الوقت المناسب حتى لا يطلب منها الكثير والذي يتجاوز طاقتها وإمكانياتها وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة بدأت تمارس ضغوطاً على الصين لإجبارها على رفع سعر صرف عملتها اليوان حتى تصبح البضائع الصينية في الأسواق الأمريكية غالية الثمن فيقل استيرادها وتزداد الصادرات الأمريكية إلى الصين في نفس الوقت. ومن الضغوط الأخرى التي تمارسها الولايات المتحدة على الصين هي أن للولايات المتحدة استثمارات ضخمة داخل الصين وأن الصين اعتمدت في نهضتها الاقتصادية على الأسواق الأمريكية وعلى التعاون التكنولوجي الأمريكي وعليه فإن الصين تدرس خياراتها بشكل دقيق وحذر حيث تقع بين خيارين أحلاهما مر وهذا يعني أن الولايات المتحدة تفرض عليها قيوداً وفي نفس الوقت تقوم الصين ومع الزمن ببناء اقتصاد مستقل وقوي وتفكر أن يكون لها عملة قوية ومستقرة مقابل الدولار المتقلب ولذلك فإن الصين لا ترغب في اتخاذ قرارات متسرعة وغير حكيمة تؤدي إلى الخسارة أكثر من الربح.
وأما إذا استمر الدولار في انخفاض قوته الشرائية فإن أمريكا ستخسر نفوذها السياسي والعسكري كما خسرته الإمبراطوريات التي سبقتها في التاريخ. ومن المعروف أن أمريكا لديها مديونية ضخمة تقارب ناتجها القومي الإجمالي وترتفع يوماً بعد يوم وهذا ما يؤدي إلى فقدان ثقة الناس في منظومة العملة لدى الولايات المتحدة وعند الوصول إلى هذا الوضع فمهما تملك أمريكا من قوى سياسية وعسكرية فإنها لا تستطيع إيقاف خسارتها في نظامها المالي وخسارتها في ثقة الناس لتلك المنظومة المالية وخسارتها في قدراتها وقواها الأخرى. وللخروج من هذه الأوضاع السيئة على أمريكا أن يكون لديها خطة مسؤولة لاستعادة ثقة الناس في الدولار الأمريكي وذلك من خلال خفض الإنفاق وخفض المديونية وزيادة الضرائب من أجل موازنة الميزانية وعليه فإنه وفي المنظور القريب سيكون مؤلماً للنظام المالي والاقتصادي في أمريكا ولكن على المدى الطويل فإنه سيمثل حلاً صحيحاً للخروج من الأزمة أو التقليل من تداعياتها.
إن الأوضاع الاقتصادية الحرجة في أمريكا والعالم وتراجع نظام الدولار الأمريكي تمثل فرصة مثالية للصين للانقضاض على الساحة الاقتصادية والساحة العالمية إلا أن هذا الأمر لا يأتي في

الحسبان بالنسبة لها في الوقت الحالي وتفضل الصين أيضاً أن تتبع اليورو لأنه أكثر ثباتاً واستقرارا ولديه فرصة أفضل لأن يعوض الدولار ولكن الصين لا تفكر في الوقت الراهن ببروز عملتها على الساحة الاقتصادية الدولية وربما سيحدث هذا بعد 20 إلى 30 سنة قادمة حيث تكون الظروف مناسبة لوقوع هذا الحدث وليس الآن.

وأخيراً يمكن القول أن الدولار يتعرض إلى أزمة حقيقية ومن المحتمل أن تكون أوضاعه أسوأ في السنوات القادمة ولكن العالم ليس جاهزاً لإسقاط الدولار من موقعه كعملة في التجارة الدولية أو كعملة احتياط نقدية أيضاً ولكنهم ينتظرون حتى تحين الفرصة والوقت المناسب للتخلص منه.

وقام بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بطبع ستمائة مليار دولار وضخها في النظام المالي الأمريكي في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 2010 وسبق هذه الخطوة خطوات ضخ ما يقارب من 2 تريليون دولار في النظام المالي الأمريكي وهذا ما يرمي إلى إنعاش الاقتصاد الأمريكي المتهاوي ولكن هذه الخطوة ستقود إلى خفض قيمة الدولار وترك آثار سلبية على اقتصاديات دول العالم ومنها الدول العربية التي ترتبط نظمها النقدية وأنشطتها التجارية والاستثمارية بالدولار الأمريكي. وفنياً يطلق على عملية الضخ هذه التيسير الكمي أي طبع المزيد من الدولارات وضخها في النظام المالي الأمريكي الذي يعاني من أزمات خطيرة. ولا يتم اللجوء إلى هذه الخطوة إلا في حالات الضرورة القصوى وعندما يستعصي الحل وذلك من أجل تنشيط الاقتصاد وخلق مزيد من فرص العمل وخفض سعر الفائدة المنخفض أصلاً، وإنعاش الاستهلاك وقطاع الأعمال الصغيرة وزيادة الصادرات الأمريكية إلى الأسواق العالمية وهذا ما يحسن من الأوضاع الاقتصادية المتردية ولكن لا بد من الذكر أن التيسير الكمي يرافق بسلبيات من أهمها التضخم حيث يصبح الدولار ضعيفاً جداً لأن الأسعار سترتفع وهذا ما يؤدي إلى صرف المزيد من الأموال على احتياجات الأمريكيين المختلفة. أما المشكلة الثانية فهي أن الدولار ستنخفض قيمته وعليه فإن قدرته الشرائية ستنخفض في دول العالم.

ويقول بعض المحللين الاقتصاديين بأن الأمور في الاقتصاد الأمريكي لن تعود إلى طبيعتها بعد طبع المليارات من الدولارات وضخها وذلك بدون غطاء اقتصاد حقيقي وقد جربت خيارات قبل هذا الخيار مثل خفض سعر الفائدة وإنفاق ما يعادل 2 تريليون دولار حيث لم ينتعش الاقتصاد الأمريكي. وهذا ما يدل على وجود مشاكل هيكلية في الاقتصاد الأمريكي مما دفع قسم كبير من الشركات الأمريكية إلى الرحيل والذهاب إلى الصين والمكسيك ودول شرق أسيا. ويعتقد بعد حصول الحزب الجمهوري على أغلبية في مجلس النواب الأمريكي أن الحرب القادمة هي حرب ضريبية داخلية وليس حرب تتعلق بالسياسة النقدية في داخل الولايات المتحدة. ولا بد من الذكر من أن هبوط سعر صرف الدولار سوف يؤدي إلى هبوط قيمة المديونية الأمريكية الخارجية هبوطاً كبيراً وأن الأرصدة بالدولار الأمريكي الموجودة في الدول الأخرى معرضة للهبوط أيضاً وهذا يصب في مصلحة الولايات المتحدة.

إن ضخ مئات مليارات الدولارات حتى شهر 6 من العام (2011) في الأسواق الأمريكية يؤدي بشكل مباشر إلى إضعاف الدولار وكما هو معروف فإن معظم العملات العربية مرتبطة بالدولار وهذا ما يؤدي إلى تأثر اقتصاديات الدول العربية بهذه العملية. والنتيجة هي أن الأموال العربية المودعة بالدولار الأمريكي في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكذلك الأموال المستثمرة في السندات والأوراق المالية الأخرى وعائدات النفط سوف تشهد قيمتها بالدولار هبوطاً واضحا

وبما أن الدولار لا يمكن أن يستعيد مكانته كعملة سيادية كما كان في السابق وهذا ما يؤدي إلى إثارة سؤال هام هل سيبقى العرب مرتبطين بالدولار وهذا سؤال هام وخاصة دول الخليج؟
وترتبط عملات خمس دول من مجلس التعاون الخليجي هي السعودية والإمارات وقطر والبحرين وعُمان بالدولار حصراً وأما عملة الكويت فترتبط بسلة عملات يشكل الدولار الحصة الكبيرة منها أي ما بين 70 و 80%.
وأكد مدير صندوق النقد العربي والذي يوجد مقره في أبو ظبي قائلاً أن "منطقتنا لا تتمتع بمناعة إزاء حرب العملات بسبب ارتباطها بالدولار" مضيفاً أيضاً أن "حرباً كهذه سيكون لها تأثير على اقتصاديات الدول العربية وخصوصاً بسبب ارتفاع التضخم ومشكلات أخرى كالبطالة مثلاً". أما السعودية فستبقى مرتبطة بالدولار مع إمكانية وجود حيز لتذبذب الريال مقابل الدولار صعوداً وهبوطاً وهذا الحيز سيكون ضيقاً جداً. بالإضافة إلى ذلك فإن دول الخليج الثلاثة السعودية وقطر والإمارات تخاف على عملاتها من المضاربات الحادة وعدم توفر الخبرة الكافية في هذا المجال لديهم وعليه فإنهم على المدى القريب والمتوسط لا يوجد لديهم خيار آخر لفك الارتباط بالدولار.
وقال حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة بأن الليرة اللبنانية ستبقى مرتبطة بالدولار إلا إذا قام المودعون في البنوك بتحويل ودائعهم إلى عملات أجنبية أخرى، وأضاف سلامة أن الدولار لا يزال مفضلاً في الأسواق اللبنانية حيث أن 75% من المبادلات الاقتصادية في لبنان يتم تسويقها بالدولار الأمريكي وأن 66% من الودائع المصرفية هي بالعملات الأجنبية حيث أن 88.9% منها بالدولار الأمريكي.
إن السياسة التي تنتهجها الأنظمة العربية والمتعلقة بارتباط عملاتهم بالدولار هي ليست عفوية حتى وإن بلغت خسائرهم مليارات الدولارات بل إن هذا الارتباط لا يصب في صالح شعوب الأمة العربية.
إن ارتباط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي يؤدي إلى ضعفها وانخفاض قيمة الدولار تؤدي إلى خسارة دول الخليج 20 مليار دولار سنوياً وذلك لأن عائدات النقط تدفع بالدولار ولكن ارتفاع أسعار النفط تعوض جزءاً من هذه الخسارة.
ومن ناحية أخرى فإن ربط أي عملة وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية وأسعار الفائدة بنظائرها في الولايات المتحدة. وهذا ما يؤدي إلى نقل نتائج وتداعيات الأزمة الحالية التي تعاني منها الولايات المتحدة إلى الدول الصناعية والنامية على حد سواء.
إن طرح كميات كبيرة من العملة في الأسواق يؤدي إلى أن تصبح قيمة الأصول أضعاف القيمة الحقيقية لها. ولذلك أصبحت العملات قطعاً من الورق وإذا ما أردت أن تضيف لها قيمة عليك أن تضيف قيمة إلى الدولار. ففي الولايات المتحدة قبل عام 1971 كان يتوفر لديها كميات كبيرة من الذهب وعليه فإن الدولار كان يقاس بكمية الذهب التي تغطيه. ولكن بعد عام 1971 ألغى الرئيس نيكسون الغطاء الذهبي للدولار وفجأة فقد الدولار قيمته الداخلية وأصبح من المهم ربطه بشيء آخر ألا وهو النفط وهذا يعني أنه على الدول المنتجة للنفط أن تبيع نفطها بالدولار الأمريكي وهذا ما أعطى للدولار قيمة بعد عام 1971 ومن هنا بدأت مشاكل الدولار حيث أنه بعد عام 1971 لم يستطع أحد الإشراف على الكمية التي تطبعها الولايات المتحدة من الدولار وأصبحت تعمل ما تريد من أجل السيطرة على الدورات الاقتصادية، وأصبح الدولار العملة الاحتياطية للعالم برمته بالرغم من أنه عملة بدون غطاء من الذهب ويرجع السبب في ذلك إلى نهاية الحرب العالمية

الثانية حيث كان الناتج القومي الإجمالي لأمريكا يساوي نصف الناتج القومي الإجمالي العالمي واحتياطاتها من الذهب يساوي أيضاً نصف احتياطات العالم، وكان الاقتصاد الأمريكي يتمتع بميزة على بقية اقتصادات العالم ولذلك أصبح الدولار عملة الاحتياط الرئيسية في العالم وأصبحت معظم دول العالم في حاجة إلى الدعم المالي الأمريكي وعليه تم القبول بالدولار كعملة احتياط رئيسية وسيطرة الولايات المتحدة على العالم بهذه الطريقة.
استخدم الدولار الأمريكي في تبادلات النفط فترة طويلة قبل العام 1971 ولكن بعد العام 1971 لعب هنري كيسنجر دوراً أساسياً في إعادة تدوير الدولار مع النفط وذلك من خلال اللقاءات والمفاوضات السرية مع حكومات الشرق الأوسط المنتجة للنفط وتم الاتفاق على أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم الأمن والحماية للأنظمة التي تحكم المنطقة في مقابل أن يبقى الدولار هو العملة الوحيدة التي يتعامل بها في مجال النفط وفي هذه الحالة يصبح النفط هو الغطاء للدولار ويحل محل الذهب الذي كان يستخدم كغطاء للدولار قبل عام 1971. ونستطيع القول أن النفط منذ عام 1971 وعلى وجه الخصوص النفط يعطي الدولار الأمريكي القيمة المالية التي يتمتع بها في الأسواق العالمية والدليل على ذلك أن الصين تحوز على 2.4 تريليون دولار كاحتياطي نقدي وهذا احتياطي ضخم تضطر الصين للاحتفاظ به بسبب حاجتها لشراء النفط. ويمكن القول أن بلداناً كثيرة تحتفظ بالدولار بسبب حاجتها للنفط أيضاً. وإذا افترضنا أن بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط قررت استبدال الدولار بعملة أخرى مثل اليورو لبيع وشراء النفط فإن البلدان التي يوجد لديها احتياطات هائلة من الدولار الأمريكي فإن عليها أن تعيد النظر بسياساتها.
وإذا تجرأ حكام الدول العربية المصدرة للنفط أن يستبدلوا العملة التي يسعر بها النفط وهي الدولار بعملات أخرى مثل اليورو، الفرنك السويسري، اليوان الصيني، أو أي عملة أخرى. فإن القيام بعملية من هذا النوع سوف تحدث زلزالاً يهز أسس النظام الرأسمالي العالمي برمته وأن كثيراً من البلدان ستعيد النظر في حجم احتياطاتها من الدولار التي تستخدمه في شراء النفط. وعلى سبيل المثال لو أن دول الشرق الأوسط غيرت عملة تسعير النفط من الدولار إلى اليورو فإن كثيراً من البلدان ستتخذ قراراً تعيد فيه النظر بامتلاك اليورو بدلاً من الدولار وهذا ما يغير قواعد اللعبة من الأساس ويشكل ضربة للنظام المالي الرأسمالي العالمي.
إن الاحتياطي الضخم الذي تملكه الصين له فوائده وله سلبياته ومن فوائده لو لم يكن لدى الصين هذا الكم الهائل من الاحتياطي للعملة الأجنبية فإن نظامها المالي سيكون ضعيفاً وكذلك تتراجع فيها الاستثمارات الأجنبية وستنهار فيها الأسواق وأسواق العقارات كما حدث في بلدان أخرى. فهذا الاحتياطي الضخم يجعل الكثير من المستثمرين يشعرون بالأمان. ولكن سلبيات هذا الاحتياطي الضخم من الدولار هي تعريض هذه الأصول إلى الخسارة في المستقبل وأكبر دليل على ذلك هو خسارة الأصول الدولارية المستثمرة في سندات الخزينة الأمريكية وفي المؤسسات المالية الأمريكية. وعليه فإنه من مصلحة الصين أن تقوم بالحفاظ على الدولار وسعر الدولار ولكن هذه السياسة تتبع في الصين على المدى القريب. أما على المدى البعيد فإن الصين إذا استمرت في عمل ذلك (الاحتفاظ باحتياطي ضخم) فإنه سيعرضها إلى خسارة فادحة. وعليه فإن البنوك المركزية وخاصة البنوك المركزية الأوروبية تقوم بالتدخل بشراء كميات من الدولار وضخها حتى يبقى الدولار محافظاً على قيمته لأن الاقتصاد العالمي وسياساته في الوقت الحاضر مربوطة بالدولار.

وتقوم أمريكا بنهب ثروات العالم من خلال سيطرتها على الدولار فمثلاً عندما تقوم أمريكا بطبع ورقة من فئة المائة دولار فإنها تكلفها 4 سنتات فقط ولكن بهذه الورقة تستطيع شراء الكثير من السلع والمواد الأولية لأن قيمتها مائة دولار وهذا ما يفرض عبئاً وضريبة على بقية دول العالم.
وتوجد لدى الحكومة الصينية النية في جعل عملتها (اليوان) عملة رئيسية في العالم ولكنها تخطط للوصول إلى هذا الهدف على المدى البعيد وليس على المدى القريب لأن الاقتصاد الصيني ليس لديه القدرة الكافية لمنافسة الاقتصاد الأمريكي أو الاقتصاد الأوروبي ولكن هذا لا يعني أنهم لا يفعلون شيئاً حيث أنهم يعملون على أن يكون اليوان قابل للتحويل بين بلدين فقط بدلاً من طرحه للتداول أمام الجميع وهذا ما حدث في الاتفاقيات بين كل من الصين وروسيا، والصين وتايلاند، والصين وبلدان أخرى وهذا ما يقلل من المخاطر العالية التي تحدثها عملية طرح وتداول اليوان أمام الجميع.
ومن الملاحظ أن الدولار في الأزمة المالية الراهنة وعند وقوعها في النصف الأخير من عام 2008 أصبح أقوى مما كان عليه وارتفع سعر صرفه في الأسواق بشكل كبير وفي نفس الوقت انخفض سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني. فالسؤال الذي يطرح نفسه كيف تتم لعبة حرب العملات وكيف ترتفع عملة دولة تتعرض إلى انهيار اقتصادي؟
والجواب على هذا السؤال المطروح هو أن الأزمة المالية الحالية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت الأسواق الأمريكية في حالة الانكماش وعندما تخلف المقترضون عن سداد ديونهم وهم كثر أدخل البلد في عملية من شأنها أن تجعل الكل خائفاً ويفتقر إلى الثقة وهذا ما دفعهم إلى بيع أصولهم للحصول على الدولار وعندما يقوم الجميع بهذا العمل فإن الدولار يصبح في حالة ندرة لأن الجميع يرغبون في بيع ما لديهم من أصول وتعاقدات ائتمانية وأصول عينية وعليه فإن الجميع في هذه الحالة يسعون للحصول على الدولار وهذا ما يجعله نادراً ويرفع من قيمته. وفي هذه الأوضاع التي قادت إلى شح الدولار وندرته يقوم بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بضخ تريليونات الدولارات في الأسواق وهذا ما يؤدي إلى خفض قيمة الدولار وزيادة حجم السيولة في الأسواق وارتفاع أسعار السلع.
وبسبب شح وندرة الدولار تتراجع أسعار السلع ومنها النفط وأسعار الأصول الأخرى مثل الأصول العقارية وأسواق الأسهم وغيرها وذلك بسبب النقص في السيولة النقدية في الأسواق ولكن عندما تقوم البنوك المركزية بضخ هذا الكم الهائل من السيولة في الأسواق فإن الأسعار سترتفع في المستقبل القريب ولكن ارتفاعها في هذه الأزمة (لأزمة المالية العالمية الراهنة) يختلف عن الأزمات السابقة حيث شاهدنا أنه بعد الكساد وتراجع الأسعار لفترة بسيطة بدأت الأسعار ترتفع ولكن بشكل بطيء وتدريجي، أما في حالة الأزمة المالية العالمية الراهنة فإن الأسعار تتغير بسرعة بشكل مفاجئ على خلاف ما كان متعارف عليه والدليل على ذلك أن أسعار النفط ارتفعت إلى 150 دولار في النصف الثاني من عام 2008م وقد تراجعت إلى حوالي 30 دولار للبرميل الواحد.
وكما يقول خبير المال والعملات الصيني سونغ هو نغينغ إن الأسعار في أسواق النفط والذهب لا يتم تحديدها من خلال قانون العرض والطلب (هذا القانون القديم) وذلك بسبب أوضاع الأسواق المالية الحالية والتي تغيرت بسبب المشتقات المالية حيث أن قيمة تبادل البيع والشراء وهي أدوات

مالية وتحتل أكثر من 90% من المعاملات التجارية ولذلك فإن العرض والطلب الحقيقيان لم يعودا يحتلان هذه المكانة كعنصر مهم في اللعبة الجديدة.
وقد قال خبير المال والعملات الصيني سونغ هونغينغ أيضاً أن بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي ليس بنكاً حكومياً وهذا على خلاف مع البنوك المركزية العالمية التي تمتلكها الحكومات. ويتحكم في بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي وبنك انجلترا المركزي مجموعة من الصيارفة أو أصحاب البنوك من القطاع الخاص ومعظم ماليكيهم من العائلات اليهودية والتي تسير السياسة من وراء الكواليس.
ومن المتعارف عليه دولياً أن الحكومة هي التي تسيطر على المال وطبع العملات لأن المال هو الوسيلة القانونية المستخدمة في تسوية الديون والمستحقات، إذن إنه لأمر غريب أن يترك هذا الأمر تحت إدارة قطاع خاص أو عائلات كما هو الحال في الولايات المتحدة. وهذا ما يحدث المشاكل الكثيرة منها ما يتعلق بأسعار الفائدة ومنها ما يحدث في ضوء الأزمة الحالية عندما يخرج بنك الإحتياط الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) بسياسة معينة قد تعرض للخطر البنوك في شارع المال وأسواق المال، وول ستريت وغيرها.
إن عائلات الصيارفة والسلالات المالية التي تسيطر على البنوك المركزية وعلى مدى السنين الطويلة وتزداد قوتها يوماً بعد يوم ما يعطيها قوة دافعة للتأثير على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية وربما في العالم أجمع.
ويعتقد حسب أراء الخبراء الماليين والمحللين ومنهم الخبير المالي الصيني سونغ هونغينغ أن الدولار الأمريكي وعلى المدى البعيد أي من 10 إلى 15 سنة سينهار وهذا لا يعني انهيار الولايات المتحدة برمتها وإما ستقع التداعيات على العملة وقد يتم استبدال الدولار بدولار أمريكي جديد أو ما يحل محله أو ربما عمله موحدة في العالم. وإذا ما تم التخلي عن الدولار فإن الدول التي تمتلك احتياطيات نقدية ضخمة بالدولار ستتعرض إلى خسارة كبيرة وكذلك ستتعرض جميع الدول التي ترتبط عملاتها بالدولار إلى الخسارة.

مستقبل اليورو

رحب كبار الساسة وخبراء المال والاقتصاد في أوروبا والعالم بـ "مظلة الوقاية المالية" التي أقرها وزراء مال الاتحاد الأوروبي في 9 أيار / مايو 2010 في بروكسل حيث اتفق الجميع على خطة إنقاذ طارئة قيمتها 750 مليار يورو أي تريليون دولار تقريباً من ضمنها 250 مليار يورو من صندوق النقد الدولي. والهدف الرئيسي من وراء المظلة هو إشاعة الاستقرار في أسواق المال العالمية وتسوية أزمة الديون في اليونان التي هددت بانهيار اليورو وتأزيم الوضع المالي الحرج لدول أوروبية أخرى كإسبانيا.

إن اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية وخاصة الأجزاء المتعلقة فيها بالسياسة النقدية والاقتصاد ما هي إلا رد أوروبي على التطورات المالية عامة وعلى الإنفراد المطلق الأمريكي بالزعامة العالمية خاصة. وقد كان جلياً للزعماء الأوروبيون أنه لا يمكن احتلال موقع ثابت عالمياً في مواجهة الدولار أو الوقوف إلى جانبه إلا إذا أصبحت العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) من القوة والاستقرار ما يمنحها مناعة كافية ضد الهزات الخارجية وهذا ما يفسر الشروط الخمسة المشددة للمشاركة في الوحدة النقدية وهي كالتالي:

الشروط الخمسة المشددة للمشاركة في الوحدة النقدية وهي كالتالي:

1- أن لا يزيد حجم العجز في الميزانية على 3% من الناتج القومي الإجمالي لدولة العضو

2- أن لا يتجاوز حجم الديون عن 60% من الناتج القومي الإجمالي للدولة العضو.

3- أن لا يتجاوز نسبة التضخم في الدولة العضو عن 5.1% عن متوسط مستوى ارتفاع الأسعار في الدول الثلاث ذات التضخم الأدنى في المجموعة.

4- أن لا تزيد نسبة الفوائد المصرفية للقروض طويلة الأجل عن 2% من متوسطها في الدول الثلاث الأدنى من سواها.

5- استقرار نقد الدولة المرشحة للعضوية لمدة عامين على الأقل قبل حلول موعد الوحدة النقدية مع مطلع عام 1999.

وقد حققت سائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تلك الشروط بدرجات متفاوتة باستثناء اليونان. وظهر اليورو رسمياً في مطلع عام 1999، ولكنه نزل إلى الأسواق المالية كنقد ورقي ومعدني في عام 2002م وفي ميدان التعامل الأوروبي والعالمي. واستناداً إلى عوامل الحجم ومفعولها من الناحيتين الاقتصادية والسكانية فإنه يوجد تشابه بين الأمريكيين والأوروبيين وهذا ما يرجح كفة اليورو على الدولار في الجولات العالمية القادمة ولربما خلال بضع سنوات أو عقد من الزمن.

إن صحيفة نيويورك تايمس هي الصحيفة الوحيدة التي حافظت على الموقف الإعلامي الأمريكي في السنوات الماضية وهو أن الدول الأوروبية لن تستطيع ضمان القوة والاستقرار لليورو، لأنها لا تستطيع أن تتحمل سياسة الفوائد المصرفية المرتفعة وهي السلاح المحتمل في الجولة المقبلة من حرب العملات والتي لن تدور رحاها على الأرض الغربية الأوروبية على الأرجح وإنما في مناطق التنافس العالمية، فازدياد الإقبال على اليورو يمكن أن تواجهه واشنطن برفع سعر الفوائد المصرفية لجلب رؤوس الأموال إلى المصارف الأمريكية بدلاً من الأوروبية، وهو ما لا تستطيع

أوروبا بالرد عليه برد مماثل لأنها ستخاطر باستقرار الأسعار فيها وبالتالي باستقرار النقد نفسه. ومع ذلك فإن مجلة أمريكا اليوم "يواس تودي" تتنبأ بانهيار الدولار عالمياً إذا ما تحولت الدول النفطية في التعامل باليورو بدلاً من الدولار.

إن معظم دول العالم تستخدم الدولار في تسوية معاملاتها الخارجية وكذلك في احتياطاتها النقدية في البنوك المركزية وهذا ما أعطى الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على الهيمنة المالية، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تغطي عجزها في الميزان التجاري الخارجي عن طريق الاحتياطي النقدي أو الذهب وإنما عن طريق طباعة المزيد من سندات الديون بالدولار ومزيد من الأوراق النقدية من الدولار، أما الأوروبيون فإن ميزانهم التجاري يسجل أحياناً فائضاً إذ بلغ الفائض في الميزان التجاري الأوروبي عام 1979، 90 مليار وحدة نقدية أوروبية بينما كان العجز في الميزان التجاري الأمريكي العام نفسه 180 مليار دولار. بالإضافة إلى المديونية الخارجية التي تعاني منها أمريكا في الوقت الحاضر، فإن هذه الأمور مجتمعة قادرة على انهيار الاقتصاد الأمريكي لولا طباعة الأوراق النقدية كما سبق الإشارة إليها وذلك على حساب شعوب العالم.

وبعد الحرب العالمية الثانية أفاقت أوروبا على نفسها وهي تعيش أوضعاً سيئة، فقد دمر اقتصادها نتيجة للحرب، ومزقت وحدتها وكذلك وجدت العوائق التجارية التي كانت تحد من التبادل التجاري بين دول أوروبا الغربية وبدأت أوروبا في البحث عن حلول للخروج من هذا المأزق. فوجدت أن الحل يكمن بالسير في الطريق باتجاه التكامل الاقتصادي بين البلدان الأوروبية وأثبت التكامل الاقتصادي الأوروبي تقدماً ملحوظاً خلال الستين عاماً الماضية وذلك بضم المزيد من البلدان الأوروبية في تكتلات اقتصادية فمثلاً الجماعة الاقتصادية الأوروبية بدأت بست دول أعضاء والآن تحتوي على 27 دولة عضواً جميعها من الدول الأوروبية وهذه الدول هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا والكسمبورغ وهولندا وإيطاليا والدنمرك وإيرلندا وبريطانيا واليونان وإسبانيا والبرتغال والسويد والنمسا وفنلندا وقبرص والتشيك وأستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا وبلغاريا ورومانيا.

وفي عام 1991 وقعت اتفاقية ماسترخت التي حددت جدولاً زمنياً لولادة الوحدة الاقتصادية، والنقدية وكان هذا العام شاهداً على خلق اليورو كجنين. أما عام 1999 فقد مثل لحظة ولادة اليورو كعملة حيث استوفت 11 دولة المعايير التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية ماسترخت وتبنت اليورو كعملة رسمية مطلع عام 2000م، وفي العام 2002م تم استخدام اليورو في تلك الدول محل العملات الوطنية وفي عام 2007م انضمت سلوفينيا لمنطقة اليورو ثم تلتها قبرص ومالطا عام 2008 وسلوفاكيا عام 2009م، حيث أصبح عدد الدول الأعضاء في منطقة اليورو 16 دولة.

مشاكل اليورو في الأزمة المالية العالمية الراهنة

وتداعياتها على الوحدة النقدية الأوروبية والاتحاد الأوروبي

في خضم هذا البحر المتلاطم والمليئ بالأزمات المالية العالمية كثرت الأحاديث عن القوى الفاحشة التي تهدر الاستقرار في منطقة اليورو بأكملها وأصبحت كل من اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا وإيرلندا بديونها المرتفعة مركزاً يهدد المشروع الأوروبي ويضعف عملتها الجديدة. حيث بدأت الأزمة المالية أولاً في دول الاتحاد الأوروبي باليونان التي بلغت ديونها 360 مليار يورو ولعلاج هذه المشكلة قامت الحكومة اليونانية بتطبيق برامج التقشف وحصلت على قروض من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بلغت قيمتها 110 مليار يورو للسنوات الثلاث القادمة. وبعد اليونان أصابت الأزمة المالية مفاصل الاقتصاد الايرلندي حيث قرر الاتحاد الأوروبي إقراضها 90 مليار يورو لمنع انهيار النظام المصرفي ولسد العجز في ميزانية الدولة والبالغ 32% من الناتج القومي الإجمالي. وتتخوف دول منطقة اليورو والبالغ عددها 16 دولة من تأثير الأزمة الإيرلندية على اقتصادات اليونان وإسبانيا والبرتغال المهددة بالانهيار وقد قامت الحكومة الإيرلندية بإجراءات تقشف مثل خفض الحد الأدنى للأجرة ورفع نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتخفيض النفقات الاجتماعية من صحة وتعليم ومعونات للفقراء وذلك بخفض الإنفاق العام بقيمة 15 مليار يورو خلال أربع سنوات. ولا بد من الذكر أن الأزمة المالية على وشك أن تطرق أبواب إسبانيا والبرتغال وهذا ما أثار مخاوف الساسة الأوروبيين ليس فقط على منطقة اليورو وإنما على الاتحاد الأوروبي برمته. ولكن المستشارة الألمانية انجيلا ميركل وعلى العكس من ذلك حاولت رفع المعنويات الاوروبية قائلة إن منطقة اليورو ليست في خطر وهي في هذه الحالة تحاول أن تستبق الأحداث بمطالبتها بالدعم المالي للدول المتعثرة، فألمانيا لم تساعد اليونان عن طيب خاطر وإنما بعد تلكؤ طويل متبرمة من أن ضخ هذه الأموال الضخمة لإنقاذ الآخرين إنما هو على حساب المصالح الصرفة للمواطنين الألمان.

وفيما يتعلق بالأزمات المالية في بعض دول الاتحاد الأوروبي وإنعكاساتها على مصير اليورو والقيام باتخاذ إجراءات تهدف إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية في بعض دول منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي وخاصة الدول التي يطلق عليها دول الخاصرة الضعيفة في منطقة اليورو وهي اليونان وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا حيث أن هذه الدول غير مؤهلة لأن تكون في اتحاد عملة موحدة بدون أن يكون لها وزارة مالية مشتركة لها القدرة (كما هو الحال في بريطانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية) على طبع كتل نقدية وضخها في الأسواق وهذا ما يحدث في الولايات المتحدة عند وقوع الأزمات المالية حيث تقوم الدولة بطباعة مليارات الدولارات وضخها وذلك من أجل تخفيف تداعيات الأزمات المالية وهذا ما لا تستطيع دول منطقة اليورو القيام به لأنه لا يوجد لديهم وزارة مالية مشتركة.

وكما ذكرنا سابقاً أن الاقتصاد الألماني هو الأقوى بين اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي وهذا ما يدعم اليورو ولكن ألمانيا لا تستطيع تقديم الدعم لمدة طويلة وعليه فالمطلوب من بقية البلدان

الأوروبية الإقبال على خلق وزارة مالية أوروبية وهي غير موجودة الآن وهذا ما يجمع عليه الخبراء.
ومن أحد أسباب وقوع الأزمات المالية وتضعضع مركز اليورو عالمياً، وأسوأ ما هو موجود في الاتحاد الأوروبي منذ قيامه هو عدم الالتزام بالبنود الرئيسية التي وردت في معاهدة ماسترخت وتم التوقيع عليها والتي تبنت على أن لا يكون العجز في ميزانية الدولة المشاركة في الاتحاد أكثر من نسبة 3% من الناتج القومي الإجمالي وأن لا تتعدى مديونية الدولة العضو في الاتحاد أكثر من 60% من الناتج القومي الإجمالي لها، ويمكن تطبيق هذه البنود بنجاح عندما يكون هناك اتحاد فيدرالي مثل الاتحاد الفيدرالي في الولايات المتحدة التي يوجد له خزينة مشتركة تمكنه من تطبيق سياسات مالية معينة تؤدي إلى التخفيف من تداعيات الأزمات المالية. وهكذا فإن الاتحاد الأوروبي يرى من الأفضل العودة إلى تفعيل اتفاقية ماسترخت من جديد ووضع معايير تستطيع الدول الأعضاء التقيد بها عملياً وليس نظرياً.
وتعاني أوروبا حالياً من أزمة التعامل مع الديون وليس أزمة اليورو، ففي السنوات السابقة للأزمة المالية الراهنة كانت سياسة الديون سهلة أكثر من اللازم فأطلقت دول الخاصرة الضعيفة (اليونان، إيرلندا، البرتغال إسبانيا) لنفسها العنان في الاستدانة وعدم النظر إلى العجز الكبير في ميزان مدفوعاتهم وتركت الديون تصعد إلى مستوى عال جداً متأملة أن تقوم البلدان الغنية في أوروبا بما فيها ألمانيا بإنقاذها ولكن ألمانيا تقول حتى نستطيع القيام بدور الإنقاذ في المستقبل نطالب بوضع أكثر من ماسترخت ووضع خزينة وجباية وميزانية مشتركة لأوروبا.
ولا بد من الذكر أن هناك تبايناً عميقاً بين دول الاتحاد الأوروبي من الناحية المالية حيث تشكل ألمانيا وفرنسا وبعض دول شمال أوروبا العمود الفقري للاتحاد الأوروبي مقابل الدول التي كسرت ظهر الاتحاد الأوروبي بسبب عجزها المالي وديونها المتفاقمة مثل اليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا. وقد قرر وزراء مالية الاتحاد الأوروبي إنشاء صندوق إنقاذ بقيمة 750 مليار يورو لتسوية الأزمات المالية والديون في دول الاتحاد المتعثرة إلا أن حجم الديون في هذه الدول كان كبيراً إذا ما قورن بالأموال المرصودة في صندوق الإنقاذ فمثلاً ديون اليونان تقارب من 360 مليار يورو وتعتبر هذه الديون صغيرة نسبياً إذا ما قورنت بديون إسبانيا ناهيك عن إيرلندا التي تعهدت بالإضافة إلى مديونية الدولة بضمان جميع مصارفها التي تعاني من وضع شبه انهيار كامل إذن فحجم الأزمة المالية عند هذه الدول أكبر بكثير من القدرات المالية لصندوق الإنقاذ ولذلك فإن هذه الدول تتعرض إلى أزمات مالية حرجة وعليه فإن منطقة اليورو هي منطقة عمله موحدة بـ 16 دولة تريد الاستفادة من تلك العملة الموحدة ولكنها ذات اقتصاديات متباينة ونسب مخاطرة ليست متعادلة.
ويمكن تلخيص الموقف الألماني من أزمة المديونية في دول الاتحاد الأوروبي المتعثرة في النقاط التالية:
1- تريد ألمانيا أن تحمي نفسها وتحمي أيضاً دافع الضرائب الألماني من التورط في إنقاذ اليونان وغيرها من الدول المتعثرة من أزمات مديونياتهم.
2- تطرح ألمانيا سؤالاً على نفسها لماذا تورطنا في هذا المشروع إذا لم يكن هناك آليات موضوعة لرقابة الأداء المالي في الدول المنضوية تحت لواء اليورو.

3- إن ألمانيا غير مستعدة لدفع ثمن أخطاء تم ارتكابها في دول أخرى وليس لها أي دور في تحديد سياسات هذه الدول.
4- إن ألمانيا لا تريد انهياراً أو ارتفاعاً في قيمة اليورو أو فقدان الثقة في اليورو.
5- إن ألمانيا لا تبرر تخصيص كل هذه المبالغ لدولة قامت بارتكاب كل هذه الأخطاء ولا تقوم بما فيه الكفاية للتعامل مع هذه الأخطاء.
وترتبط 16 دولة أوروبية بوحدة النقد "اليورو" علماً بأن 12 دولة تنتظر الانضمام إلى منطقة اليورو. ولكن هذه الدول لا يتوفر لديها نفس المقاييس والمعايير الاقتصادية والقوة الاقتصادية التي تسمح لها بأن تكون ذات عملة مشتركة، والخطأ الذي وقع فيه الاتحاد الأوروبي وخاصة دول الخاصرة الضعيفة هو أن أكثر الدول في العالم مارست مفهوماً هو ليس مهماً الاقتراض والمديونية إنما المهم هو القيام بخدمة الدين أي أن تدفع فوائد هذا القرض في آخر كل عام.
وبوقوع الأزمة المالية العالمية الراهنة في النصف الثاني من عام 2008 ادى الى كشف عورة المديونية العالمية وسوء استخدام النظام الرأسمالي وعدم وجود ضوابط وقيود ورقابة على الإقراض والاقتراض المفرط سواء إن كان على الفرد أو الشركات أو الدول. هذا النظام المالي الرأسمالي الذي أسيء استخدامه في الـ 25 عاماً الماضية يدفع ثمنه أكثر الدول اليوم ولكن بعض الدول لديها القدرة على طبع النقود وضخها والاستفادة منها، إلا أن ما وقعت فيه دول الخاصرة الضعيفة في الوحدة النقدية الأوروبية ولنأخذ على سبيل المثال اليونان وإيرلندا ولو فرضنا أن هاتين الدولتين ما زالتا متمسكتين بالعملة السابقة لهما الدراخما والبيسو فإنه باستطاعتهما أن تطبعا كتلة نقدية من عملتهما المحلية وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض قيمة عملتهما وفي نفس الوقت يساعد على تخفيض كلفة التصدير والعودة إلى الاعتماد على الاقتصاد التصديري حيث تمر هاتين الدولتين بثلاثة أو أربع سنوات عجاف ولكنهما تستطيعان الوقوف على رجليهما مرة أخرى تماماً وهذا ما حدث مع الأرجنتين والبرازيل.
إن احتمال عودة دول منطقة اليورو إلى العملات الوطنية والتخلي عن اليورو غير وارد وذلك بسبب مزايا غير مالية ومصرفية جلبها معه اليورو منها أن التجارة بين البلدان الأوروبية التي تتعامل باليورو أصبحت أسهل وخاصة عندما أصبح اليورو عملة مستقرة بالإضافة إلى أن بعض بلدان العالم ترتبط عملتها فعلياً باليورو ومنها بلدان غير نامية مثل جنوب الصحراء في إفريقيا وهذا ما أدى إلى استقرار في المعاملات التجارية الدولية بين هذه الدول ودول منطقة اليورو.
ولكن لا خوف على عملة اليورو لأن الدول الأوروبية أصبحت اليوم أغنى منطقة في العالم حيث يبلغ ناتجها القومي الإجمالي 17 ألف مليار دولار علماً بأن الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة 14 ألف مليار دولار وعليه فإن الخوف على اليورو أقل من الخوف على الدولار لأن الدولار اليوم في خطر أكبر وأمام إمكانية السقوط.
وفيما يتعلق بحرب العملات فاجأ روبرت زوليك مدير البنك الدولي الأوساط الاقتصادية بدعوة قادة مجموعة العشرين إلى اعتماد الذهب كمعيار دولي لتحديد أسعار العملات وكان ذلك في الفترة التي كان يخوض فيها العالم حرب عملات كونية بطرفيه الأساسيين الولايات المتحدة والصين.
فالدول في جميع أنحاء العالم تقوم بالتلاعب في سعر صرف عملاتها الوطنية وذلك من أجل تحقيق مكاسب محلية ضاربة بعرض الحائط الآثار السلبية لهذا التلاعب على الاقتصاد العالمي برمته. وفي سبعينات القرن الماضي ألغت الولايات المتحدة ربط الدولار بالذهب وقبل هذا الوقت

كانت العملات مغطاة بالذهب وهذا يعني أن حجم الأموال المتداولة بين الناس يتوقف على كمية الذهب التي تملكها كل حكومة، وعليه فإنه لا يمكن طبع وحدات نقدية من أي عملة إلا إذا كانت لدى الحكومة المعنية كمية من الذهب توازي قيمة هذه الوحدات النقدية المطبوعة، وقد تم تقنين هذا الوضع في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 وبمقتضى اتفاقية قامت أمريكا بصياغتها وذلك عندما كانت أمريكا تسيطر على نصف التجارة العالمية وتمتلك أكبر احتياطي من الذهب في العالم. ولكن مع عودة المنافسة الاقتصادية بين دول العالم وتراجع التجارة الأمريكية وزيادة الإنفاق الأمريكي على الحرب الفيتنامية وجدت أمريكا أن إنفاقها يزيد كثيراً عن احتياطها من الذهب فقامت بفك ارتباط الدولار بالذهب وتعويمه. وعندما أصبحت أمريكا قادرة على طبع ما تشاء من الدولارات دون خوف من رقيب أو حسيب وهذا ما أحدث اضطراباً في النظام النقدي العالمي. فعندما تطرح الدولارات في الأسواق بكميات كبيرة فإن الطلب عليها ينخفض ويقل سعرها مقارنة مع باقي العملات. وهذا ما يقود إلى نتيجة تفضلها أميركا وهي أن أسعار صادراتها في الخارج تكون أقل من أسعار صادرات الدول المنافسة لها ولكن في الجانب الآخر فإن تراجع قيمة الدولار تفقده مكانته كمستودع مستقر للقيمة والمدخرات وهذا ما يؤدي إلى فقدانه الوظائف الدولية المطلوبة منه كعملة احتياط وكوسيلة في تبادل السلع وتسعيرها. وعليه فإن الدول المتضررة من جراء طبع وضخ مليارات الدولارات في الأسواق تقوم هي الأخرى بالتدخل في أسواق الصرف وذلك بخفض سعر عملاتها ونتيجة لذلك يضطرب النظام الاقتصادي الدولي ولذلك فإنه تخرج تحذيرات من هنا وهناك كان أقواها من الصين التي لفتت النظر إلى أن العالم مقبل على كارثة إذا لم يتم إيقاف الحرب المستمرة بين العملات وذلك بالعودة إلى نظام صرف ثابت أي بالعودة مجدداً إلى قاعدة الذهب.

وجاءت دعوة روبرت زوليك إلى اعتماد الذهب كمعيار دولي لتحديد أسعار العملات بعد استعار حرب العملات بين الولايات المتحدة والصين وبعد ضخ الولايات المتحدة 600 مليار دولار في الأسواق بالإضافة إلى ظهور تغيرات جوهرية في النظام النقدي العالمي مما أوجد تخوفاً كبيراً أن تحذو بعض الدول وخصوصاً الدول التي لها عملات رئيسية نفس الحذو التي قامت به الصين، ولذلك فإن حرب العملات تقوض الأسس والمبادئ التي قامت عليها العولمة وهي نوع من الالتفاف حول مقررات منظمة التجارة العالمية.

وقد حدث اعتراف شبه رسمي من الصين عندما بحث الكونغرس الأمريكي فرض عقوبات على الصين بسبب خفضها لسعر صرف عملتها "اليوان" بأن حرب العملات قائم، وأن كثيراً من الدول تقوم بخفض سعر صرف عملاتها وهذا ما سيرجعنا إلى الثلاثينات من القرن الماضي عندما حصل الكساد العالمي الكبير وتبارت الدول في خفض سعر عملاتها لكسب أسواق خارجية حيث كان الطلب المحلي في داخل تلك الدول ضعيفاً. ولذلك نجد أن ما دعا إليه روبرت زوليك ما هو إلا محاولة لإيجاد بعض الأساليب والأدوات التي تساعد على إبعاد هذه الحرب ومخاطر التقلبات في النظام النقدي الدولي.

ويشكك البعض في مدى واقعية دعوة روبرت زوليك بالعودة إلى نظام الذهب لأنه غير ممكن عملياً وذلك لأن كمية الذهب المتوفرة دولياً لا تكفي لتغطية الحركة النقدية والمالية في الاقتصاد الدولي وهذا ما أدى فعلاً إلى كسر نظام الذهب.

ويعتقد بعض الخبراء أن فكرة روبرت زوليك لا يمكن أن تشكل الحل خاصة في وجود نوع من النقد الدولي والذي خرج من رحم صندوق النقد الدولي ويطلق عليه حقوق السحب الخاصة وهو عبارة عن سلة عملات.

صندوق النقد الدولي

نتناول في هذا الفصل صندوق النقد الدولي ونغطيه في مبحثين المبحث الأول هو التعريف بصندوق النقد الدولي والثاني دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة والتي بدأت في أيلول عام 2008م.

أولاً: التعريف بصندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF)

اجتمع ممثلو 44 دولة في عام 1944 قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في (بريتون وودز) من أجل وضع نظام نقدي دولي جديد يجنب العالم الأزمات النقدية والاقتصادية التي ألمت به في الثلاثينات من القرن الماضي وأهم ما طرح في هذا المؤتمر من اقتراحات اقتراح الاقتصادي الإنكليزي (جون كينز) الخاص بإنشاء اتحاد دولي للمقاصة واقتراح هوايت الأمريكي والذي يعتبر المصمم الحقيقي لصندوق النقد الدولي. ويتركز اقتراح كينز على إنشاء اتحاد دولي للمقاصة يستخدم نقوداً دولية يطلق عليها اسم بانكور (Bancor) وبحجم يؤدي إلى مستوى مرتفع من النشاط الاقتصادي في العالم. وتتحدد قيمة هذه العملة على أساس ربطها بقيمة معينة من الذهب وتقبلها الدول الأعضاء في تسوية معاملاتها الدولية. حيث تقوم الدول الأعضاء عن طريق بنوكها المركزية بفتح حساب في الاتحاد الدولي للمقاصة وتعمل كل دولة على موازنة مدفوعاتها بنفسها ويحدث ذلك في ظل ظروف طبيعية. ولكن عندما يحدث اضطراب في بعض النظم الاقتصادية وتحدث تقلبات نقدية يترتب عليها عجز. فإن دولة العجز يصبح حسابها مديناً في الاتحاد ودولة الفائض يصبح حسابها دائناً في الاتحاد، وتستخدم كل دولة حصتها من السحب لعملة البانكور بالإضافة إلى الذهب في تسوية مدفوعاتها الدولية، ويخول الاتحاد بفتح اعتمادات للدول الأعضاء لكي تقوم بالسحب من البنك مبلغ من النقود ولكن في حدود معينة ولا يحتاج الاتحاد للبدء في عمله إلى إيداع ودائع من الذهب أو العملات الأخرى، فأصوله تتكون من القيود الحسابية الناشئة باسم البنوك المركزية للدول المختلفة. أما إذا حدث ارتفاع في الأسعار العالمية وزيادة في حجم التجارة الدولية فإن نظام اتحاد المقاصة الدولي يتصف بالمرونة في زيادة السيولة الدولية وذلك بزيادة حجم الحصص وتمنح الدول الأعضاء الائتمان الذي تستخدمه كوسيلة دفع مقبولة في المعاملات الدولية. وقد أورد كينز في مقترحاته القواعد التنظيمية المتعلقة بالبانكور حيث يحق للدولة التي تعاني من عجز في مدفوعاتها أن تسحب ربع حصتها في السنة بدون قيود. أما إذا زاد العجز على ذلك فيحق لاتحاد المقاصة الدولي أن يطلب من الدولة التي تعاني من العجز أن تخفض قيمة عملتها الوطنية أو تفرض رقابة على حركات رؤوس الأموال أو تتنازل للاتحاد عن جزء من احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية. وقد كان كينز في مقترحاته يدافع عن المصالح البريطانية ويتجاهل النفوذ الأمريكي مما جعل المؤتمر في (بريتون وودز) يرفض مشروع واقتراحات كينز.

أما الاقتصادي الأمريكي (هوايت) فقد قدم إلى مؤتمر (بريتون وودز) مشروعاً يتضمن النقاط الرئيسية التالية:

- إنشاء نظام نقدي دولي جديد يتمثل في صندوق النقد الدولي والذي يهدف إلى استقرار أسعار الصرف حيث اقترح هوايت إصدار وحدة نقد دولية أطلق عليها اليونيتاس (Unitas) قابلة

للتحويل إلى عملات الدول الأخرى وترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب وذلك من أجل استخدامها كوحدة للحساب ولموازنة الصرف بين الدول المتعاملة. واقترح هوايت على الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملاتها بالذهب أو اليونيتاس.
- إن المشروع الذي قدمه هوايت لم يكن يهدف إلى إنشاء سلطة نقد دولية تحل محل سلطة النقد الوطنية للدول الأعضاء وإنما كانت تصوراته خلق تعاون وتنسيق بين السلطتين.
- أن يقوم النظام النقدي المقترح بمحاربة القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية بجميع أشكالها والتي تعطل حركة رؤوس الأموال وحرية التجارة.
- إيقاف التدخل في أسواق الصرف، منع خفض قيمة العملات الوطنية باستمرار والتي تلحق ضرراً بالدول الأخرى.
- تفتح حسابات دائنة ومدينة للدول الأعضاء في الصندوق ويسجل الرصيد في هذه الحسابات باليونيتاس. وتتم عملية تسوية الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء بالذهب. وفي حالة وقوع عجز في ميزان المدفوعات فإن دور الصندوق هو السعي لتثبيت قيمة العملات بواسطة الائتمانات المتبادلة بين الأعضاء.
- يتكون احتياطي الصندوق من الذهب وعملات الدول الأعضاء وأذونات الحكومات. وبما أن الولايات المتحدة في ذلك الوقت كانت تتمسك بنظام الصرف بالذهب، وأن الدولار الأمريكي كان قابلاً للتحويل إلى ذهب في المدفوعات الدولية، وعليه فإن الدولار سيكون العملة المستخدمة في تسوية الحسابات بين الدول الأعضاء. وعند تحديد حصص الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق ومدى تأثير بعض الدول على إدارة الصندوق، اقترح هوايت أن يكون حجم الحصة لأي دولة مشاركة في الصندوق متناسباً مع حجم ما تملك من الذهب والنقد الأجنبي وحجم دخلها القومي ومدى التقلبات في ميزان مدفوعاتها. وفي هذا الاقتراح نجد أن هوايت كان يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت آنذاك تمتلك الجزء الأكبر من الاحتياطي العالمي من الذهب ولديها أعلى دخل قومي في العالم.
- تستطيع الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أن تسحب من الصندوق عملات أجنبية لمواجهة هذا العجز، ولكن لا تستطيع دولة العجز شراء عملات أجنبية باستمرار إذا زاد ما بحوزة الصندوق من عملة هذه الدولة على 200% من حصتها. ويستطيع الصندوق أن يفرض على الدولة المقترضة بعض الإجراءات التي يراها ضرورية.
وفي مؤتمر بيرتون وودز الذي عقد في شهر تموز عام 1944 والذي استمر لعدة أسابيع تم الاتفاق على اعتبار مقترحات هوايت أساساً لقيام صندوق النقد الدولي وانتهى المؤتمر باتخاذ القرار لإنشاء منظمتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أهداف صندوق النقد الدولي:

إن الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي تتضمن الأهداف التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي وهي كالتالي:

1- المحافظة على ثبات أسعار الصرف ومنع تقلباتها وكذلك منع الأعضاء في الصندوق من التنافس على ممارسة تخفيض قيمة عملاتها الوطنية.
2- العمل على خفض درجة الاختلال في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء وذلك بتقصير مدة هذا الاختلال إلى أدنى مستوى له أو إزالته.
3- العمل على زيادة حجم التجارة الدولية وتوسيع نطاقها وتنشيطها وتحقيق مستويات عالية من التوظيف والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول.
4- إلغاء الرقابة والقيود على الصرف والتي تعيق نمو التجارة الدولية والعمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق.
5- خلق ثقة الاعتماد على موارد الصندوق بين الدول الأعضاء وذلك من أجل تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها وتسهيل التبادل التجاري فيما بينها.
6- تشجيع التعاون النقدي الدولي وذلك عن طريق قيام مؤسسة دائنة (صندوق النقد الدولي) التي تفتح قنوات الحوار والتشاور بين الدول الأعضاء، وذلك من أجل حل مشاكل العالم النقدية.

المهام والوظائف التي يقوم بها الصندوق:

بالإشارة إلى أهداف صندوق النقد الدولي السالفة الذكر ولكي يستطيع الصندوق أن يحقق هذه الأهداف فإنه يقوم بمهمتين رئيستين وهما كالتالي:
أ- المهمة التمويلية وتتعلق هذه الهمة بإمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية عند الضرورة ويندرج تحت هذه المهمة الرئيسية المهام الفرعية التالية:
- منح الدول التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها الموارد اللازمة لتصحيح هذا الاختلال دون اللجوء إلى فرض إجراءات نقدية في اقتصاديات هذه البلدان.
- تقديم السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية وذلك من خلال ما يسمى (بحقوق السحب الخاصة).
- تقديم الموارد والقروض بالتعاون مع البنك الدولي والتي تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي وهي معدة لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للبلد وتقدم هذه الموارد بالذات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض.
ب- المهمة الرقابية والإرشادية ويندرج تحت هذه المهمة المهام الفرعية التالية:
- المحافظة على استقرار أسعار الصرف ومنع الدول من المنافسة على تخفيض قيمة عملائها.
- إقامة نظام دفع متعددة الأطراف ومنع فرض قيود على الصرف التي تحول دون تنمية التجارة وتنشيطها.
- يقترح الصندوق على الدول الأعضاء سياسات تصحيحية يحق لهذه الدول قبولها وتطبيقها وذلك من أجل الوصول إلى توازن خارجي ذات صلة بتحقيق توازن داخلي.
- يقوم الصندوق بتقديم النصح والمشورة إلى الدول الأعضاء في مجال الأمور النقدية والاقتصادية.
- مراقبة النظام النقدي الدولي.

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

حدد الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي الأجهزة الإدارية التالية:
1- مجلس المحافظين: يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب محافظ لكل دولة عضو في الصندوق وعادة ما يكون المحافظ الذي يمثل بلده في الصندوق وزير مالية أو محافظاً للبنك المركزي ويعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة في الصندوق. ويجتمع مجلس المحافظين على شكل جمعية عمومية مرة في السنة.
2- اللجنة المؤقتة: تتكون هذه اللجنة من 24 محافظاً من محافظي صندوق النقد الدولي وتجتمع مرتين في السنة. وترفع تقاريرها عن إدارة النظام النقدي العالمي وعن الاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق إلى مجلس المحافظين.
3- لجنة التنمية: تتألف هذه اللجنة من 24 عضواً من محافظي الصندوق أو البنك الدولي. وهي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس محافظي الصندوق.
4- المجلس التنفيذي: يقوم هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق وإدارة شئونه اليومية، ويخول إليه كافة الصلاحيات في هذا المجال ما عدا تلك التي تدخل في اختصاص مجلس المحافظين. ويجتمع المجلس ثلاث مرات في الأسبوع في المقر الرئيسي للصندوق في (واشنطن). ويتكون المجلس التنفيذي من 24 مديراً تنفيذياً تعينهم أو تنتخبهم الدول الأعضاء في الصندوق. ويقوم المجلس التنفيذي بالإشراف على مراقبة أعمال الصندوق وإدارته والإشراف على مراقبة سياسات أسعار الصرف التي تنتهجها الدول الأعضاء، وكذلك يشرف المجلس التنفيذي على المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق إلى الدول الأعضاء، ويهتم أيضاً بالقضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي ضمن إطار الاقتصاد العالمي, وفيما يتعلق بالتصويت في داخل المجلس التنفيذي، فإنه يوجد خمسة مديرين تنفيذيين تعينهم الدول الأعضاء صاحبة الحصص الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، إنكلترا، ألمانيا، فرنسا، الهند) وأن عدد الأصوات التي يمثلها كل مدير من المديرين الخمسة المعينين يتحدد بحجم حصة دولته في رأس مال الصندوق أما المدير التنفيذي المنتخب فإنه يمثل عدد أصوات مجموعة الدول التي اشتركت في انتخابه، ويتحدد عدد أصوات المجموعة بحجم حصص الدول الأعضاء المشاركة في المجموعة. أما إذا طرح أمر للنقاش يتعلق بدولة عضو لا يحق لها تعيين مدير تنفيذي يمثلها، فإنها ترسل إلى مجلس المديرين التنفيذيين ممثلاً يكون له الحق في النقاش ولكن ليس من حقه الاشتراك في التصويت.

الموارد والحصص والقوة التصويتية في الصندوق:

بدأ صندوق النقد الدولي في ممارسة نشاطه عام 1947 وكان عدد الأعضاء من الدول المشاركة في الصندوق 39 دولة، ولاحقاً ارتفع عدد الأعضاء في صندوق النقد الدولي ليصل إلى 181 بلداً في عام 1997. وعندما ترغب دولة ما أن تصبح عضواً في الصندوق، فإنها تقدم طلباً يتضمن بيانات إحصائية ومعلومات عن أوضاعها الاقتصادية ومن ثم تقوم الدوائر المختصة في الصندوق

بحساب حصة هذه الدولة في رأسمال الصندوق ومقارنتها مع حصص الدولة المماثلة لها في الأوضاع الاقتصادية وبعد ذلك تعرض الحصة المقترحة على لجنة العضوية التابعة للمجلس التنفيذي، وبعد موافقة الدولة التي ترغب في الانضمام إلى صندوق النقد الدولي على شروط العضوية ومنها القيمة الأولية للحصة التي افترضتها اللجنة، يقوم المجلس التنفيذي بالنظر في توصيات اللجنة، ومن ثم يرفع مشروع قرار إلى مجلس المحافظين بقبول الدولة المتقدمة بطلب العضوية لكي يعتمد هذا القرار. وبعد ذلك تعين الدولة المعنية ممثلاً لها يقوم بالتوقيع على اتفاقية قبولها كعضو في الصندوق في واشنطن وبعد التوقيع تصبح هذه الدولة عضواً في صندوق النقد الدولي. وكما يحق للدول أن تصبح عضواً في صندوق النقد الدولي، يحق لها الانسحاب من الصندوق مع استرداد كافة المبالغ التي دفعتها في حصتها وتتكون موارد صندوق النقد الدولي أساساً من مجموع حصص الدول الأعضاء في صورة ذهب وعملات أجنبية. وكما سنرى لاحقاً أن موارد الصندوق تأتي من مصادر متنوعة إلا أن حصص الأعضاء تعتبر أهم مورد من تلك الموارد.
وتختلف حصص الدول الأعضاء في الصندوق من دولة إلى أخرى من حيث الكمية والنوعية ويزداد رأسمال الصندوق كلما زاد عدد الأعضاء في الصندوق وكلما زاد مقدار الحصة التي يساهم بها كل عضو ففي عام 1947 كان رأسمال الصندوق المتراكم من الحصص 8.8 مليار دولار أمريكي وعدد الدول الأعضاء 39، أما في عام 1980 فقد ارتفع رأسمال الصندوق المتراكم من الحصص إلى 40 مليار دولار وعدد الدول الأعضاء 141 عضواً. أما حصص الدول الأعضاء في الصندوق فإنها ليست ثابتة بل متغيرة بحسب احتياجات الصندوق وكذلك بحسب التغيرات التي تطرأ على الأوضاع والظروف الاقتصادية للدولة العضو.
بالإضافة إلى حصص الأعضاء يلجأ الصندوق إلى الاقتراض لحماية العملات الرئيسية وهذا ما حدث في نادي باريس عام 1961م الذي كان يضم مجموعة العشرة والتي تم بينها اتفاقية تضع بمقتضاها دول النادي 6 مليارات دولار لمساعدة أي من عملات هذه الدول (فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا وهولندا وبلجيكا وانجلترا، والسويد، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان). وقد يلجأ الصندوق للاقتراض أيضاً من أجل تدعيم موارده وزيادة قدرته على منح التسهيلات الائتمانية. وهذا ما حدث عام 1973 عندما ارتفعت أسعار النفط حيث قامت الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها السعودية بإقراض الصندوق 20 مليار دولار. ويضاف إلى موارد الصندوق السالفة الذكر ما استحدثه الصندوق عام 1969م من نظام حقوق السحب الخاصة الذي يستخدمه في التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء.
لقد حددت اتفاقية بيرتون وودز حجم حصة كل عضو في صندوق النقد الدولي والتي تتوقف عليها القوة التصويتية التي تملكها كل دولة في إدارة الصندوق بالإضافة إلى حقوق السحب التي تتمتع بها على موارد الصندوق. وعليه فإن القوة التصويتية المستخدمة في إدارة الصندوق تختلف من دولة إلى أخرى ويمكن حسابها على أساس أن اتفاقية الصندوق تمنح كل دولة عضو في الصندوق 250 صوتاً. بالإضافة إلى صوت واحد لكل 100.000 دولار من حصتها. فمثلاً القوة التصويتية للولايات المتحدة الأمريكية عام 1952 تساوي:

$$= \frac{250 + \text{قيمة حصة الولايات المتحدة الأمريكية بملايين الدولارات}}{100000}$$

$$= \frac{2750000000}{100000}$$

$$= 250 + 27500 = 27750$$

وهي القوة التصويتية الأكبر آنذاك وتليها المملكة المتحدة بحصة مقدارها 1300 مليون دولار وقوة تصويتية تبلغ 13250 صوتاً، ثم الصين بحصة مقدارها 550 مليون دولار وقوة تصويتية تبلغ 2750 صوتاً وفرنسا بحصة مقدارها 525مليون دولار وقوة تصويتية تبلغ 5500 صوت واليابان بحصة مقدارها 250 مليون وقوة تصويتية 2750 صوتاً. وفي عام 1968 كانت الولايات المتحدة تحوز على 22% من القوة التصويتية للصندوق وتليها المملكة المتحدة التي كانت تحوز على 10.5% من مجموع القوة التصويتية للصندوق أيضاً. وهذه الدول الخمس السابقة الذكر وفي فترة عام 1952 هي صاحبة أكبر الحصص في الصندوق وعليه فإن لها دوراً هاماً في إدارة الصندوق ويحق لكل دولة أن تعين مديراً واحداً من المديرين التنفيذيين. وتتكون الحصة التي تلتزم كل دولة عضو في الصندوق بسدادها للصندوق وفقاً للاتفاقية الصادرة من الصندوق من شقين:

الشق الأول يدفع 22% من الحصة بالذهب أو الدولار أو يدفع 10% من الأرصدة الذهبية أو الدولارية التي تملكها الدولة ولها الحق أن تدفع أقل المبلغين.

أما الشق الثاني: من الحصة فإن العضو ملتزم بدفعة بنقوده الوطنية مقومة بالدولار. أما الالتزام بالشق الأول فقد تناوله التعديل ضمن التعديلات التي أقرها برنامج إصلاح نظام النقد الدولي عام 1976 والذي قلص دور الذهب في السيولة الدولية وألغى دفع نسبة من الحصة بالذهب وكذلك قام بإلغاء الأسعار الرسمية للعملات المختلفة بالذهب.

القروض والتسهيلات التي يقدمها الصندوق:

يمارس صندوق النقد الدولي مهامه التمويلية من أجل سد حاجات الدول الأعضاء من السيولة النقدية الأولية لمعالجة الاختلال المؤقت في موازين مدفوعاتهم وقد تم تطوير الوسائل التمويلية التي يمنحها الصندوق منذ نشأته وهي كالتالي:

1- حقوق السحب العامة (General Drawing Rights):

إن حقوق السحب العامة شكل من الأشكال القديمة للسحب على موارد الصندوق. ومن حق الدولة العضو أن تلجأ إلى اقتراض عملات الدول الأخرى من الصندوق، ويتم ذلك بشراء هذه العملات إما بالذهب أو بالعملة الوطنية للدولة المشترية، ولكن هذا الحق للسحب محدود ومقيد بالشروط التالية:

- يحدد حق السحب من حيث المبلغ بحدود لا تتجاوز ما يسحبه العضو من موارد الصندوق خلال سنة، 25% من قيمة حصته وأن لا يؤدي السحب عموماً إلى زيادة ما بحوزة الصندوق من

تراكمات عملة العضو عن 200% من قيمة حصته.
- استخدام العملات التي يتم الحصول عليها من الصندوق في الغرض التي منحت من أجله، وعادة ما يكون هذا الغرض هو علاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات الجارية أو توسيع الصادرات ولا يجوز استخدام هذه الموارد في تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج.
- أن لا تكون العملة التي يطلبها العضو عملة نادرة لا يستطيع الصندوق تلبية حاجته منها نظراً للطلب المتزايد عليها من قبل الدول الأخرى.
- أن تكون الدولة التي ترغب في سحب الموارد من الصندوق غير مخلة بالالتزامات التي تفرضها الاتفاقية المنشئة للصندوق على الدول الأعضاء.
- لا يجوز استخدام موارد الصندوق لأغراض الإغاثة أو التعمير أو سداد ديون الحروب.
- قيام الدولة بإعادة شراء عملتها والعملات الأجنبية التي قامت بشرائها عند الاقتراض وهذا ما يمكن صندوق النقد الدولي من الاستمرارية في نشاطه وتقديمه الموارد المالية للدول الأخرى.
ومن النشاطات التي يقوم بها الصندوق الإشراف على تنفيذ الالتزامات التي التزمت بها الدول الأعضاء في الصندوق طبقاً للاتفاقية المنشئة للصندوق وهي كما يلي:
- الإشراف على التزام الأعضاء في الصندوق بالعمل على استقرار أسعار الصرف في بلدانها.
- الإشراف على منع فرض قيود على عمليات الصرف ويستثنى من هذا الالتزام القيود التي تفرض على الصرف لتنظيم حركة رؤوس الأموال غير الطبيعية والتي تهدف إلى المضاربة أو الهروب. ويستثنى أيضاً القيود التي تفرضها الدولة بغرض مواجهة دولة أخرى يكون الصندوق قد أعلن عن ندرة عملتها.
- الإشراف على التزام كل دولة عضو بإعادة شراء عملتها المتراكمة في رصيد عضو آخر في الصندوق إذا طلب ذلك العضو الآخر، وخاصة إذا كان ذلك لازماً لتسديد المدفوعات الجارية. وتتم إعادة الشراء إما بالذهب أو العملة الوطنية للعضو الآخر.
- الإشراف على التزام الدول الأعضاء بتقديم بيانات عن أوضاعها الاقتصادية وخاصة المتعلقة بموازين مدفوعاتها وأسباب العجز فيها، والأرصدة الدولية لهذه الدول، واستثماراتها الخارجية وتجارتها الخارجية، ودخلها القومي وأسعار الصرف والرقابة عليها، وغيرها من الأمور الاقتصادية. وقد فشل الصندوق في مهمته الإشرافية على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الصندوق وبالتالي فشل الصندوق في الإشراف على النظام النقدي الدولي للأسباب التالية:
- لم تلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بإتباع سياسة نقدية معينة، وإنما قامت هذه الدول بتطبيق سياسة نقدية مناسبة لا تتعارض مع أحكام اتفاقية الصندوق.
- ابتعاد الكثير من الدول الأعضاء في الصندوق عن تطبيق أسعار صرف العملات التي حددت بعد الحرب العالمية الثانية بطريقة تحكمية ولم تأخذ بعين الاعتبار أثر المتغيرات الدولية على الهياكل الاقتصادية المختلفة. وعليه قامت الدول الأعضاء بانتهاج أساليب متنوعة في تحديد أسعار الصرف دون الحصول على موافقة الصندوق.
- إعلان الولايات المتحدة عن إلغاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب عام 1971، مما أحدث اضطراباً في الأسواق النقدية الدولية، ودفع الكثير من الدول إلى تعويم عملاتها، وتخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب في نهاية عام 1971، وفي الشهر الثاني من عام 1973 تأكد فقدان

الدولار لدوره الرئيسي الذي احتله في النظام النقدي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتأكد عجزه عن القيام بوظيفتين وهما: الدولار كأداة ثابتة لقياس القيم، أو الاحتفاظ به للمدفوعات الآجلة. وهذا يعني زعزعة ركن رئيسي من أركان النظام النقدي الدولي الذي أوجدته اتفاقية بيرتون وودز. وهذه نقطة البداية التي أنطلق منها الصندوق في إدخال التعديلات على اتفاقية إنشائه وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد في العلاقات النقدية الدولية. ففي عام 1978 تم إدخال العديد من التعديلات على أحكام اتفاقية الصندوق وهذا التعديل هو التعديل الثاني.
أما التعديل الأول فقد تم حدوثه عام 1969 والذي بموجبه تم إنشاء حقوق السحب الخاصة واستحدث الصندوق تسهيلات ائتمانية جديدة تؤدي إلى زيادة السيولة الدولية التي تمكن من مقابلة الاحتياجات المتزايدة لوسائل الدفع الدولية.

2- حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights (SDR

يؤخذ بعين الاعتبار أن حقوق السحب الخاصة هي نوع جديد من الأصول الدولية التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تسوية المدفوعات الدولية بالإضافة إلى احتياطياتها من الذهب والعملات الأخرى. وقد أنشئت حقوق السحب الخاصة بمقتضى التعديل على الاتفاقية المنشئة للصندوق عام 1969 والذي جعلها توفر المزيد من السيولة الدولية اللازمة لسداد الالتزامات الدولية. وتختلف حقوق السحب الخاصة اختلافاً أساسياً عن حقوق السحب العامة رغم تماثل الأسس التي تقوم عليها كل منهما. وتستمد حقوق السحب الخاصة قوة إبرائها القانونية في مجال المدفوعات الدولية من التزامات الدول الأعضاء في الصندوق بقبولها في أي وقت، ومن أية دولة وضمن قيمة إجمالية محددة، على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل. ويقوم الصندوق بتوزيع حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء بناء على حجم حصة كل منهما في الصندوق.
وتستخدم حقوق السحب الخاصة وحدات نقود حسابية دفترية تنشأ إدارياً ويتم تقييدها محاسبياً في صندوق النقد الدولي في حساب مستقل من الحساب العام تحت اسم حساب السحب الخاص. وبذلك يساهم إنشاء حقوق السحب الخاصة في زيادة حجم الاحتياطيات الدولية وتوفير السيوله، دون أن تكون خاضعة لتأثير أحوال موازين المدفوعات للدول صاحبة العملات الارتكازية أو التأثير بكمية إنتاج الذهب.
وقد صدرت قيمة وحدة السحب الخاص في الفترة 1970-1974 عند إصدارها بما يساوي محتوى الدولار الأمريكي من الذهب (0.888671غرام). ولكن ابتداء من تموز 1974 تقرر أن تحدد قيمة وحدة السحب الخاص على أساس سلة من عملات 16 دولة يتم تحديدها من بين الدول التي لا يقل نصيب صادراتها من الصادرات العالمية عن 1%. وقد حدد لكل عملة من تلك العملات وزن بنسبة مئوية تتوافق مع حصة الدولة صاحبة العملة من المبادلات التجارية العالمية. وبذلك احتلت عملات الدول الصناعية الكبرى في هذه السلة وزناً مميزاً حيث كان الوزن النسبي عام 1978 للدولار 33%، وللمارك الألماني 12.5% والجنيه الإسترليني 7.5%، والفرنك الفرنسي 7.5%، والين الياباني 7.5%، وابتداء من عام 1981 تحددت قيمة وحدة حقوق السحب الخاص على أساس سلة من عملات الدول الخمس الأعضاء في الصندوق وصاحبة النصيب الأكبر من المبادلات التجارية العالمية وهي: الدولار الأمريكي، الين الياباني، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي. ويقوم صندوق النقد الدولي بتحديد قيمة وحدة السحب الخاصة يومياً. وعليه يختلف الوزن النسبي لكل عملة من هذه العملات الخمس داخل سلة

العملات. ويتم تعديل هذا الوزن كل خمس سنوات وفقاً للتغيرات التي تطرأ على حصة كل دولة في التجارة العالمية.
وفي عام 1995 بلغ مجموع إصدارات حقوق السحب الخاصة 21.4 مليار وحدة وهي تساوي 2.3% من حجم الاحتياطي النقدي العالمي مقابل 8.4% عام 1992، علماً أنه من بين 181 عضواً في الصندوق يوجد 38 عضواً لم يتلق أية مخصصات من حقوق السحب، وبعد أن كانت قيمة وحدة السحب تساوي دولاراً أمريكياً في الفترة 1971-1974 تغيرت تغيراً كبيراً لتصبح قيمتها في عام 1995 (1.75) دولار.
يستطيع أعضاء صندوق النقد الدولي المشتركون في إدارة حقوق السحب الخاصة أن يستخدموا هذه الحقوق دون موافقة مسبقة من الصندوق أو من باقي الأعضاء المشتركين على هذا الاستخدام. ويحق لمالك حقوق السحب الخاص أن يستبدلها بعملة أجنبية قابلة للتحويل من أجل إبرام صفقة وذلك بقيام الصندوق بتعيين العضو المشترك الآخر، والذي سيقوم بتوفير العملات القابلة للتحويل مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة. ولا بد من ذكر أن تعيين العضو المشترك الآخر يتم بناء على قوة ميزان مدفوعاته ومركز احتياطاته من العملات الأجنبية والذهب. بالإضافة إلى ذلك فإن التزام العضو المشترك بتقديم العملة القابلة للتحويل محدد بالحق الذي تصل فيه حيازته من حقوق السحب الخاصة التي وزعت عليه أو أي حد أعلى يتم الاتفاق عليه بين العضو المشترك والصندوق.
بعد أن يقوم العضو المشترك بتقديم العملة القابلة للتحويل مقابل وحدات من حقوق السحب الخاصة، عليه أن يقوم بإعادة تكوين حيازته من حقوق السحب الخاصة بحيث تكون متطابقة مع قواعد وأسس إعادة التكوين التي اختطها الصندوق طبقاً لقانونه الأساسي. أما الدولة المستفيدة فإنها تلتزم باسترداد حقوق السحب الخاصة التي كانت تملكها واستخدمتها في الحصول على عملة قابلة للتحويل، وذلك بأن تقدم عملة قابلة للتحويل مقابل حقوق سحب خاصة تحصل عليها مرة أخرى، وهذا ما يحقق التوازن في الدولة المستفيدة بين ما تملكه من حقوق السحب الخاصة وبقية الأصول التي تستخدمها كاحتياطيات. ولكن هذا الالتزام لا ينسحب إلا على ما يزيد عن 70% من قيمة حقوق السحب الخاصة المملوكة للدولة المستفيدة وفي فترة أساسية مقدارها خمس سنوات، وبطريقة أخرى يمكن توضيح هذه النقطة بأن الدولة المستفيدة لا تلتزم إلا بسداد أو رد 30% من قيمة هذه الحقوق. كما أن الدولة المستفيدة تلتزم بدفع فائدة مقابل استخدامها لحقوق السحب الخاصة.
3- تسهيلات التمويل التعويضي:
يقدم صندوق النقد الدولي هذا النوع من التسهيلات للدولة النامية المصدرة للموارد الأولية كتعويض لها عن التقلبات الحادة في أسعار صادراتها من المواد الأولية نتيجة ظروف خارجة عن إرادتها مثل إصابة المحاصيل الزراعية بآفات زراعية أو حلول موسم زراعي غير ملائم نتيجة للجفاف وعدم سقوط الأمطار مما يلحق بالدولة أضراراً كبيرة. وللتخفيف من الآثار الاقتصادية لهذه الصدمات الخارجية يسمح لهذه الدول الأعضاء في الصندوق باقتراض ما يصل إلى 95% من حصتها بموجب هذا التسهيل على أن يتم سداده خلال الفترة ما بين 3-5 سنوات.
4- تسهيلات الصندوق الممتدة:

أنشئ هذا النوع من التسهيلات في عام 1974 لعلاج العجز في موازين المدفوعات الناشئ عن اختلالات هيكلية في الإنتاج أو التجارة. ويحتاج علاج هذا النوع من العجز إلى فترة زمنية غير قصيرة تسمح بتوظيف وإجراء التعديلات اللازمة، وهذا يعني إتاحة التسهيلات الائتمانية من موارد الصندوق إلى الدولة صاحبة العجز على مدى 3 إلى 4 سنوات، على أن تقوم بسداد هذه التسهيلات خلال فترة زمنية تستغرق من 5 إلى 10 سنوات.

5- التسهيلات البترولية:

قام الصندوق بتنظيمها في عام 1974 نتيجة للارتفاع الشديد في أسعار البترول ومنتجاته والذي أدى إلى إصابة موازين المدفوعات في العديد من البلدان المستوردة للنفط بالعجز. وقد ارتكز الصندوق في تمويل ذلك على الاقتراض من الدول الصناعية والبترولية التي حققت فائضاً في موازين مدفوعاتها وأهمها السعودية والكويت وإيران وكندا وألمانيا الاتحادية آنذاك. إلا أن المستفيد الأكبر من هذا النظام كانت الدول الصناعية.

6- التسهيلات التمويلية:

التي تستخدم لتمويل الاحتياطات من بعض السلع الإستراتيجية التي تلعب دوراً مهماً في نمو اقتصاديات بعض البلدان مثل سلعة البترول ويبلغ حجم هذا الإقراض بنسبة تقارب 50% من حصة العضو.

المآخذ على أداء وسياسات صندوق النقد الدولي:

تشير الكثير من التحليلات التي تجري لتقييم سياسات وأداء صندوق النقد الدولي على أنه توجد مآخذ وتحفظات على سياسات وأداء الصندوق منها ما يلي:

1- تسيطر الدول الصناعية المتقدمة الخمس الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة على إدارة الصندوق وتنفرد الولايات المتحدة بـ 20% من القوة التصويتية وذلك لأنها تملك 20% من رأسمال الصندوق وعليه فإن من أهم الأهداف الإستراتيجية لصندوق النقد الدولي تشجيع الدول النامية على الاستدانة الخارجية وتقيدها بشروط الدين الخارجي وذلك من أجل جني الأرباح الخيالية وإحكام السيطرة على اقتصاديات الدول النامية. وهكذا فإن البلدان الرأسمالية الاحتكارية تتخذ من صندوق النقد الدولي أداة طيعة بيدها من أجل تنفيذ مشاريعها في الإقراض الخارجي وخلق فرص الاستثمار الجيدة في البلدان النامية وذلك تحت غطاء شعارات المساعدة والمعونة وغير ذلك من الشعارات التي تخفي ورائها خططاً ومؤامرات دنيئة للسيطرة على الدول النامية وثرواتها. وبغض النظر عن الأهداف المعلنة لصندوق النقد الدولي فإن اتجاهاته الإستراتيجية تسير في اتجاه تشديد الخناق على البلدان النامية ودفعها نحو المزيد من الاستدانة الخارجية لكي تكبل بديون باهظة تستطيع من خلالها الدول الدائنة فرض شروطها ومصادرة القرار الوطني للدول النامية المدينة.

2- عندما يمنح صندوق النقد الدولي التسهيلات المالية وخاصة إلى الدول النامية يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي وفي مجالات متعددة تؤدي إلى ارتهان الاقتصاديات المدينة لمشيئة البلدان الرأسمالية المتقدمة، أما سياسات التغير الهيكلي في اقتصاديات الدولة المدينة والتي

يفرضها صندوق النقد الدولي فإنها تلزم البلدان المدينة بتطبيق سلسلة من الإجراءات التي تضر بمصالح وسياسات البلدان النامية.
فعلى صعيد التجارة الخارجية يتقدم صندوق النقد الدولي بمطالبة الدول المدنية بما يلي:
أ- خفض سعر صرف العملة الوطنية وفتح سوق حرة لصرف العملات الأجنبية.
ب- تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وإلغاء نظام الرقابة عليه إذا وجدت.
ج- تحرير التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات من القيود المفروضة ودعم أنشطة القطاع الخاص).
إن هذه الإجراءات السابقة الذكر تدفع الدولة إلى التخلي عن حماية المنتجات الوطنية وفرض نمط التجارة الحرة وإعطاء الفرص المناسبة للفئات الطفيلية في تحقيق المزيد من الأرباح والاستغلال.
وعلى صعيد الإنفاق القومي فإن صندوق النقد الدولي يفرض شروطه التالية:
أ- إلغاء الدعم الحكومي عن السلع التموينية التي تعتبر المصدر الرئيسي للفقراء.
ب- رفع الضرائب وتنويعها على السلع والخدمات المختلفة والحد من توظيف العمالة في مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة.
ج- رفع أسعار منتجات القطاع العام ورفع سعر الفوائد المدينة والدائنة.
د- خفض الاتفاق الحكومي الجاري.
وتلحق هذه الإجراءات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة المقترضة ضرراً كبيراً بالشريحة الاجتماعية الفقيرة من المجتمع، وأحد الأمثلة على ذلك طلب صندوق النقد الدولي من الدول المقترضة إزالة الدعم عن بعض السلع الضرورية مثل الخبز والمحروقات حتى تتمكن هذه الدول من سداد ديونها لصندوق النقد الدولي وعليه فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يفرضها الصندوق على الدول المقترضة سياسات انكماشية يغلب عليها إدارة الطلب في المدى القصير والمتوسط. ومن زاوية المشروطية وخاصة بعد عدم مقدرة المكسيك على سداد ديونها في عام 1982م أصبحت الدول النامية لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من أي جهة أخرى إلا بعد الرجوع إلى الصندوق وإبرام الاتفاقيات معه والحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية والجدارة الائتمانية.
وفيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية فإن صندوق النقد الدولي يطلب من الدول المدينة القيام بما يلي:
أ- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة وطمأنة الشركات المستثمرة وإعطائها الضمانات الكافية.
ب- سن القوانين التي تحمي مصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
ج- إعطاء وضع خاص مميز للاستثمارات الأجنبية وذلك بإعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية وتمكينها من الحصول على المواد الأولية والأراضي بأسعار زهيدة.
د- منح الحق للشركات الأجنبية المستثمرة بتحويل أرباحها ودخول العاملين فيها بالعملات الأجنبية إلى الخارج.
أما على صعيد الاستدانة الخارجية فإن صندوق النقد الدولي يجبر الدول المدينة على التخلي عن الدعم المالي للسلع الضرورية لمواطنيهم. كما ويلزم هذه الدول بتخفيض عملاتهم مقابل العملات الأخرى حتى تصبح أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الخارج في هذه الدول رخيصة. ويلزم الصندوق أيضاً البلدان المدينة بتقليص الإنفاق على القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم والإسكان

والضمان الاجتماعي وفي المقابل يطالب الصندوق هذه البلدان برفع الضرائب على الخدمات اليومية مثل الكهرباء والماء والنقل والاتصالات الهاتفية وجميع الخدمات الأخرى.
وعليه فإن السياسة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي ويطبقها على البلدان المدينة تجعل من هذه البلدان أسواقاً مفتوحة للبضائع الرأسمالية الكاسدة وبأسعار عالية وتحول الاقتصاد القومي للبلدان المدينة والقائم عل بعض الضوابط والتوازنات إلى اقتصاد مفتوح تعبث به الرأسمالية الجشعة والتي لا تعرف إلا المزيد من الأرباح الجشعة.
3- إن معظم القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها الصندوق كانت تأخذ طريقها إلى الدول الصناعية المتقدمة، وهذا ما حدث مع حقوق السحب الخاصة التي لم تنل منها الدول النامية إلا القليل وحصلت الدول المتقدمة على النصيب الأكبر.
4- يتحفظ البعض على توسيع حجم السيولة الدولية بالاعتماد على نظام حقوق السحب الخاصة وذلك لأنه يتضمن نوعاً من المغالاة تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وخاصة في ظل الركود الاقتصادي وانتشار البطالة في العديد من الدول الصناعية.
5- إن سياسات صندوق النقد الدولي تتناسب وتراعي الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الأوضاع الاقتصادية للدول النامية التي تحتاج إلى معالجات خاصة.
ثانياً: دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة 2008م:
في مطلع ثلاثينيات القرن الماضي انفجرت أزمة الكساد الكبير واستمرت في آثارها السلبية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث رأت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة إنشاء صندوق للنقد الدولي يتولى الشؤون المالية العالمية وفعلاً هذا ما حدث عام 1946م حيث تم إنشاء الصندوق بعد انعقاد مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة وقد مارس الصندوق نشاطاته الطبيعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى لحظة اندلاع الازمة المالية العالمية الراهنة 2008 حيث أفقدته هذه الأزمة الكثير من اللمعان الذي حظي به.
وفي إحدى قمم مجموعة العشرين المنعقدة بعد انفجار الأزمة تم مناقشة دور الصندوق قبل اندلاع الأزمة وبعدها حيث بدا للعيان أن الصندوق جزء من الأزمة وليس منظمة رائدة تسعى لمعالجة المنعطفات الحادة في الاقتصاد المالي العالمي كما هو الحال في الأزمة المالية العالمية الراهنة.
وعليه فإن العوامل التي قادت إلى إضعاف مكانة صندوق النقد الدولي هي كما يلي:
1- قام الكثير من المحللين والخبراء الاقتصاديين بالتنبؤ بوقوع الأزمة المالية الراهنة وذلك قبل اندلاعها بفترة طويلة معتمدين في تحليلهم على فقاعة الرهن العقاري وغيرها من الفقاعات المماثلة إلا أن صندوق النقد الدولي لم يحرك ساكناً من أجل القيام بالدراسات والتحليلات والتوصيات التي تثبت ما ذهب إليه الخبراء والمحللين ومن المعروف أن صندوق النقد الدولي يمثل الجهة الوحيدة التي تؤثر على صانعي القرار وعليه فإن موقفه الغير مكترث لتحذيرات الخبراء والمحللين قاد إلى وقوع الأزمة من دون إنذار مبكر وقامت الحكومات بلوم صندوق النقد الدولي على هذا التقصير الكبير.
2- عندما وقعت الأزمة فشل الصندوق في وضع إستراتيجية لمعالجة الأزمة ولعبت الحكومات وخبراء مجموعة العشرين دوراً رئيسياً في اتخاذ التوصيات وإقرارها لعلاج الأزمة وانحصر

دور الصندوق في تنفيذ التوصيات متناسياً أن دوره الطبيعي هو قيادي وتوجيهي للاقتصاد العالمي.
3- وجهت الدول النامية والناشئة في مجموعة العشرين اتهامات إلى صندوق النقد الدولي بأنه أداة طيعه بيد بعض الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقوم الصندوق بتنفيذ السياسات التي تمليها عليه هذه الحكومات بشكل أعمى وهذا ما أدى إلى وقوع الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي في حين كان يجب على الصندوق أن يلعب دوراً مستقلاً لكي لا يقع في خطأ الحكومات وتساهم الولايات المتحدة الامريكية باكبر حصة في رأس مال الصندوق. حتى الآن وقد كانت تشكل 36% من مجموع حصص الصندوق عن التأسيس ولكنها انخفضت حتى وصلت إلى 20.8% ثم إلى 16.77% مقابل 5.88% لألمانيا و 4.86% لكل من بريطانيا وفرنسا و 3.66% للصين. وبالرغم من هذا الانخفاض الملحوظ في حصة الولايات المتحدة إلا أن آلية اتخاذ القرارات في الصندوق لا تزال خاضعة للولايات المتحدة حيث أن الولايات المتحدة تستطيع تعطيل أي قرار يتخذه الصندوق إذا ما كان لا يخدم مصالحها.
ومع ظهور تغير في توازن القوى الاقتصادية وبروز كيانات اقتصادية عملاقة مثل اليابان، والصين، والهند، والبرازيل، وروسيا وغيرها حيث أصبح من المؤكد أن تتربع قوى اقتصادية ناشئة كالصين على قمة الاقتصاد العالمي. علماً بأنها ما تزال تتمتع بوزن نسبي في إدارة صندوق النقد الدولي وأقل أهمية من وزن دول أخرى تأتي بعدها في الخريطة الاقتصادية بمسافة كبيرة مثل بلجيكا وهولندا. ومن الضروري أن تتمتع الدول الناشئة بوزن نسبي أكبر يعكس نفوذها الاقتصادي.
وهذا ما اعترفت به اليابان ودول أوروبا حيث جاء على لسان رئيس المفوضية الأوروبية "جوزيه مانويل باروزو" بأنه قد حان الوقت لتخفيض تمثيل دول أوروبا في المؤسسات المالية الدولية لإتاحة مساحة أكبر أمام الصين وغيرها من الدول الناشئة الأخرى".
ولخلق دور فعال لصندوق النقد الدولي في علاج التداعيات التي أوقعتها الأزمة المالية الراهنة 2008م في الاقتصاد المالي العالمي عليه القيام بتفعيل وتطوير أدواره ومواقفه في النواحي التالية:
1- العمل على منع وقوع مثل هذه الأزمة مرة أخرى: وللوصول إلى هذا الهدف على الصندوق أن يقوم بإجراء تعديلات في طبيعة الدور الرقابي الذي يقوم به في النظام النقدي العالمي وبأسرع وقت ممكن إذ يقتصر دور الصندوق قبل وقوع الأزمة على متابعة الأوضاع المالية والنقدية للدول الأعضاء بصورة ثنائية ومن ثم تقديم المعلومات المناسبة طبقاً لرؤيته حول سير الأحداث المالية والنقدية في كل دولة على انفراد، ومن المفروض أن يتطور هذا الدور لكي يمكن الصندوق من ممارسة دور رقابي للأوضاع المالية بشكل متعدد الأطراف على المستوى الدولي وهذا ما يشكل تعديلاً جذرياً في مهام الصندوق.
2- تطوير إستراتيجية التعامل مع الأزمات: أظهرت الأزمة المالية الراهنة أن نقص الموارد المالية عند الدول الأعضاء في الصندوق يخلق المخاطر، وعليه فإنه يجب على الصندوق وفي عالم ما بعد الأزمة أن يزيد من موارده المالية بهدف تأمين الحجم اللازم من الموارد المالية للدول الأعضاء التي تتعرض إلى نقص في احتياطاتها المالية بسبب الأزمة المالية الراهنة وبشروط

اقراض ميسرة لكي تستطيع الدول الأعضاء في الصندوق استعادة مستويات نشاطاتها الاقتصادية بسهولة.

3- أبرزت الأزمة المالية الحالية عن عجز موارد الصندوق من الاحتياطات النقدية لمواجهة متطلبات الاستقرار النقدي في الدول الأعضاء، حيث أن الأزمة المالية الراهنة تدفع الصندوق لتطوير نظم مبتكرة لتأمين احتياطات دولية دائمة مما يجنب الدول الأعضاء الاحتفاظ باحتياطيات نقدية فائضة عن الحاجة.

4- يتطلع المحللون في أن يتمكن الصندوق في المستقبل من ممارسة مهام الرقابة على النظام المالي العالمي وذلك بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي العالمي وهذا ما يمكن من التدخل في الوقت المناسب من أجل منع تدهور الأوضاع في الأسواق المالية العالمية.

5- وكنتيجة للأزمة الراهنة يتطلع صندوق النقد الدولي ببدء برنامج تقييم القطاع المالي FASP مما يمكنه ممارسة قدر أكبر من الرقابة المالية والاقتصادية. ولكن هذا الدور يتطلب ضرورة تعزيز القدرة الرقابية للصندوق على الدول المتقدمة وعلى الأسواق المالية الأكثر تأثيراً في العالم، وهذا يتطلب منح الصندوق صلاحيات تتجاوز صلاحياته قبل انفجار الأزمة والمتعلقة بقدرته على القيام بالتقييم والرقابة على الأوضاع للدول الأعضاء.

6- وبشكل عام لا بد من إعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة للصندوق لتشمل ليس فقط السياسات الاقتصادية الكلية وإنما أيضاً سياسات الاستقرار المالي التي يمكن أن تحدث تأثيراً على مستويات الاستقرار في العالم. وذلك بدلاً من تركيز الصندوق على توازن ميزان المدفوعات والاستقرار المالي والنقدي اللذان يهتم بهما الصندوق. وكذلك فإن اتساع أسواق المال في ظل العولمة الجديدة لا بد أن يرافقه منح صلاحيات أكثر لصندوق النقد الدولي من أجل مراقبة تحركات رؤوس الأموال ومنع أي مخاطر تصدر عنها.

7- بعد وقوع الأزمة المالية الاقتصادية العالمية في 2008م اعتبرت الموارد المالية لصندوق النقد الدولي محدودة نسبياً نظراً إلى حاجة الدول الأعضاء للاقتراض ولذلك لجأ صندوق النقد الدولي إلى الأعضاء الذين لديهم فوائض مالية لتوفير الموارد ودعم قدرته على توفير المساعدة في أوقات الطوارئ. وقد برهنت الأزمة الحالية على مدى قصور موارد الصندوق في تلبية احتياجات الاستقرار المالي والاقتصادي في العالم. ويعمل الصندوق حالياً على بيع مخزونه من الذهب الذي يملكه لكي يوفر الموارد المالية اللازمة. كما وتنطوي المراجعة لحصص الدول الأعضاء من زيادة جوهرية في إجمالي موارد الصندوق مما يدعم قدرته على توفير الاحتياجات المالية للدول الأعضاء في الأجل الطويل، وهذا ما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي أيضاً للدول الأعضاء.

8- حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي في عام 1969 لدعم التوسع في التجارة الدولية ولرفع الاحتياطات النقدية للدول الأعضاء حينما تنشأ الحاجة وعليه كان قيام صندوق النقد الدولي وخاصة بعد وقوع الأزمة المالية الراهنة بزيادة جوهرية في توزيعات حقوق السحب الخاصة مما تؤدي إلى تحسينات جوهرية في أوضاع الاحتياطات الدوليه للأعضاء وبصفة خاصة للدول الناشئة. ولكن عملية ربط توزيع حقوق السحب الخاصة لنظام الحصص في الصندوق تقلل من الفوائد المرجوة لمثل هذا التوزيع على الاحتياطات الدولية للدول الفقيرة.

9- ويفترض أيضاً أن يقع تحول جذري في شروط المساعدات التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء وخاصة تكلفة الإقراض من الصندوق وزيادة في الموارد المتاحة للإقراض بشروط ميسرة.

10- ويفترض أيضاً نظرياً أن يلعب الصندوق في المستقبل دور المقرض الأخير لدول العالم وذلك من أجل أن تستطيع هذه الدول الحصول على القروض اللازمة لها من الصندوق وهي مهمة صعبة عليه في الوقت الحالي حيث أن هذه المهمة تتطلب حجماً كبيراً من الموارد تفوق إمكانيات صندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور. ولذلك تجد دول العالم مضطرة للاحتفاظ بقدر مناسب من الاحتياطيات يتناسب مع احتياجاتها المستقبلية وعليه فإن قسماً كبيراً من هذه الاحتياطات على مستوى العالم لا يتم استخدامه مما يترتب على ذلك تكلفة فرصة ضائعة ضخمة على مستوى العالم بأكمله وعليه فإن تعظيم العائد من الاحتياطيات يتم بقيام صندوق النقد الدولي بإنشاء مجمع للاحتياطات على المستوى العالمي وذلك من خلال تجميع الاحتياطات القطرية في هذا المجمع ويتم على أساس هذا النظام تسهيل حصول الدول على الاحتياطات الكافية لها على أن يكون متناسباً مع قدرتها على رد تلك الاحتياطات وعليه فإن هذا النظام يمكن صندوق النقد الدولي من أن يقوم بمهمة المقرض الأخير وفي نفس الوقت يمكن الصندوق من إدارة كميات ضخمة من الاحتياطيات الدولية التي تؤهله أن يلعب دور المقرض الأخير بجدارة وفاعلية وبما يساعد على خفض مستوى الاحتياطات القطرية.

11- إصلاح نظام الحصص: إن حصة الدولة في صندوق النقد الدولي تمثل مساهمتها في رأسمال الصندوق وهي (الحصة) تحدد من جهة القوة التصويتية للعضو في الصندوق ومن جهة أخرى تحدد التسهيلات المالية التي يحصل عليها العضو من الصندوق. ويوصف التوزيع الحالي للحصص بعدم العدالة بين الدول ونخص بذلك الدول الفقيرة وهي الدول الأكثر حاجة لمساعدة صندوق النقد الدولي وأيضا الممثلة تمثيلاً اقل ما يجب في الصندوق، ولذلك ً فإن وزن قوتها التصويتية ضعيف جداً وعليه فان الصندوق بحاجة إلى إصلاح النظام الحالي للحصص وذلك من أجل إتاحة الفرصة أمام الدول الأقل تمثيلاً في الحصص لكي تمثل بصورة أكبر وخاصة الدول الفقيرة. وهذا من أجل تقليص هيمنة الدول الغنية على عمليات اتخاذ القرار.

12- تقديم ما يلزم من مساعدات فنية: لقد حدث تحول جوهري في المهام التي يقدمها صندوق النقد الدولي من تقديم مساعدات مالية للدول الأعضاء وعند الحاجة إلى تقديم مساعدات فنية للدول الأعضاء وخاصة الدول الفقيرة منها ومن أهم مجالات المساعدة الفنية هي مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ومساعدة الدول الفقيرة على استيعاب المساعدات من الدول المانحة. والمساعدة في كيفية تقديم وتبويب البيانات الإحصائية بالشكل وبالصور التي تسهل عمل التحليلات الاقتصادية والمالية وغيرها من المجالات الأخرى.

13- توجه بعض الانتقادات إلى درجة الحوكمة والشفافية التي يتمتع بها صندوق النقد الدولي. فمثلاً هناك نقص في الشفافية عند اختيار مدير صندوق النقد الدولي والأشخاص المهيمنين فيه على أساس الجنسية وحصة الدولة التي ينتمي إليها المرشح بدلاً من أن ينتخب على أساس من الكفاءة والمنافسة. وكذلك يجب مراجعة تشكيل المجلس التنفيذي للصندوق بحيث يتم تمثيل أفضل للدول الفقيرة, ولتعزيز دور الصندوق عالمياً يجب إحداث إصلاح مؤسسي للإطار الذي يمارس فيه الأعضاء عملية التصويت على القرارات التي يتخذها والسياسات التي ينفذها الصندوق. كما

يجب مراجعة أدوار ومسؤوليات لجان ومجالس الصندوق. ويجب أيضاً رفع درجة الشفافية في البيانات والمعلومات المتعلقة بعمل الصندوق.
وفيما يتعلق بتعزيز الحوكمة فإنه يتطلب تعديل نظام الحصص على النحو الذي ذكرناه سابقاً ويمكن تعديل الحصص من مصدرين الأول هو زيادة عدد الأصوات الأساسية في الصندوق والثاني هو إعادة توزيع هذه الأصوات بين الدول الأعضاء في الصندوق. ويأتي مقترح إصلاح نظام التصويت على أساس أن الأوزان التصويتية للدول الأعضاء في الصندوق تتناسب مع المراكز النسبية لكل عضو في الاقتصاد الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في تلك المراكز بالإضافة إلى تعزيز تمثيل الاقتصاديات الصغيرة نسبياً.

المراجع:

كتب وأبحاث متخصصة

1- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، الطبعة الثانية، عمان 2010م.

2- د. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، 84 شارع زكريا غنيم، تاينس سابقاً، 2009.

3- خالد أمين عبد الله ورفاقه، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى عمان 2009.

4- فتح الله ولعلو، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2009.

5- عصام نعمان وغالب أبو مصلح، حقيقة العصر، انهيار النظام الاقتصادي الدولي وانتهاء القيادة الأمريكية للعالم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

6- تسونامي الإفلاس، مجلة يصدرها المركز العربي للمعلومات، بيروت،العدد الثالث والستون، شباط 2009.

7- د. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم (عدوى الأزمات المالية) دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2005م.

8- محمد سامر القصار، الأزمة المالية العالمية، دار الفكر، دمشق، البرامكة، الطبعة الاولى، 2009م.

9- د. نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية، الانعكاسات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي، 2008م.

أبحاث متخصصة:

- الأزمة المالية العالمية حقيقتها – أسبابها – تداعياتها وسبل العلاج، الباحثان د. علي فلاح المناصير و د. وصفي عبد الكريم الكساسبة 2009م.

- قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية. د. محمد عبد الحليم عمر، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل.

- الأزمة المالية العالمية، محاولة للفهم بقلم د. حازم الببلاوي.

- ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية، دراسة إعداد الدكتور حسن شحاته أستاذ بجامعة الأزهر.

- أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية، د. وفيق حلمي الأغا، د. سمير مصطفى أبو مدلله، أيلول 2009م، جامعة الأزهر بغزة.

- فصول الأزمة المالية العالمية أسبابها، جذورها وتبعيتها الاقتصادية، الدكتور أحمد زغدار – كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر.

- أثر المصارف على الأزمة العالمية، الأستاذ الدكتور سامر مظهر قنطقجي، رئيس الجامعة الإسكندنافية – النرويج.

- الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، د. فريد كورتل جامعة سكيكده الجزائر.

- المشتقات المالية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، إعداد، د. مصطفى كامل خليل الحجازي، مدرس الاقتصاد والمالية العامة، أكاديمية النيل للعلوم، المنصورة.
- أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة، إعداد الدكتور صالح العلي، جامعة دمشق، سوريا.
- الأزمة المالية العالمية.. ورب ضارة نافعة، د. جاسم المناعي، 21/9/2008.
- الأزمة المالية العالمية. وقفة مراجعة. د. جاسم المناعي، 16/11/2008م.
- الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، داليا أبو الغيط عبد المعبود، محافظة القليوبية، مصر.
الدوريات:
- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، بقلم د. هيثم جعفر، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ونشر هذا المقال في صحيفة الجماهير وهي صحيفة يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر وبتاريخ 28/10/2008م.
- حرب العملات العالمية قد تطال شظاياها المنطقة العربية بشكل موجع، جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية العدد 11633.
- صندوق النقد الدولي والأزمة الاقتصادية العالمية بقلم حميد العبد الله وبتاريخ 8/10/2009م نشر هذا المقال في صحيفة الثورة وهي صحيفة يومية سياسية، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، سوريا.
- رغبة أمريكية – أوروبية بالاحتياط الصيني والعربي لتمويل خطط الإنقاذ ومواجهة أزمة المال، إسكندر الديك – برلين، منشور بجريدة الحياة بتاريخ 8 كانون الأول 2008م، المركز العربي للمعلومات – بيروت.
- برنانكي: الاقتصاد الأمريكي يعاني انكماشاً حاداً ولن يستعيد عافيته كاملة قبل سنتين أو ثلاث، نشر في صحيفة النهار بتاريخ 25 شباط 2009، المركز العربي للمعلومات – بيروت.
- برميل النفط دون 47 دولاراً وموجه جديدة من إلغاء الوظائف، المفوضية الأوروبية تعد بإجراءات لتشجيع المصارف على الإقراض، مبيعات فورد وتويوتا و هوندا، تراجعت أكثر من 30%، نشر في جريدة النهار وبتاريخ 3 كانون الأول 2008م، المركز العربي للمعلومات - بيروت.
- تراجع المبيعات وخفض التوقعات وتقليص الإنتاج، أزمة صناعة السيارات الأسوأ لم يأت بعد، نشر في جريدة المستقبل 15 كانون الأول 2008م، المركز العربي للمعلومات – بيروت.
- أوباما في دنفر اليوم يوقع خطته للنهوض، الاقتصاد الياباني يسجل أسوأ تراجع منذ 1974م. نشر في جريدة النهار وبتاريخ 17 شباط 2009م، المركز العربي للمعلومات، بيروت.
- فصول الأزمة المالية. نشر في جريدة الحياة بتاريخ 17 كانون الأول 2008. المركز العربي للمعلومات – بيروت.
- التدفقات المالية عوضت الخسائر، 4 تريليونات دولار حجم صناديق الثروة السيادية منها 2.5 تريليون دولار للدول النفطية. نشر في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 4 آذار 2009. المركز العربي للمعلومات، بيروت.
- المستثمرون يتحصنون بسندات الخزانة الأمريكية، الركود العالمي يمتد إلى المصانع الصينية والآسيوية. نشر في جريدة الحياة بتاريخ 2 كانون الأول 2008م. المركز العربي للمعلومات،

بيروت.
- تعليق "الفايننشال تايمز" على وثيقة العشرين، الأساس إصلاح النظام المصرفي. نشر في جريدة النهار بتاريخ 10 نيسان 2009م، المركز العربي للمعلومات، بيروت.
- الحكومات تواصل ضخ الأموال في اقتصاداتها وسط مؤشرات جديدة لتفاقم الركود حول العالم. نشر في جريدة النهار بتاريخ 4 شباط 2009 المركز العربي للمعلومات. بيروت.
- "الأندبندنت" تشرح البنود الأهم في وثيقة العشرين، نشر في جريدة النهار بتاريخ 9 نيسان 2009، المركز العربي للمعلومات، بيروت.
- باريس وبرلين تتحدثان بصوت واحد في مجموعة العشرين زوليك يتوقع انكماش الاقتصاد العالمي ما بين 1 و2 %، نشر في جريدة النهار بتاريخ 13 آذار 2009م، المركز العربي للمعلومات، بيروت.
- اجتماع وزراء المال لمجموعة العشرين بين تشديد الضوابط وإنعاش الاقتصاد نشر في جريدة النهار بتاريخ 14/3/2009، المركز العربي للمعلومات- بيروت.
- هذا هو النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وثيقة قمة العشرين نشر في جريدة النهار بتاريخ 8 نيسان 2009م، المركز العربي للمعلومات، بيروت.
- قمة العشرين تتجه إلى مضاعفة موارد صندوق النقد الدولي والدول الناشئة تسعى إلى الحد من الحمائية، نشر في الحياة بتاريخ 31/3/2009، المركز العربي للمعلومات، بيروت.
- قمة مجموعة العشرين: مشاكل أكبر من أن تحل في يوم تحفيز النمو وإصلاح النظام المالي وصندوق النقد والحمائية، نشر في جريدة النهار بتاريخ 2 نيسان 2009.
- أهم القضايا المطروحة في قمة الدول العشرين، نشر في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 1 نيسان 2009، المركز العربي للمعلومات- بيروت.
- صندوق النقد الدولي: اقتصادات أسيا لا يمكنها تجاوز الأزمة العالمية منفردة، نشر في جريدة الحياة بتاريخ 4 شباط 2009، المركز العربي للمعلومات بيروت.
- دعوات إلى تغيير التمثيل في صندوق النقد ليعكس الوزن الاقتصادي الحقيقي نشر في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 1/4/2009، المركز العربي للمعلومات، بيروت.
- أي تي أندتي، تلغي 12 ألف وظيفة و "كريدي سويس" 5300 وظيفة المصارف المركزية الأوروبية تخفض الفائدة مجدداً وباريس تعلن خطة إنعاش صندوق النقد: الاقتصادي العالمي ابتعد عن كارثة لكنه في خطر، نشر في جريدة النهار، بتاريخ 5 كانون الأول 2008م، المركز العربي للمعلومات، بيروت.

On line References

1) http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7974000/7974505.stem. سؤال وجواب: قمة العشرين، 31/3/2009

2) http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/buiness/newsid-2731000/7731738.stm قمة العشرين تعد باستعادة النمو وإصلاح النظام المالي.

3) http://www.gemyakurda.net/modulos/php?name=news&file=article&sid=37098 الحرب العالمية الجديدة- حرب العملات

العالمية.
4) http://www.google.com/hostednews/afp/article(AFP) اتفاق محدود في الأفق في قمة مجموعة العشرين، بواسطة أوليفية بوب، 11/11/2010.
5) http://ecotlem.forumarabia.net/t/64-topic أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري، نادي تلمسان الاقتصادي.
6) http://www.haoamish.com/spip.php? أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الجهاز المصرفي المصري، الأحد 15/3/2009 بقلم د. سلوى الصنقري - موقع مصطفى نور الدين عطية.
7) http://wwww.idbe-egypt.com/doc/financia0/020crisis0/020and0.020and0/0egypt.doc أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي والاقتصاد المصري، نوفمبر 2008.
8) http://news.maktoob.com/article/2465492 أثر الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية، بقلم الأستاذ علاء أبو صالح، 25/1/2009.
9) http://kenanaonline.com/users/badr-love22-22/posts/100860 أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي المصري، موقع أبو حبيشي.
10) http://www.alaswaq.net/articles2010/10/14/37776.html شبح حرب العملات يهدد انتعاش الاستثمارات العالمية، أكتوبر 2010.
11) http://www.aleshteraki.net/articles/php?id=1017 خواطر متمردة حول قمة العشرين في واشنطن، بقلم نقولا ناصر، 25/11/2008.
12) http://alyfergany.maktoobblog.com/1395181 التحديات المصرية لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، بقلم علي فرجاني 24/أكتوبر/ 2008.
13) http://www.aleqt.com/2010/10/27/article_461460.html الصين وأمريكا كلتاهما على خطأ في حرب العملات، فيليب لارين.
14) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/932DA6FF-1DBD-4B3F-9548-F7608011719c.htm الفضائية- برامج القناة في العمق- أمريكا والصين وحرب العملات، 20/10/2010.
15) http://www.amwalnet.com/vb/showthread.php2t=6452 مجموعة العشرين تتبنى خطة عمل لاستعادة الثقة بالنظام المالي- أموال نت.
16) http://samhamsoud.maktoobblog.com/145452/ انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الدول العربية بقيم د. سميح مسعود وبتاريخ 18/ تشرين ثاني/ نوفمبر/2008.
17) http://etudiantssetif.3arabiyate.net/montada-f20/topic-t5482.htm بحث حول الأزمة المالية العالمية، تعريفها، أسبابها وتداعياتها، منتدى طلبة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير – الجزائر.
18) http://knol.google.com/k/0/0D8 الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري.

19) http://www.google.jo/search?... تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية.
20) http://www.ektsadalghad.net/portalnew/index.php?. تقرير يرصد أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري.
21) http://www.google.jo/search?... تقييم نتائج قمة العشرين بلندن.
22) http://www.al-madina.com/nude/269145 حرب العملات العالمية وتداعياتها علينا بقلم أ.د. سامي سعيد حبيب 12/5/2011.
23) http://www.alarabiya.net/views/2010/10/16/122362.html
24) http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=325645 زعماء دول مجموعة العشرين يتفقون على وضع سويسرا على قائمة رمادية للملاذات الضريبية.
25) http://www.annabaa.org/nbanews/2010/10/1300.htm شبكة النبأ حرب العملات... منازلات ساخنة في الاقتصاد العالمي المتأزم.
26) http://www.aljazeera/net/NR/exeres/3D162A7F-2149-4557Be69-2366425B325c.htm الفضائية- برنامج القناة - ما وراء الخبر، ضخ مليارات الدولارات بالأسواق الأمريكية.
27) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp? الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العربي- غازي الصوراني.
28) http://www.iinvest.org.eg/new/mobile/index.php?pg=topicS كيف بدأت الأزمة المالية العالمية ومدى تأثيرها على سوق المال المصري
29) http://www.aljsad.net/t141801html. متابعة قرارات قمة العشرين بلندن.
30) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F61764E7-60174B68-9C54-68BD216c834F.htm الفضائية- برامج القناة – في العمق – مستقبل اليورو.
31) http://www.aljazera.net/NR/exeres/061E9838-2643-4D7A-A508-9E88884D4B36.htm القضائية - برامج القناة – ما وراء الخبر – مستقبل أزمة الاتحاد الأوروبي وعملته الموحدة.
32) http://www.arabnet5.com/news.asp?c=2&id=22046 آثار ضخمة للأزمة الاقتصادية على السياحة والاستثمار وقناة السويس.
33) http://www.aawast.com/details.asp?... نص بيان القادة المشاركين في قمة لندن بمجموعة العشرين، جريدة الشرق الأوسط. 3 نيسان، 2009م العدد 11084.
34) http://www.google.jo/search? هل سيبقى العرب مرتبطين بالدولار.
35) http://ar.rian.ru/analytics/articles/20081115/118335968.html وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، مقالات وتعليقات – ميدفيدف: روسيا تتخذ كل الإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمة المالية العالمية وتجاوزها.
36) http://alphabeta.argaam.com/?P=27737 ألفابيتا، إصلاحات جوهرية في صندوق النقد الدولي، د. محمد إبراهيم السقا 11/3/2011.

37) http://alphabeta.argaam.com/?p=15422 الفابيتا، دور صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية، بقلم د. محمد إبراهيم السقا، وبتاريخ 22 مايو 2010، ونشر هذا المقال في مجلة أفاق المستقبل مايو 2010.

38) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=58063. دور صندوق النقد الدولي في خدمة المصالح الامبريالية، بقلم عودة ناجي. الحمداني، نشر في الحوار المتمدن، العدد 1471- 24/2/2006.

39) http://www.aljazeera.net/NR/exares/10/A654A-ED4A-42CE-8735-a6705008D85B.

40) www.Aljazeera.nt/.../A4C2F91D-87EO-427B-BD74-70CF5FB1C2D3.htm.

www.moheet.com/showfiles.aspx?ficl=175027

www.alittihad.ae/details.php?id=27753

www.vaeec.com/news-action-show-id-11839.htm

41) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/655D350c-5490-4813-A9D9-7051AFCBB708

42) www.moheet.com/shownews.aspx?nid-278041

www.anabaa.org/nbanews/2009/05/178.htm

www.infotechaccountants.com/.../showthreadt.hp?t

www.ips=dir.com/forum/forumpost.asp